

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ  
إِلَى  
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

تأليف

الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

دار ابن حزم

جَمِيعُ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

ISBN 978-9953-81-623-4

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار  
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 6366/14

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: [ibnhazim@cyberia.net.lb](mailto:ibnhazim@cyberia.net.lb)



## ترجمة المؤلف

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ = ١٣٠٩ - ١٣٦٠ م)

هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام من أئمة العربية. مولده ووفاته بمصر.

ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨ هـ، واشتغل بالعربية حتى أتقنها وبرز فيها، وكان صالحاً ورعاً.

قرأ على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى ولم يلازمه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وتفقه على مذهب الإمام الشافعي، ثم تحنبل بعد ذلك.

قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه.

وقال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العربية والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والاقتدار على التصرف في الكلام.

من تصانيفه:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة.
- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - هو كتابنا هذا -.
- نزهة الطرف في علم الصرف.
- موقد الأذهان - وهو في الألغاز النحوية -.

- توفي رحمه الله في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، ودفن عند باب النصر  
بالقاهرة - رحمه الله رحمة واسعة ..



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمّانِ الأكملانِ على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السماوات والأرضين.

أما بعد حمد الله مستحقّ الحمد ومُلهمهم، ومُنشئ الخلق ومُعِدِّهم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمهم، المنعوت بأحسن الخلق وأعظمهم، محمد نبيّه، وخليته وصفيّه، وعلى آله وأصحابه، وأحزابه وأحبابه، فإن كتاب الخلاصة الألفية، في علم العربية، نَظَم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك الطائي، رحمه الله! كتابٌ صَغُرَ حَجْمًا، وَغَزَرَ عِلْمًا، غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يُعَدُّ من جملة الأَلغاز.

وقد أسعفت طالبه، بمختصر يُدانيه، وتوضيح يسايره ويُباريه، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه، وأحلُّ به تراكيبه، وأنقَحَ مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه.

وسميته: «أوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك».

وبالله اعتصم، وأسأله العِصْمَةَ مما يَصِمُّ، لا ربَّ غيره، ولا مأمول إلا خيرُهُ، عليه توكلت، وإليه أنيب.

### هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام - في اصطلاح النحويين - عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ، والإفادة. والمراد باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف، تحقيقاً أو تقديرًا. والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسُنُ السكوتُ عليه.

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين: كـ «زَيْدٌ قائمٌ» ومن فعل واسم، كـ «قَامَ زَيْدٌ» ومنه «اسْتَقِيمَ»؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب والمقدّر بأنّ.

والكَلِم: اسمٌ جِنْسٌ جَمْعِيٌّ، وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيٌّ أنه يدل على جماعةٍ، وإذا زيدَ على لفظه تاء التانيث فقول: «كَلِمَةٌ» نَقَصَ معناه، وصار دالاً على الواحد، ونظيره لَبَنٌ وَلَبَنَةٌ، وَبَقٌ وَبَقَّةٌ.

وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَهُ الإفادة، وأنه من كلمتين، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكَلِم عمومًا وخصوصًا من وَجْهِ؛ فالكلم أَعَمُّ من جِهَةِ المعنى؛ لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخْصُ من جِهَةِ اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: «زيد قام أبوه» كلام؛ لوجود الفائدة، وكَلِم؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة، و«قام زيد» كلام لا كَلِم، و«إن قام زيد» بالعكس.

والقولُ عبارةٌ عن «اللفظ الدالُّ على مَعْنَى»؛ فهو أَعَمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة؛ عمومًا مطلقاً لا عمومًا من وَجْهِ.

وتطلق الكلمة لغة ويُراد بها الكلام، نحو: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ.



**فصل:** يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات:

**أحداها:** الجر، وليس المرادُ به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: «عَجَبْتُ مِنْ أَنْ قُتِمَتْ»، بل المرادُ به الكسرة التي يُحْدِثُهَا عاملُ الجرِّ، سواء كان العاملُ حرفاً، أم إضافةً، أم تَبَعِيَّةً، وقد اجتمعت في البُسْمَلَةِ.

**الثانية:** التَّنوين، وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في «ضَيِّقَنَّ» للطُّفَيْلِيَّ، و«رَعَشَنَّ» للمُرْتَعِشِ، وبقيد الآخر النونُ في «انْكَسَرَ» و«مُنْكَسِرٌ»، وبقولي: «لَفْظاً لا خطأً» النونُ اللاحقة لآخر القَوَافِي، وستأتي، وبقولي: «لغير توكيد» نونٌ، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، و«لَتَضْرِبُنَّ يَا قَوْمُ» و«لَتَضْرِبُنَّ يَا هَٰذِهِ».

**وأنواع التنوين أربعة:**

**أحدها:** تنوين التمكين، كزَيْدٍ وَرَجُلٍ، وفائدته الدلالة على خِفَةِ الاسم وَتَمَكُّنِهِ في باب الإسمية؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فِينِي، ولا الفعلَ فِيمَنْعَ من الصرف.

**الثاني:** تنوينُ التنكير، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدلالة على التنكير؛ تقول:

«سَيَّوِيَّه» إذا أَرَدْتَ شَخْصاً مَعِيناً اسْمُهُ ذَلِكَ، و«إِيَّه» إذا اسْتَزِدْتَ مُحَاطَبَكَ مِنْ حَدِيثٍ مَعِينٍ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصاً مَّا اسْمُهُ سَيَّوِيَّه أَوْ اسْتِزَادَةً مِنْ حَدِيثٍ مَّا نَوَّتَهُمَا.

**الثالث:** تنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحو «مسلمات» جعلوه في مقابلة النون في نحو: مُسْلِمِينَ.

**الرابع:** تنوين التعويض، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء، ولَاذٌ في نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها.

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم. وزاد جماعة تنوين التثنية، وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مد، كقوله:

١ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ نَ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ

الأصل «العتابا» و«أصابا» فجيء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترنم. وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المُقَيَّدَةُ زيادةً على الوَزن، ومن ثَمَّ سُمِّيَ غالياً، كقوله:

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنَّ كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف، كما زيدت نون «ضَيْفَن» في الوصل والوقف، وليس من أنواع التنوين في شيء؛ لثبوتهما مع «أل»، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخط والوقف، ولحذفهما في الوصل، وعلى هذا فلا يَرْدَانِ عَلَى مَنْ أَطْلَقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين، إلا من جهة أنه يُسَمَّيْهِمَا تَنْوِينَيْنِ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا.

**الثالثة:** النداء، وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأن «يا» تدخل في اللفظ على ما ليس باسم، نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾ [يس: ٢٦] ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥]، في قراءة الكسائي، بل المراد كَوْنُ الكلمة مناداةً، نحو: «يا أَيُّهَا الرجلُ، يَا فُلُ، وَيَا مَكْرَمَانُ».

**الرابعة:** أل غير الموصولة، كالفرس والغلام، فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع، كقوله:

٣ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرْضَى حُكُومَتُهُ

**الخامسة:** الإسناد إليه، وهو: أن تُنسَبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدة، وذلك كما في «قُمْتُ» و«أنا» في قولك: «أنا مؤمن».



**فصل:** يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

**إحداها:** تاء الفاعل، متكلماً كان كـ «قُمْتُ» أو مخاطباً نحو: «تَبَارَكْتَ».

**الثانية:** تاء التأنيث الساكنة، كـ «قَامَتْ، وَقَعَدَتْ»، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة.

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَنْ زعم حرفية ليس وعسى، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس.

**الثالثة:** ياء المخاطبة: كقُومِي، وبهذه رُدَّ على مَنْ قال: إِنْ هَاتِ وَتَعَالَ اسْمَا فعلين.

**الرابعة:** نون التوكيد شديدة أو خفيفة: نحو: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢]، وأما قوله:

﴿ أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

فضرورة.

**فصل:** ويُعرَف الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شيء من العلامات التسع؛ كهل وفي، ولم.

وقد أشير بهذه المُثُل إلى أنواع الحروف؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كَهَلْ، وتقول: «هل زيد أخوك؟» و«هل يقوم؟» ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كفي، نحو: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢]، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَلَمْ، نحو: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

**فصل:** والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

**أحدها:** المضارع، وعلامته أن يَصْلُحَ لأن يلي «لم» نحو: «لم يَقُمْ»، «لم يَشْم»، والأفصح فيه فتح الشَّين لا ضَمُّهَا، والأفصح في الماضي شِمِمْتُ - بكسر الميم - لا فتحها، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم؛ ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل «لم» فهي اسم، كأَوْهَ وَأَفْ بمعنى أتوجع وأتضجر.

**الثاني:** الماضي، ويتميز بقبول تاء الفاعل كَتَبَارَكَ وَعَسَى وليس؛ أو تاء التأنيث الساكنة كنِعِم وبئس وعسى ولئس.

ومتى دَلَّت كلمة على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التائين فهي اسم كَهِيَهَاتَ وَشَتَانْ، بمعنى بُعدَ وافتراق.



**الثالث:** الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر، نحو: «فَوَمِّنْ»، فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع، نحو: «لَيْسَ جَنَّ» [يوسف: ٣٢]؛ وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ، بمعنى أنزل وأدرك، وهذا أولى من التمثيل بَصَه، وَحَيْهَلٍ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين.



### هذا باب شرح المعرب والمبني

**الاسم ضربان:** مُعَرَّب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّنًا، ومبني؛ وهو الفرع، ويسمى غير متمكن.

وإنما يُبْنَى الاسم إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة:

**أحدها:** الشبه الوَضْعِي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين، فالأول: كتاء «قُمْتُ» فإنها شبيهة بنحو: باء الجر ولا مِهٍ وواو العطف وفائه، والثاني: كْنَا مِنْ «قُمْنَا» فإنها شبيهة بنحو: قَدْ وَبَلْ.

وإنما أعرب نحو: «أبٍ، وأخٍ» لضعف الشبه بكونه عارضاً؛ فإن أصلهما أبُو وأخُو، بدليل أبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ.

**والثاني:** الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ، أم لا.

**فالأول:** كَمَتَى، فإنها تستعمل شَرْطاً، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بـإِن الشرطية، وتستعمل أيضاً استفهاماً نحو: «مَتَى نَصَرَ اللهُ» [البقرة: ٢١٤]، وهي حينئذٍ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام.

وإنما أعربت أي الشرطية في نحو: «إِنَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضِيَّتْ» [القصص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ» [الأنعام: ٨١]، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

**والثاني نحو:** «هَذَا» فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، ولكنه من المعاني التي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَوْدَى بالحروف؛ لأنه كالخطاب والتنبية، فهنا مستحقة للبناء؛ لتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع.

وإنما أعرب «هَذَانِ، وهَاتَانِ» - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني؛ والتثنية من خصائص الأسماء.

**الثالث:** الشبه الاستعمالي وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن يُنوب عن الفعل وَلَا يَدْخُلُ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

**فالأول:** كـ «هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَأَوْهْ» فإنها نائبة عن بَعْدَ وَأَسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل، فتتأثر به، فأشبهت «ليت ولعل» مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن «أتمنى وأترجى» ولا يدخل عليهما عامل، واحْتَرَزَ بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو: «ضَرْباً» في قولك: «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب عن «أَضْرِبُ» وهو مع هذا معرب، وذلك لأنه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: «أعجبني ضربُ زيدٍ، وكرهت ضربَ عمرو، وعجبت من ضَرْبِهِ».

**والثاني:** كإِذَا وَإِذَا وَحَيْثُ والموصولات، ألا تَرَى أَنَّكَ تقول: «جِئْتُكَ إِذْ»، فلا يتم معنى «إِذْ» حتى تقول: «جاءَ زَيْدٌ»، وَنَحْوُهُ، وكذلك الباقي، واحْتَرَزَ بذكر الأصلة من نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ فيوم: مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب، ألا ترى أَنَّكَ تقول: «صُمْتُ يَوْماً، وَسِرْتُ يَوْماً»، فلا يحتاج إلى شيء، واحْتَرَزَ بذكر الجملة من نحو: «سُبْحَانَ»، وَ«عِنْدَ» فَإِنَّهُمَا مفتقران في الأصلة لكن إلى مفرد، تقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ» وَ«جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ».

وإنما أَعْرَبَ «اللدان، واللنان، وأَيُّ الموصولة» في نحو: «أضرب أَيُّهُمْ أساء»، لضعف الشَّبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة. وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعرب؛ وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأَرْضٍ، تقول: «هذه أَرْضٌ، ورأيت أرضاً، ومررت بأَرْضٍ» وما لا يظهر إعرابه كالفَتْى، تقول: «جاءَ الْفَتْى، ورأيت الْفَتْى، ومررت بِالْفَتْى»، ونظيرُ الْفَتْى سُمّاً، كهُدًى، وهي لغة في الاسم، بدليل قول بعضهم: «ما سُمَّاك؟» حكاه صاحب الإفصاح، وأما قوله:

٥ - وَاللَّهُ أَشْمَاكَ سَمًا فَبَارِكَا

فلا دليل عليه فيه؛ لأنه منصوب مُنَوَّن، فيحتمل أن الأصل سُمٌّ، ثم دخل عليه التَّاصِبُ ففتح كما تقول في يَدٍ: «رأيت يداً».

**فصل:** والفعل ضَرْبان: مبني، وهو الأصل، ومُعْرَبٌ، وهو بخلافه. فالمبني نوعان:

**أحدهما:** الماضي، وبناءؤه على الفتح كضَرَبَ، وأما «ضَرَبْتُ» ونحوه، فالسكون عارضٌ أَوْجَبَهُ كَرَاهَتُهُم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة [الواحدة] وكذلك ضمة «ضَرَبُوا» عارضة لمناسبة الواو.

**والثاني:** الأمر، وبنائؤه على ما يُجْزَمُ به مضارعُه، فنحو: «اضْرِبْ» مبني على السكون، ونحو: «اضْرِبَا» مبني على حذف النون، ونحو: «اغْزُ» مبني على حذف آخر عمل.

**والمعرب:** المضارعُ نحو: «يَقُومُ» لكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون تركيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: «وَالْمُطَلَقَتُ يَرْبِصُكَ» [سفرة: ٢٢٨]، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: «لَيَبْدَنَّ» [الهمزة: ٤]، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً، نحو: «لَتَبْلُوكَ» [آل عمران: ١٨٦]، «فَأَمَّا تَبَيَّنَ» [مريم: ٢٦]، «وَلَا تَتَّبِعَانِ» [يونس: ٨٩].  
والحروفُ كُلُّهَا مبنية.

**فصل:** وأنواع البناء أربعة؛ أحدها: السكون؛ وهو الأصل ويسمى أيضاً وَقْفًا، ونخفته دَخَلَ في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ، وَقُمْ، وَكَمْ. والثاني: الفتح، وهو أقرب لحركات إلى السكون؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم الثلاث، نحو: سَوْفَ، وَقَامَ، وَأَيَّنَ. وثالثه: الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما، ودَخَلَ في حرف والاسم، نحو: لام الجر و«أَمْسِر» ونحو: «مُنْذُ» في لغة مَنْ جَرَّ بها «أو رَفَعَ، فَإِنَّ الجارَّةَ حرف والرافعة اسم.

**فصل:** الإعرابُ أثرٌ ظاهر مُتَدَرِّجٌ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رَفَعَ ونَصَبَ في اسم وفعل، نحو: «زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ» وَجَرَّ في اسم، نحو: «لِزَيْدٍ» وَجَزَمَ في فعل، نحو: «لَمْ يَقُمْ» ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

**الباب الأول:** باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالالف، وتخفف بالياء، وهي «ذُو» بمعنى صاحب، والفُـمُ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحَمُ، والهُنُ، ويشترط في غير «ذُو» أن تكون إضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بحركات، نحو: «وَلَهُ أَحٌ» [النساء: ١٢]، و«إِنَّ لَهُ أَبًا» [يوسف: ٧٨]، و«وَبَنَاتُ الْأَخِ» [النساء: ٢٣]، فأما قوله:

٦ - خَالَطَ مِنْ سُلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا

فشاذٌ، أو الإضافة مثنوية، أي: خيَاشِيمَهَا وَفَاها، واشترط في الإضافة أن تكون غير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرَة، نحو: «وَأَخِي هَرُوتُ» [نمصر: ٣٤]، «إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي» [المائدة: ٢٥]، و«ذُو» ملازمة للإضافة غير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.

وإذا كانت «ذو» مَوْصُولَةٌ لزمتهما الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله:

٧ - فَحَسْبِي مَنْ ذِي عُنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات.

**فصل:** والأفصح في الهن الثَّقُص، أي: حَذَفُ اللام، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تَكُنُوا»، ويجوز الثَّقُص في الأب والأخ والحم، ومنه قوله:

٨ - بِأَبِيهِ أَفْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

وقول بعضهم في التثنية: «أَبَانٍ» و«أَخَانٍ». وقصرُهن أولى من نقصهن كقوله:

٩ - إِنَّ أَبَاهُكَ وَأَبَا أَبَاهُكَ

وقول بعضهم: «مُكْرَرٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ».

وقولهم للمرأة «حَمَاءة».

**الباب الثاني:** المُثَنَّى، وهو: ما وُضِعَ لاثنتين وأُعْتِيَ عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان؛ فإنه يرفع بالالف، وَيَجَرُ وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. وحملوا عليه أربعة ألفاظ: «اثْنَيْنِ» و«اثْنَتَيْنِ» مطلقاً، و«كِلاَ» و«كِلْتَا» مضافين لمضمَر؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألف.

**الباب الثالث:** باب جمع المذكر السالم، كالزيدون والمسلمون؛ فإنه يرفع بالواو، وَيَجَرُ وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط؛ أحدها: الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع، نحو: «طَلْحَة» و«عَلَامَة». الثاني: أن يَكُونَ لمذكر، فلا يجمع، نحو: «زَيْنَب» و«حَائِض». الثالث: أن يَكُونَ لِعَاقِلٍ، فلا يجمع، نحو: «وَأَشِق» علماً لكلب، و«سَاقٍ» صفة لفرس.

ثم يشترط أن يَكُونَ إمَّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مَزْجِيًّا؛ فلا يجمع، نحو: «بَرْقٌ نَحْرُهُ» و«مَعْدٌ يَكْرِبُ»، وإمَّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل، نحو: «قَائِم» و«مُذْنِب» و«أَفْضَل» فلا يجمع، نحو: «جَرِيح» و«صَبُور» و«سَكْرَان» و«أَحْمَر».

**فصل:** وَحَمَلُوا على هذا الجمع أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

**أحدها:** أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون، وبابه.

**والثاني:** جموع تكسير، وهي: بئون، وحرئون، وأرضون، وسئون، وبابه؛ فإن هذا الجمع مُطَرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعَوَّضَ عنها هاء التأنيث ولم يَكْسَرْ،

نحو: عِصَّةٌ وَعِصِينَ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَشْرًا سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبَائِلِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧]، ولا يجوز ذلك في نحو: تَمَرَّةٌ لَعْدَمٍ نَحْذِفُ، ولا في نحو: «عِدَّةٌ» و«زِنَّةٌ» لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو: «يَدٌ» و«أَدَمٌ»، وشذَّ أَبُونُ وَأَخُونُ، ولا في أَسْمُ وَأُخْتٌ وِبْنَتٌ لأن العوض غير التاء، وشذَّ بَنُونُ، ولا في نحو: شَاةٌ وَشَفَّةٌ لأنهما كُسْرًا على شِيَاهِ وَشِفَاهِ.

والثالث: جموعٌ تصحيح لم تستوف الشروط، كأَهْلُونُ وَوَابِلُونُ؛ لأن أَهْلًا وَوَابِلًا نِيَا عَلَمِينَ ولا صفتين، ولأنَّ وَابِلًا لغير عاقل.

والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع وما ألحق به كَعَلْيُونُ وَزَيْدُونُ مُسَمًّى به، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على نون مُنَوَّنَةٍ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونِ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنَوَّنَةٍ، كقوله:

١٠ - وَأَعَزَّرْتَنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ

ودون هذه أن تلزمه الواو وَفَتْحُ النون، وبعضهم يُجْرِي بنين وبنات سنيين مجرى غَسَلِينَ، قال:

١١ - رَكَدَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبًا بَرًّا، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ  
وقال:

١٢ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِيَّةُ

وبعضهم يطرد هذه اللُغَةَ في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه، وَيُخْرِجُ عليها قوله:

١٣ - لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

وقوله:

١٤ - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فصل: نونُ المثني وما حُمِلَ عليه مكسورة، وفتحها بعد الياء لُغَةً، كقوله:

١٥ - عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً

وقيل: لا يختص بالياء، كقوله:

١٦ - أَغْرِفْ مِنْهَا الْجَيِّدَ وَالْعَيْنَانَا

وقيل: البيت مصنوع، ونونُ الجمع مفتوحة، وكسرها جائز في الشعر بعد الياء، كقوله:

١٧ - وَأَنْكَرْنَا زَعَانِيفَ آخِرِينَ

وقوله:

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

**الباب الرابع:** الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات؛ فإن نُصِبَ بالكسرة نحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت لُغَاتَهُمْ؛ فإن كانت التاء أصلية كأَيَّاتِ وَأَمْوَاتِ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وَغُزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة.

وحُمل على هذا الجمع شيثان: «أُولَاتٌ»، نحو: ﴿وَلِنْ كَنْ أُولَتْ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦]، وَمَا سُمِّيَ به من ذلك، نحو: «رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ» و«سَكُنْتُ أَدْرِعَاتٍ»، وهي قَرِيَّةٌ بالشَّام، فبعضُهم يُعَرِّبُه على ما كان عليه قبل التسمية، وبعضُهم يترك تنوين ذلك، وبعضُهم يُعَرِّبُه إعرابَ ما لا ينصرف، وَرَوَوْا بالأوجه الثلاثة قوله:

١٨ - تَنْوَرُتْهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

**الباب الخامس:** ما لا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتَانِ من تسع كأَحْسَنَ، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصَحْرَاءٍ؛ فَإِنَّ جَرَّهُ بالفتحة، نحو: ﴿فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]، إِلَّا إِنْ أَضِيفَ، نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيرٍ﴾ [التين: ١٤]، أو دَخَلَتْهُ أَلْ مُعْرِفَةٌ، نحو: ﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، أو مَوْصُولَةٌ، نحو: ﴿كَالْأَعْنَى وَالْأَصْوَرِ﴾ [هود: ٢٤]، أو زائدة كقوله:

١٩ - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكَا

**الباب السادس:** الأمثلة الخمسة، وهي: كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ به أَلْفٌ اثْنَيْنِ، نحو: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ، أو واو جمع، نحو: تَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ، أو ياء مخاطبة، نحو: تَفْعَلِينَ، فَإِنَّ رَفْعَهَا بِثُبُوتِ النون، وَجَزْمُهَا وَنُصْبُهَا بِحَذْفِهَا، نحو: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وأما: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالواو لَامُ الْكَلِمَةِ، والنونُ ضَمِيرُ النِسْوَةِ، والفعلُ مَبْنِيٌّ، مثل: ﴿يَرَبِّصَنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ووزنه يَفْعَلْنَ، بخلاف قولك: «الرِّجَالُ يَعْفُونَ»، فالواو ضَمِيرُ الْمَذْكُرِينَ، والتون علامةُ رَفْعٍ فَتَحذف،



حر: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ووزنه تَعْفُوا، وأصله تَعْفُوا.

**الباب السابع:** الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره أَلِفٌ كَيُخْشَى، أو ياء كَيَرْمِي، أو واو كَيَدْعُو؛ فَإِنْ جَزَمَهُنْ بحذف الآخر، فأما قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونٌ بَنِي زِيَادٍ  
فضرورة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، في قراءة قُبُلٌ فقيل: «مَنْ» موصولة وَتَسْكِينُ «يصبر» إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف، وإما على العطف على المعنى؛ لأن مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها.

**تنبيه:** إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرَى وَيَوْضُو، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاً، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر.



**فصل:** وتُقَدَّر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره أَلِفٌ لازمةً، نحو: أَتَيْتِ وَالْمُصْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً.

والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: نَمُرَتَيِ وَالْقَاضِي، ويسمى منقوصاً. وخرج بذكر الاسم، نحو: يَخْشَى، وَيَرْمِي، وبذكر لزوم، نحو: «رَأَيْتَ أَخَاكَ» و«مررت بأخيكَ»، وباشتراط الكسرة، نحو: ظَنِّي وَكُرْسِيَّ. وتُقَدَّر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: «هُوَ يَخْشَاهَا» و«لَنْ يَخْشَاهَا».

والضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو الياء، نحو: «هُوَ يَدْعُو» «هُوَ يَرْمِي». وتظهر الفتحة في الواو والياء، نحو: «إِنَّ الْقَاضِيَّ لَنْ يَرْمِيَ وَلَنْ يَغْزُو».



### هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكْرَةٌ، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، كرجل، وفرس، ودار، وكتاب.

**والثاني:** ما يقع موقع ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف، نحو: «ذِي، وَمَنْ، وَمَا» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وَيَمْنٌ مُعْجِبٌ لَكَ، وَبِمَا مُعْجِبٌ لَكَ» فإنها واقعة موقع «صاحب، وإنسان، وشيء» وكذلك نحو: صِه - منوناً - فإنه واقع موقع قولك: «سُكُونًا».

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

**أحدهما:** ما لا يقبل «أل» البتة ولا يقع موقع ما يقبلها؛ نحو: زيد، وعمرو.

**والثاني:** ما يقبل «أل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: «حارث، وعَبَّاس، وَضَحَّاك»، فإن «أل» الداخلة عليها لِلْمَحْضِ الأصل بها.

**وأقسام المعارف سبعة:** المضمَرُ كأننا وهُم، والعَلَمُ كزيد وهند، والإشارة كذا وذِي، والموصول كالذِي والَّتِي، وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابني وغُلَامِي، والمنادى، نحو: «يَا رَجُلٌ» لمعين.



**فصل في المضمَر:** المضمَر والضَمِير: اسمان لما وُضِعَ لمتكلم كأننا، أو لمخاطبٍ كأنْت، أو لغائب كهُوَ، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو الألف والواو والنون، كقُومًا وقَامَا، وقُومُوا وقَامُوا، وقُئِمَنَ.

وينقسم إلى بارز - وهو ما له صورة في اللفظ كتاء «قُئِمْتُ» - وإلى مستتر، وهو بخلافه كالْمَقْدَرِ في «قُئِمَ».

وينقسم البارز إلى متصل وهو: ما لا يُفْتَحُ به التطق ولا يقع بعد «إلا» كياء «إِنِّي» وكاف «أَكْرَمَكَ» وهاء «سَلِيهِ» ويائه، وأمَّا قوله:

٢١ - وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا      أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كُذِّبَارُ  
فضرورة.

وإلى منفصل، وهو: ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا»، نحو: «أنا» تقول: «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا».

وينقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كقُئِمْتُ، والألف كقَامَا، والواو كقَامُوا، والتون كقُئِمَنَ، وياء المخاطبة كقُومِي.

٢ - وما هو مشترك بين محلّ النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم، نحو:

﴿رَبِّ أَكْرَمَنِي﴾ [الفجر: ١٥]، وكاف المخاطب، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾

[الضحى: ٣]، وهاء الغائب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

٣ - وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصة، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣].

وقال بعضهم: لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء، وكلمة «هم» كذلك؛ لأنَّ نغون: «قُومِي» و«أَكْرَمِي» و«غُلَامِي» و«هُمْ فَعَلُوا» و«إِنَّهُمْ» و«لَهُمْ مال» وهذا غير سديد؛ لأنَّ ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل.

وألفاظ الضمائر كلها مبنية، ويختص الاستتار بضمير الرفع.

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلُفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوعُ بأمر الواحد، كـ «قُمْ» أو بمضارع مبدوء بباء خطاب الواحد، كـ «تَقُومُ» أو بمضارع مبدوء بالهمزة، كـ «أَقُومُ» أو بالنون، كـ «نَقُومُ» أو بفعل استثناء، كـ «خَلَا، وَعَدَا، وَلَا يَكُونُ» في نحو قولك: «قَامُوا ما خَلَاً زيداً، وما عَدَا عَمراً، ولا يكون زيداً وما عَدَا عَمراً، ولا يكون زيداً» أو بأفْعَلَ في التعجب أو بأفْعَلَ التفضيل، كـ «مَا أَحْسَنَ الزَّيْدِينَ» و﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا﴾ [مریم: ٧٤]، أو باسمِ فِعْلٍ غير ماضٍ، كـ «أَوْه، رِيْل».

وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلُفه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المَحْضَة، أو اسم الفعل الماضي، نحو: «زَيْدٌ قَامَ، وَهَذَا قَامَتْ، زَيْدٌ قَائِمٌ، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وَهَيْهَاتَ»؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» وكذا الباقي.

هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر، إذ الاستتار في نحو: «زيد قام» واجب، فإنه لا يقال: «قام هو» على الفاعلية، وأما: «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلا هو» فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا لضمير المستتر كأقوم، وإلى ما يرفعه وغيره كقام.



وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين:

١ - ما يختص بمحل الرفع، وهو: «أنا، وأنت، وهُوَ» وفروعهن؛ ففرع أنا: نحن، وفرع أنت: أنتِ، وأنتِما، وأنتم، وأنتن، وفرع هُوَ: هي، وهما، وهم، وهُنَّ.

٢ - وما يختص بمحل النصب، وهو: «إِيا» مُرَدِّفاً بما يدلُّ على المعنى المراد نحو: «إِيَّايَ» للمتكلم، و«إِيَّاكَ» للمخاطب، و«إِيَّاهُ» للغائب، وفروعها: إِيَّانَا، وإِيَّاكَ، وإِيَّاكُمَا، وإِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُنَّ، وإِيَّاهَا، وإِيَّاهُمَا، وإِيَّاهُنَّ.

تنبيه: المختار أن الضمير نفس «إيّا» وأن اللّواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة.  
**فصل:** القاعدة أنه متى تأتّى اتصال الضمير لم يُعَدَلْ إلى انفصاله؛ فنحو: «قُمْتُ» و«أكرمْتُك» لا يقال فيهما: «قامَ أنا» ولا «أكرمتُ إيّاك»، فأما قوله:

٢٢ - إِيَّاكَ يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

وقوله:

٢٣ - إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي ذَهَبِ الدَّهَارِ

فضرورة.

ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله، نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» [الفاتحة: ٥]، أو يلي «إيّا»، نحو: «أَمَرَ آلًا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [يوسف: ٤٠].  
 ومنه قوله:

٢٤ - ..... وَإِنَّمَا يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى ما يُدْفَعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ إِلَّا أَنَا.

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعزف منه مقدم عليه وليس مرفوعاً؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أَرْجَحُ كالحاء من «سَلِينِي»، قال الله تعالى: «يَكْفِيكَهُ اللَّهُ» [البقرة: ١٣٧]، «أَنْزَلْنَاهُ مَكْهُوً» [هود: ٢٨]، «إِنْ يَسْتَكْهُوْهَا» [محمد: ٣٧]، ومن الفصل: «إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ»، وإن كان أسماً فالفصل أَرْجَحُ، نحو: «عجبت من حُبِّي إيّاه» ومن الوصل قوله:

٢٥ - لَقَدْ كَانَ حُبِّيكَ حَقًّا يَتَيْنَا

وإن كان فعلاً ناسخاً، نحو: «خِلْتَنِي» فالأَرْجَحُ عند الجمهور الفصل، كقوله:

٢٦ - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ

وعند الناظم والرّماني وابن الطّراوة الوصل، كقوله:

٢٧ - بُلَعْتُ ضَنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكُهُ

**الثانية:** أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، نحو: «الصديق كنته» أو «كانه زيد» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث: «إن يكنه فلن تسلط عليه» ومن ورود الفصل قوله:

٢٨ - لئن كان إيّاه لَقَدْ خَالَ بَعْدَنَا

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل، نحو: «ضربته»  
ولو كان غير أعرف وجب الفصل، نحو «أعطاه إياك» أو «إياي» أو «أعطاك إياي»، ومن  
ثم وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: «مَلَكْتَنِي إِيَّايَ» و«مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ» و«مَلَكْتُهُ إِيَّاهُ»،  
وقد يُبَاحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين، كقوله:

٢٩ - أَنَالَهُمَا قَفُو أَكْرَمَ وَالِدِ

**فصل:** مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والخفض.  
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسْمٌ فعل أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل،  
نحو: «دَعَانِي» و«يُكْرِمُنِي» و«أَعْطَانِي» وتقول: «قام القوم ما خَلَانِي» و«ما عَدَانِي»  
و«حَاشَانِي» إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالاً، قال:

٣٠ - ثَمَلِ التَّدَامِي مَا غَدَانِي فَلَانِي

وتقول: «ما أفقرني إلى عفو الله» و«ما أحسنني إن اتقيت الله»، وقال بعضهم:  
عليه رَجُلًا لَيْسَنِي» أي: لِيلْزَمَ رجلاً غيري، وأما تجويز الكوفي «ما أحسنني»، فمبنيٌّ  
على قوله: إن «أَحْسَنَ» ونحوه اسمٌ، وأما قوله:

٣١ - إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَنِي

فضرورة.

وأما نحو: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]، فالصحيح أن المحذوف نون الرفع.  
وأما اسم الفعل، فنحو: «دَرَاكِنِي» و«تَرَاكِنِي» و«عَلَيْكِنِي» بمعنى أدرَكْنِي وبمعنى  
ترَكْنِي وبمعنى الزمْنِي.

وأما ليت فنحو: ﴿يَلَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَاكِي﴾ [الفجر: ٢٤]، وأما قوله:

٣٢ - فَيَا لَيْتَنِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُم

فضرورة عند سيويه، وقال الفراء: يجوز «لَيْتَنِي» و«لَيْتِي».

وإن نَصَبَهَا «لعلّ» فالحذف، نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ﴾ [غافر: ٣٦]، أكثر من  
ثبوت، كقوله:

٣٣ - أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هَزْلًا لَعَلَّنِي

وهو أكثر من «لَيْتِي»، وَعَلِطَ ابن الناطم فجعل «لَيْتِي» نادراً، و«لَعَلَّنِي» ضرورة.

وإن نصبها بقیة أخوات ليت ولعل - وهي: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ - فالوجهان كقوله:

٣٤ - وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ، وَإِنَّنِي

وإن خَفَضَها حرفٌ: فإن كان «مِنْ» أو «عَنْ» وجبت النونُ، إلا في الضرورة، كقوله:

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

وإن كان غيرهما امتنعت، نحو «لي» و«بي» و«في» و«خالي» و«عدي» و«حاشاي» قال:

٣٦ - فِي فُتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مُعَذُّورٌ

وإن خَفَضَها مضاف: فإن كان «لَدُنْ» أو «قَطْ» أو «قَدْ» فالغالب الإثباتُ، ويجوز الحذفُ فيه قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه، وغلط ابن الناطم، فجعل الحذف في «قَدْ» و«قَطْ» أعرف من الإثبات، ومثالهما: «قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا» [الكهف: ٧٦]، قرئ مُشَدِّداً وَمُخَفَّفاً، وفي حديث النار: «قَطْنِي قَطْنِي» و«قَطِي قَطِي»، وقال:

٣٧ - قَدْزَنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وإن كان غَيْرُهُنَّ امتنعت، نحو: «أبي» و«أخي».



### هذا باب العلم

وهو نوعان: جنسي وسياتي، وشخصي، وهو: اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ تعييناً مطلقاً، فخرج بذكر التعيين النكراتُ، وبذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما تعين مُسَمَّاهُ ما دامت فيه «أل» فإذا فارَقَتْهُ فارَقَهُ التعيينُ، ونحو: «هذا» إنما يعين مُسَمَّاهُ ما دام حاضراً، وكذا الباقي.



**فصل:** وَمُسَمَّاهُ نوعان: أوَّلُ العلم من المذكَرِينَ كَجَعْفَرٍ، والمؤنثات كخِزْنِقٍ، وما يُؤَلَّفُ: كالقبائل كَقَرَنَ، والبلاد كَعَدَنَ، والخيَل كَلَاحِقٍ، والإبل كَشَذَقَمَ، والبقر كَعَرَارٍ، والغنم كَهَيْلَةَ، والكلاب [نحو] وَاشِقِ.

**فصل:** ويتقسم إلى مُرْتَجِلٍ، وهو: ما استعمل من أول الأمر علماً، كأدبٍ لرجل، وسُعادٍ لامرأة، ومنقول - وهو الغالب - وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونَقْلُهُ إما من اسم إما لحدث كزَيْدٍ وَفَضْلٍ، أو لعين كأسد وثور، وإما من وَصْفٍ إما لفاعل كخَارِثٍ وَحَسَنِ، أو لمفعول كمنصور ومحمد، وإما من فعل إما ماض كشمَّرَ، أو



مَصْرَعٌ كَيْشْكُرُ، وإما من جملة إما فعلية كَشَابَ قَرْنَاهَا، أو إسمية كزید منطلق، وليس  
 مسوع، ولكنهم قَاسُوهُ، وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَةٌ.  
**فصل:** وينقسم أيضاً إلى مُفْرَدٍ، كَزَيْدٌ وهنْدٌ، وإلى مُرَكَّبٍ، وهو ثلاثة أُنُوعٍ:  
 - مُرَكَّبٌ إِنْشَادِيٌّ، كـ «بَرَقَ نَحْرُهُ» و«شَابَ قَرْنَاهَا» وهذا حكمه الحكاية، قال:

**٢٨ - نُبِنْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ**

- ٢ - ومُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نَزَلَتْ ثانيتهما منزلةً تاء التانيث مما قبلها،  
 فحكم الأول: أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ، كـ «بَعْلَبَكْ» و«حَضْرَمَوْتُ» إلا إن كان ياء  
 فيسكن، كـ «مَعْدٍ يَكْرِبُ» و«قَالِي قَلَا» وَحُكْمُ الثَّانِي: أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ  
 والفتحة، إلا إن كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ «سَيْبُوَيْهِ» و«عَمْرُوَيْهِ».

- ٣ - ومُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نَزَلْ ثانيتهما منزلةً التنوين مما  
 قبله، كـ «عَبْدَ اللَّهِ» و«أَبِي قُحَافَةٍ»، وحكمه أَنْ يُجْرَى الأولُ بحسبِ العوامل  
 الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ويجر الثاني بالإضافة.

**فصل:** وينقسم أيضاً إلى اسم، وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ:  
 فالكُنْيَةُ: كل مُرَكَّبٌ إِضَافِيٌّ فِي صَدْرِهِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ، كَأَبِي بَكْرٍ، وَأُمُّ كَلْثُومٍ.  
 وَاللَّقَبُ: كل ما أَشْعَرَ بِرَفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْ ضَعَّتِهِ، كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَأَنْفِ النَّاقَةِ.  
 وَالاسْمُ مَا عَدَاهُمَا، وهو الغالب، كزید وعمرو.

ويؤخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْاسْمِ، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» وربما يُقَدِّمُ كقوله:

**٢٩ - أَبَا أَبْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي**

ولا تَرْتِيبَ بَيْنِ الْكُنْيَةِ وَغَيْرِهَا، قال:

**٤٠ - أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَبُو خُثُصٍ عَمْرُو**

وقال حسان:

**٤١ - خُتِرَ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرُو**

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أَنَّ اللَّقَبَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْكُنْيَةِ، كـ «أَبِي  
 عَبْدَ اللَّهِ أَنْفِ النَّاقَةِ» وليس كذلك.

ثم إن كان اللَّقَبُ وما قبله مضافين، كـ «عَبْدَ اللَّهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كان الأول:  
 مفرداً، والثاني: مضافاً، كـ «زَيْدُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ» أو كانا بالعكس، كـ «عَبْدُ اللَّهِ كَرَزُ»  
 ثَبَغَتْ الثَّانِي لِلأَوَّلِ: إما بَدَلًا، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ قَطْعَتُهُ عَنِ التَّبَعِيَةِ: إما برفعه خبراً

لمبتدأ محذوف، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف، وإن كانا مفردين، كـ «سعيد كُرِّزَ» جاز ذلك وَوَجْهٌ آخِر، وهو إضافة الأول إلى الثاني، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه، ويردُّه النَّظَرُ، وقولهم: «هَذَا يَخْبَى عَيْنَانُ».

**فصل:** والعَلَمُ الجنسي اسمٌ يَعَيَّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينٍ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: «أَسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُعَالَةٍ»، فيَكُونُ بمنزلة قولك: «الأسد أجراً من الثعلب» و«أل» في هذين للجنس، وتقول: «هَذَا أُسَامَةٌ مُقْبِلًا»، فيَكُونُ بمنزلة قولك: «هذا الأسد مقبلاً» و«أل» في هذا لتعريف الحضور، وهذا العَلَمُ يُشَبِّهه عَلَمُ الشخص من جهة الأحكام اللفظية؛ فإنه يمتنع من «أل» ومن الإضافة، ومن الصَّرْفِ إن كان ذا سببٍ آخَرَ، كالتأنيث في: «أَسَامَةُ» و«ثُعَالَةٍ»؛ وَكَوَزُنَ الفعل في: «بَنَاتٍ أَوْبَرَ» و«ابن آوَى»، وَيَبْتَدَأُ به، وَيَأْتِي الحالُ منه، كما تقدم في المِثَالَيْنِ، وَيُشَبِّه التَّكْرَرُ من جهة المعنى، لَأنَّهُ شائعٌ فِي أُمَّتِهِ لَا يَخْتَصُّ به واحدٌ دونَ آخَرٍ.

**فصل: وَمُسَمَّى عِلْمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ:**

**أحدها:** - وهو الغالب - أَعْيَانٌ لَا تُؤْلَفُ، كَالسَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ كَأَسَامَةِ، وَثُعَالَةٍ، وَأَبَى جَعْدَةَ لِلذُّبِ، وَأُمٌ عَزِيزٌ لِلْعَقْرَبِ.

**والثاني:** أعيان تؤلف، كهَيَّان بن يَبَّان للمجهول العين والنسب، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغَفَاء للأحمق.

**والثالث:** أمور معنوية، كسُبْحَانَ للتسبيح، وَكَيْسَانَ لِلْغَدْرِ، وَيَسَارٍ لِلْمَيْسَرَةِ، وَفَجَارٍ لِلْفُجْرَةِ، وَبِرَّةٍ لِلْمِيرة.



## هذا باب أسماء الإشارة

والمُشار إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر «ذا»، وللمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذي، وتي، وذِه، وتِه، وذِه، وتِه، وذِه، وتِه، وذات، وتا، وللمثنى ذَان، وتَانِ رفعاً، وذَيْنِ وتَيْنِ جرّاً ونصباً، ونحو: ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَكِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]، مؤول، ولجمعهما: «أولاء» ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقلُّ مجيئه لغير العقلاء كقوله:

٤٢ - وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْيَّامِ

**فصل:** وإذا كان المُشار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفِيَّةٌ تتصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ

تسمية غالباً، ومن غير الغالب: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢]، ولك أن تزيد قبلها لاماً. إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما سبقته «ها»، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً.

**فصل:** ويشار إلى المكان القريب بهُنَا أو هُهْنَا، نحو: ﴿إِنَّا هُهْنَا قَعِدُونَ﴾ [التنبيه: ٢٤]، وللبعيد بهُنَاكَ أو هُهْنَاكَ أو هُنَاكَ أو هُنَا أو هِنَا أو هنت أو ثمّ، نحو: ﴿وَأَرْزَلْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].



## هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

**فالحرفي:** كل حرف أول مع صلته بمصدر، وهو ستة: أَنْ، وَأَنْ، وَمَا، وَكَيْ، وَلَوْ، وَالْأَي. نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، ﴿لِيَكُنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿وَأَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿وَحُضُّنَا كَأَلَدَى حَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩].

والاسمي ضربان: نصّ، ومشتك.

**فالنصّ ثمانية:** منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم وغيره، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، للمفرد المؤنث: «التي» للعاقلة وغيرها، نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [سجدة: ١]، ﴿مَا وَلَّهُمْ مِنْ قِبَلِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولتثنيتهما: «اللتان» رفعاً، و«اللتين» جرّاً ونصباً، وكان القياس في تثنيتهما وتثنية: «ذاتان». أن يقال: اللذيانِ واللتيانِ وذَيانٍ وتَيانٍ، كما يقال: القاضيانِ - بإثبات الياء - وتَيانٍ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فرّقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، كما فرّقوا في التصغير، إذ قالوا: اللذيانِ واللتيانِ وذَيَاً وتَيَاً، فأبقوا الأول على فتحه، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير، وتميم وقيس تُسَدّد النون فيهما تعويضاً من الحذف أو تأكيداً للفرق، ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافاً للبصريين؛ لأنه قد جرى في السبع: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [النصر: ٢٧]، - لتشديد، كما قرئ ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [النصر: ٣٢]، وَبَلَحْرُ بْنُ كَعْبٍ وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان، قال:

٤٣ - أَبْنِي كَلْبِيبَ إِذْ عَمِيَ اللَّذَانِ

وقال:

٤٤ - هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَوِيمَ

ولا يجوز ذلك في ذَانِ وَتَانِ لِلإِلباسِ.

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لُغَاتٍ، وفي نون الإشارة لُغَتَانِ. ولجمع المذكر كثيراً ولغيره قليلاً «الألَى» مقصوراً، وقد يُمدُّ، و«الذَيْنِ» بالياء مطلقاً، وقد يقال: بالواو رفعاً، وهو لغة هَذِيلٍ أو عُقِيلٍ، قال:

٤٥ - نَحْنُ الذُّوْنُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَازَةً مُلْحَا

ولجمع المؤنث: «اللاتِي» و«اللَاتِي»، وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الألَى واللَاتِي، قال:

٤٦ - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا

أي: حب اللاتي، وقال:

٤٧ - فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا الْبَلَاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

أي: الذين.

والمشترك ستة: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَلْ، وَذُو، وَذَا.

فأما «مَنْ» فإنها تكون للعالم، نحو: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣]. ولغيره في ثلاث مسائل:

إحداها: أَنْ يُتْرَلَ منزلته نحو: ﴿مَنْ لَا يَسْتَجِيبْ لَهُ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقوله:

٤٨ - أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وقوله:

٤٩ - أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

فدعاء الأصنام ونداء القطا والظلل سَوْغَ ذلك.

الثانية: أَنْ يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «مَنْ» نحو: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، لشُمُولِهِ الْآدَمِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةَ وَالْأَصْنَامَ، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّدَ لِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ونحو: ﴿مَنْ يَمْشِ عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥]، فإنه يشمل الْآدَمِيَّ وَالطَّائِرَ.

الثالثة: أَنْ يقترب به في عمومٍ فَضَّلَ بمن، نحو: ﴿مَنْ يَمْشِ عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]،

﴿نَبِّئْ عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقتراهما بالعاقل في عموم ﴿كُلِّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥].  
 وأما «ما» فإنها لما لا يَعْقِلُ وَخَدَهُ، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَفْذُ﴾ [النحل: ٩٦]، وله مع  
 يعقل. نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، ولأنواع مَنْ يعقل،  
 نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٣]، وللمُبْهَمِ أَمْرُهُ كقولك: وقد رأيت سَبْحًا: «انْظُرْ  
 بِي مَا ظَهَرَ».

والأربعة الباقية للعاقل وغيره؛ فأما «أيُّ» فخالَفَ في موصوليَّتها ثعلب، ويردُّه قوله:  
 ٥٠ - فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ولا تُضَافُ لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ، نحو:  
 ﴿سَلِّمْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتُمَّ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، خلافاً للبصريين، وسُئِلَ الكسائي: لم لا  
 يجوز «أعجبني أيُّهم قام؟» فقال: أيُّ كذا خُلِقْتُ، وقد تَوَثَّ وتَثْنَى وتجمع، وهي  
 معربة؛ فقليل: مطلقاً، وقال سيبويه: تُبْنَى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صَدْرُ  
 حَتْمِها ضميراً محذوفاً، نحو: ﴿أَيْتُمَّ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، وقوله:

عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر.



وأما «أل»، فنحو: ﴿إِنَّ الْمَصْدِفَيْنِ وَالْمَصْرَفَيْنِ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَالسَّقَيْنِ﴾  
 ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥، ٦]، وليست موصولاً حَرْفِيّاً خلافاً للمازني  
 يَمْنُ وافقه، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن.



وأما «ذو» فخاصة بِطَيِّئٍ، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، كقوله:  
 فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا  
 فيمن رواه بالياء، والمشهور أيضاً إفراؤها وتذكيرها، كقوله:

٥١ - وَبِئْسَ ذُو حَقَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

وقد تَوَثَّ وتَثْنَى وتُجْمَعُ، حكاه ابن السراج، ونازَعَ في ثبوت ذلك ابن مالك،  
 يَكْنِيهم حكي «ذَاتُ» للمفردة، و«ذَوَاتُ» لجمعها، مضمومتين، كقوله:

٥٢ - ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

وحكي إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

وأما «ذا» فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:

**أحدها:** أن لا تكون للإشارة، نحو: «مَنْ ذَا الذَّاهِبُ؟» و«مَاذَا التَّوَانِي؟».

**والثاني:** ألا تكون مُلغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع «ما» في نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ» كما قَدَرها كذلك من «قال: عَمَّاذَا تَسْأَلُ» فأثبت الألف لتوسطها، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر، وهو تَقْدِيرُهَا زائدة.

**والثالث:** أن يتقدمها استفهام بما باتفاق، أو يَمُنْ على الأصح، كقول ليبيد:

٥٢ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مِمَّاذَا يَحَاوِلُ

وقوله:

٥٤ - فَمِمَّنْ ذَا يُعِزِّي الْحَزِينَ

والكوفي لا يَشْتَرِطُ مَا وَلَا مَنْ، واحتجَّ بقوله:

٥٥ - أَمِئْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أي: والذي تحمليْنه طليق، وعندنا أن «هذا طليق» جملة اسمية، و«تحمليْن» حال، أي: وهذا طليق محمولاً.

**فصل:** وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

والصلة: إما جملة، وشرطُها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التحويل والتفخيم، فيحسن إبهامها. فالمعهودة كـ «جاء الذي قام أبوه»، والمبهمة نحو: «فَغَشِيَهُمْ مِنْ آلِئِمٍّ مَا عَشِيَهُمْ» [طه: ٧٨]، ولا يجوز أن تكون إنشائية كـ «بِعُتْكَه» ولا طلبية كـ «ماضِرْبُهُ» و«لَا تَضْرِبُهُ»، وإما شِبْهُهَا، وهي ثلاثة: الظرف المكاني، والجار والمجرور، التامان، نحو: «الذي عندك» و«الذي في الدار» وَتَعَلَّقُهَا بِاسْتِقْرَّ مُحَذَوْفَاً، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ، أي: الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام، كـ «ضارب» و«مضروب» و«حَسَن» بخلاف ما غَلَبَتْ عَلَيْهَا الاسمية، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب وراكب، وقد تَوَصَّلَ بِمُضَارِعٍ، كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الشَّرْضِيِّ حُكُومَتُهُ

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة.

**فصل:** ويجوز حَذْفُ العائد المرفوع إذا كان مبتدأً مخبراً عنه بمفرد، فلا يُحَذَفُ في نحو: «جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا» أو «ضَرَبَا» لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: «جاء الذي هو



يَعْمُومُ» أو «هو في الدار» لأن الخبر غير مفرد؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلْ دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالحٌ لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]، ونحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذف في صلة غير «أَيُّ» إلا إن طَالَتِ نَصْلُهُ، وَشَدَّتْ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: ﴿تَكَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وقوله:

٥٦ - مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

والكوفيون يقيسون على ذلك.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعلٌ أو وَصَفٌ غير صلة الألف واللام، ونحو: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُشْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، وقوله:

٥٧ - مَا إِلَهُهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَأَحْمَدُهُ بِهِ

بخلاف «جاء الذي إياه أكرمت» و«جاء الذي إنه فاضل» أو «كأنه أسد» أو «أنا نصاريه»، وَشَدَّتْ قَوْلُهُ:

٥٨ - مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةً

وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل.

ويجوز حذف المجرور بالإضافة إن كان المضاف وصفاً غير ماضٍ، نحو: **يَنْصِبُ مَا أَنْتَ قَاضٍ** [طه: ٧٢]، بخلاف «جاء الذي قام أبوه» و«أنا أمس نصاريه».

والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك بحرف معنًى ومُتَعَلِّقاً، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي: منه، وقوله:

٥٩ - لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنْتَ أَبْنَاءُ يَعْصِرُ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

وَشَدَّتْ قَوْلُهُ:

٦٠ - وَأَيُّ الدَّهْرِ دُو لَمْ يَخْسُدُونِي

أي: فيه، وقوله:

٦١ - وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خُفْضِ الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلّق في الثاني، وهما: «صَبَّ» و«عَلَقَمٌ».



## هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللام وَحَدَهَا، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه .

وهي: إما جنسية، فإن لم تخلفها «كل» فهي لبيان الحقيقة، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإن خلفتها «كل» حقيقة فهي لشُمُول أفراد الجنس، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وإن خلفتها مجازاً فلشُمُول خصائص الجنس مبالغة، نحو: «أنت الرجلُ علماً».

وإما عهديّة، والعهد إما ذكريّ نحو: ﴿فَقَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦]، أو علميّ نحو: ﴿يَا لَوْلَا الْمُقَدِّسُ﴾ [طه: ١٢]، ﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو حضوريّ نحو: ﴿أَلَيْوَمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

**فصل:** وقد تردُّ «أل» زائدة، أي: غير مُعرّفة، وهي إما لازمة كالتي في عَلم قَارَنْتَ وَضَعَهُ كَالسَّمَوَالِ وَالْيَسَعِ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، أو في إشارة وهو «الآن» وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصول وهو «الذي» و«التي» وفروعهما، لأنه لا يجتمع تعريفان، وهذه معارف بالعلمية والإشارة، والصّلة، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله:

٦٢ - وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

وقوله:

٦٣ - صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

لأن «بنات أوبر» عَلم، و«النفس» تمييز، فلا يَتَّبِلَانِ التعريف، ويلتحق بذلك ما زيد شذوذاً نحو: «أَدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ».

وإما مُجَوِّزَةٌ لِلْمَحِ الْأَصْل، وذلك أن العَلم المنقول مما يقبل «أل» قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ فتدخل عليه أل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صِفَةِ كَحَارِثٍ وَقَاسِمٍ وَحَسَنِ وَحُسَيْنٍ وَعَبَّاسٍ وَضَحَّاكٍ، وقد يَقَعُ في المنقول عن مصدر كَفَضْلٍ، أو اسم عَيْنٍ كُعَمَانٍ، فإنه في الأصل اسمٌ للدم، والبابُ كُلُّهُ سماعيٌّ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وصالحٍ ومَعْرُوفٍ، ولم يَقَعْ في نحو: «يزيد» و«يَشْكُر»، لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل، وأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مَبَازِكَا

فضرورة سَهْلَهَا تَقْدُمُ ذكر الوليد.

**فصل:** من المُعَرَّفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يَسْتَحِقُّه حتى تَحَقَّقَ بالأعلام؛ فالأول: كابن عباس، وابن عُمَرَ بن الخطاب، وابن عَمْرٍو بن لعاص، وابن مسعود، غَلَبَتْ على العِبَادَةِ دون مَنْ عداهم من إخوانهم، والثاني: سَجَمَ لِلثُّرَيَّا، والعَقَبَةُ والبيت والمدينة والأعشى، و«أل» هذه زائدة لازمة، إلا في نداء ضافة فيجب حذفها، نحو: «يَا أَعْشَى بَاهِلَةً»، و«أَعْشَى تَغْلِبَ»، وقد يحذف في غير ذلك، سمع «هَذَا عِيُوْقٌ طَالِعًا»، و«هَذَا يَوْمٌ إِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ».



### هذا باب المبتدأ والخبر

**المبتدأ:** اسمٌ أو بمنزلة، مُجَرَّدٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلة، مُخَبَّرٌ عنه، أو صِفٌ رافعٌ لِمُكْتَفَى به.

**فالإسم،** نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا» والذي بمنزلة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و«تَسْمَعُ نَسْعِيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ».

والمجرد كما مثلنا، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [٣]، و«بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» لأن وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيويه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ١٦]، وعند بعضهم: «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ». والوصفُ نحو: «أَقَائِمُ هَذَانِ»، وَخَرَجَ نحو: «نَزَالِ»، فإنه لا مُخَبَّرَ عنه ولا صِفٌ. ونحو: «أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ»، فإن المرفوع بالوصف غير مُكْتَفَى بِهِ، فزيدٌ: مبتدأ، وصِفٌ خبرٌ.

ولا بُدَّ لوصف المذكور من تَقْدُمِ نَفْيٍ أو استفهام، نحو:

٦٤ - خَلِيلِي مَا وَافَ بَعْدِي أَنْشَمَا

ونحو:

٦٥ - أَقَاطِنُ قَوْمِ سَلَمَى أَمْ نَوْرُوا ظَعْنَا

خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حُجَّةَ لهم في نحو:

٦٦ - خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا

خلافاً للنظام وابنه؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل، فهو على حد: ﴿وَالْمَلَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤].

وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابتدائيته، نحو: «أَقَائِمُ أَخَوَاكَ»، وإن طابَّقه في غير الأفراد تَعَيَّنَتْ خبريته، نحو: «أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ»، و«أَقَائِمُونَ إِخْوَتُكَ»، وإن طابَّقه في الأفراد احْتَمَلَهُمَا، نحو: «أَقَائِمُ أَخَوَاكَ».

وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا.

**فصل:** والخبرُ الجزء الذي حَصَلَتْ به الفائدة مع مبتدئ غير الوصف المذكور، فخرج فاعلُ الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعلُ الوصف.

وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ، نحو: «هَذَا زَيْدٌ»، إلا إن أُوِّلَ بالمشق، نحو: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، إذا أُريدَ به شُجاع، وإما مشق فيتحمَّلُ ضميره، نحو: «زيد قائم»، إلا إن رفع الظاهر، نحو: «زيد قائم أبواه»، ويبرز الضمير المتحمَّلُ إذا جَرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له، سواء أَلْسِنَ، نحو: «غَلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ» إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلِيسَ، نحو: «غَلَامٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، والكوفيُّ إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

٦٧ - قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْنُوهَا...

والجملة إما نفسُ المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رَابِطٍ، نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قُدِّرَ «هو» ضميرُ شَأْنٍ، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومنه «نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي» لأن المراد بالنطق المَنْطُوقُ به.

وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوْقَةٌ له، وذلك بأن تشتمل على اسمٍ بمعناه، وهو إما ضميره مذكوراً، نحو: «زيد قائم أبوه»، أو مُقَدَّراً، نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ»، أي: منه، وقراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥]، أي: وعده، أو إشارةً إليه نحو: ﴿وَلْيَأْسَ الْفُقَرَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قُدِّرَ «ذلك» مبتدأً ثانياً، لا تابعاً للباس. قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، أو على اسمٍ أَعَمَّ منه، نحو: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ» وقوله:

٦٨ - فَأَمَّا الصَّبْرُ عَلَيْهَا فَلَا صَبْرًا

**فصل:** ويقع الخبر ظرفاً؛ نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]،

مَجْرُوراً نَحْوُ: ﴿الْحَكْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، والصحيحُ أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا  
مَحذُوفٌ، وأن تقديره كائنٌ أو مستقرٌّ، لا كان أو أَسْتَقَرَّ، وأن الضمير الذي كان فيه  
نزل إلى الظرف والمجرور كقوله:

## ٦٩- فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو: «الصَّوْمُ الْيَوْمَ» و«السَّفَرُ غَدًا» لا عن  
أسماء الذوات، نحو: «زيد الْيَوْمَ»، فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ  
مَوْضِعَ الزَّمان خاصاً، نحو: «نَحْنُ فِي شَهْرٍ كَذَا»، وأما نحو: «الْوَرْدُ فِي أَيَّارَ»،  
«الْيَوْمَ خَمْرٌ» و«الليْلَةُ الْهَلَالُ»، فالأصل: خُرُوجُ الورد، وشَرْبُ خمرٍ، ورؤية  
الليل.

**نص:** ولا يبدأ بنكرة، إلا إن حَصَلَتْ فائدة: كأن يخبر عنها بمختص مقدم  
عليه ومجرور، نحو: ﴿وَلَدَيْتَ مَرْيَدًا﴾ [ق: ٣٥]، و﴿وَعَلَى أَنْصَرِهِمْ عِشْوَةً﴾ [البقرة: ٧]،  
«حِزْبُ رَجُلٍ فِي الدَّارِ» ولا «عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ» أو تتلو نفيًا، نحو: «ما رجل قائم» أو  
استفهاماً، نحو: ﴿أَوَلَيْتَ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، أو تكون موصوفة سواء دُكِرَا، نحو:  
﴿مَنْ مَثُورٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو حذفت الصفة، نحو: «السَّمْنُ مَثَوَانٍ بِدَرَاهِمَ»، ونحو:  
«حَاقِقَةٌ قَدْ أَهَمَّتَهُمْ أَنْفُسُهُمْ» [آل عمران: ١٥٤]، أي: مَثَوَانٌ مِنْهُ، وطائفةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ،  
والمرحوف، كالحديث: «سَوْدَاءُ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ»، أي: امرأةٌ سَوْدَاءُ، أو  
مُسَمَّاةٌ لِنَعْلٍ، كالحديث: «أُمِرَ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهِيَ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ» ومن  
جملة المضافة، كالحديث: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ». ويناس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: «قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ» و«كَمْ رَجُلًا  
نَزَلَ»، وقوله:

## ٧٠- لَوْلَا اضْطَبَّارٌ لَأَوْذَى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ

وقرئ: «رُجَيْلٌ فِي الدَّارِ» لشبه الجملة بالظرف والمجرور، واسم الاستفهام  
المتروك بحرفه، وتالي «لولا» بتالي النفي، والمُصَغَّرُ بالموصوف.

**نص:** وللخبر ثلاث حالات:

- **إحداها:** التأخرُ، وهو الأصل كـ «رَيْدٌ قَائِمٌ» ويجب في أربع مسائل:  
إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا  
روية. نحو: «زيد أخوك» و«أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي» بخلاف «رجل صالح حاضر»  
- **ثانيها:** أبو حنيفة، وقوله:

## ٧١- بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا...

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا.

**الثانية:** أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل، نحو: «زيد قام» بخلاف «زيد قائم» أو «قام أبوه» و«أخوأك قاماً».

**الثالثة:** أن يقتربن بإلاً معنًى، نحو: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، أو لفظاً، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأما قوله:

٧٣ - ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ

فضرورة.

**الرابعة:** أن يكون المبتدأ مُسْتَحَقًّا للتصدير، إما بنفسه نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» و«مَنْ فِي الدَّارِ؟» و«مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«كَمْ عَبِيدٌ لَزَيْدٍ» أو بغيره، إما متقدماً عليه، نحو: «لَزَيْدٍ قَائِمٌ»، وأما قوله:

٧٣ - أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

فالتقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام الابتداء، أو متأخراً عنه، نحو: «عَلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ» و«عَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ» و«مَا لَكُمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ» أو مُشَبَّهاً به، نحو: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ»، فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سبباً، ولهذا دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.

- **الحالة الثانية:** التقدم، ويجب في أربع مسائل:

**إحداها:** أن يُوقَعَ تأخيرُهُ في لبس ظاهر، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ» و«عِنْدَكَ مَالٌ» و«فَصَدَّكَ عَلَامُهُ رَجُلٌ» و«عِنْدِي أَنْكَ فَاضِلٌ»، فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس «أن» المفتوحة بالمكسورة، و«أن» المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيرُهُ بعد «أما» كقوله:

٧٤ - ... وَأَمَّا أَتُنْبِي جَزَعٌ يَوْمَ الثَّوَى فَلَوْجِدْ كَادَ يَبْرِينِي

لأن «إن» المكسورة و«أن» التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا، وتأخيرُهُ في الأمثلة الأول يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَكُمْ﴾ [الأنعام: ٢]؛ لأن النكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة.

**الثانية:** أن يقتربن المبتدأ بإلاً لفظاً، نحو:

مَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدَا

أو معنًى، نحو: «إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ».

**الثالثة:** أن يكون لَزِمَ الصَّدْرِيَّة، نحو: «أَيَّنَ زَيْدٌ؟» أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: «صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ».

**الرابعة:** أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ عَلَىٰ لَيْسَ أَقْبَلُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، وقول الشاعر:

٧٥ - ... وَلَكِنْ مَلَأَ عَيْنَ حَبِيبِهَا

- **الحالة الثالثة:** جواز التقديم والتأخير، وذلك فيما فُقد فيه مَوْجِبُهُمَا، كقولك: زيد قائم» فيترجح تأخيرُهُ على الأصل، ويجوز تقديمُهُ لعدم المانع.

**نصل:** وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفُهُ، وقد يجب.

فأما حذف المبتدأ جوازاً، فنحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [ص: ٤٦ والجاثية: ١٥]، ويقال: كيف زيد؟ فتقول: دَنِفَ، التقدير: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، ساءت عليه، وهو دَنِفَ.

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِتَعْتِ مَقْطُوعٍ لمجرد مَذْح، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ» أو ذم، نحو: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ» أو تَرْحُم، نحو: «مَرَرْتُ بِعَيْدِكَ الْمُسْكِينُ» أو بمصدر جيء به بَدَلاً من اللفظ بفعله، نحو: «سَمِعُ وَطَاعَةً»

٧٦ - فَقَالَتْ: حَنَانٌ، مَا أَتَى بِكَ هُهُنَا؟!

لتقدير: أُمْرِي حَنَانٌ وَأُمْرِي سَمْعٌ وَطَاعَةٌ.

أو بمخصوص بمعنى نعم أو بشئ مؤخر عنها، نحو: «نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«بَشِ الرَّجُلِ عَمْرُو» إذا قُدِّرَا خبرين، فإن كان مقدماً، نحو: «زَيْدٌ نَعَمْ الرَّجُلُ» فمبتدأ لا غير. ومن ذلك قولهم: «مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ؟» أي: مذكورك زَيْدٌ، وهذا أولى من تقدير سيويه: كلامك زيد.

وقولهم: «فِي ذِمَّتِي لِأَفْعَلَنَّ»، أي: في ذمتي ميثاق أو عهد.

وأما حذف الخبر جوازاً، فنحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ» أي: حَاضِرٌ، ونحو:

٣٥ - دَيْمٌ وَظِلُّهَا [الرعد: ٣٥]، أي: كذلك، ويقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زيد،

عندي.

وأما حذفُهُ وجوباً ففي مسائل:

**أحدها:** أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد «لولا»، نحو: «لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ»،

لولا زيد موجود، فلو كان كَوْنًا مقيداً وجب ذكره إن فُقد دليلُهُ، كقولك: «لولا

سَلَمْنَا مَا سَلِمَ» وفي الحديث: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفْرِ لَبَيَّتِ الْكَعْبَةَ عَلَىٰ



قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وجاز الوجهان إن وُجِدَ الدليل، نحو: «لولا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ»، ومنه قول أبي العلاء المعري:

٧٧ - فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا»، وَأَوْجِبُوا جَعَلَ الكون الخاص مبتدأ، فيقال: لولا مُسَالَمَةُ زيد إيانا، أي: موجودة، وَلَحْنُوا المعري، وقالوا: الحديث مَرْوِيٌّ بالمعنى.

**الثانية:** أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» و«أَيْمُنُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، أي: لعمرك قَسَمِي، وَأَيْمُنُ اللَّهِ يميني، فإن قلت: «عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ» جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ» أن يقدر لَقَسَمِي عمرك؛ فيكون من حَذَفِ المبتدأ.

**الثالثة:** أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» و«كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ» ولو قلت: «زيد وعمرو» وأردت الإخبار باقترانهما جاز حَذْفُهُ وذكره، قال:

٧٨ - وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وَزَعَمَ الكوفيون والأخفش أن نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» مُسْتَعْنٍ عن تقدير الخبر، لأن معناه مع ضيعته.

**- الرابعة:** أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملاً في اسم مُفَسَّر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» أو مضافاً للمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَكْثَرُ ضَرْبِي السَّوِيقُ مَلْتُوتًا» أو إلى مُؤَوَّلٍ بِالْمَصْدَرِ المذكور، نحو: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا».

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذَا كَانَ، أَوْ إِذَا كَانَ، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في «ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا» ضَرْبُهُ قَائِمًا، ولا يجوز ضربي زيداً شديداً، لصلاحيته الحال للخبرية، فالرفع واجب، وَشَدُّ قولهم: «حَكَمَكَ مُسَمَّطًا»، أي: حكمتك لك مُثَبَّتًا.

**فصل:** وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَعَدُّدِ الخبر، نحو: «زيد شاعر كاتب»، والمانع يَدَّعِي تقدير «هو» للثاني، أو أَنَّهُ جَامِعٌ لِلصفتين، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

٧٩ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظُهُ

لأن «يَدَاكَ» في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَرٌ، ومن نحو قولهم: «الرُّمَانُ حُلُوٌّ

حِصْلٌ»، لأنهما بمعنى واحد، أي: مُزٌّ، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن  
يوسط المبتدأ بينهما، ومن نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُوءٌ وَبِئْسَ مَا لَنَا بِهِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن  
نحوي تابع.



### هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى أَسْمَهاً، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول،  
ويسمى خَبَرُها، وهي ثلاثة أقسام:

**أحدها:** ما يعمل هذا العمل مطلقاً، وهو ثمانية: كان، وهي أُمُّ البَابِ، وأمسى،  
صبح، وأضحى، وظلَّ، وبات، وصار، وليس، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ١٠١].

**الثاني:** ما يعمل به بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال ماضي  
يزال. وبرح، وفتىء، وأنقك، مثالها بعد النفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ﴾ [هود: ١١٨]،  
﴿لَنْ نَرَجِعَ عَلَيْهِ عَڪِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ومنه: ﴿تَأَلَّهَ تَفْتَوًا﴾ [يوسف: ٨٥]، وقوله:

٨٠ - فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

إذ الأصل لا تَفْتَأُ ولا أبرح، ومثالها بعد النهي، قوله:

٨١ - صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ

ومثالها بعد الدعاء، قوله:

٨٢ - وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَائِكَ الْقَطْرُ

وَقِيدْتُ زال بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ، فإنه فعل تام متعدٍ إلى  
مفعول، ومعناه ماز، تقول: «زَلْ صَانُكَ عَنْ مَعْرَكٍ» ومصدره الزَّيْلُ، ومن ماضي  
يزول. فإنه فعل تام قاصر، ومعناه الانتقال، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ  
تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَا﴾ [فاطر: ٤١]، ومصدره الزَّوَالُ.

**الثالث:** ما يعمل بشرط تقدم «ما» المصدرية الظرفية، وهو دَامَ، نحو: ﴿مَا دُمْتُ  
حَيًّا﴾ [مریم: ٣١]، أي: مُدَّةٌ دَوَامِي حَيًّا، وسميت «ما» مصدرية لأنها تُقَدَّرُ بالمَصْدَرِ،  
وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف، وهو المدة.

**فصل:** وهذه الأفعال في التصريف ثلاثة أقسام:

١ - ما لَا يَتَصَرَّفُ بحالٍ، وهو «ليس» باتفاق، و«دام» عند الفراء وكثير من المتأخرين.

٢ - وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو «زال» وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و«دام» عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً.

٣ - وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي.

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل، فالمضارع، نحو: ﴿وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا﴾ [مریم: ٢٠]، والأمر، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر، كقوله:

٨٣ - وَكُونُوكَ إِيَّاهُ عَلَىكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل، كقوله:

٨٤ - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَحَاكَ .....  
وقوله:

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكَ .....

فصل: وتوسط أخبارهن جائر، خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ في ليس، ولا بن مُعْطٍ في دام، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ إِلَهِنَّ أَنْ تَوَلَّوْا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]، بنصب البر، وقال الشاعر:

٨٦ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَاتُهُ .....

إلا أن يَمْنَعَ مانع، نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

فصل: وتقديم أخبارهن جائر، بدليل: ﴿أَهْلُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، إلا خبر دام اتفاقاً، وليس عند جمهور البصريين، فأسوها على عسى، واحتج المجيز بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتنسع فيه، وإذا نفى الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً، نحو: «ما قائماً كان زيد» ويمتنع التقديم على «ما» عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وعمم الفراء المنع في حروف النفي، ويردُّه قوله:

٨٧ - عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

**فصل:** ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: «كان عندك، أو في المسجد، زَيْدٌ مُعْتَكِفاً»، فإن لم يكن أحدهما محسباً البصريين يمنعون مطلقاً، والكوفيون يجيزون مطلقاً، وفَصَّلَ ابن السَّراج عارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّم الخبر معه، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ أَكِيلاً زَيْدٌ» يسغره إن تقدم وحده، نحو: «كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلاً»، واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله:

٨٨ - بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ غَوْدًا

وَحُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانَ أَوْ إِضْمَارِ الْأِسْمِ: مُرَاداً بِهِ الشَّأْنُ، أَوْ رَاجِعاً إِلَى مَا، وَعَلَيْهِنَّ فَعَطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَهَذَا مُتَعَيْنٌ فِي قَوْلِهِ:

٨٩ - بَاتَتْ فُرَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً

لظهور نَصْبِ الْخَبَرِ.

**فصل:** قد تستعمل هذه الأفعال تامّة، أي: مستغنية بمرفوعها، نحو: ﴿وَإِنْ بَاتَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وإن حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ؛ ﴿فَسَبِّحْ لِلَّهِ حِينَ تُسْجُدُ وَكَانَ نَسِيحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، أي: حين تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحين تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ؛ ﴿خَلْقَ الْبَرِّ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧ و ١٠٨]، أي: ما بَقِيَتْ، وقوله:

٩٠ - وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

وقالوا: «بَاتَ بِالْقَوْمِ»، أي: نزل بهم؛ و«ظَلَّ الْيَوْمَ»، أي: دام ظِلُّهُ؛ «أَضْحَيْنَا»، أي: دَخَلْنَا فِي الضُّحَى.

إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلْزِمَتِ التَّقْصُّ؛ وهي: فتىء، وزال، وليس.

**فصل:** تختص «كان» بأَمُورٍ، منها: جَوَّازُ زِيَادَتِهَا بِشَرْطَيْنِ:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، وَشَدَّ قَوْلُ أُمِّ عَقِيلَ:

٩١ - أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلِ

**والثاني:** كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، نحو: «ما كان أحسن زيداً»، وقول بعضهم: «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُهُمْ»، وَشَدَّ قَوْلُهُ:

٩٢ - عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

وليس من زيادتها قوله:

٩٣ - وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

لرفعها الضمير، خلافاً لسيبويه.

ومنها: أنها تُحذف، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجه:

**أحدها:** - وهو الأكثر -: أن تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وَكَثُرَ ذلك بعد «إن» و«لو» الشرطيتين.

مثال «إن»، قولك: «سِرْ مُسْرِعاً إِنْ رَاكِباً وَإِنْ مَاشِياً»، وقوله:

**٩٤ - إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا**

وقولهم: «الْأَسْ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً، ويجوز «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا» بتقدير: إن كان في عملهم خير فَيُجزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول: أَرْجَحُهَا، والثاني: أضعفها، والأخيران: مُتَوَسِّطَانِ.

ومثال لو: «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ»، وقوله:

**٩٥ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوْبَعِيٍّ وَلَوْ مَلِكاً**

وتقول: «الَّا طَعَامٌ وَلَوْ تَمراً»، وَجَوَزَ سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تَمْرٌ.

وَقَلَّ الحذف المذكور بدون إِنْ وَلَوْ، كقوله:

**٩٦ - مِنْ لَدُنْ شَوْلَا فإِلَى إِثْلَائِهَا**

قَدَرَهُ سيبويه: مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَتْ شَوْلَاً.

**الثاني:** أن تُحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف، ولهذا ضَعُفَ «وَلَوْ تَمْرٌ، وَإِنْ خَيْرٌ» في الوجهين.

**الثالث:** أن تُحذف وحدها، وَكَثُرَ ذلك بعد «أَنْ» المصدرية في مثل: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلَقْتُ»، أصله: انطلقت لأن كُنْتُ مُنْطَلِقاً، ثم قُدِّمَت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص، ثم حُذِفَت اللام للاختصار، ثم حذفت «كان» لذلك فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض ثم أَدْغِمَت النون في الميم للتقارب، وعليه قوله:

**٩٧ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ**

أي: لأن كُنْتُ ذَا نَقَرٍ فَخَرْتُ، ثم حُذِفَ متعلق الجار.

وَقَلَّ بدونها، كقوله:

**٩٨ - أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي**

قَالَ سَيُوبِيهِ: أَرَادَ أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي.

**الرابع:** أَنْ تُحَذَفَ مَعَ مَعْمُولَيْهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ «إِنْ» فِي قَوْلِهِمْ: «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا»،  
يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ، فَمَا عَوِضٌ، وَلَا نَافِيَةٌ لِلْخَبَرِ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا مِثْلَ مَضَارِعِهَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَذَلِكَ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُجْزِئاً، بِالسَّكُونِ،  
غَيْرِ مُتَّصِلٍ بِضَمِيرٍ نَصْبٍ، وَلَا بِسَاكِنٍ، نَحْوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَعِيّاً﴾ [مريم: ٢٠]، بِخِلَافِ:  
﴿تَكُونُ لَكَ عِقْبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَّةُ﴾ [يونس: ٧٨]،  
نَحْوِ الْجُزْمِ؛ ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، لِأَنَّ جُزْمَهُ بِحَذْفِ  
الضمة. وَنَحْوُ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ»، لِاتِّصَالِهِ بِالضَّمِيرِ؛ وَنَحْوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ  
يَقِفَ قَدَمَهُ﴾ [النساء: ١٣٧]، لِاتِّصَالِهِ بِالسَّاكِنِ؛ وَخَالَفَ فِي هَذَا يُونُسَ، فَأُجَازَ الْحَذْفُ،  
تَحْكَامًا بِنَحْوِ قَوْلِهِ:

**٩٩ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْذَتْ وَسَامَةً**

وَحَمَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:

**١٠٠ - وَلَيْكَ أَسْقِيَنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ**

**فصل:** فِي مَا وَلَا وَلَاتٍ وَإِنْ الْمُعْمَلَاتِ عَمَلٌ لَيْسَ تَشْبِيهاً بِهَا.

أَمَّا «مَا»، فَأَعْمَلُهَا الْحَبَازِيُّونَ، وَبَلَّغَتْهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا  
شَرِّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هَذَا أَهْتَنِيهِ﴾ [المجادلة: ٢]، وَلِأَعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:  
أَحَدُهَا: أَنْ لَا يَقْتَرَنَ اسْمُهَا بِإِنْ الزَّائِدَةِ، كَقَوْلِهِ:

**١٠١ - بَنِي عُذَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ**

وَأَمَّا رَوَايَةُ يَعْقُوبَ «ذَهَباً» بِالنَّصْبِ فَتُخْرِجُ عَلَى أَنَّ إِنْ نَافِيَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لَهَا، لَا زَائِدَةٌ.

ثَانِي: أَنْ لَا يَنْتَقِضَ نَفْيُ خَبَرِهَا بِإِلَّا، فَلِذَلِكَ وَجِبَ الِرْفَعُ فِي: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا  
بِأَمْرٍ﴾ [النمر: ٥٠]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

**١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَبُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ**

فَمِنْ بَابِ «مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا»، أَيِ: إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا؛ وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا يَدُورُ دَوْرَانِ  
تَجَوُّنٍ، وَإِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا، أَيِ: تَعَذِّيبًا.

وَلِأَجْلِ هَذَا الشَّرْطِ أَيْضاً وَجِبَ الِرْفَعُ بَعْدَ «بَلْ» وَ«لَكِنْ» فِي نَحْوِ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا  
بِإِعْدَادٍ» أَوْ «لَكِنْ قَاعِدٌ» عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ، وَلَمْ يَجْزِ نَصْبُهُ بِالْعَطْفِ لِأَنَّهُ  
مُتَّصِلٌ.



**الثالث:** أن لا يتقدّم الخبر، كقولهم: «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»، وقوله: **١٠٣ - وَمَا خُذَلْتُ قُومِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى** فأما قوله:

**١٠٤ - إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرِّ**

فقال سيويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شَرَطَهَا عند الحجازيين، وقيل: «مِثْلُهُمْ» مبتدأ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته لِلْمَبْنِيِّ، ونظيره: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ نَظِيفُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، فيمن فتحهما، وقيل: «مِثْلُهُمْ» حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشرٌ مثْلُهُمْ.

**الرابع:** أن لا يتقدم معمولٌ خبرها على اسمها، كقوله: **١٠٥ - وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ**

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز، كقوله:

**١٠٦ - فَمَا كُلُّ حِينَ مِنْ تُوَالِي مُوَالِيَا**

وأما «لا» فإعمالها عَمَلٌ ليس قليلاً، وَيُشْتَرَطُ له الشروط السابقة، ما عدا الشرط الأول، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، حَتَّى قيل بلزوم ذلك، كقوله:

**١٠٧ - فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ**

والصحيح جواز ذكره، كقوله:

**١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرْ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا**

وإنما لم يُشْتَرَطِ الشرط الأول لأن «إن» لا تزداد بعد «لا» أصلاً.

وأما «لآت» فإن أصلها «لا» ثم زِيدَتِ التاء، وَعَمَلُهَا واجبٌ، وَلَهُ شرطان: كَوْنُ معموليها اسْمَيَّ زمان، وَخُذِفَ أحدهما، والغالب كَوْنُهُ المرفوع، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، أي: ليس الحينُ حِينَ فِرَارٍ، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

**١٠٩ - يَبْنِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ**

فارتفاع «مُجِيرٌ» على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يخلص له مجير، و«لات» مُهْمَلَةٌ؛ لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله:

١١٠ - لَاتَ هَئِنَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ

إذ المبتدأ «ذِكْرِي» وليس بِزَمَانٍ.

وأما «إِنْ» فإعمالها نادرٌ، وهو لغة أهل الْعَالِيَةِ، كقول بعضهم: «إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وكقراءة سَعِيدٍ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ [اعرف: ١٩٤]، وقول الشاعر:

١١١ - إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

فصل: وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةِ فِي خَبَرِ «لَيْسَ» و«مَا»، نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [مر: ٣٦]، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، وَبِقِلَّةِ فِي خَبَرِ «لَا» وَكُلُّ نَاسِخٍ مَنُفِيٍّ، تَحْوِيهِ:

❧ - يَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ      بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ  
وقوله:

❧ - بَيْنَ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ      بِأَعْجَلِهِمْ.....  
وقوله:

١١٤ - فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدُدٍ

وَيَنْذُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبَرِ «إِنْ» و«لَكِنْ» و«لَيْتَ» فِي قَوْلِهِ:

١١٥ - فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجَرَّبِ

وقوله:

١١٦ - وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

وقوله:

١١٧ - أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمِ

وإنما دخلت في خبر «أَنَّ» في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَخَفْهُنَّ يَقْدِرُ﴾ [الحقاف: ٣٣]، لما كان: «أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ» في معنى: «وَلَيْسَ اللَّهُ».



## هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة.  
وحقيقته الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قُرب الخبر، وهو ثلاثة: كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ، وهو ثلاثة: عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أَنْشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَعَلِقَ، وَأَخَذَ.

وَيَعْمَلْنَ عمل «كان»، إلا أن خَبَرَهُنَّ يجب كونه جملةً، وَشَدَّ مجيئه مفرداً بعد «كاد» و«عسى»، كقوله:

١١٨ - فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً

وقولهم: «عسى الغُوَيْرُ أبُوساً».

وأما: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٢٣]، فالخبرُ محذوفٌ، أي: يَمْسَحُ مَسْحاً.

وشرطُ الجملة: أن تكون فعليةً، وَشَدَّ مجيء الاسمية بعد «جَعَلَ» في قوله:

١١٩ - وَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصَ بَنِي سَهْلٍ      من الأكوار مَرْتَعَهَا قَرِيبَ

وشرطُ الفعل ثلاثة أمور:

أَحَدُهَا: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فأما قوله:

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي      ثَوْبِي .....

وقوله:

١٢١ - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ      تُكَلِّمُنِي أَخْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

فثوبي وأخجاره بدلان من اسْمِي جَعَلَ وكَادَ، ويجوز في «عسى» خاصة أن ترفع السببي، كقوله:

١٢٢ - وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

يروى بنصب «جهده» ورفعاً.

**الثاني:** أن يكون مضارعاً، وَشَدَّ في «جَعَلَ» قولُ ابنِ عباس رضي الله عنهما: «فجعل الرجل إذا لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً».

**الثالث:** أن يكون مقروناً بأن إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ، نحو: «حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ» و«اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ»، وأن يكون مُجَرِّداً منها إن كان الفعل دالاً على

شروع، نحو: ﴿وَطَفِقًا يَنْصَفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، والغالب في خبر «عسى» و«أوشك» لاقتران بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله:  
 ١٢٠ - يَنْزِلُ سَيْلُ النَّاسِ الثَّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا  
 والتجرؤ قليل، كقوله:

١٢١ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ  
 وقوله:

١٢٢ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِئِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا  
 وكاد وكرب بالعكس: فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقول الشاعر:

١٢٦ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ  
 ومن القليل، قوله:

١٢٧ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ  
 وقوله:

١٢٨ - وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَا  
 ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن.

نصل: وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: «كاد»، نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيُّءُ﴾ [النور: ٣٥]، و«أوشك»، كقوله:

يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِئِيَّتِهِ

وهو أكثر استعمالاً من ماضيها، و«طفق»، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفُقُ كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم، و«جعل»، حكى الكسائي: «إِنَّ الْبَعِيرَ لِيَهْرُمَ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجَّةً».

واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي: «كاد» قاله الناظم، وأنشد عليه:

١٢٩ - ..... وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ  
 و«كرب» قاله جماعة، وأنشدوا عليه:

١٣٠ - أَبْنَيْ إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ

و«أَوْشَكَ»، كقولہ :

## ١٣١ - فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا

والصوابُ أن الذي في البيت الأول: كابد - بالباء الموحدة - من المُكَابَدَةِ وَالْعَمَلِ، وهو اسمٌ غير جارٍ على الفعل، وبهذا جزم يعقوب في شرح ديوان كثير.

وأن كارباً في البيت الثاني: اسمٌ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم: «كَرَبَ الشتاء» إذا قَرَبَ، وبهذا جزم الجوهري.

واستعمل مُضَدَّرَ لاثنين، وهما: «طفق، وكاد» حكى الأخفش طُفُقاً عمن قال: طَفَقَ بالفتح، وطَفَقاً عمن قال: طَفِقَ بالكسر، وقالوا: كَادَ كَوْدًا وَمَكَادًا وَمَكَادَةً.

**فصل:** وتختص «عسى» و«اخلولق» و«أوشك» بجواز إسنادهنَّ إلى «أَنْ يَفْعَلَ» مُسْتَعْنَى به عن الخبر، نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦]، وينبغي على هذا فرعان:

**أحدهما:** أنه إذا تقدَّم على إحداهن اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخَّرَ عنها «أَنْ» والفعل، نحو: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جاز تقديرُهَا خاليةً من ضمير ذلك الاسم، فتكون مُسْنَدَةً إلى «أَنْ» والفعل مُسْتَعْنَى بهما عن الخبر، وجاز تقديرُهَا مسندةً إلى الضمير، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبر.

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على تقدير الإضمار: «هَئِذْ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ» و«الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا» و«الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا» و«الْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ»، وتقول على تقدير الخُلُوءِ من الضمير «عسى» في الجمع، وهو الألفصح، قال الله تعالى: ﴿لَا يَخْرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

**الثاني:** أنه إذا ولي إحداهن «أَنْ» والفعل وتأخَّرَ عنهما اسمٌ هو المُسْنَدُ إليه في المعنى، نحو: «عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الاسم، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعل مستعنى بهما عن الخبر، وأن يُقَدَّرَ مُتَحَمَّلًا لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعاً بعسى، وتكون «أَنْ» والفعل في موضع نصب على الخبرية، ومنع السَّلَوِيَّينَ هذا الوجه لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتثنية والجمع، فتقول على وجه الإضمار: «عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ يَقُمْنَ نِسَوَتُكَ» و«عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» بالتأنيث لا غير، وعلى الوجه الآخر تُوحَّدُ «يقوم» وتؤنث «تطلع» أو تُذكَّرُ.

**مسألة:** يجوز كسر سين «عسى» خلافاً لأبي عبيدة، وليس ذلك مطلقاً خلافاً لعاصم، بل يتقيد بأن تُسندَ إلى التاء أو النون أو نا، نحو: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ أَنْ تُخْرِجُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَةَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْلِتُوا مِنَ اللَّهِ﴾ [محمد: ٢٢]، قرأهما نافع بالكسر، وغيره بالفتح، وهو المختار.



## هذا باب الأخرَفِ الثَّمَانِيَةِ الداخِلَةِ على المبتدأ والخبر

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع خبره ويسمى خبرها.  
**فالأول والثاني:** «إِنَّ» و«أَنَّ»: وهما لتوكيد النسبة، ونفي الشك عنها، والإنكار  
**والثالث:** «لَكِنَّ»: وهو للاستدراك والتوكيد، فالأول نحو: «زَيْدٌ شَجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ» والثاني نحو: «لَوْ جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِءْ».  
**والرابع:** «كَأَنَّ»: وهو للتشبيه المؤكّد، لأنه مركب من الكاف وأنّ.  
**والخامس:** «لَيْتَ»: وهو للتمني، وهو: طَلَبُ ما لا طمع فيه أو ما فيه عُسر، نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِثٌ» وقول مُنْقَطِعِ الرجاء: «لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحْجَّ مِنْهُ».  
**والسادس:** «لَعَلَّ»: وهو للتوقع، وعَبَّرَ عنه قوم بالترجّي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أو الإشفاق في المكروه، نحو: ﴿فَلَعَلَّكَ مَلَكٌ مِّنْ مَّلَائِكَةٍ أَن يَأْتِيَ بِنُفْسٍ كَنُفْسِكَ﴾ [الكهف: ٦]، قال الأخفش: وللتعليل، نحو: «أَفْرِغْ عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَعَدَّى»  
**والسابع:** «عسى» في لُعْيَةٍ، وهي بمعنى لعل، وشرط اسمِه أن يكون ضميراً،

١٢٢ - فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا

وقوله:

١٢٣ - أَقُولُ لَهَا لَعَالِي أَوْ عَسَانِي

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي، ونَقَلَهُ عن سيويه، خلافاً للجمهور في إطلاق  
 حرفٍ بِنِعْلَتَيْهِ، ولا بن السَّرَاجِ في إطلاق القول بحرفيته.

**والثامن:** «لا» النافية للجنس، وستأتي.



ولا يتقدّم خبرُهن مطلقاً، ولا يتوسّطُ إلا إن كان الحرف غير «عسى» و«لا»، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً، نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعِزَّةٌ﴾ [النازعات: ٢٦].

فصل: تتعَيَّنُ «إِنَّ» المكسورة حيث لا يجوز أن يسُدَّ المصدرُ مسدّهاً ومسدّاً معموليها، و«أَنَّ» المفتوحة حيث يجب ذلك، وَيَجُوزُ أَنْ يَصَحَّ الاعتباران.

فالأول في عشرة، وهي:

- (١) أن تقع في الابتداء، نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [القدر: ١]، ومنه: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].
- (٢) أو تاليةً لحيث، نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ».
- (٣) أو لإذ، كـ «جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ».
- (٤) أو لموصول، نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ [القصص: ٧٦]، بخلاف الواقعة في حَسْوِ الصَّلَةِ، نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، وقولهم: «لَا أَفَعَلُهُ مَا أَنَّ جِرَاءَ مَكَانَهُ» إذ التقدير ما ثَبَّتَ ذلك، فليست في التقدير تالية للموصول.
- (٥) أو جواباً لقسم، نحو: ﴿حَمَّ ۖ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [١] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الدخان: ٣ - ١].

- (٦) أو محكيةً بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].
- (٧) أو حالاً، نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ [٢] [الأنفال: ٥].
- (٨) أو صفة، نحو: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ».
- (٩) أو بعد عامل عُلِّقَ باللام، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافيق: ١].
- (١٠) أو خبراً عن اسم ذات، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ»، ومنه: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ يَقْضِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧].

والثاني في تسعة، وهي:

- (١) أن تقع فاعلةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١].
- (٢) أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوتَ أَتْكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١].
- (٣) أو نائبةً عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

أو خبراً عن اسم معنًى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خبرها، نحو: «أَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ»، بخلاف: «قُولِي إِنَّهُ فَاضِلٌ» و«أَعْتَقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ».

أو مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

أو مجرورة بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧].

أو مُبْدَلَةٌ من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

والثالث في تسعة:

أحدها: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فَالْكَسْرُ على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فَالْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ، أي: حاصِلَانِ، أو فَالْحَاصِلُ الْغُفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ. كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا مَسَّةَ الشَّرِّ فَيُؤْسُ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: فهو يُؤْوِسُ.

الثاني: أن تقع بعد «إذا» الفُجائية، كقوله:

١٢٤ - إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فَالْكَسْرُ على معنى فإذا هو عَبْدُ الْقَفَا، وَالْفَتْحُ على معنى فإذا العبودية، أي: خاصة، كما تقول: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ.

الثالث: أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ نَزَرُ الرَّحِيمِ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لامِ العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف، ومثله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومثله: «لَبَّيْكَ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ».

الرابع: أن تقع بعد فعلٍ قَسَمٍ ولا لامٍ بعدها، كقوله:

نَحْلِفُ بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصُّبِيِّ

فالكسْرُ على الجواب، والبصريون يُوجِبُونَهُ، والفتحُ بتقدير «على» ولو أُضْمِرَ الفعلُ أو ذُكِرَتِ اللامُ تعين الكسْرُ إجماعاً، نحو: «والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ» و«خَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ».

(٥) **الخامس:** أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقول والقائل واحد، نحو: «قُولِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القولُ الأوَّلُ فُتِيحَتْ، نحو: «عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ»، ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائل كُسِرَتْ، نحو: «قُولِي إِنِّي مُؤْمِنٌ» و«قُولِي إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ».

(٦) **السادس:** أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (٣٧) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿١١٨﴾ طه: ١١٨، [١١٩]، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر: إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على «أَنْ لَا تَجُوعَ».

(٧) **السابع:** أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحو: «مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنْهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ»، والفتح بالجارية والعاطفة، نحو: «عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ فَاضِلٌ».

(٨) **الثامن:** أن تقع بعد «أَمَّا» نحو: «أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ»، فالكسْرُ على أنها حرفُ استفتاحٍ بمنزلة أَلَا، والفتحُ على أنها بمعنى أَحَقَّا.

(٩) **التاسع:** أن تقع بعد «لَا جَرَمَ» والغالبُ الفتحُ، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن «جَرَمَ» فعلٌ ماضٍ، و«أَنَّ» وَصِلَتْهَا فاعلٌ: أي: وَجَبَ أن الله يعلم، و«لَا» صلة، وعند الفراء على أن «لَا جَرَمَ» بمنزلة لَا رَجُلَ، ومعناها لَا بُدَّ، وَمِنْ بَعْدَهُمَا مُقَدَّرَةٌ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: «لَا جَرَمَ لَا يَبْتَكَ».

**فصل:** وتدخل لامُ الابتداء بعد «إِنَّ» المكسورة على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومُثَبِّتاً، وَغَيْرَ ماضٍ، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ خَدْعٍ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَعَلِّمٌ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿وَأَنَّكَ لَفَعْلٌ خَلْقٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣]، بخلاف، ﴿إِنَّ لَدُنَّا أَنْكَلَاءَ﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْنَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وَشَدَّ قَوْلَهُ:

١٢٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكَاً لَأَلَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

وبخلاف نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى﴾ [آل عمران: ٣٣]، وأجاز الأخفش والفراء

سبعهما ابن مالك - «إِنْ زَيْدًا لِنَعْمَ الرَّجُلُ» و«لَعَسَى أَنْ يَقُومَ» لأن الفعل الجامد لا اسم. وأجاز الجمهور «إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ» لَشَبَهِ الماضي المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ مَنتَه من الحال، وليس جَوَازُ ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للابتداء، خلافاً لمرحّب الترشيح، وأما نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ»، ففي الغُرّة أن البصريّ والكوفيّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء، والذي نحفظه أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ.

**الثاني:** معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تَقَدُّمِهِ على الخبر، وكونه غير حابٍ، وكون الخبر صالحاً للام، نحو: «إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرَأَ ضَارِبٌ»، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا حَالِسٌ فِي الدَّارِ» و«إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و«إِنَّ زَيْدًا عَمْرَأَ ضَرَبَ» خلافاً للأخفش في

**الثالث:** الاسم، بشرط واحد، وهو أن يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَشِيرَةٌ﴾ [النازعات: ٢٦]، أو عن معموله، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ». **الرابع:** الفُضْلُ، وذلك بلا شرط، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٩]. إذا لم يُعَرَّبْ «هو» مبتدأ.

**فصل:** وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف إلا «عسى» و«لا» فتكفُّها عن العمل، تمنعها للدخول على الجمل، نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [آية: ١٠٨]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، بخلاف قوله: **١٣٧ - وَلَكِنَّمَا يُفِضُ فَيَسُوفُ يَكُونُ**

إلا «لَيْتَ» فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، وقد رُوِيَ بهما:

**١٣٨ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا**

وَنَدَرَ الإعمال في إِنَّمَا، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال.

**فصل:** يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده،

**١٣٩ - إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا**

وَيُعْطَفُ بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل «أَنْ» أو «إِنْ» أو «لَكِنَّ»، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وقوله:

**١٤٠ - فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ**

وقوله:

١٤١ - وَلَكِنْ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَضْلِلُ وَالْخَالُ

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كَانَ بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم مثل: «مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرَاءَ»، بالرفع، لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ.

ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تَمَسُّكاً، بنحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وبقوله:

١٤٢ - فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

وقوله:

١٤٣ - وَإِلَّا فَاَعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاءٌ.....

ولكن اشترط الفراء - إذا لم يتقدّم الخبر - حَقَاءَ إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة.

وَحَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير، أي: والصائبون كذلك، أو على الحذف من الأول كقوله:

١٤٤ - ..... فَإِنِّي وَأَنْتُمَا - وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى - ذِنْفَانِ  
ويتعيّن التوجيه الأول في قوله:

فإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

ولا يتأتى فيه الثاني لأجل اللام، إلا أن قُدِّرَتْ زائدةٌ مثلها في قوله:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ

والثاني في قوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ولا يتأتى فيه الأول لأجل الواو في ﴿يُصَلُّونَ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩].

ولم يشترط الفراء الشرط الثاني تمسكاً، بنحو قوله:

١٤٥ - يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

وخرج على أن الأصل «وَأَنْتَ مَعِيَ» والجملة حالية، والخبر قوله: «في بلدة».

**فصل:** تُخَفَّفُ «إِنَّ» المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، نحو: ﴿كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، ﴿وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا لِيَُؤْفِكَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فارقةً بين التات والنفي، وقد تُغْنِي عنها قرينة لفظية، نحو: «إِنَّ زَيْدٌ لَّنْ يَقُومَ»، أو معنوية، شريطة:

١٤٦ - وَإِنَّ مَالِكَ كَانَتْ كَرَامُ الْمُعَادِنِ

وإن ولي «إِنَّ» المكسورة المخففة فعلٌ كثر كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنَّ نَاسِئِ كَفَرُوا لَيُزْلِقُنَّكَ﴾ [القلم: ٥٩]، ﴿وَإِنَّ نَظْمُكَ لَيَمُنُّ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وأكثر منه ناسخاً ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنَّ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿إِنَّ كِدْتَ لَتُرِيدِينَ﴾ [سجدة: ٥٦]، ﴿وَإِنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وتندر كونه ماضياً غير ناسخ، كقوله:

١٤٧ - شَلْتُ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا

ولا يُقَاس عليه: «إِنْ قَامَ لَأَنَّا، وَإِنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ»، خلافاً للأخفش والكوفيين، وتندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: «إِنْ يَزِيْكَ لَتَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِيْكَ لِهَيْه».

**فصل:** وتُخَفَّفُ «أَنَّ» المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرأ محذوفاً، فأما قوله:

أَنْتَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَّرِيْعٌ وَأَنْتَ هُنَاكَ تَكُونُ الشَّمَالَا  
فضرورة.

ويجب في خبرها: أن يكون جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو غير جامد لم تحتج لفصل، نحو: ﴿وَمَا جُرُّ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿يَنْزِلُ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَالْفِتْنَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [نور: ٩]، ويجب الفصل في غيرهن بقى، نحو: ﴿وَعَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، أو تنفيس، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، أو نفي بلا، أو لن، أو لم، نحو: ﴿يَحْيَبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَحَسَّ أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، أو لو، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ويتندر تركه، كقوله:

١٤٩ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا



ولم يذكر «لو» في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن النازم: «إِنَّ  
الْفَضْلَ بِهِ قَلِيلٌ» وَهَمَّ مِنْهُ عَلَى أَبِيهِ.

**فصل:** وتخفف «كَأَنَّ» فيبقى أيضاً إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد  
خبرها، كقوله:

١٥٠ - كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءً خُلِبَ

وقوله:

١٥١ - كَأَنَّ ظَبْيَةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

يروى بالرفع على حذف الاسم، أي: كَأَنَّهَا، وبالنصب على حذف الخبر، أي:  
كَأَنَّ مَكَانَهَا، وبالجبر على أن الأصل كُطْبِيَّةٌ، وَزَيْدٌ «أَنَّ» بينهما.

وإذا حُذِفَ الاسمُ وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفصل، كقوله:

١٥٢ - كَأَنَّ ثِيَابَهُ حُمْرَانِ

وإن كانت الجملة فعلية فُصِلَتْ بَلَمَ أو قَدْ، نحو: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعَنْ بِالْأَمْسِ﴾  
[يونس: ٢٤]، ونحو قوله:

١٥٣ - لَا يَهُولَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظَى الْحَزْ ب؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

**مسألة:** وتخفف «لَكِنَّ» فتهمل وجوباً، نحو: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلْبُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]،  
وعن يونس والأخفش جواز الإعمال.



### هذا باب «لا» العاملة عمل إِنَّ

**وَشَرُّطُهَا:** أن تكون نافية، وأن يكون المنفي الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وأن  
لا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، متصلاً بها، وأن يكون خبرها أيضاً  
نكرة، نحو: «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ حَاضِرٌ».

فإن كانت غير نافية لم تعمل، وَشَدُّ إعمال الزائدة في قوله:

١٥٤ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لَا دُنُوبَ لَهَا إِذَا لَلَامَ دَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

ولو كانت لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ عملت عمل ليس، نحو: «لَا رَجُلٌ قَائِمًا، بَلْ رَجُلَانِ»  
وكذا إن أريدَ بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ

نحو: «جِئْتُ بِلَا زَادٍ»، و: «غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ» وَشَدَّ: «جِئْتُ بِلَا شَيْءٍ»  
 - انفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً منها أهملت، ووجب - عند غير المبرد  
 - ن كَيْسَانَ - تكرارها، نحو: «لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو» ونحو: «لَا فِيهَا غَوْلٌ»  
 - صوت: [٤٧]، وإنما لم تكرر في قولهم: «لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ»، وقوله:

«لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ» - تاء ما شئت، حتّى لا أزال لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَّةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي  
 للضرورة في هذا، ولتأول: «لَا نَوْلُكَ» بلا يَنْبَغِي لَكَ.



فصل: وإذا كان اسمها مفرداً - أي: غير مضاف، ولا شَبِيه به - بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ  
 - كن مفرداً أو جمع تكسير، نحو: «لَا رَجُلٌ، وَلَا رِجَالٌ» وعليه أو على الكسر إن  
 - جمعاً بآلف وتاء، كقوله:

«لَا شَبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ  
 زُوِّي بِهِمَا، وَفِي الْخَصَائِصِ أَنَّهُ لَا يَجِيزُ فَتَحَهُ بَصْرِيٌّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ، وَعَلَى الْيَاءِ  
 - كن مُتْنًى أو مجموعاً على حَذِّهِ، كقوله:

١٥٧ - نَعَزَّ قَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا

وقوله:

«بَحَسُرُ النَّاسِ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُونُ

قيل: وعلة البناء تَضْمُنُ معنى «مِنْ» بدليل ظهورها في قوله:

١٥٩ - وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هُنْدٍ

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف خمسة عشر.

وأما المضاف وشبهه فمعربان، والمراد بشبهه: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ  
 معناه. نحو: «لَا قَبِيحاً فَعَلَهُ مُحَمَّدٌ، وَلَا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرًا، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ  
 عَمَدٌ».



فصل: ولك في نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:  
 أحدها: فَتَحُهُمَا، وهو الأصل، نحو: «لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ» [البقرة: ٢٥٤]، في  
 قِرَاعَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو.

الثاني: رَفَعُهُمَا، إما بالابتداء، أو على إعمال «لا» عَمَلٌ ليس كآلية في قراءة  
الباقيين، وقوله:

١٦٠ - لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

الثالث: فَتَحُ الأول وَرَفَعَ الثاني، كقوله:

١٦١ - لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

وقوله:

١٦٢ - وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرٌ

الرابع: عكس الثالث، كقوله:

١٦٣ - فَلَا لَعُوٍّ وَلَا تَأْثِيمٍ فِيهَا

الخامس: فَتَحُ الأول وَنَصَبُ الثاني، كقوله:

١٦٤ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةٌ

وهو أضعفها حتى خَصَّهُ يُؤْتَسُ وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى، وهو عند  
غيرهم على تقدير «لا» زائدة مؤكدة، وأن الاسم متصب بالعطف.

فإن عطفت ولم تكرر «لا» وَجَبَ فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع،

كقوله:

١٦٥ - فَلَا أَبَ وَأَبْنَاءَ مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِيهِ

ويجوز «وَأَبْنٍ» بالرفع، وأما حكاية الأخفش «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ» - بالفتح -

فشاذة.



فصل: وإذا وُصِفَت النكرة المبنية بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتَحُهُ على أنه رُكِبَ معها  
قبل مجيء «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ»، وَنَصَبُهُ مراعاةً لمحلّ النكرة، وَرَفَعُهُ مراعاةً لمحلها  
مع لا، نحو: «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» ومنه: «أَلَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا عِنْدَنَا» لأنه يُوصَفُ  
بالاسم إذا وصف، والقول بأنه تأكيد خطأ.

فإن فُقِدَ الأفرادُ نحو: «لَا رَجُلٌ قَبِيحًا فِعْلُهُ عِنْدَنَا» أو «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ ظَرِيفًا عِنْدَنَا»  
أو الاتصالُ نحو: «لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ» أو «لَا مَاءَ عِنْدَنَا مَاءَ بَارِدًا» امْتَنَعَ الفتح،  
وجاز الرفع والنصب، كما في المعطوف بدون تكرار «لا»، وكما في البديل الصالح

عمر «لا» فالفُطْفُ نحو: «لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا»، والبدل نحو: «لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا». فإن لم يصلح له فالرَّفْعُ نحو: «لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا» وكذا في المعطوف مني لا يَصْلُحُ لعمل «لا» نحو: «لا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ».

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» لم يتغير الحكم.

ثم تارة يكون الحرفان باقين على مَعْنِيَّتِهِمَا، كقوله:

١٦٦ - أَلَا أَصْطَبَارٌ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ

وهو قليل، حتى تَوَهَّمَ السَّلَوِيُّنَ أنه غير واقع.

وتارة يُرَادُ بهما التوبيخ، كقوله:

١٦٧ - أَلَا اِرْغِوَاءٌ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ

وهو الغالب.

وتارة يُرَادُ بهما التَّمَنِّي، كقوله:

١٦٨ - أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

وهو كثير، وعند سيبويه والخليل أَنَّ «ألا» هذه بمنزلة أَتَمَّنَّى فلا خَبَرَ لها، يَحْتَزِلُ: «لَيْتَ» فلا يجوز مُرَاعَاةَ مَحَلِّهَا مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، وَخَالَفَهُمَا حازنِي والمبرد، ولا دليل لهما في البيت، إذ لا يَتَعَيَّنُ كون: «مستطاع» خبراً، أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز كون «مستطاع» خَبَرًا مقدماً، و«رُجُوعُهُ» مبتدأ مَوْخَرًا، والجملة صفة ثابتة.



وترد «ألا» للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو: «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ مِنْهُمْ» [يونس: ٦٢]، «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» [هود: ٨]، وَعَرَضِيَّةٌ وَتَخْضِيعِيَّةٌ فَتَحْتَصَانُ بالفعلِيةِ نحو: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» [النور: ٢٢]، «أَلَا سَنَكُنْ قَوْمًا نَكْكُرُوا أَيْمَانَهُمْ» [التوبة: ١٣].

مسألة: وإذا جهل الخبر وَجَبَ ذكره، نحو: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» يَدُ عِلْمٍ فحذفه كثير، نحو: «فَلَا قُوَّةَ» [سبا: ٥١]، «قَالُوا لَا ضَيْرَ» [الشعراء: ٥٠]، يَسْتَرْمُهُ التميميون والبطائون.



**هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها  
على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين**

أفعال هذا الباب نوعان:

● **أحدهما:** أفعال القلوب، وإنما قيل لها ذلك: لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي يُنصب المفعولين، بل القلبي ثلاثة أقسام: ما لا يتعدى بنفسه، نحو: فكَّرَ وتفكَّرَ، وما يتعدى لواحدٍ نحو عَرَفَ وفَهِمَ، وما يتعدى لاثنتين وهو المراد، وينقسم أربعة أقسام:

**أحدها:** ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: وَجَدَ، وأَلْفَى، وتَعَلَّمَ - بمعنى أَعْلَمَ - وَدَرَى، قال الله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصفات: ٦٩]، وقال الشاعر:

١٦٩ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى «أَنَّ» وصلتها، كقوله:

١٧٠ - فَعُلْتُ تَعَلَّمَ أَنَّ لِلضَّيْدِ غِرَّةَ

وقوله:

١٧١ - دُرِيتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطُ

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنْ يَتَّعَدَى بِالْبَاءِ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

**والثاني:** ما يفيد في الخبر رُجْحَاناً، وهو خمسة: جَعَلَ، وَحَجَا، وَعَدَّ، وَهَبَ، وَزَعَمَ، نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَمْلِيكَهُ نَذِيرًا لَهُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ﴾ [الزخرف: ١٩]، وقوله:

١٧٢ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقوله:

١٧٣ - فَلَا تَعُدِّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى

وقوله:

١٧٤ - وَإِلَّا فَهَبْنِي أَمْرًا هَالِكًا

وقوله:

١٧٥ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ

والأَكْثَرُ في هذا وُقُوعُهُ على أَنْ وَأَنْ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ

نَعُزَّهُمْ﴾ [التغابن: ٧]، وقال:

١٧٦ - وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا

والثالث: ما يَرُدُّ بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: رَأَى، وَعَلِمَ، كقوله  
جاء ثناؤه: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠].

والرابع: ما يرد بهما، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: ظَنُّ، وَحِسَبَ،  
وَحَنَ، كقوله:

١٧٧ - ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا

وكقوله تعالى: ﴿يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، كقول الشاعر:

١٧٨ - وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

وقوله:

١٧٩ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ

وكقوله:

١٨٠ - إِحَالُكَ - إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

وقوله:

١٨١ - مَا خِلْتُنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا

● تنبيهان:

الأول: ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، وَظَنَّ بمعنى أَتَهَمَ، ورأى بمعنى الرَّأْيِ - أي: مذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصْدَ، فيتعدَّين إلى واحدٍ، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ

سِهْنِكُمْ لَا تَقْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]،

يقول: «رأى أبو حنيفة جلّ كذا، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ» و«حَجَوْتُ بَيْنَ اللَّهِ».

وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أو حَقَدَ فلا يتعدَّيان.

وتأتي هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ آخر غير قلبية فلا تتعدَّى لمفعولين

وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا: «أفعال القلوب».

الثاني: ألحقوا رأى الحلمية برأى العِلْمِيَّةِ في التعدّي لاثنين، كقوله:



١٨٢ - أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا

وَمَصْدَرُهَا الرُّوْيَا، نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولا تختصُّ الرُّوْيَا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا الَّتِي آتَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قال ابن عباس: هي رُؤْيَا عَيْنٍ.

• النوع الثاني: أفعال التصيير، كَجَعَلَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَاتَّخَذَ، وَتَخَذَ، وَصَيَّرَ، وَوَهَبَ، قال الله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، ﴿لَوْ يَرُدُّكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وقال الشاعر:

١٨٣ - تَخِذْتُ غُرَارًا إِثْرَهُمْ دَلِيلًا

وقال:

١٨٤ - فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وقالوا: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» وهذا مُلَازِمٌ لِلْمُضِيِّ.



فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام:

أحدها: الإعمال، وهو الأصل، وهو واقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظاً ومحلاً، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره، كـ «زَيْدٌ طَنَنْتُ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ قَائِمٌ طَنَنْتُ» قال:

١٨٥ - وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ

وقال:

١٨٦ - هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ، وَإِنَّمَا

وإلغاء المتأخر أقوى من إعماله، والمتوسط بالعكس، وقيل: هُمَا في المتوسط بين المفعولين سواءً.

الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صدرُ الكلام بعده، وهو: لام الابتداء، نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولَامُ الْقَسَمِ، كقوله:

١٨٧ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَانِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَا زَيْدٌ فِي نَدَارٍ وَلَا عَمْرُو» و«عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ». والاستفهام، وله صورتان:

أحدهما: أَنْ يَعْتَرِضَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْجُمْلَةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَثَرٌ مَرَّ بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

والثانية: أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ: عَمْدَةٌ كَانَتْ، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْسَنُ﴾ [الكهف: ١٢]، أَوْ فَضْلَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَسِعَعُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [سورة: ٢٢٧].

وَلَا يَدْخُلُ الْإِلْغَاءُ وَلَا التَّعْلِيْقُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّضْيِيرِ، وَلَا فِي قَلْبِي جَامِدٍ - وَهُوَ الثَّانِي: هَبْ، وَتَعَلَّمَ - فَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ الْأَمْرَ، وَمَا عِدَاهُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ مُتَصَرِفٍ لَا وَهَبْ، كَمَا مَرَّ.

وَنَتَصَارِفُهُنَّ مَا لَهُنَّ، تَقُولُ فِي الْإِعْمَالِ: «أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا». وَفِي الْإِلْغَاءِ: «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَانٌّ قَائِمًا، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا». وَفِي التَّعْلِيْقِ: «أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَأَنَا ظَانٌّ مَا زَيْدٌ قَائِمًا».

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيْقِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ الْعَامِلَ الْمُلْعَى لَا عَمَلَ لَهُ الْبَتَّةَ، وَالْعَامِلَ الْمَعْلَقَ لَهُ عَمَلٌ فِي الْمَحَلِّ، كَمَا مَرَّ: «عَلِمْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَمُورِهِ» بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ، قَالَ:

مَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

وَالثَّانِي: أَنَّ سَبَبَ التَّعْلِيْقِ مُوَجِبٌ، فَلَا يَجُوزُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدًا قَائِمًا» وَسَبَبُ الْإِلْغَاءِ مُجَوِّزٌ، فَيَجُوزُ: «زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا» و«زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ».

وَلَا يَجُوزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

١٨٩ - أَنَسِي زَأَيْتُ مِلَاكُ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ

وَقَوْلُهُ:

١٩٠ - وَمَا إِخَالُ لَذَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وَأَجِيبُ بِأَنَّ ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ لِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أحدهما: أَنَّ يَكُونُ مِنَ التَّعْلِيْقِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ الْمُقَدَّرَةِ، وَالْأَصْلُ: «لَمِلَاكُ» و«لَلَّذَيْنَا» نَحْوُ حَلِيقَتِ وَبَقِي التَّعْلِيْقِ.

**والثاني:** أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بأنّي وبما النافية، ونظيره: «مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا» فيجوز فيه الإلغاء.

**والثالث:** أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: «وَجَدْتَهُ» و«إِحَالَهُ» كما حُذِفَ في قولهم: «إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ».



**فصل:** ويجوز بالإجماع حذف المفعولين اختصاراً، أي: لدليل، نحو: «أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ» [الفصل: ٧٤]، وقوله:

١٩١ - أَيُّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةٍ سُئِلْتُ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ  
أي: ترعمونهم شركائي، وتحسب حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ.

وأما حذفهما اقتصاراً - أي: لغير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، واختاره الناظم، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً، لقوله تعالى: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٢١٦ و٢٣٢]، «فَهُوَ بَرِيءٌ» [النجم: ٣٥]، «وَلَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْتَوَاءَ» [الفتح: ١٢]، وقولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، وعن الأعمش يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم. ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأما اختصاراً فمنعه ابن مَلَكُون وأجازهُ الجمهور، كقوله:

١٩٢ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ  
**فصل:** تُحْكِي الجملة الفعلية بعد القول، وكذا الإسمية، وَسَلِّمَ يُعْمَلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً، وعليه يُرْوَى قوله:

١٩٣ - تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ

بالنصب، وقوله:

١٩٤ - إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ

بالفتح، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً، وهي: كونه مضارعاً، وَسَوَّى به السيرافي «قُلْتُ» بالخطاب، والكوفي «قُلْ»، وإسناده للمخاطب، وكونه حالاً، قاله الناظم، وَرَدَّ بقوله:

١٩٥ - فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول، وكونه بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسم،  
 مع الكسائي: «أَتَقُولُ لِلْعِمَيَانِ عَفْلاً» وقال:

١٩٦ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي

قال سيبويه والأخفش: وكونهما متصلين، فلو قلت: «أأنت تقول» فالحكاية،  
 حينئذٍ، فإن قُدِّرَت الضمير فاعلاً بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً،  
 غُتِرَ الجميع الفضلَ بظرف أو مجرور أو معمول القول، كقوله:

١٩٧ - أَبْعَدَ بُعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً

وقوله:

١٩٨ - أَجْهَـلاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ

قال السُّهَيْلِيُّ: وأن لا يتعدى باللام، كـ «تَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ».

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: ﴿أَمَرُ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]  
 نية، في قراءة الخطاب، وَرُوي:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ

بالرفع.



### هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي: أَعْلَمَ وَأَرَى اللَّذَانِ أَضْلُهُمَا عِلْمٌ ورأى المتعديان لاثنين، وما ضُمِّنَ معناهما  
 - بَأَ وَأَنْبَأَ وَخَبَّرَ وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾  
 سورة [١٦٧]، ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَدْنَاكَ كَثِيراً﴾ [الأنفال: ٤٣].  
 ويجوز عند الأكثرين حذف الأول، كـ «أَعْلَمْتُ كَبَشَكَ سَمِيناً» والاقتصار عليه،  
 - «أَعْلَمْتُ زَيْداً».

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اقتصاراً، ومن الإلغاء  
 تعميق ما كان لهما، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في  
 سبي لفاعل، ولنا على الإلغاء قول بعضهم: «الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» وقوله:

١٩٩ - وَأَنْتَ أَزَانِي اللَّهِ أَمْنَعُ عَاصِمٍ

وعلى التعليق: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِّقُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لِنَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبا: ٧]،  
وقوله:

٢٠٠ - حَدَّارٍ فَقَدْ نُبِّئْتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُجْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعَدُ أَوْ تَشْقَى

قال ابن مالك: وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من المتعدي لواحد تعدتا لاثنتين،  
نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وحكهما حكم مفعولتي  
«كسًا»، في الحذف لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق، قيل: وفيه نظر في  
موضعين؛ أحدهما: أن «علم» بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة،  
والثاني: أن «أرى» البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام، نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّ  
الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياساً،  
نحو: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وبإدعاء أن الرؤية هنا علمية.



### هذا باب الفاعل

**الفاعل:** أَسَمٌ أو ما في تأويله، أَسَدٌ إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقَدَّمٌ، أصليُّ  
المحلِّ والصيغة.

فالاسم، نحو: «تَبَارَكَ اللَّهُ» والمُؤَوَّلُ به، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾  
[العنكبوت: ٥١]، والفِعْلُ كما مثلنا، ومنه: «أَتَى زَيْدٌ» و«نِعَمَ الْفَتَى»، ولا فرق بين  
المتصرف والجامد، والمُؤَوَّلُ بالفعل، نحو: ﴿تُخَيِّلُ الْوَنَمَ﴾ [النحل: ٦٩]، ونحو:  
«وَجْهَهُ» في قوله: «أَتَى زَيْدٌ مُبِيرًا وَجْهَهُ» و«مُقَدَّمٌ» رافع لتوهم دخول، نحو: «زَيْدٌ قَامَ»  
و«أَصْلِيُّ الْمَحَلِّ» مخرج لنحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ» فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخيرُ لأنه  
خبر، وذكر الصيغة مخرج لنحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ» - بضم أول الفعل وكسر ثانيه، فإنها  
مُفَرَّعة عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما.

وله أحكام:

**أحدهما:** الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾  
[البقرة: ٢٥١]، أو اسميه، نحو: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»، أو بِمِنْ أو بالبَاءِ  
الزائدتين، نحو: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾  
[الفتح: ٢٨].

**ثاني:** وقوعه بعد المُسْنَدِ، فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ  
الفاعل ضميراً مستتراً، وكونُ المُقَدَّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو: «زَيْدٌ قَامَ»، وإمَّا فَاعِلاً  
مَحْذُوفَ الفِعْلِ في نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، لأن أداة الشرط  
مَحْذُوفَةٌ بِالْجَمَلِ الفِعْلِيَّةِ، وجاز الأمران في نحو: «أَبْتَرَّ يَهْدُونَا» [التغابن: ٦]، و«أَنْتَ  
حَسْبُكَ» [الواقعة: ٥٩]، والأَرْجَحُ الفاعلية.

وعن الكوفي جوازُ تقديمِ الفاعل، تَمَسُّكاً بنحو قول الزُّبَّاء:

**٢٠١ - مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَيَيْدَا**

وهو عندنا ضرورة، أو: «مَشْيُهَا» مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: يَظْهَرُ وَيَيْدَا، كقولهم:  
حُكْمُكَ مُسَمَّطًا أي: حكمك لك مُثَبَّتًا، قيل: أو: «مَشْيُهَا» بدلٌ من ضمير الظرف.



**الثالث:** أنه لا بُدَّ منه، فإن ظهر في اللفظ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ، الزيدان قَامَا»  
لأنه - وإلا فهو ضمير مستتر راجع: إما لمذكور، كـ «زَيْدٌ قَامَ» كما مرَّ، أو لما دَلَّ  
على الفعل، كالحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ  
يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دَلَّ عليه الكلام أو  
الحال، فنشاهدُ، نحو: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّفَاقَ» [القيامة: ٢٦]، أي: إذا بلغتِ الرُّوحُ،  
نحو قولهم: «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِينِي»، وقوله:

**٢٠٢ - فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي**

أي: إذا كان هو - أي: ما نحن الآن عليه من سلامة - أو فإن كان هو - أي: ما  
تستعده مِنِّي - وعن الكسائي إجازة حَذْفِهِ تَمَسُّكاً بنحو ما أولَّناه.

**لرابع:** أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ، إن أُجِيبَ به نَفْيً، كقولك: «بَلَى زَيْدٌ» لَمَنْ قال:  
- قد أحد، أي: بَلَى قَامَ زَيْدٌ، ومنه قوله:

لَحْدَاتٍ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَغُرْ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءً، قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أو استفهام محقق، نحو: «نَعَمْ زَيْدٌ» جواباً لمن قال: هل جاءك أحد؟ ومنه:  
«لَهُمْ مَن لَّخَلَّهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ» [الزخرف: ٨٧]، أو مُقَدَّرُ كقراءة الشامي وأبي بكر:  
«يَخْلُ لَمْ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ» [النور: ٣٦ - ٣٧]، وقوله:

**٢٠٤ - لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ**

أي: يُسَبِّحُهُ رجال، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وهو قياسيٌّ وَفَاقاً لِلجَرْمِيِّ وابنِ جني، ولا



يجوز في نحو: «يُوَعِّظُ فِي الْمَسْجِدِ رَجُلٌ» لاحتماله للمفعولية، بخلاف: «يُوَعِّظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ زَيْدٌ»، أو استلزمه ما قبله، كقوله:

٢٠٥ - غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنََةً خُصِيْنِ عَبِيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَبَرِ

أي: «وَحَلَّتْ لَهُ الْخَمْرُ»، لأن «أَحَلَّتْ» يستلزم «حَلَّتْ»، أو فَسَّرَهُ ما بعده، نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، والحذف في هذه واجب.



الخامس: أَنَّ فِعْلَهُ يُؤَخِّدُ مَعَ تَثْنِيَّتِهِ وَجَمْعِهِ، كَمَا يُؤَخِّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ، فَكَمَا تَقُولُ: «قَامَ أَخَوُكَ» كَذَلِكَ تَقُولُ: «قَامَ أَخَوَاكَ» و«قَامَ إِخْوَتُكَ» و«قَامَ نِسْوَتُكَ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، وَحَكَى الْبَصْرِيُّونَ عَنْ طَبِئٍ وَبَعْضُهُمْ عَنْ أَزْدٍ شُئُوَّةً، نَحْوُ: «ضَرَبُونِي قَوْمُكَ» وَ«ضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ» وَ«ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ» قَالَ:

٢٠٦ - أَلْفِيَّتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَمْنَا

وقال:

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

وقال:

٢٠٨ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا أَلْمَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَخْرُفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ. كَمَا دَلَّ الْجَمِيعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ: «قَامَتْ» عَلَى التَّأْنِيثِ، لَا أَنَّهَا ضَمَائِرُ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّ هَذِهِ اللَّغَةُ لَا تَمْتَنِعُ مِنَ الْمُفْرَدَيْنِ أَوْ الْمَفْرَدَاتِ الْمُتَعَاظِفَةِ، خِلَافًا لِزَاعِمِي ذَلِكَ، لِقَوْلِ الْأُئِمَّةِ: إِنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَالْإِبْدَالُ لَا يَخْتَصُّانِ بِلُغَةٍ قَوْمٌ بِأَعْيَانِهِمْ، وَلِمَجْئِ قَوْلِهِ:

٢٠٩ - وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَخَمِيمٌ

وقوله:

٢١٠ - وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

السادس: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا أَنْتَ فِعْلُهُ بَتَاءً سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْمَاضِي، وَبَتَاءُ الْمُضَارَعَةِ فِي أَوَّلِ الْمَضَارِعِ.

ويجب ذلك في مسألتين:

● **إحدهما:** أن يكون ضميراً متصلاً، كـ «هِنْدٌ قَامَتْ» أو «تَقُومُ»، و«الشَّمْسُ صَعَتْ» أو «تَطْلُعُ»، بخلاف المنفصل، نحو: «مَا قَامَ - أَوْ يَقُومُ - إِلَّا هِيَ» ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً، كقوله:

٢١١ - وَلَا أَرْضَ أَبْقَلٍ إِنْقَالَهَا

وقوله:

٢١٢ - فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

● **والثانية:** أن يكون متصلاً حقيقي التأنيث نحو: «إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ» - [عمران: ٣٥]، وشذ قول بعضهم: «قَالَ فُلَانَةٌ» وهو رديء لا ينقاس.

وإنما جاز في الفصح، نحو: «نِعَمَ الْمَرْأَةُ» و«بُئْسَ الْمَرْأَةُ» لأن المراد الجنس، يأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك.

ويجوز الوجهان في مسألتين:

**إحدهما:** المنفصل، كقوله:

٢١٣ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَأُمِّ سُوءٍ

وقولهم: «حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ» والتأنيث أكثر، إلا إن كان الفاعل «إلا» - بيت خاص بالشعر، نص عليه الأخفش، وأنشد على التأنيث:

- مَا بَرِئْتُ مِنْ رَبِّةٍ وَدَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

وجوزَه ابن مالك في الشعر، وقرئ: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَنِحَةً» [يس: ٢٩]، «فَاصْبَحُوا نَارِي إِلَّا مَسْكَنَهُمْ» [الأحقاف: ٢٥].

**ثانية:** المجازي التأنيث، نحو: «وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ» [القيامة: ٩]، ومنه اسم الجمع، واسم الجمع، والجمع، لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنث مجازي،

سكت جاز التأنيث، نحو: «كَذَبَتْ قَبْلَهُنَّ قَوْمٌ نُوحٌ» [الشعراء: ١٠٥]، و«قَالَتِ الْأَعْرَابُ» - [سجدة: ١٤]، و«أُورِقَتِ الشَّجَرُ» والتذكير، نحو: «أُورِقَ الشَّجَرُ»، «وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ» - [سجدة: ٦٦]، «وَقَالَ نِسْوَةٌ» [يوسف: ٣٠]، و«قَامَ الرَّجَالُ»، و«جَاءَ الْهُنُودُ» إلا أن سلامة

مراحد في جمعي التصحيح أوجب التذكير في نحو: «قَامَ الزَّيْدُونَ» والتأنيث في «قَامَتِ الْهِنْدَاتُ»، خلافاً للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو:

نَيْتِي أَمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ [يونس: ٩٠]، «إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ» [المتحنة: ١٢]، وقوله:

٢١٥ - فَبِكِي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ، وبأن التذكير في: ﴿جَاءَكَ﴾ لِلْفَضْلِ، أو لأن الأصل النساء المؤمنات، أو لأن «أل» مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.



**السابع:** أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول، وقد يُعكس، وقد يتقدمهما المفعول، وكل من ذلك جائز وواجب.

فأما جواز الأصل فنحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وأما وجوبه ففي مسألتين:

**إحدهما:** أن يُخْشَى اللَّبْسُ، كـ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» قاله أبو بكر والمتأخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك، وخالفهم ابن الحاج محتجاً بأن العرب تُجيز تصغير عُمَرَ وَعَمَرُو، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز: «ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ»، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق وَشُرْعاً على الأصح، وبأن الزَّجَاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥]، كون «تلك» اسمها، و«دَعْوَاهُمْ» الخبر، والعكس.

**الثانية:** أن يُحْصَرَ المفعول بإنما، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» وكذا الحصر بإلا عند الجزولي وجماعة، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل، كقوله:

٢١٦ - وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحاً فَوَّادُهُ

وقوله:

٢١٧ - فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقوله:

٢١٨ - وَتَغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وأما تَوَسُّطُ المفعول جوازاً، فنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ [القم: ٤١]، وقولك: «خَافَ رَبُّهُ عَمْرٌ» وقال:

٢١٩ - كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وأما وجوبه ففي مسألتين:

**إحدهما:** أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: ﴿وَإِذْ أَبَتَى إِِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة:

[١٢٤]، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يُجيزُ أكثرُ النحويين، نحو: **مَرَّ نَوْرُهُ الشَّجَرِ** لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالِ وَلِيُّ مَالِكٍ، احتجاجاً بنحو قوله:

٢٢٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط.

والثانية: أن يُحَصَرَ الفاعلُ بإنما، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [تغوى: ٢٨]، وكذا الحَضَرُ بِلَاً عند غير الكسائي، واحتجَّ بقوله:

٢٢١ - عَابَ إِلَّا لَتَيْمٍ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ      وَلَا جَفَاقُطُ إِلَّا جُبًّا بَصَلًا  
وقوله:

٢٢٢ - وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهَ بِالنَّارِ

وقوله:

٢٢٣ - فَلَمْ يَذِرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

وأما وجوباً ففي مسألتين:

أحدهما: أن يكون مما له الصِّدْرُ، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]،  
﴿يَا مَعْشَرَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو:  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٣]، ونحو: ﴿فَأَمَّا آلِيْنِمْ فَلَا نَفَهَرٌ﴾ [الضحى: ٩]، بخلاف:  
﴿فَمَا الْيَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْدًا﴾.

تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ  
لفاعل كضربته، وإذا كان المضمَرُ أحدهما: فإن كان مفعولاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخير  
لفاعل كضربني زَيْدًا، وإن كان فاعلاً وَجِبَ وَضْلُهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على  
فعل كضربتُ زَيْدًا، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ، وكلامُ الناظم يُوهِمُ امتناعَ التقديم، لأنه سَوَّى بين  
عَمَلِ الْمَسْأَلَةِ وَمَسْأَلَةِ «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» والصوابُ ما ذكرنا.



## هذا باب النائب عن الفاعل

وقد يُحذفُ الفاعلُ، للجهل به كـ «سُرِقَ المَتَاعُ»، أو لغرضٍ لفظي كتصحيح التَّظْم في قوله:

٢٢٤ - عُلِقَتْهَا عَرَضًا، وَعُلِقْتُ رَجُلًا غَيْرِي. وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معنوي كأن لا يتعلق بذكره عَرَضٌ، نحو: ﴿فَإِنْ أَخْصَرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَسَبَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١].

فينوب عنه - في رَفْعِهِ، وَعُمْدِيَّتِهِ، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتِّصَال به، وتأنيث الفعل لتأنيته - واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو: ﴿وَفِيضَ الْمَاءِ وَفِي الْأُمُرِ﴾ [هود: ٤٤].

الثاني: المجرور، نحو: ﴿وَلَكَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، وقولك: «سِيرَ بَزِيدٌ».

وقال ابن دُرُسْتَوِيهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذه الرُّنْدِي: النائب ضميرُ المصدر لا المجرور، لأنه لا يُتَّبَع على المحل بالرفع، ولأنه يُقَدَّم، نحو: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ، وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: «مُرَّ بهند».

ولنا قولهم: «سِيرَ بَزِيدٌ سَيْرًا» وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصيح، نحو: «لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا» بخلاف، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» بالنصب، أو «مُرَّ بَزِيدٌ الْفَاضِلُ» بالرفع، فلا يجوزان، لأنه لا يجوز: «مَرَرْتُ زَيْدًا» ولا «مُرَّ زَيْدٌ»، والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان، وهو المُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد، وقد أجازوا النيابة في: «لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ» مع امتناع: «مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ» وقالوا في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]: إن المجرور فاعل مع امتناع: «كَفَتْ بِهِندٌ».

الثالث: مصدر مُخْتَصَّص، نحو: ﴿فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَجِدَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، ويمتنع نحو: «سِيرَ سَيْرٌ» لعدم الفائدة، فامتناع سيرٍ على إضمار السيرِ أَحَقُّ، خلافًا لِمَنْ أجازَه، وأما قوله:

٢٢٥ - وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُغْتَلَلُ

فالمعنى وَيُغْتَلَلُ الاعتلالُ المعهودُ، أو اعتلالٌ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَيْكَ أُخْرَى محذوفةً للدليل، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ، وبذلك يُوجَّه: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبا: ٥٤]، وقوله:

٢٢٦ - فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله :

٢٢٧ - يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يقال: النائب المجرور، لكونه مفعولاً له.

الرابع: ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصَّ، نحو: «صِيَمَ رَمَضَانٌ» و«جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ» ويمتنع نيبة، نحو: عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ، لامتناع رفعهن، ونحو: مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا.

ولا يُثَوَّبُ غيرُ المفعول به مع وجوده، وأجازه الكوفيون مطلقاً، لقراءة أبي جعفر: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا يَمَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجن: ١٤]، والأخفش بشرط تقدّم نائب، كقوله:

٢٢٨ - مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقوله :

٢٢٩ - لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيَاءِ إِلَّا سَيِّداً

مسألة: وَغَيْرُ النَّائِبِ ممّا معناه متعلّق بالرافع واجب نَصْبُهُ لفظاً إن كان غيرَ جارٍ مجرور، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْباً شَدِيداً» ومن ثَمَّ نُصِبَ المفعول الذي لم يُنَبِّ في نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً»، و«أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدٌ»، أو محلاً إن كان جارياً ومجروراً، نحو: ﴿فَإِذَا فُتِحَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أن الفاعل لا يكون إلا واحداً، فكذلك نائبه.



فصل: وإذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً، ونيابة الثالث بسنعة اتفاقاً؛ نَقَلَهُ الْخَضْرَاوِيُّ وابن الناطم، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلبَس، نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا كَيْشَكَ سَمِينًا»، وأما الثاني: ففي باب «كَسَا» إن أَلْبَسَ، نحو: «عَظِيتُ زَيْدًا عَمْرًا» امتنع اتفاقاً، وإن لم يُلبَس، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» جاز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: إن لم يُعْتَقَدِ الْقَلْبُ، وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة. وحيث قيل: بالجواز، فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة والآخر معرفة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن، وفي باب: «ظَنَ»، قال قوم: يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان في نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذٍ شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته تقديم، واختاره الجزولي والخضراوي، وقيل: يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة،



واختاره ابن طَلْحَة وابن عُصْفُور وابن مالِك، وقيل: يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع: «ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا»، وفي باب «أَعْلَمَ» أجازَه قوم إذا لم يُلبَس، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوي والأبديّ وابن عُصْفُور، لأن الأول مفعول صحيح، والأخيران مبتدأ وخبر شُبْها بمفعول: «أَعْطَى»، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول، قال:

٢٣٠ - وَنَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً، وهي:

- (١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب: «كَسَا» حيث لا لُبْس.
- (٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظَنَ» ليس جملة.
- (٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الإجماع على الامتناع.



**فصل:** يُضم أول فعل المفعول مطلقاً، وَيُشْرِكُهُ ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ، وثالث المبدوء بهمز الوصل كَانْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحْلَى، وَيُكْسَرُ ما قبل الآخر من الماضي، وَيُفْتَحُ من المضارع.

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي، كَقَالَ وَبَاعَ، أو عين افتعل أو انفعَل كَاخْتَارَ وَانْقَادَ، فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص، أو إشمَامُ الضمِّ، فَتَقْلُبُ ياء فيهما، ولك إخلاصُ الضمِّ، فَتَقْلُبُ واواً، قال:

٢٣١ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقال:

٢٣٢ - حَوَكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ

وهي قليلة، وتُعْزَى لَمُقْعَسٍ وَدَبِيرٍ، وادَّعى ابن عذرة امتناعها في افْتَعَلَ وانْفَعَلَ، والأول: قول ابن عُصْفُور والأبديّ وابن مالِك، وادَّعى ابن مالِك امتناع ما أَلْبَسَ من كَسْرٍ كَخِفْتُ وَبِعْتُ، أو ضم كَعُفْتُ، وأصل المسألة «خَافَنِي زَيْدٌ» و«بَاعَنِي لِعَمْرٍو» و«عَاقَنِي عَنْ كَذَا» ثم بَيَّنَّهِنَّ للمفعول، فلو قلت: خِفْتُ وَبِعْتُ - بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم - لَتَوَّهَمَ أنهم فعل وفاعل، وانعكس المعنى، فتعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمَام، أو الضم في الأولَيْن والكُسْرُ في الثالث، وأن يمتنع الوجه المُلبَس، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبَةُ مَرْجُوحاً، لا

متوعاً ولم يلتفت سبويه للإلباس، لحصوله في نحو مُخْتَار وتُضَارَّ.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو: شُدَّ ومُدَّ، والحقَّ قولُ بعض كُوفيين: إن الكسر جائز، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم، وقرأ علقمة: ﴿رِدَّتْ يَدَا يُوسُفَ: ٦٥﴾، ﴿وَلَوْ رَدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨]، بالكسر، وجَوَزَ ابنُ مالِكِ الإشمامَ شَأً، وقال المهاباذي: مَنْ أَشَمَّ فِي: «قِيلَ» و«بِعَ» أَشَمَّ هُنَا.



### هذا باب الاشتغال

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه لمحلٍّ ضمير اسمٍ متقدِّمٍ عن نَصْبِهِ للفظ ذلك الاسم - زَيْدًا ضَرَبْتُهُ أو لمحله كـ «هَذَا ضَرَبْتُهُ» فالأصلُ أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان، **حذفهما**: راجعٌ لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملته الكلام حينئذٍ اسميةٌ، **والثاني**: مرْجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير، هو النصب، فإنه بفعلٍ مُوَافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً، فما بعده لا محل له؛ لأنه مُفسَّرٌ، وجملته الكلام حينئذٍ فعليةٌ.

ثم قد يعرِّض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَهُ، وما يُرَجِّحُه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ الاشتغال لا يحدُّق عليه، وسيُضَحُّ ذلك.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التَّخْضِيعِ، نحو: هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة، نحو: «هَلْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ» و«مَتَى عَمْرًا تَلْقَاهُ» وأدواتِ الشرط، نحو: «حَيْثُمَا زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع سنعمل بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل، إلا إنَّ - أداة الشرط «إذا» مطلقاً، أو «إنَّ» والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام، نحو: «إِذَا زَيْدًا تَلْقَاهُ - فَأَكْرَمْتُهُ» و«إِنْ زَيْدًا لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ» ويمتنع في الكلام «إِنْ زَيْدًا تَلْقَاهُ أَكْرَمْتُهُ» ويجوز في الشعر، وتسوية الناظم بين «إِنْ» و«حَيْثُمَا» مردودة.



ويترجَّح النصب في سِتِّ مَسَائِلَ:

**إحداها**: أن يكون الفعل طلباً، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر، نحو: يَدَا اضْرِبْهُ و«اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ» و«زَيْدًا عَفَّرَ اللَّهُ لَهُ».

وإنما وجب الرفع في نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ» لأن الضمير في محل رفع.  
وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا» [النور: ٢]، لأن تقديره عند سيبويه: مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ، ثم اسْتَوْفَى الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله:

٢٢٣ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَنَاتَهُم

إن التقدير: هذه خَوْلَانُ، وقال المبرد: الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السَّيِّد وابن بابشاذ: يُخْتَارُ الرفعُ في العموم كالآية، والنصبُ في الخصوص، كـ «زَيْدٌ أَضْرِبْهُ».

**الثانية:** أن يكون الفعل مَقْرُوناً باللام أو بلا الطليتين، نحو: «عَمْرًا لِيَضْرِبَهُ بَكْرٌ» و«خَالِدًا لَا تَهْنُهُ»، ومنه: «زَيْدٌ لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ» لأنه نفي بمعنى الطلب. ويجمع المسألتين قولُ الناظم: «قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ» فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذي هو طلب، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب.

**الثالثة:** أن يكون الاسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: «أَبَشَرًا مِمَّا وَجَدَا نَبِيَّعَةً» [القمر: ٢٤]، فإن فُصِلَتِ الهمزة فالمختارُ الرفعُ، نحو: «أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ»، إلا في نحو: «أَكُلَ يَوْمَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ» لأن الفَصْلَ بالظرف كَلَّا فَضْلُ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ: إن كان الاستفهامُ عن الاسم فالرُّفْعُ، نحو: «أَزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَمْ عَمْرٌو»، وَحَكَمَ بشذوذ النصب في قوله:

٢٢٤ - أَتَغْلِبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحاً غَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةُ وَالْجَشَابِ

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ الهمزة كَالهمزة، نحو: «أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ»، «وَمَنْ أَمَةُ اللَّهِ ضَرَبَهَا»، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: «مَا زَيْدٌ رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف: يستويان، ومنها: «حَيْثُ»، نحو: «حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ» كذا قال الناظم، وفيه نظر.

**الرابعة:** أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفصول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ «مَقَامَ زَيْدٍ وَعَمْرًا، أَكْرَمْتُهُ»، ونحو: «وَالْأَنْعَدَ خَلْقَهَا لَكُمْ» [النحل: ٥]، بعد: «خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ» [النحل: ٤]، بخلاف، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ» فالمختار الرفع؛ لأن «أَمَّا» تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: «وَأَمَّا ثَمُودٌ» [فصلت: ١٧]، بالنصب على حد «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، وحتى ولكن وبَلْ كالعاطف، نحو: «ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ».

**الخامسة:** أن يُتَوَهَّم في الرفع أن الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ﴾ [القمر: ٤٩]، وإنما لم يُتَوَهَّم ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومن ثَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي بُيُوتِهِمْ﴾ [القمر: ٥٢]، أو صلّةً، نحو: «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو: «يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الاسم بعد ما يختصّ بالابتداء، كإذا الفُجائية على الأصح، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل ما لا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو: «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتُهُ فَأَكْرِمُهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

**\* (تنبيهان):**

**- الأول:** ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلام الناظم يوهّم ذلك.

**- الثاني:** لم يعتبر سبويه إيهام الصفة مُرْجَحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية شئاً في: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

**السادسة:** أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» جواباً لَمَنْ ضَرَبْتَ: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ» أو «مَنْ ضَرَبْتَ».

ويستويان في مثل الصورة الرابعة، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير «ما» التعجبية، تَصَمَّنَتْ الجملةُ الثانيةُ ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء، لحصول المشاكلة رَفَعَتْ أو صَبَتْ، وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ»، أو «فَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ» بخلاف: «مَا حَسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ» فلا أثر للعطف، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول، لم يعطف بالفاء، فلا تخفش والسِّيَرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسيُّ وجماعة يُجِيزُونَهُ، وقال هشام: الواو كالفاء.

وهذه أمور مُتَمَمَّاتٌ لما تَقَدَّمَ:

**أحدها:** أن المُشْتَغِلَ عن الاسم السابق كما يكون فعلاً، كذلك يكون اسماً، لكن شروط ثلاثة، أحدها: أن يكون وصفاً، الثاني: أن يكون عاملاً، الثالث: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، وذلك نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الْآنَ أَوْ غَدًا» بخلاف، نحو: «زَيْدٌ حَلِيكُهُ» و«زَيْدٌ ضَرَبًا إِيَّاهُ» لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّزَ تقديمَ معمول اسم الفعل، وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحلّ بحرف مصدري، وهو المبرد السِّيَرافي، وبخلاف، نحو: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أُمْسٍ» لأنه غير عامل على الأصح، و«زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ» و«وَجْهَ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ»، لأن الصلّة والصفة المشبهة لا يعملان فيما قبلهما.

**الثاني:** لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والاسمِ السابق، وكما

تحصل العُلُقَة بضميره المتصل بالعمل، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر، نحو: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ» أو باسم مضاف، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ» أو عطفاً بالواو، نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ» أو عطف بيان، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ»، فَإِنْ قَدَّرْتَ الْأَخَ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عاملُ البدل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان.

**الثالث:** يجب كون المُقَدَّر في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» من معنى العامل. المذكور وَلَفْظُهُ، وفي بقية الصُّوَر من معناه دون لفظه، فيقدر: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ، وَأَهْنُتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ.

**الرابع:** إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسم سابق، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» أو «غَضِبَ عَلَيْهِ» أو ملابساً لضميره، نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء، كـ «حَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ» و«لَيْتِمَا عَمَرُو قَعَدَ» إذا قدرت «ما» كافة. أو بالفاعلية، نحو: «وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ» [التوبة: ٦]، و«هَلَّا زَيْدٌ قَامَ».

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية، نحو: «زَيْدٌ قَامَ» عند المبرد وَمُتَابِعِيهِ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائية، لعدم تقدم طالب الفعل.

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية، نحو: «زَيْدٌ لَيْقُمُ»، ونحو: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ»، ونحو: «أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا» [التغابن: ٦]، و«أَسْرَ تَخْلُقُونَهُ» [الواقعة: ٥٩].

وقد يستويان نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ».



### هذا باب التَّعْدِي واللُّزُوم

الفعل ثلاثة أنواع:

**أحدها:** ما لا يوصفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ، وهو «كان» وأخواتها، وقد تقدمت.

**الثاني:** الْمُتَعَدِّي، وله علامتان؛ إحداهما: أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاءُ ضمير غير المصدر، الثانية: أن يُبْنَى منه اسمُ مفعول تام، وذلك كـ «ضَرَبَ»، ألا تَرى أنك تقول: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمَرُو» فَتَتَّصِلُ به هاءُ ضمير غير المصدر وهو: «زيد»، وتقول: «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً.

وحكمه أن ينصب المفعول به، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و«تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ» إلا إن ناب  
عن تفاعل، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ» و«تَدَبَّرَ الْكُتُبُ».

الثالث: اللازم، وله اثنتا عشرة علامة، وهي:

أَن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر، وأن لا يُبنى منه اسمٌ مفعول تام، وذلك  
في «اَخْرَجَ»، ألا ترى أنه لا يقال: «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو»، ولا: «هُوَ مَخْرُوجٌ»، وإنما  
في: «اَلْخُرُوجُ خَرَجَهُ عَمْرُو» و«هُوَ مَخْرُوجٌ بِهِ، أَوْ إِلَيْهِ».

وأن يدل على سَجِيَّة - وهي: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ مُلَازِمٍ - نحو: جَبُنَ  
سَخَعُ.

و على عَرَضٍ - وهو: مَا لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ مِنْ وَصْفٍ غَيْرِ ثَابِتٍ - كَمَرِضَ  
تَسَّ وَنَهَمَ إِذَا شَبِعَ.

و على نِظَافَةٍ، كَتَنَظَفَ وَطَهَّرَ وَوَضُوءَ.

أو على دَنَسٍ، نحو: نَجَسَ وَقَذَرَ.

و على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلِ فَعْلٍ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ، نحو: كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ، وَمَدَدْتُهُ  
عَمَلًا. فلو طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ.

أو يكون مَوَازِنًا لِأَفْعَلٍ، كَأَفْشَعَرَّ وَأَشْمَأَزَّ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْوَعَلٌ،  
فَعَمِلَهُ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَ.

أو لِأَفْعَنْتَلٍ، كَاخْرَنْجَمَ، أو لِمَا أُلْحِقَ بِهِ، وَهُوَ أَفْعَنْتَلُ بِزِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ،  
فَعَمِلَ الْجَمْلُ إِذَا أَبَى يَنْقَادَ، وَأَفْعَنْلَى، كَاخْرَنْبَى الدِّيكُ إِذَا انْتَفَشَ لِلْقِتَالِ.

وَحُكْمُ اللَّازِمِ: أَن يَتَعَدَّى بِالْجَارِ، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و«مَرَرْتُ بِهِ»، و«غَضِبْتُ  
بِهِ».

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذًا، كقوله:

٢٢٥ - أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

ي: إِلَى كُلَيْبٍ.

وقد يُحذف وَيُنْصَبُ الْمَجْرُورُ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

سَمَاعِيٌّ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ الْمَنْثُورِ، نَحْوُ: «نَصَحْتُهُ» و«شَكَرْتُهُ»، وَالْأَكْثَرُ ذِكْرُ  
الْلَامِ، نَحْوُ: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ [لقمان: ١٤].

وَسَمَاعِيٌّ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كقوله:

٢٢٦ - كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّغْلَبُ



وقوله:

## ٢٢٧ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ

أي: في الطريق، وعلى حَبِّ العراق.

(٣) وقياسي، وذلك في أَنْ وَأَنْ وَكَيْ، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، ونحو: ﴿أَوْ يَجِبْتُ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، أي بأنه، ومن أن جاءكم، ولكيلا. وذلك إذا قَدَّرْتَ «كي» مصدرية، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي»، واشترط ابنُ مالك في أَنْ وَأَنْ أَمِنْ اللَّبْسِ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو: «رَغِبْتُ في أَنْ تَفْعَلَ» أو «عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» لإشكال المراد بعد الحذف، وَيُشْكَلُ عليه: ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فحذف الحرف مع أن المُفسِّرَين اختلفوا في المراد.



**فصل:** لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض: إما بكونه مبتدأ في الأصل، أو فاعلاً في المعنى، أو مُسَرِّحاً لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد لفظاً أو تقديرًا. وذلك كـ «زَيْدًا» في: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» و«اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ». أو «مِنْ الْقَوْمِ».

ثم قد يجب الأصل، كما إذا خِيفَ اللَّبْسُ، كـ «أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أو كان الثاني محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا» أو ظاهراً والأول ضمير، نحو: ﴿إِنَّ أَعْطَيْتَكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

وقد يمتنع كما إذا انْصَلَّ الأول بضمير الثاني، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمرًا والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

**فصل:** يجوز حَذْفُ المفعول لغرض: إما لفظي كَتَنَاسُبِ الفواصل في نحو: ﴿وَدَعَاكَ رَبُّكَ وَمَا قُلَى﴾ [الضحى: ٣]، ونحو: ﴿إِلَّا نَذْكُرَهُ لِمَنْ يَحْتَسِبُ﴾ [طه: ٣]. وكالإيجاز في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

وإما معنوي كاحتقاره في نحو: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ [المجادلة: ٢١]، أي: الكافرين، أو لاستهجانهم كقول عائشة رضي الله عنها: «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أي: العَوْرَةَ.

وقد يمتنع حَذْفُهُ، كأن يكون محصوراً، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»، أو جواباً كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» جواباً لِمَنْ قال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟»

**نصل:** وقد يُحذف ناصبه إنْ عَلِمَ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً: «الْقَرْطَاسَ» ولمن  
 نَحَبَ لِسْفَرٍ: «مَكَّةَ» ولمن قال: مَنْ أَضْرَبُ: «شَرَّ النَّاسِ»، بإضمار: تُصِيبُ، وتُريدُ،

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال، كـ «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» والنداء، كـ «يَا عَبْدَ اللَّهِ»،  
 في لأمثال، نحو: «الِكَلَابِ عَلَى الْبَقَرِ»، أي: أُرْسِلْ، وفيما جرى مجرى الأمثال،  
 «نَتَهَوُا خَيْرًا لَكُمْ» [النساء: ١٧١]، أي: وَأَتُوا، وفي التحذير بإيَّاكَ وأخواتها،  
 «يَاكَ وَالْأَسَدَ»، أي: إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ الْأَسَدَ، وفي التحذير بغيرها بشرط عَطْفٍ  
 تكرار، نحو: «رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ» أي: بَاعِدْ وَاحْذَرْ، ونحو: «الْأَسَدَ الْأَسَدَ»، وفي  
 عَرَبٍ بشرط أحدهما، نحو: «الْمَرْوَةَ وَالتَّجْدَةَ»، ونحو: «السَّلَاحَ السَّلَاحَ» بتقدير



## هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً: باب الإعمال.

وحقيقته: أن يتقدم فعلاً متصرفاً، أو اسمان يُشبهانهما، أو فعلٌ متصرف  
 يُشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من  
 سَعَى.

مثال الفعلين: ﴿ءَاثُوْنِ أَفْرَجَ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، ومثال الاسمين قوله:

٢٢٨ - عٰهَدْتُ مُغِيْثًا مُّغِيْثًا مِّنْ اٰجِرَتِهِ

ومثال المُخْتَلِفَيْنِ: ﴿هَآؤُمْ اَفْرَءُ وَآ كِنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٩].

وقد تَنَازَعُ ثلاثة، وقد يكون المتنازعُ فيه متعدداً، وفي الحديث: «تُسَبِّحُونَ  
 وَتُحَمِّدُونَ ذَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» فتنازع ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ.

وقد عُلِمَ مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا  
 بين حرفين، ولا بين جامد وغيره، وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التعجب، نحو: «مَا  
 حَسْرَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا»، و«أَحْسِنَ بِهِ وَأَجْمِلْ بِعَمْرٍو»، ولا في معمول متقدّم، نحو:  
 «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ»، أو «شَتَمْتَهُ» خلافاً لبعضهم، ولا في معمول متوسط، نحو:  
 «سَرَيْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ» خلافاً للفارسي، ولا في نحو:

٢٢٩ - فَهِيَ هَاتِ هِيَ هَاتِ الْعَقِيْقُ وَمَنْ بِهِ

خلافاً له وللجرجاني؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، وأما الثاني، فله  
يؤت به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا فاعل له، ولهذا قال:

٢٤٠ - أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَجْثُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

ولو كان من التنازع لقال: «أَتَاكَ أَتَوَكَ» أو «أَتَوَكَ أَتَاكَ»، ولا في نحو:

٢٤١ - وَعَزَّهُ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمُهَُا

بل: «غريمها» مبتدأ، و«مَمْطُولٌ»، و«مُعْنَى» خبران، أو «مَمْطُولٌ» خبر، و«مُعْنَى»  
صفة له، أو حال من ضميره.

ولا يمتنع التنازع في نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ» لأن السببي منصوب.



**فصل:** إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئت باتفاق، واختار الكوفيون الأول  
لسبقه، والبصريون الأخير لقربه.

فإن أَعْمَلْنَا الأول في الْمُتَنَازَعِ فيه، أَعْمَلْنَا الأخير في ضميره، نحو: «قَامَ وَقَعَدَ  
- أو وَضَرَبْتُهُمَا، أو مَرَزْتُ بهما - أَحْوَاكَ»، وبعضهم يُجِيز حذف غير المرفوع؛ لأنَّ  
فَضْلَةً، كقوله:

٢٤٢ - بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِيبَ نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاعَهُ

ولنا أنَّ في حَذْفِهِ تَهْيِئَةً للعاملِ للعملِ وَقَطْعَهُ عنه، والبيت ضرورة.

وإن أَعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ، لامتناع حذف  
العُمْدَةِ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: «رُبُّهُ رَجُلًا» و«نَعَمْ  
رَجُلًا» وفي الباب، نحو: «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه، وقال الشاعر:

٢٤٣ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ، إِنِّي

والكسائي وهشامٌ والسَّهْلِيُّ يُوجِبُونَ الحذف، تَمَسُّكاً بظاهر قوله:

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَزَادَهَا رَجَالٌ.....

إذ لم يقل: «تَعَفَّقُوا» ولا: «أَرَادُوا».

والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما، نحو: «قَدْ  
وَقَعَدَ أَحْوَاكَ»، وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا، كـ «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ».

وإن احتاج الأول لمنصوبٍ لفظاً أو محلاً، فإن أَوْقَعَ حَذْفُهُ في لَبْسٍ أو كان

نَعْمَلُ مِنْ بَابٍ: «كَانَ» أَوْ مِنْ بَابٍ: «ظَنَّ» وَجِبَ إِضْمَارُ الْمَعْمُولِ مُؤَخَّرًا، نَحْوُ: «مَتَّ وَاسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا إِيَّاهُ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَقِيلَ: فِي بَابٍ: «ظَنَّ» وَ«كَانَ» يَضْمُرُ مُتَقَدِّمًا، وَقِيلَ: يَظْهَرُ، وَقِيلَ: يَحْذَفُ، غَيْرُ نَاصِحٍ، لِأَنَّهُ حَذَفَ لِلدَّلِيلِ.

وَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِ بَابَيْ: «كَانَ» وَ«ظَنَّ» وَجِبَ حَذْفُ الْمَنْصُوبِ، نَحْوُ: «صَرَفْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَقِيلَ: يَجُوزُ إِضْمَارُهُ، كَقَوْلِهِ:

٢٤٥ - إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

وهذا ضرورة عند الجمهور.

سؤال: إذا احتاج العاملُ المَهْمَلُ إلى ضمير، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اسم، فإن ذلك الاسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المُفسَّرَ له - وهو المتعارف فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: «أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ».

وذلك لأن الأصل «أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ»، فأُظِنُّ: يطلب «الزَّيْدَيْنِ» حَوَيْنِ» مفعولين، و«يُظَنُّنِي» يطلب «الزَّيْدَيْنِ» فاعلاً، و«أَخَوَيْنِ» مفعولاً؛ فأَعْمَلْنَا «أَخَوَيْنِ» فَضَبَبْنَا الاسمَيْنِ، وهما: «الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ» وأضمرنا في الثاني ضمير: «الزَّيْدَيْنِ» هو الألف، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره، وهو خبر عن ياء المفعول. والياء مخالفة لأخوين الذي مُفسَّر للضمير الذي يُؤْتَى بِهِ، فإن الياء للمفرد، «أَخَوَيْنِ» ثنية، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُوَافِقَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ، وَبَيْنَ إِضْمَارِهِ مُثْنِيًا لِيُوَافِقَ الْمُفْسَّرَ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مُحْذَرٌ، فَجِبَ الْعُدُولُ إِلَى الْإِظْهَارِ، فَقُلْنَا: «أَخَا» وَفَقِيَ الْمُخْبَرَ عَنْهُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ مُخَالَفَتُهُ لـ «أَخَوَيْنِ»، لِأَنَّهُ اسْمٌ ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ لِمَا سَمِعَ. هذا تقرير ما قالوا.

ولم يَظْهَرْ لِي فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ فِي الْأَخَوَيْنِ، لِأَنَّ: «يُظَنُّنِي» لَا يَطْلُبُهُ، لَكُونِهِ مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مُفْرَدًا.

وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين: حَذْفُهُ، وَإِضْمَارُهُ عَلَى وَفْقِ الْمُخْبَرَ عَنْهُ.



### هذا باب المفعول المطلق

أي: الذي يَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُنَا: «مَفْعُولٌ» صِدْقًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِالْجَارِ. وهو: اسم يُؤَكَّدُ عَامِلُهُ، أَوْ يُبَيَّنُّ نَوْعُهُ، أَوْ عَدَدُهُ، وَلَيْسَ خَبَرًا وَلَا حَالًا، نَحْوُ:

«ضَرَبْتُ ضَرْباً» أو «ضَرَبَ الْأَمِيرُ» أو «ضَرَبَتَيْنِ» بخلاف، نحو: «ضَرَبَكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ»، ونحو: ﴿وَلَىٰ مُدِيرٌ﴾ [النمل: ١٠].

وأكثر ما يكون المفعول المطلق مُضْدرًا.

والمصدر: اسمُ الحدثِ الجاري على الفعل.

وخرج بهذا القيد، نحو: «اغْتَسَلَ غُسْلاً» و«تَوَضَّأَ وَضْوءاً» و«أَعْطَى عَطَاءً» فإن هذه أسماءُ مصادر.

وعامله إما مصدر مثله، نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

أو ما اشتق منه: من فعل، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، أو وَصَفٍ، نحو: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١].

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما.



**فصل:** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على

المصدر مِنْ صِفَةٍ، كـ «سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ»، و«اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»، و«ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ»، إذ الأصل: «ضَرْباً مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ» فحذف الموصوف ثم المضاف، أو ضميره، نحو: «عَبَدَ اللَّهُ أَطْنُهُ جَالِساً»، ونحو: ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ [المائدة: ١١٥]، أو إشارةً إليه، كـ «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ»، أو مُرَادِفٍ له، نحو: «شَيْئَتُهُ بُغْضًا» و«أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً» و«فَرِحْتُ جَذَلًا» وهو بالذال المعجمة مصدر جَزَلَ بالكسر، أو مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسمُ مصدرٍ كما تقدم، واسمُ عَيْنٍ، ومصدرٌ لفعلٍ آخر، نحو: ﴿وَأَنَّهُ أَتَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بَنَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ﴿وَيَبْتَلِ إِلَيْهِ بَنِيَّ﴾ [المزمل: ٨]، والأصل إِنْبَاتًا وَتَبْتُلًا، أو دَالٌ على نوعٍ منه، كـ «بَقَعَدَ الْفَرُفُصَاءُ» و«رَجَعَ الْفَهْقَرَى»، أو دَالٌ على عدده، كـ «ضَرَبْتُهُ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ»، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أو على آله، كـ «ضَرَبْتُهُ سَوَطًا» أو: «عَصًا» أو: «كُلَّ»، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله:

٢٤٦ - يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنَّ لَا تَلَاقِيَا

أو «بعض» كـ «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

**مسألة:** المصدرُ المؤكَّد لا يُثْنَى ولا يُجمع باتفاقٍ، فلا يقال: ضَرَبْتَيْنِ ولا

ضَرُوبًا، لأنه كَمَاءٍ وَعَسَلٍ، والمختومُ بَاءُ الرَّحْدَةِ كضَرْبَةٍ بعكسه باتفاقٍ، فيقال: ضَرَبَتَيْنِ وَضَرَبَاتٍ، لأنه كَتَمَرَةٍ وكلمة، واخْتَلَفَ فِي النُّوعِيِّ: فالمشهورُ الجواز، وظاهرُ مذهب سيبويه المنع، واختاره السَّلَوِيُّينَ.

فصل: اتفقوا على أنه يجوز للدليل - مقالي أو حالي - حذف عامل المصدر غير حركته. كأن يقال: «مَا جَلَسْتَ» فتقول: «بَلَى جُلُوساً طَوِيلاً»، أو: «بَلَى جَلَسَتَيْنِ» - تَخَيَّنْتَ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ: «قُدُوماً مُبَارَكاً».

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذف عامله، لأنه إنما جيء به لتقويته بخبر معناه، والحذف مُتَافٍ لهما، ورَدُّهُ ابنُه بأنه قد حُذِفَ جوازاً في نحو: «أَنْتَ جَبَّ» ووجوباً في: «أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً» وفي نحو: «سَقِيّاً وَرَعِيّاً».

وقد يُقام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

ما لا فَعَلَ له، نحو: «وَيْلَ زَيْدٍ» و«وَيْحُهُ».

٢٤٧ - وَبَلَى الْأَكُفَّ.....

فَيَقْدَرُ له عامل من مَعْنَاهُ على حَدِّ «قَعَدْتُ جُلُوساً».

وما له فَعَلٌ، وهو نوعان: واقع في الطَّلَبِ، وهو الوارد دُعَاءً، كـ «سَقِيّاً وَرَعِيّاً، وَجَدْعاً»، أو أمراً أو نهياً، نحو: «قِيَاماً لَا قُعُوداً»، ونحو: ﴿فَضْرَبَ نِزَابٌ﴾ [محمد: ٤]، وقوله:

٢٤٨ - فَتَدَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الثَّعَالِبِ

كذا أطلق ابن مالك، وَخَصَّ ابنُ عصفورِ الوجوبَ بال تكرار، كقوله:

٢٤٩ - فَصَبِرَ فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبِراً

أو مقروناً باستفهام تَوِيخِيٍّ، نحو: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟» وقوله:

٢٥٠ - أَلُؤْمَا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْيَرَابَا؟

واقف في الخبر، وذلك في مسائل:

حداها: مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها، ودَلَّتِ القرائنُ على عاملها، كقولهم: عَـ تَذَكَّرْ نِعْمَةً وَشِدَّةً: «حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا» و«صَبْرًا لَا جَزَعًا» وعند ظهور أمر معجب «عَجَبًا» وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مغضوب عليه «أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً» و«لَا نَعَمَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا».

ثانية: أن يكون تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو: ﴿شَدُّوا أَلْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾

حمد: ٤.]

ثالثة: أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مُسْتَفْهِمًا عنه، وعامله خَبَرٌ عن اسم

عين، نحو: «أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا» و«مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا» و«إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرُ الْبَرِيدِ» و«أَنْتَ سَيْرًا؟».

**الرابعة:** أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول: الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفًا»، أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وَغَيْرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أَبْنِي حَقًّا» و«هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ» و«لَا أَفْعَلُ كَذَا الْبَتَّةَ».

**الخامسة:** أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ «مَمَرْتُ [بَزَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَبُكَاءٌ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ».

ويجب الرفع في نحو: «لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ» لأنه معنوي لا علاجي، وفي نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ» لعدم تَقَدُّمِ جملة، وفي نحو: «فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ»، ونحو: «فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحِ الْحَمَامِ» لعدم تَقَدُّمِ صاحبه، وربما نصب، نحو هذين، لكن على الحال.

**تنبيه:** مثل: «لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ» قوله:

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَثْكَبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ، طَيِّ الْمِحْمَلِ

لأن ما قبله بمنزلة: «لَهُ طَيٌّ»، قاله سيويه.



### هذا باب المفعول به

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ، وَمِثَالُهُ: «جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ».

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور:

(١) كونه مَصْدَرًا، فلا يجوز «جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَلُ» قاله الجمهور، وأجاز يونس: «أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ» بمعنى مهما يُذكر شخصٌ لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيويه.

(٢) وكونه قلبياً كالرَّغْبَةِ، فلا يجوز: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ» ولا «قَتَلًا لِلْكَافِرِ» قاله ابنُ الْحَبَّازِ وغيره، وأجاز الفارسي: «جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ»، أي: لتضرب زيداً.

(٣) وكونه عِلَّةً: عَرَضًا كَانَ كَرَغْبَةٍ، أو غيرَ عَرَضٍ، كـ «مَقَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا».

(٤) واتحاده بالمعلَّل به وَقْتًا، فلا يجوز «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، قاله الأعلام والمتأخرون.



وإتحاده بالمعلل به فاعلاً، فلا يجوز «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّاي»، قاله المتأخرون أيضاً، وخالفهم ابنُ خروف.

ومتى فَقَدْ المعلل شرطاً منها وَجِبَ، عند مَنْ اعتبر ذلك الشرط، أن يُجَرَّ بحرف

حسب. ففاقد الأول، نحو: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، والثاني

سـ: [٣١]، والرابع<sup>(١)</sup> نحو:

و أخافس نحو:

٢٥٣ - وَإِنِّي لَتَّاعِرُونَ لِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً

وقد انتفى الاتحادان في: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ اَلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

ويجوز جرُّ المستوفي للشرط: بكثرة إن كان بآل، وبقلة إن كان مجرداً، وشاهد

٢٥٤ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

وقوله:

٢٥٥ - مَنْ أَمَكُم لِرَغْبَةِ فِيكُمْ جِيرُ

يَسْتَوِيَانِ فِي الْمِضَافِ، نحو: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ اتِّعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة:

٧٤]، ومثله: ﴿لَا يَلْفُ

هذه الآية واجبٌ عند مَنْ اشترط اتحاد الزمان.



### هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا

نظرف: ما ضُمِّنَ معنى «في» باطراد: من اسمٍ وقتٍ، أو اسمٍ مكانٍ، أو اسمٍ

رَغَتْ دلالتُهُ على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاهُ.

فتمكان والزمان، كـ «لَمُكْتُ هُنَا أَزْمَنًا».

وانْذِي عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة: أسماءُ العددِ المميِّزة بهما، كـ «سِرْتُ

يُذَكِّرُ فَاكِدَ الشَّرْطِ الثَّالِثَ وَهُوَ: كَوْنُهُ عِلَّةً، لِإِخْرَاجِهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَتَى فَقَدَ الْمَعْلَلُ».

عِشْرِينَ يَوْمًا، ثَلَاثِينَ فَرَسَخًا» وما أُفيد به كلية أحدهما أو جزئيته، كـ «سِرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ، جَمِيعَ الْفَرَسَخِ»، أو «كُلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْفَرَسَخِ»، أو «بَعْضَ الْيَوْمِ، بَعْضَ الْفَرَسَخِ». أو «نِصْفَ الْيَوْمِ، نِصْفَ الْفَرَسَخِ».

وما كان صفة لأحدهما، كـ «جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ».

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أُنيب عنه بعد حذفه.

والغالب في هذا النائب أن يكون مُصَدَّرًا، وفي المَنُوب عنه أن يكون زماناً. ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدار، نحو: «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ» أو «قُدِّرَ الْحَاجُّ»، و«أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ» أو «نَحَرَ جُرُورٍ».

وقد يكون النائب اسمَ عين، نحو: «لَا أَكَلُمُهُ الْقَارِظِينَ»، والأصل: «مُدَّةَ غَيْبَةِ الْقَارِظِينَ».

وقد يكون المنوب عنه مكاناً، نحو: «جَلَسْتُ قَرَبَ زَيْدٍ»، أي: مكانَ قُرْبِهِ.

والجاري مجرى أحدهما: ألفاظٌ مسموعةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِيرٍ

معنى «في» كقولهم: «أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ» والأصل أَفِي حَقٍّ، وقد نطقوا بذلك، قال:

٢٥٦ - أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكَ هَائِلٌ

وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجثث.

ومثله: «غَيَّرَ شَكٌّ» أو «جَهَدَ رَأْيِي» أو «ظَنَّا مِنِّي أَنَّكَ قَائِمٌ».

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدهما: نحو: ﴿وَرَوَّعُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧]، إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الإنسان: ٧]، ونحو: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فإنهما ليسا على معنى: «في» فانتصابهما على المفعول به. وناصب «حيث» يعلّم محذوفاً؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

والثالث: نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ»، و«سَكَنْتُ الْبَيْتَ» فانتصابهما إنما هو على التوسّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدّي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى «في» لا تقول: «صَلَيْتُ الدَّارَ» ولا «نِمْتُ الْبَيْتَ».



**فصل:** وحكمه النَّصْبُ، وناصبه اللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

**إحداها:** أن يكون مذكوراً، كـ «أَمُكْتُ هُنَا أَزْمَنًا»، وهذا هو الأصل.  
**والثانية:** أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك كقولك: «فَرَسَخَيْنِ» أو «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»  
**حرياً لمن قال:** «كَمْ سِرَتْ؟» أو «مَتَى صُمْتُ؟»  
**والثالثة:** أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي: أي يقع صفة  
 السِرَتْ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ أو صلة كـ «رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ» أو حالاً كـ «رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ  
 فِي السَّحَابِ» أو خبراً كـ «زَيْدٌ عِنْدَكَ» أو مُشْتَعِلاً عنه كـ «يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ» أو  
 سرعاً بالحذف لا غَيْرُ كقولهم: «حِينَئِذٍ الْآنَ»، أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.



**فصل:** أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك مُبْهَمُهَا  
 نَحْوِ مَوْدَةٍ، وَمُخْتَصَّصُهَا كَيَوْمِ الْخَمِيسِ، وَمَعْدُودُهَا كَيَوْمَيْنِ وَأُسْبُوعَيْنِ.  
 والصَّالِحُ لذلك من أسماء المكان نوعان:

**أحدهما:** المبهم، وهو: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه: كأسماء  
 جهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ، وشبهها في الشَّيْءِ كَنَاحِيَةِ  
 حَبِّ وَمَكَانٍ، وكأسماء المقادير كَمِيلٍ وَفَرْسَخٍ وَبَرِيدٍ.

**والثاني:** ما اتحدت مادته ومادة عامله، كـ «مَذْهَبُ مَذْهَبِ زَيْدٍ»، و«رَمَيْتُ مَرْمًى  
 سَرِوًا»، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

**وأما قولهم:** «هُوَ مِنِّي مَقْعِدَ الْقَابِلَةِ» و«مَزَجَرَ الْكَلْبِ» و«مَنَاطَ الثَّرِيَّا» فشاذ، إذ  
 صيغ: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أُعْمِلَ في المقعد قعد  
 في المَزَجَرَ زجر وفي المَنَاطِ ناط لم يكن شاذاً.

**فصل:** الظرف نوعان:

**متصرف، وهو:** ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُسْتَعْمَلَ مبتدأ أو  
 فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كالיום، تقول: «الْيَوْمُ يَوْمٌ مُّبَارَكٌ» و«أَعْجَبَنِي  
 يَوْمٌ» و«أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ» و«سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ».

**وغير متصرف، وهو نوعان:** ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً، كـ «قَطُّ وَعَوْضٌ»،  
 و«مَا فَعَلْتَهُ قَطُّ» و«لَا أَفَعَلُهُ عَوْضٌ» وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه،  
 كـ «قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدُ»، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن «مِنْ» تدخل عليهن،  
 فلم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور



## هذا باب المفعول معه

وهو: اسم، فَضْلَةٌ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ، تاليةً لجُمْلَةٍ ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ «سِرْتُ وَالطَّرِيقَ» و«أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلَ».

فخرج باللفظ الأول نحو: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، ونحو: «سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً» فإن الواو داخلة في الأول على فعل، وفي الثاني: على جملة. وبالثاني، نحو: «اشْتَرَكْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو»، وبالثالث، نحو: «جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ»، وبالرابع، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ»، وبالخامس، نحو: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ» فلا يجوز فيه النصب، خلافاً للصَّيْمَرِيِّ، وبالسَّادِسَ، نحو: «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي.

فإن قلت: فقد قالوا: «مَا أَنتَ وَزَيْدًا» و«كَيْفَ أَنتَ وَزَيْدًا».

قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حُذِفَ الفعل وحده بَرَزَ ضميره وانفصل. والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ، لا الواو خلافاً للجرجاني. ولا الخِلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوفٌ، والتقدير: سِرْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج.



**فصل:** للاسم بعد الواو خَمْسُ حالات:

(١) وجوب العطف، كما في: «كل رجل وَضِيعَتُهُ»، ونحو: «اشْتَرَكْتُ زَيْدًا وَعَمَرُو». ونحو: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ» لما بَيَّنَّا.

(٢) ورُجْحَانُهُ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو» لأنه الأصل، وقد أُمْكِنَ بلا ضَعْفٍ.

(٣) ووجوبُ المفعولِ معه، وذلك في نحو: «مَا لَكَ وَزَيْدًا»، و«مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوغُ الشَّمْسِ» لامتناع العطف، في الأول: من جهة الصناعة، وفي الثاني: من جهة المعنى.

(٤) ورُجْحَانُهُ، وذلك في نحو قوله:

٢٥٧ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

ونحو: «قُتِمْتُ وَزَيْدًا»؛ لِضَعْفِ العطف، في الأول: من جهة المعنى، وفي الثاني: من جهة الصناعة.

وَامْتِنَاعُهُمَا، كقوله:

٢٥٨ - عَلَفْتُهَا تَبْنَأَ وَمَاءَ بَارِدَا

وقوله:

٢٥٩ - وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

تأما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في الـ «و» وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني.

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وَسَقَيْتُهَا وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا، هذا قول الفارسيّ والفراء وَمَنْ تبعهما.

ودعب الجريميّ والمَازِنِيّ والمَبْرَدُ وأبو عُبَيْدَةَ والأصمعيّ واليزيدي إلى أنه لا حذف. وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح حذف عليهما؛ فيؤول زَجَّجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفْتُهَا بِأَنْتَلُهَا.



### هذا باب المستثنى

للاستثناء أدوات ثمان:

حرفان، وهما: «إِلَّا» عند الجميع، و«حَاشَا» عند سيبويه، ويقال فيها: حَاشَ،

وفعلان، وهما: «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ».

ومتَرَدِّدانِ بين الفعلية والحرفية، وهما: «خَلَا» عند الجميع، و«عَدَا» عند غير

وَأَسْمَانِ، وهما: «غَيْرَ» و«سِوَى» بلُغَاتِهَا، فإنه يقال: سِوَى كِرْضَى، وَسِوَى كَيْتَى. وَسِوَاءَ كِسْمَاءَ، وَسِوَاءَ كَيْتَاءَ، وهي أَغْرُبُهَا.

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تام، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، عمل لـ «إِلَّا»، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند فَقْدِهَا، وَيُسَمَّى استثناء شرطية. وشرطه: كون الكلام غير إيجاب، وهو: النَّهْيُ، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة الحديد: ١٤٤]، والنَّهْيُ، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وَلَا

تُجَدِّدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنُ» [العنكبوت: ٤٦]، والاستفهام الإنكاري، نحو: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا لِيُفْشِرُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل «يأتي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام تاماً: فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو: ﴿فَنُفِثُوا بِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأما قوله:

٢٦٠ - عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا التُّؤَيُّ وَالْوَتْدُ

فحمل «تَغَيَّرَ» على «لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ» لأنهما بمعنى.

وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه: بَدَلْ بعض عند البصريين، وَعَظَفَ نَسَقَ عند الكوفيين، نحو: ﴿مَا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَلَا يَلْفِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ [هود: ٨١]، ﴿وَمِنْ يَفْقَهُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، والنصب عربي جيد، وقد قرئ - في السبع في: ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿أَمْرَاتُكَ﴾.

وإذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أُبدِلَ على الموضع، نحو: «لا إله إلا الله»، ونحو: «مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» برفعهما، و«لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئاً لَا يُعْبَأُ بِهِ» بالنصب. لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة، ولا في موجب، ومن الباء الزائدتين كذلك. فإن قلت: «لا إله إلا الله وَاحِدٌ» فالرفع أيضاً، لأنها لا تعمل في موجب.

ولا يترجح النصب على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى، نحو: «ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالح» خلافاً للمازني.

وإن كان الاستثناء منقطعاً: فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو: «ما زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا مَا نَقَصَ» إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله: «ما نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ» إذ لا يقال: نفع الضر.

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتميمٌ تُرْجِّحُهُ وتُجِيزُ الإتيان، كقوله:

٢٦١ - وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَغَافِيرُ وَالْأَلْعِيْسُ

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].



**فصل:** وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً، كقوله:

٢٦٢ - وَمَا لِي إِلَّا آلٌ أَحْمَدُ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

وَيَعْضُهُمْ يُجِيزُ غَيْرَ النَّصْبِ فِي الْمَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ، فيقول: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ»  
 - يونس: «مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ»، وقال:

٢٦٢ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّيُّونَ شَافِعُ

يرجّهُ أن العامل فُرِّغَ لما بعد «إلا» وأن المؤخَّرَ عامٌّ أريد به خاص؛ فصَحَّ  
 من المستثنى، لكنه بدل كل، وَنَظِيرُهُ في أن المتبوع أُخِّرَ وصار تابعاً «مَا مَرَزْتُ  
 - حد».



**تعل:** وإذا تَكَرَّرَتْ «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد، وذلك إِذَا تَلَّتْ عاطفاً، أو  
 - مثل لما قبلها أَلغيت؛ فالأول، نحو: «ما جاء إلا زيد وإلا عمرو» فما بعد  
 ثانية معطوف بالواو على ما قبلها، و«إلا» زائدة للتوكيد، والثاني، كقوله:

لَا تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

فـ «الْفَتَى» مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالباء، وَالْأَرْجَحُ كونه تابعاً له في جَرِّهِ،  
 كونه منصوباً على الاستثناء، و«العلا» بدلٌ من الفتى بدل كل من كل، لأنهما  
 - واحد، و«إلا» الثانية مؤكدة.

قد اجتمع العطف والبدل في قوله:

نَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ «رَسِيمُهُ» بدلٌ، و«رَمَلُهُ» معطوف، و«إلا» المقترنة بكل منهما مؤكدة.

- كان التكرار لغير توكيد - وذلك في غير بَابِي الْعَطْفِ وَالْبَدَلِ - فإن كان  
 - الذي قبل «إلا» مُفَرَّغاً تَرَكَّتْهُ يُؤَثِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَيَاتِ، وَنَصَبَتْ ما عدا  
 - واحد، نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً» رفعت الأول بالفعل على أنه  
 - ونصبت الباقي، ولا يَتَعَيَّنُ الأول لتأثير العامل، بل يترجح، وتقول: «مَا رَأَيْتُ  
 - إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً» فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب  
 - يلاً على الاستثناء.

- كان العامل غير مُفَرَّغٍ، فإن تقدمتِ المستثنيات على المستثنى منه نُصِبَتْ  
 - نحو: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً أَحَدٌ» وإن تأخرت، فإن كان الكلام  
 - نصبت أيضاً كلها، نحو: «قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمراً إِلَّا بَكراً».

وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ واحدٌ منها ما يُعْطَاهُ لو انفرد، ونصب ما عداه،



نحو: «مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» لك في واحد منها الرفع راجحاً والنصب مرجوحاً ويتعين في الباقي النصب، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين، بل يترجح. هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ.

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْض، كـ «بِـ وعمره وبكر» وما يُمكن، نحو: «لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا». **ففي النوع الأول:** إن كان المستثنى الأول داخلاً - وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب - فما بعده داخل، وإن كان خارجاً - وذلك إن كان مستثنى من موجب - فما بعده خارج.

**وفي النوع الثاني:** اختلفوا، فقليل: الحكم كذلك، وإن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، وقيل: المذهبان محتملان. وعلى هذا فالمقرُّ به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة على القول الثاني، ومحمَّلُ لهما على الثالث، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثاني طريقتان، إحداهما: أن تُسْقِطَ الأول وتَجْبُرَ الباقي بالثاني وتُسْقِطَ الثالث، وإن كان معك رابع فإنك تجبر به، وهكذا إلى الأخير. والثانية: أن تَحْطَ الآخر مما يليه. باقية مما يليه، وهكذا إلى الأول.



**فصل:** وأصل «غير» أن يوصَفَ بها إما نكرة، نحو: «صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كَانَ نَعَمَلُ» [فاطر: ٣٧]، أو معرفة كالنكرة، نحو: «غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧]. بـ موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وتُضْمَنُ معنى: «إِلَّا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافته إليه، وتُعَرَّبُ هي بما يستحقُّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها في نحو: «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الصَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو: «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ» عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: «مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ»، و يترجح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: «ما فيها أحد غير حمار»، وَيَضَعُفُ في نحو: «مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ»، ويمتنع في نحو: «ما قام غَيْرُ زَيْدٍ».



**فصل:** والمستثنى بـ «سِوَى» كالمستثنى بـ «غَيْرٍ» في وجوب الخفض. ثم قال الزجاجي وابن مالك: سِوَى كغير معنًى وإعراباً، ويؤيدهما حكاية الفراء «أَتَانِي سِوَاكَ»

سبويه والجمهور: هي ظرف، بدليل وَضِلَ الموصول بها، كـ «سَجَاءَ الَّذِي قَالُوا: وَلَا تَخْرُجْ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ: لَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا نِ دُئَاهُمْ كَمَا دَانُوا وَقَالَ الرُّمَانِيُّ وَالْعُكْبَرِيُّ: تَسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا، وَكَغَيْرِ قَلِيلًا، وَإِلَى هَذَا أَذْهَبَ.



**نصل:** والمستثنى بـ «لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ» واجبُ النَّصْبِ، لأنه خبرهما، وفي «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ» ونقول: «أَتُونِي بِحَنْ زَيْدًا».

وَأَسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو محض المدلول عليه بـ «كَلَهُ السَّابِقُ»، فتقدير: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا»: لَيْسَ الْقَائِمُ، أَوْ لَيْسَ خَلْفَهُ. وعلى الثاني فهو نظير: «فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً» [النساء: ١١]، بعد تَقَدُّمِ ذِكْرِ الأولاد. وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما. **نصل:** وفي المستثنى بـ «خَلَا» و«عَدَا» وجهان:

**أحدهما:** الجرُّ على أنهما حرفا جرٍّ، وهو قليلٌ، ولم يَحْفَظْهُ سبويه في «عَدَا»، **ثانيهما:** قوله:

عَدَا حَيْثُ قُتِلَ وَأُشْرَأَ عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ  
وموضعهما نصب، فقليل: هو نَصْبٌ عن تمام الكلام، وقيل: لأنهما متعلقان **بـ** المذكور.

**والثاني:** النصب على أنهما فعلاَن جامدان لوقوعهما مَوْقِعِ «إِلَّا» وفاعلهما ضمير **تـ** وفي مفسره وفي موضع الجملة البحث السابق.

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النَّصْبُ، لتعين الفعلية حينئذٍ، كقوله:

٢٦٧ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

والجواب:

٢٦٨ - تَمَلُّ التَّدَامِي مَا عَدَانِي فَإِنِّي

وهذا دخلت نونُ الوقاية، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نَصْبٌ: إما على الظرفية على **بـ** مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: «قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا» وَوَقْتُ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا، أَوْ مُجَاوِزِينَ زَيْدًا، وَقَدْ يَجْرَانِ عَلَى تَقْدِيرِ «مَا» زَائِدَةٌ.

**فصل :** والمستثنى بـ «حاشا» عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيره النصب، كقوله: «اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع». والكلام في موضعها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في أختيها. ولا يجوز دخول «ما» عليها، خلافاً لبعضهم، ولا دخول «إلا» خلافاً للكسائي.



## هذا باب الحال

الحال نوعان: **مؤكدّة**، وستأتي، و**مؤسّسة**، وهي: وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة، كـ «جئت راكباً» و«ضربت مكنوفاً» و«لقيته راكبين». وخرج بذكر الوصف، نحو: «القَهْقَرَى» في «رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى». وبذكر الفضلة الخبر في نحو: «زَيْدٌ ضاحِكٌ». وبالباقى التمييز في نحو: «لِلَّهِ دَرُّهُ قَارِساً» والنعت في نحو: «جاءني رجل راكب» فإن ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت. وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً. وقال الناظم:

الحال وصف فضلة منتصب      مفهم في حال كذا.....

فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة: مخرج للخبر، ومنتصب: مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، كـ «جاءني رجل راكب» و«مررت برجل راكب» ومفهم في الحال كذا: مخرج لنعت المنسوب كـ «رأيت رجلاً راكباً» فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم.

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.



**فصل :** للحال أربعة أوصاف:

• **أحدها:** أن تكون مُنتَقِلة لا ثابتة، وذلك غالب، لا لازم، كـ «جاء زيد ضاحكاً».

وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

حداها: أن تكون مؤكدة، نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» و«وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا» [٣٣].

لثانية: أن يدلَّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أطُولُ جَلْيَهَا» ف «يديها»: بدلُ بعض، و«أطُولُ»: حال مُلازمة.

لثالثة: نحو: «قَالِمًا بِالْقِطِّ» [آل عمران: ١٨]، ونحو: «أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ الْأَنْكَبَ حَصْبًا» [الأنعام: ١١٤]، ولا ضابط لذلك، بل هو موقوف على السماع، ووهم ابنُ خلدون فمثل بمفضلاً في الآية للحال التي تجدد صاحبها.

• الثاني: أن تكون مُشْتَقَّة لا جامدة، وذلك أيضاً غالب، لا لازم. وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل:

حداها: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا» و«بَدَبَتِ الْجَارِيَةُ قَمَرًا، وَتَشَّتْ حَبَابًا». أي: شجاعاً ومضيئة ومُعْتَدِلَةٌ، وقالوا: «وَقَعَ الْمُضْطَرِغَانِ عِذْلِي عَيْرٍ»، أي: عَصَجَتَيْنِ اصطحابَ عِذْلِي حِمَارٍ حين سقوطهما.

لثانية: أن تدلَّ على مُفَاعَلَةٍ، نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بَيْدًا»، أي: متقابضين، و«كَلَّمْتُهُ فَاهَ فِيَّ»، أي: متشافهين.

لثالثة: أن تدلَّ على ترتيب، كـ «ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا»، أي: مرتبين. وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: «قُرُونًا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢]، «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [١٧]، وتسمى حالاً مُوْطَّئَةً.

أو دالة على سِعَر، نحو: «بِعْتُهُ مُدًّا بِكَذَا».

أو عدد، نحو: «فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّيهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً» [الأعراف: ١٤٢].

أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا».

أو تكون نوعاً لصاحبها، نحو: «هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا».

أو فُرْعاً، نحو: «هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا»، «وَنَنْجِلُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا» [الأعراف: ٧٤].

أو أصلاً له، نحو: «هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا»، و«أَسَجَدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا» [٦١].

• تنبيه: أكثرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسعير، والمسائلُ الثلاثُ الأولى، وإلى ت يشير قوله:

كثُرَ الْجُمُودُ فِي سَعَرٍ، وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلا تَكْلُفٍ

وَيُفْهِمُ مِنْهَا أَنَّهَا بَقِعٌ جَامِدَةٌ فِي مَوَاضِعٍ آخَرَ بِقِلَّةٍ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالمشتق كما لا لواقعة في التسعير، وقد بينتها كلها.

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَوَّلٌ بالمشتق، وهو تكلف، وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب.

**الثالث:** أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ المعرفة أُوْلَتْ بنكرة، قالوا: «جَاءَ وَحْدَهُ»، أي: منفرداً و«رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ»، أي: عائداً. و«أَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ»، أي: مترتبين، و«جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ»، أي: جميعاً. و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ»، أي: معتركة.

**الرابع:** أن تكون نَفْسٌ صَاحِبِهَا في المعنى، فلذلك جاز: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكٌ» وأُمتنع «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً».

وقد جاءت مصادر أحوالاً، بِقِلَّةٍ في المعارف، كـ «جَاءَ وَحْدَهُ»، و«أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ». وبكثرة في النَّكِرَاتِ، كـ «طَلَعَ بَغْتَةً»، و«جَاءَ رَكْضاً»، و«قَتَلْتُهُ صَبْرًا»، وذلك على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتًا، وَرَاكِضًا، وَمَضْبُورًا، أي: محبوساً.

ومَعَ كثرة ذلك فقال الجمهور: لا يَنْقَاسُ مطلقاً، وقَاسَهُ المبرد فيما كان نوعاً من العامل، فأجاز: «جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً» ومنع: «جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً»، وَقَاسَهُ الناظم وابنه بعد «أما»، نحو: «أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ»، أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم. وبعد خَبَرٍ شُبَّهَ به مبتدؤه، كـ «زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا» أو قُرِنَ هو بـال الدال على الكمال. نحو: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا».



**فصل:** وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحال، نحو: «في الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ»، وقوله:

٢٦٩ - لِمَمِيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلَ

أو يكون مخصوصاً إما بِوَصْفٍ، كقراءة بعضهم: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ١٠١]، وقول الشاعر:

٢٧٠ - نَجِيتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُورًا

وليس منه: ﴿فِيهَا يُقَرِّقُ كُلُّ أَمَرٍ حَكِيمٍ﴾ ﴿أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، خلافًا للناظم وابنه، أو بإضافة، نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصل: ١٠]، أو بمعمولٍ، نحو: «عجبت من ضرب أخوك شديداً» أو مسبوقاً بنفي، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَدَ كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، أو نهي، نحو:

لَا يَبْغِ أَمْرُؤٌ عَلَى أَمْرِيءٍ مُّسْتَسْهِلًا

وقوله :

بَزَكْنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجَمَمٍ  
و استفهام، كقوله :

٢٧٢ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى

وقد يقع نكرة بغير مُسَوِّغٍ، كقولهم: «عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا»، وفي الحديث: «وَصَلَّى  
رَجُلٌ رَجُلًا قِيَامًا».

نصل: وللحال مع صاحبها ثلاث حالات:

أحدها - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخَّر عنه وأن تَتَقَدَّمَ عليه، كـ «جَاءَ  
صَاحِبُكَ»، و«ضَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفًا» فلك في: «صاحكًا» و«مكتوفًا» أن تُقَدِّمَهُما  
على المرفوع والمنصوب.

ثانية: أن تتأخَّر عنه وجوبًا، وذلك كأن تكون مَحْصُورَةً، نحو: ﴿وَمَا تُرْسِلُ  
رُسُلًا إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، أو يكون صاحبها مجرورًا: إما بحرف جر  
نائب، كـ «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وَخَالَفَ في هذه الفارسي وابن جني وابن كيسان؛  
حذروا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا  
حَدِيثًا نَبَوًى﴾ [سبا: ٢٨]، وَقَوْلُ الشاعر:

٢٧٣ - تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

وَالْحَقُّ أَنَّ الْبَيْتَ ضَرُورَةً، وَأَنَّ ﴿كَأَنَّ﴾، حَالٌ مِنَ الْكَافِ، وَالتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، لَا  
يُحْتَاجُ. ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وَتَعْدِي «أَرْسَلْتُ» بِاللَّامِ، وَالْأَوَّلُ: مَمْتَنِعٌ،  
نحو: خلاف الأكثر.

وإما بِإِضَافَةٍ، كـ «أَعْجَبَنِي وَجْهَهَا مُسْفِرَةً».

ولما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال، وكقوله  
عمر: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ﴿أَيُّوبُ أَحْذُكُمُ أَنْ يَأْكُلَ  
حَبًّا مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه، نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]،  
غمدًا في الحال، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، و«أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ  
سَيِّدًا» وَ«هَذَا شَارِبُ السَّوِيْقِ مَلْتَوْتًا».

ثالثة: أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوبًا، كما إذا كان صاحبها محصورًا، نحو: «مَا جَاءَ  
بِأَنَّ زَيْدًا».



**فصل:** وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً:

**إحداها:** - وهي الأصل -: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه، وإنه يكون ذلك إذا كان العامل: فعلاً متصرفاً، كـ «جاء زيد ركباً»، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، كـ «زيد منطلق مُسرِعاً»، فلك في «راكباً» و«مسرِعاً» أن تُقدّمهما على «جاء» وعلى «منطلق»، كما قال الله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقالت العرب: «شئى تؤوب الحلبه»، أي: متفرقين يرجع الحالبون، وقال الشاعر:

نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

ف «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال، وعاملها: «طليق» وهو صفة مُشَبَّهَةٌ

**الثانية:** أن تتقدم عليه وجوباً، كما إذا كان لها صدرُ الكلام، نحو: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»

**الثالثة:** أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل: وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلاً»، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل -.

نحو: «هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً»، أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدري، نحو: «أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً»، أو اسم فعل، نحو: «زَالَ مُسْرِعاً»، أو لفظاً مُضْتَباً معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ حَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله:

٢٧٤ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رُطْبًا وَيَابِسًا

وقولك: «لَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا» أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع، نحو: «لَأُصْبِرَ مُحْتَسِباً» و«لَأُعْتَكِفَنَّ صَائِماً» فإن ما في حَيْزٍ لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما.

ويُسْتثنى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَيْنِ المعنى - مختلفين، وأحدهما مُفَضَّلٌ على الآخر؛ فإنه يجب تقديم حالِ الفاضل، كـ «هَذَا بُسْرٌ أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا»، وقولك: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا».

ويستثنى من المضمر معنى الفعل دون حُرُوفه: أن أكون ظرفاً أو مجروراً مخبر بهما، فيجوز بقلة تَوَسُّطِ الحال بين المخبر عنه والمُخْبِرِ به، كقوله:

٢٧٥ - بِنَا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ.....

وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلْكُورِ﴾ [الأنعام: ١٣٩].

وكقراءة الحسن: ﴿وَالسَّمَكُوتُ مَطْوِيَّاتٌ يَبِيْغِيْنَهُ﴾ [الزمر: ٦٧]، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم.

والحق أن البيت ضرورة، وأن: «خَالِصَةٌ» و«مَطْوِيَّاتٌ» معمولان لصلة: «مَا».



٢٧٦ - «مَقْبُضَتِهِ»، وأن «السَّمَاوَاتِ» عطف على ضمير مستتر في: «مَقْبُضَتِهِ» لأنها بمعنى مَقْبُضَةٍ، لا مبتدأ، و«يَمِينِهِ» معمول الحال، لا عاملها.

نصل: ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، لمفرد، وغيره، فالأول صريح:

٢٧٧ - سَيِّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ خَافِيَا  
ونيس منه، نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾  
- عرب: ٣٩].

وثنائي: إِنْ اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ثُنْيٍ أَوْ جَمْعٍ، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾  
- [إبراهيم: ٣٣]، الْأَصْلُ دَائِبَةٌ وَدَائِبًا، ونحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ﴾  
- [النحل: ١٢]، وإن اختلف فُرُقٌ بغير عطف، كـ «لَقِيئُهُ»  
عند مُتَحَدِّرًا، ويقدر الأول للثاني وبالعكس، قال:

٢٧٧ - عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى

وقد تأتي على الترتيب إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، كقوله:

٢٧٨ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا

ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول، فَقَدَّرُوا نحو قوله: «خَافِيَا» صفة أو حالاً من  
عَبْرَ رَجُلَانِ وَسَلَّمُوا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل، نحو: «هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ»  
- صيا.



نصل: الحال ضربان:

٢٧٩ - مَبْنِيَّةٌ، وهي: التي لَا يُسْتَفَادُ معناها بدونها، كـ «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» وقد مَضَتْ.  
مَرْكُذَةٌ: إما لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]،  
صريح:

٢٧٩ - أَصِيخُ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

و معنى فقط، نحو: ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَلَىٰ مُدِيرٌ﴾ [النمل: ١٠].

وإما لصاحبها، نحو: ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

وإما لِمُضْمُونٍ جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين، كـ «زَيْدٌ أَبوكَ عَطُوفًا»

وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة، وهي معمولة لمحذوف وجوباً تقديره أحقّه ونحوه.



فصل: تقع الحال اسماً مفرداً كما مضى.

وظرفاً كـ ﴿رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ﴾ وجاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، ويتعلقان بمستقر أو استقرّ محذوفين وجوباً. وجملة بثلاثة شروط:

أحدها: كونها خبرية، وَعَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ:

٢٨٠ - أَطْلُبُ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبِ

إِنَّ «لا» ناهية والواو للحال، والصواب أنها عاطفة مثل: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [النساء: ٣٦].

الثاني: أن تكون غير مُصدّرة بدليل استقبال، وَعَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ ﴿سَيِّدِينَ﴾، من قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩]: حالاً.

الثالث: أن تكون مرتبطة، إما بالواو والضمير، نحو: ﴿خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بالضمير فقط، نحو: ﴿أَنَّا بَطَرْنَا بِهَاجِرٍ كَيْفَ يَعُضُّ عَدُوًّا﴾ [البقرة: ٣٦]. أي: مُتَعَادِينَ، أو بالواو فقط، نحو: ﴿لَيْسَ أَكْثَلُ الَّذِيْنَ وَدَعْنَ عَصِيْبَةً﴾ [يوسف: ١٤]. وتجب الواو قبل «قد» داخلّة على مضارع، نحو: ﴿لَمْ تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صور:

إحداها: الواقعة بعد عاطف، نحو: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْتَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

الثانية: المؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: «هو الحق لا شك فيه» و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحو: ﴿إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].

الرابعة: الماضي المثلّو بأو، نحو: ﴿لَأُضْرِبَنَّ ذَهَبًا أَوْ مَكَّةَ﴾.

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

السادسة: المضارع المنفي بما، كقوله:

٢٨١ - عَهْدْتُكَ مَا تَضْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ

السابعة: المضارع المُثَبِّت، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ سَتَكِرُ﴾ [المثدر: ٦].

وأما نحو قوله:

٢٨٢ - عَلَّقْتُهَا عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا

ف قيل: ضرورة، وقيل: الواو عاطفة والمضارع مُؤَوَّل بالماضي، وقيل: واو حذ والمضارعُ خَبَرٌ لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أَقْتُلُ.



نحو: وقد يُحَذَفُ عاملُ الحال: جوازاً، لدليل حالي، كقولك لقاصد السفر: شِئاً وللقادم من الحج: «مأجوراً» أو مَقَالِي، نحو: ﴿لَا قَدَرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، ﴿فَإِنْ﴾ [البقرة: ٢٣٩]، بإضمار: تسافر، ورجعت، ونجمها، وصلوا. ووجوباً قياساً في أربع صُور، نحو: «ضَرَبِي زَيْداً قائماً»، ونحو: «زَيْدٌ أَبوكَ عَوِفٌ» وقد مَضَتْ، والتي يُبَيَّنُ بها ازديادٌ أو نَقْصٌ بتدريج، كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ عَدَاً»، و«اشْتَرِهْ بِدِينَارٍ فَسَافِلاً»، وما ذَكَرَ لتوبيخ، نحو: «أَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، «تَجِيعًا مَرَّةً وَقَيْسِيًا أُخْرَى»، أي: أَتَوَجَدُ، وَأَتَنَحَوِّلُ. وسماعاً في غير ذلك، نحو: «هَنِيئاً لَكَ»، أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو أَهْنَأَكَ.



### هَذَا بَابُ التَّمْيِيزِ

لتمييز: اسمُ نكرة، بمعنى مِنْ، مُبَيَّنٌ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ. فخرج بالفصل الأول: نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ». وقد مضى أن قوله:

صَدَدْتُ وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

محمولٌ على زيادة: «أل».

وبالثاني: الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا، لا بمعنى من. وبالثالث: نحو: «لَا رَجُلٌ» ونحو:

٢٨٣ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُخْصِيَهُ

فإنهما وإن كانا على معنى «مِنْ» لكنها ليست للبيان، بل هي في الأول: استغراق، وفي الثاني: للابتداء.

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ، وَالنَّاصِبُ لِمَبَيِّنِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ الْمُبْهَمُ.  
كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» وَالنَّاصِبُ لِمَبَيِّنِ النَّسَبَةِ الْمُسْنَدُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبْهَةٍ، كـ «طَابَ نَفْسًا».  
و«هُوَ طَيِّبٌ أَبَوَةً»، وَعُلِمَ بِذَلِكَ بِطَلَانٌ عَمُومٍ قَوْلُهُ:  
يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

فصل: والاسم المبهم أربعة أنواع:

أحدها: العدد، كـ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].  
والثاني: المقدار، وهو إما مساحة، كـ «شِبْرٌ أَرْضًا» أو كَيْلٌ، كـ «قَفِيزٌ بُرًّا» أو وزن، كـ «مَنْوِيْنِ عَسَلًا» وهو ثنية مَنَّا - كَعَصَا - ويقال فيه: مَنْ - بالتشديد - وثنية مَنَانٍ.

والثالث: ما يُشَبَّهُ الْمَقْدَارُ، نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، و«نَحْيِي سَمْنًا»، ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٧]، وحُمِلَ عَلَى هَذَا: «إِنْ لَنَا غَيْرُهَا إِبِلًا».  
والرابع: ما كَانَ فِرْعَاً لِلتَّمْيِيزِ، نحو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا»، فَإِنَّ الْخَاتَمَ فِرْعُ الْحَدِيدِ. ومثله: «بَابٌ سَاجًا» و«جَبَّةٌ خَزًّا» وقيل: إنه حال.

والنسبة المبهمة نوعان: نسبة الفعل للفاعل، نحو: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ونسبته للمفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].  
ولك في تَمْيِيزِ الْأَسْمِ أَنْ يَجْرَهَ بِإِضَافَةِ الْأَسْمِ، كـ «شِبْرٌ أَرْضٍ» و«قَفِيزٌ بُرًّا» و«مَنْوِيْنِ عَسَلٍ»، إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَسْمُ عِدَدًا، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا» أو مُضَافًا، نحو: ﴿بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، و﴿يَلُؤْ الْأَرْضُ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].



فصل: مِنْ مُمَيِّزِ النَّسَبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ، نَحْوُ: «أَكْرَمَ بِهِ أَبًا»، و«مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا»، و«لِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا»، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، وَشَرْطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» بِخِلَافِ: «مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ»، وَإِنَّمَا جَازَ: «هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا» لِتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ مَرَّتَيْنِ.



فصل: وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ، كـ «رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ» إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:  
إحداها: تَمْيِيزُ الْعِدَدِ، كـ «عِشْرِينَ دِرْهَمًا».

الثانية: التَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ عَنِ الْمَفْعُولِ، كـ «عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا»، وَمِنْهُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدْبًا» بِخِلَافِ: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا».

الثالثة: مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً، كـ «طَابَ

عَنْ نَفْسًا، أو عن مضاف غيره، نحو: «زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا» إذ أصله: «مَالٌ زَيْدٍ أَكْثَرُ» خلاف: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا».

٢٨٤ - ... وَأَبْرَحَ خَسَتْ جَارًا

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى؛ إذ المعنى عَظُمْتُ فَارِسًا وَعَظُمْتُ جَارًا، إلا أنهما غير حريين. فيجوز دخول «مِنْ» عليهما، ومن ذلك «نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ» يجوز «نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ» قال:

٢٨٥ - فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فصل: لا يتقدّم التمييز على عامله إذا كان أسماء، كـ «رَظِلٍ زَيْتًا» أو فِعْلًا جامدًا، نحو: «مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا» وَنَدَرَ تَقْدُّمُهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ:

٢٨٦ - أَنْفُسًا تَطِيبُ بِئِيلَ الْمُئِي

وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي.



## هذا باب حروف الجر

وهي عشرون حرفاً؛ ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء - وهي: حَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا - بِتِلْكَ مَنَادَةً:

• **أحدها:** (مَتَى) في لغة هُذَيْل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية، سُمِعَ مِنْ سَبَبٍ: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِهِ)، وقال:

٢٨٧ - مَتَى لَجَجِ خُضِرٍ لَهْنٌ نَيْيَجُ

• **والثاني:** (لَعَلَّ) في لغة عُقَيْل، قال:

٢٨٨ - لَعَلَّ إِلَهٍ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا

ولهم في لامها الأولى الإنبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

• **والثالث:** (كَيَّ) وإنما تجرُّ ثلاثة:

**أحدها:** (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلَّةِ الشَّيْءِ: (كَيْمَهُ)، والأكثر أن يحذفوا: (لَيْمَهُ).

**الثاني:** (ما) المصدرية وَصِلَتْهَا كَقَوْلِهِ:

٢٨٩ - يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافة.

**الثالث:** (أن) المصدرية وصلتها، نحو: (جِثْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي) إذا قدرت (أن) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

**٢٩٠ - لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَعُزَّ وَتَخْدَعَا**

والأولى أَنْ تُقَدَّرَ (كي) مصدرية فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها.  
نحو: ﴿لَيْكَيْلًا تَأْسُوا﴾ [الحديد: ٢٣].

والأربعة عشر الباقية قسман:

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، والباء.  
واللّام؛ نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [البينة: ٨]، ﴿وَعَنَيْكَ وَعَلَى الْفَنَاءِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا نَسْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٧]، ﴿وَأَمِنُوا بِهٖ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٢) وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام:

ما لا يختص بظاير بعينه، وهو: حَتَّى، والكاف، والواو، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

**٢٩١ - وَأَمْ أَوْعَالَ كَهَهَا أَوْ أَقْرَبَا**

وقول الآخر:

**٢٩٢ - كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلًا**

وما يختص بالزمان، وهو: مُذْ، ومُنْذُ، فأما قولهم: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ) فتقديره: مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهَ خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ.

وما يختص بالتكرات، وهو رُبَّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غيبية مُلَازِمٍ للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال:

**٢٩٣ - رَبُّهُ فِتْنِيَّةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا**

وما يختص بالله ورَبِّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و(تَرَبَّ الكَعْبَةُ) و(تَرَبَّى لِأَفْعَلَنَ)، وَنَدَرَ (تَالرَّحْمَنِ) و(تَحْيَاكَ).

فصل: في ذكر معاني الحروف.

١- (مِنْ) سبعة مَعَانٍ:

أحدها: التبغيض، نحو: ﴿حَتَّى تَنْفُقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، ولهذا قُرِئَ: بعض ما تُحِبُّونَ.

والثاني: بيان الجنس، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاقٍ، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

٢- [١]، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين، ولنا قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾

٣- [١٠٨]، والحديث: «فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»، وقول الشاعر:

٢٩٤ - تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، ولها

حالة شروط: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها

حكيمة. وأن يكون إما فاعلاً، نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو

مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تَحْسِبُ مِنْهُمْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ

٤- نَبِيٍّ أَلَّهَ﴾ [فاطر: ٣].

والخامس: معنى البدل، نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

٥- [٢٨].

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، ﴿إِذَا تُودَى

٦- مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩].

والسابع: التعليل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، وقال

جريدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ



وللأم اثنا عشر معنى:

أحدها: الملك، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [لقمان: ٢٦].

والثاني: شبه الملك، ويُعَبَّرُ عنه بالاختصاص، نحو: (السَّحَابُ لِلدَّابَّةِ).

والثالث: التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو).

والرابع: التعليل، كقوله:

وإِنِّي لَتَعُورُنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:



٢٩٥ - ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وأما ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢]، فالظاهر: أنه ضَمَّنَ معنى اقترَب؛ فهو مثل: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١].

والسادس: تقوية العامل الذي ضَعَفَ: إما بكونه فَرْعاً في العمل، نحو: ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وإما بِتَأْخِيرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ. نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعَوُّذُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وليست المقوية زائدة محضة، ولا مُعَدِّية محضة، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاء الغاية، نحو: ﴿كُلُّ يَجْرٍ لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [فاطر: ١٣].  
والثامن: الْقَسَمَ، نحو: (لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ).  
والتاسع: التَّعَجُّبُ، نحو: (لِلَّهِ دَرْكُ!).  
والعاشر: الصَّيْرُورَةُ، نحو:

٢٩٦ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَنْتُمْ بِالْخَرَابِ

والحادي عشر: البَغْدِيَّةُ، نحو: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّذُنُوكَ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بَعْدَهُ.

والثاني عشر: الاستعلاءُ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، أي: عليها.



وللباء اثنا عشر معنى أيضاً:

أحدها: الاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ).

والثاني: التَّعْدِيَّةُ، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، أي: أَذْهَبَهُ.

والثالث: التَّعْوِيزُ، ك (بِعِثْكَ هَذَا بِهِذَا).

والرابع: الإِلْصَاقُ، نحو: (أَمْسَكَتُ بِرَيْدِ).

والخامس: التَّبْعِيضُ، نحو: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

والسادس: المَصَاحَبَةُ، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾ [المائدة: ٦١]، أي: معه.

والسابع: المجاوزة نحو: ﴿سَقَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه.

والثامن: الظَّرْفِيَّةُ، نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرِّقِ﴾ [القصص: ٤٤]، أي: فيه.

ونحو: ﴿يَحْيِيْنَهُمْ بِسِحْرِ﴾ [القمر: ٣٤].

والتاسع: البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسْرُبْنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالعَقَبَةِ)، أي:

بَدَلَهَا.

والعاشر: الاستعلاء، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على  
عشر.

والحادي عشر: السببية، نحو: ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مَيِّتَقُهُمْ لَعْنَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].  
والثاني عشر: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]،  
نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ونحو: ﴿بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ﴾، ونحو:  
﴿يَسْ بَقَائِمٍ﴾.  
و- (في) ستة معانٍ:

الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٣]، ونحو:  
﴿فِي يَضَعُ سِنِينَ﴾ [الروم: ٤].

و مجازية، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].  
والسببية، نحو: ﴿لَسَكُمُ فِي مَا أَفَضْتُ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

- والمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

- والاستعلاء، نحو: ﴿وَلَا صَلَّيْتُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ [طه: ٧١].

- والمقايسة، نحو: ﴿فَمَا مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

- وبمعنى الباء، نحو:

٢٩٧ - بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى



و- (على) أربعة معانٍ:

أحدها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

والثاني: الظرفية، نحو: ﴿عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين غفلة.  
والثالث: المجاوزة، كقوله:

٢٩٨ - إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ

أي: عني.

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]،  
مع ظلمهم.

و- (عن) أربعة معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة، نحو: (سِرْتُ عَنِ الْبَلَدِ)، و(رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ).

والثاني: البَعْدِيَّة، نحو: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حال.  
والثالث: الاستِغْلَاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾  
[محمد: ٣٨]، أي: عَلَى نفسه، وكقول الشاعر:

٣٩٩ - لَا إِبْنَ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي.....  
أي: عَلَيَّ.

والرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِي الْهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لأجلِهِ.  
\*\*\*

وللكاف أربعة مَعَانٍ أيضاً:  
أحدها: التشبيه، نحو: ﴿وَرَدَّ كَالِدِهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧].  
والثاني: التعليل، نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايته  
إِيَّاكُمْ.

والثالث: الاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أَصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، أي: عليه.  
وَجَعَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ: (كُنْ كَمَا أَنْتَ)، أي: على ما أَنْتَ عليه.  
والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].  
أي: ليس شيءٌ مثله.

\*\*\*

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية، مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: ﴿اتَّبِعُوا الْيَمِينَ إِلَى الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو:  
﴿أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَيْتُهَا﴾، ونحو: ﴿سَمُّهُ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].  
وإنما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ، كما مثلنا؛ فلا يقال: (سَهْرَتْ  
الْبَارِحَةَ حَتَّى نَضْفِهَا).

\*\*\*

ومعنى كي التعليل، ومعنى الواو والتاء الْقَسَمُ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداء الغاية إن  
كان الزمان ماضياً، كقوله:

٣٠٠ - أَقْوَيْنَ مُنْذُ حِجَجٍ وَمُنْذُ دَهْرٍ  
وقوله:

٣٠١ - وَرَبِّعَ عَفْثَ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانٍ

والظرفية إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنى مِنْ وإلى معاً إن كان معبوداً، نحو: (مُنْذُ يَوْمَيْنِ).



وَرُبُّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً؛ فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رَبِّ كَسْبِي فِي الدُّنْيَا، عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رَبِّ عَجِبْ لَنْ يُصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ)، والثاني كقوله:  
 ٠٠ - رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
 يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.



فصل: من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة: أحدها: الكاف، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر، كقوله:  
 ٣٠٣ - يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُئْنَهُمُ  
 والثاني والثالث: عَنْ وَعَلَى، وذلك إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله:  
 ٣٠٤ - مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
 وقوله:

٣٠٥ - عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُؤُهَا

والرابع والخامس: مُذْ وَمُنْذُ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يَدْخُلَا على اسم مرفوع، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمِ جُمُعَةٍ) وهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظَرْفَانِ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة.

والثاني: أن يَدْخُلَا على الجملة، فعليه كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٠٦ - مَا زَالَ مُذْ عَقَّدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ

أو اسمية، كقوله:

٣٠٧ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ

وهما حينئذٍ، ظرفان باتفاق.

فصل: تَزَادَ كَلِمَةُ (مَا) بَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَالْبَاءِ؛ فَلَا تَكْفُهُنَّ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ.  
 نحو: ﴿يَمَّا خَطِيئَتَهُمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ﴾  
 [المائدة: ١٣]. وبعد (رُبَّ) والكاف؛ فيبقى الْعَمَلُ قَلِيلاً، كقوله:

٣٠٨ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

وقوله:

٣٠٩ - كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

والغالبُ أَنْ تَكْفُهُمَا عَنْ الْعَمَلِ، فَيَدْخُلَانِ حَيْثُذِ عَلَى الْجَمْلِ، كقوله:

٣١٠ - كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

وقوله:

٣١١ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ

والغالبُ عَلَى (رُبَّ) الْمَكْفُوفَةِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَهَذَا الْبَيْتِ.

وقد تدخل على مضارع مَنَزَلٍ مَنَزَلَةَ الْمَاضِي لِتَحْقِيقِ وَقُوعِهِ، نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ  
 الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وَنَدَّرَ دَخُولَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، كقوله:

٣١٢ - رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ

حتى قال الفارسي: يجب أَنْ تُقَدَّرَ (مَا) اسماً مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنى شيء.  
 و(الجامل) خبراً لضمير محذوف، والجملة صفة لما، أي: رُبَّ شيء هو الجاملُ  
 المؤبَّلُ.



فصل: تُحَذَفُ (رُبَّ) وَيَبْقَى عَمَلُهَا، بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيراً؛ كقوله:

٣١٣ - فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ

وبعد الواو أكثر، كقوله:

٣١٤ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبعد (بَلْ) قَلِيلاً، كقوله:

٣١٥ - بَلْ مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ

وبدونهنَّ أَقْلٌ، كقوله:

٣١٦ - رَسِمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

وقد يُحْدَفُ غيرُ (رُبِّ) ويبقى عمله، وهو ضربان:

سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤبة: (خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟

وَقِيَّاسِيٌّ، كقولك: (بِكَمْ دَرَهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكَمْ مِنْ دَرَهَمٍ؟ خلافاً للزجاج، في تقديره الجرَّ بالإضافة، وكقولهم: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحُجْرَةِ عَمْرًا)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَّرَ العطف، على معمولي عاملين، وقولهم: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاه يونس، وتقديره: إِلَّا أَمْرٌ بِصَالِحٍ، فقد مررتُ بطالِحٍ.



### هذا باب الإضافة

تَحْدِثُ مِنَ الْاسْمِ الَّذِي تَرِيدُ إِضَافَتَهُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، كقولك: (تَوْبٌ زَيْدٍ) و(دَرَاهِمُهُ) ومن تَوْنٍ تَلِي عِلَامَةَ الْإِعْرَابِ، وَهِيَ نُونُ التَّيَّةِ وَشَبِيهَا؛ نَحْوُ: ﴿تَبَّتْ يَدَايَ إِلَىٰ لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، وَ(هَذَا أُنْثَى زَيْدٍ) وَنُونُ جَمْعِ الْإِنْسَانِ وَشَبِيهِه، نَحْوُ: ﴿وَالْمُفِصِّي الصَّلَوةَ﴾ [الحج: ٣٥]، وَ(عَشْرُو عَمْرُو) وَلَا تَحْدِثُ نُونُ الَّتِي تَلِيهَا عِلَامَةُ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، وَ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ﴾ [الحج: ١١٢].

وَيُجَرُّ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ، وَفَاقاً لِسَبِيهِه، لَا بِمَعْنَى اللَّامِ، خِلَافاً لِلزَّجَاجِ.



**فصل:** وَتَكُونُ الْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ بِأَكْثَرِيَّةٍ، وَعَلَى مَعْنَى (مِنْ) بِكَثْرَةٍ، وَعَلَى مَعْنَى (فِي) بِقَلَّةٍ.

وَصَابِطُ الَّتِي بِمَعْنَى (فِي): أَنْ يَكُونَ الثَّانِي ظَرْفًا لِلأَوَّلِ، نَحْوُ: ﴿مَكْرُ الْإِثْلِ﴾ [٣٣]، وَ﴿يَكْصِحِي السَّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٩ و ٤١].

وَالَّتِي بِمَعْنَى (مِنْ): أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَصَالِحاً لِلإِخْبَارِ بِهِ كـ (خَاتَمَ فِضَّةٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَاتَمَ، بَعْضُ جِنْسِ الْفِضَّةِ، وَأَنَّهُ يَقَالُ: هَذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ.

فإن انتفى الشرطان معاً، نحو: (تَوْبُ زَيْدٍ) و(غُلَامُهُ)، و(حَصِيرِ الْمَسْجِدِ).  
و(قَنَدِيلِهِ)، أو الأول فقط، نحو: (يَوْمَ الْخَمِيسِ)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زَيْدٍ).  
فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص.



### فصل: والإضافة على ثلاثة أنواع:

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ (غُلَامَ زَيْدٍ).  
وَتَخْصُصُهُ به إن كان نكرة، كـ (غُلَامَ امْرَأَةٍ)، وهذا النوع، هو الغالب.

(٢) ونوع يفيد تَخْصُصَ المضاف دون تعرفه، وضابطه: أن يكون المضاف مُتَوَعِّداً  
في الإبهام كغير ومثل إذا أُريدَ بهما مُطْلَقُ المماثلة والمغايرة، لا كَمَالُهُمَا  
ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةً؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً وَمَحْضَةً.  
أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف صفة تُشَبِّه المضاف  
في كونها مُرَاداً بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم فاعل.  
كـ (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(زَاجِئًا)، واسم المفعول، كـ (مَحْضُوبِ الْعَبْدِ) و(مَرْوَعِ  
الْقَلْبِ) والصفة المشبهة، كـ (حَسَنَ الْوَجْهِ) و(عَظِيمَ الْأَمَلِ) و(قَلِيلَ الْحِيلِ).

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصَفُ النكرة به في  
نحو: ﴿هَذَا بَلَغَ الْكِبَرِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ووَفُوعُهُ حالاً في نحو: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾  
[الحج: ٩]، وقوله:

٣١٧ - فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِنًا

ودخولُ (رُبِّ) عليه في قوله:

٣١٨ - يَا رَبِّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك: (ضَارِبُ زَيْدٍ): ضاربُ  
زيداً؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف، أو رفع  
القُبْحِ.

أما التخفيفُ، فبحذفِ التنوين الظاهر، كما في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و(ضَارِبَاتِ عَمْرٍو)  
و(حَسَنِ وَجْهِهِ)، أو المُقَدَّرُ، كما في (ضَوَارِبِ زَيْدٍ) و(حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ)، أو نون  
التثنية، كما في (ضَارِبَا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).



وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ، ففي نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ)؛ فَإِنْ فِي رَفْعِ  
 (جاء) قُبْحٌ خُلُوُ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ، يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَفِي نَصْبِهِ قُبْحٌ إِجْرَاءُ  
 نَسَبِ الْقَاصِرِ، مُجَرَّى وَصْفِ الْمُتَعَدِّي، وَفِي الْجَرِّ تَخْلُصٌ مِنْهُمَا. وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ  
 (حَسَنَ وَجْهِهِ)، لانتفاء قُبْحِ الرفع، ونحو: (الْحَسَنَ وَجْهِ) لانتفاء، قُبْحِ النصب؛ لِأَنَّ  
 كَرَّةَ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَتُسَمَّى الْإِضَافَةُ فِي هَذَا النَّوعِ لَفْظِيَّةً؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا لَفْظِيًّا، وَغَيْرَ مَحْضَةٍ؛  
 فَفِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ.



**فصل:** تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس

أقسام:

**أحداها:** أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِأَلٍ، كـ (أَلْجَعْدُ الشَّعَرُ)، وَقَوْلُهُ:

٣١٩ - شِفَاءٌ، وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَائِمِ

**الثانية:** أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَلٍ)، كـ (الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)، وَقَوْلُهُ:

٣٢٠ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَّةَ الْعِدَى

**الثالثة:** أَنْ يَكُونَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَا فِيهِ (أَلٍ)، كَقَوْلِهِ:

٣٢١ - أَلُوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَجَنَّةُ صَفْوَةٌ

**الرابعة:** أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مُثْنًى، كَقَوْلِهِ:

٣٢٢ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ

**الخامسة:** أَنْ يَكُونَ جَمْعًا اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُثْنَى، وَهُوَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، فَإِنَّهُ  
 يَحْتَاجُ بِحَرْفَيْنِ، وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنَوْنٍ زَائِدَةٍ، تَحْذِفُ لِلْإِضَافَةِ، كَمَا أَنَّ  
 كُنَى كَذَلِكَ، كَقَوْلِهِ:

٣٢٣ - لَيْسَ الْإِخْلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِيحَهُمْ

وَجَوَزَ الْفَرَاءُ إِضَافَةَ الْوَصْفِ الْمَحَلِّيِّ بِأَلٍ إِلَى الْمَعَارِفِ كُلِّهَا، كـ (الضَّارِبِ زَيْدٍ)  
 (ضَّارِبٍ هَذَا) بِخِلَافِ (الضَّارِبِ رَجُلٍ)، وَقَالَ الْمَبْرَدُ وَالرَّمَانِيُّ فِي (الضَّارِبِ)  
 (ضَّارِبِكَ): مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفُضٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: نَصَبٌ، وَقَالَ سَيَبَوِيه: الضَّمِيرُ  
 ظَاهِرٌ؛ فَهُوَ مَنْصُوبٌ فِي (الضَّارِبِ) مَخْفُوضٌ فِي (ضَارِبِكَ) وَيَجُوزُ فِي (الضَّارِبَاكَ)  
 (ضَارِبُوكَ) الْوَجْهَانِ.

**مسألة:** قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس، وشَرَطُ ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه. فمن الأول، قولهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، وقراءة بَعْضِهِمْ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠]، وقوله:

**٣٢٤ - طَوَّلَ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي**

ومن الثاني، قوله:

**٣٢٥ - إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَّعِ هَوَى**

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، ولا يجوز (قامت غُلامٌ هندي)، ولا (قامَ امرأةٌ زَيْدٍ) لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

**مسألة:** لا يضاف اسمٌ لمُرَادِفِهِ، كـ (لَيْثٌ أَسَدٌ) ولا موصوفٌ إلى صفته، كـ (رَجُلٌ فَاضِلٌ) ولا صفة إلى موصوفها، كـ (فَاضِلٌ رَجُلٍ) فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شَيْئاً من ذلك، يُؤَوَّلُ.

فمن الأول، قولهم: (جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ)، وتأويله: أن يُرَادَ بالأول: المُسَمَّى، وبالثاني: الاسم، جاءني مُسَمَّى هذا الاسم.

ومن الثاني، قولهم: (حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ)، و(صَلَاةُ الْأُولَى)، و(مَسْجِدُ الْجَامِعِ)، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ، وصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى، ومسجد المكان الجامع.

ومن الثالث، قولهم: (جَرْدٌ قَطِيفَةٌ)، و(سَحْقٌ عِمَامَةٍ)، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة.



**فصل:** الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد، كـ (غُلامٌ) و(ثوبٌ).

ومنها ما يمتنع إضافته كالمضممرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قَطْعُهُ عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كَلٌّ) و(بَعْضٌ)، و(أَيٌّ)، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَتٍ﴾

وَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ [البقرة: ٢٥٣]، و﴿أَيَّ مَا تَدْعُوا﴾  
 وهو ثلاثة أنواع: ما يُضَاف للظاهر والمضمَر،  
 و﴿كَلْنَا﴾ و﴿كَلْنَا﴾ و﴿عِنْدَ﴾ و﴿لَدَى﴾ و﴿فَصَارَى﴾ و﴿سَوَى﴾، وما يختص بالظاهر،  
 و﴿أُولَآتِ﴾ و﴿ذِي﴾ و﴿ذَاتِ﴾، قال الله تعالى: ﴿تَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]،  
 و﴿ذَاتِ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]،  
 ما يختص بالمضمَر، وهو نوعان: ما يُضَاف لكل مُضَمَّر، وهو ﴿وَحَدَ﴾، نحو: ﴿إِذَا  
 وَحَدُّهُ﴾ [غافر: ١٢]، وقوله:

٣٢٦ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَكَا

وقوله:

٣٢٧ - وَتَذَلُّبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحَدِي

وما يختص بضمير المخاطَب، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّا لفظاً، ومعناها التَّكْرَارُ، وهي  
 بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، و﴿سَعْدِيكَ﴾ بمعنى إسعاداً لك بعد إسعادٍ،  
 تستعمل إلا بعد لَبِيَّكَ، و﴿حَنَائِيكَ﴾ بمعنى تَحْنُناً عليك بعد تَحْنُنٍ، و﴿دَوَالِيكَ﴾  
 بعد تَدَاوُلٍ، و﴿هَذَاذِيكَ﴾ - بذالين معجمتين - بمعنى: إسرَاعاً بعد إسرَاعٍ،

٣٢٨ - ضَرْباً هَذَاذِيكَ وَطَعْناً وَخُصَا

وَعَامِلُهُ وَعَامِلُ لَبِيَّكَ مِنْ مَعْنَاهُمَا، والبواقي من لفظهما.

وتجوزُ سبويه في (هَذَاذِيكَ) في البيت، وفي (دَوَالِيكَ) من قوله:

٣٢٩ - دَوَالِيكَ حَتَّى كُلَّنَا غَيْرُ لَابِسٍ

لِحَالِيَّةِ بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ، وهَاذِينَ - أي: مُسْرِعِينَ - ضعيفٌ للتعريف، ولأن  
 الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غَيْرُ كونه مفعولاً مطلقاً.

وتجوزُ الأعلم في هَذَاذِيكَ في البيت الوَصْفِيَّةُ مردودٌ لذلك.

وقوله فيه وفي أخواته: إن الكاف لمجرد الخطاب مثلها في (ذلك) مردودٌ أيضاً؛  
 (حَنَائِيهِ) و﴿لَبِّي زَيْدٍ﴾ ولحذفهم النونَ، لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَانِكَ)  
 لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشَبِّه الحرف.

وشدَّت إضافة لَبِّي إلى ضمير الغائب، في نحو قوله:

٣٣٠ - لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

وإلى الظاهر في نحو قوله:

### ٣٣١ - فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مَسْوَرٍ

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أَنَّهُ مفردٌ، وأصله لَبَّاءٌ، فَقُلِبَتْ ألفه ياءً، لأجل الضميرِ كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ، وقولُ ابنِ النَّازِمِ: إِنَّ خِلافَ يونسَ في لَبَّيْكَ وأخواته وَهَمٌّ.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل، اسميةٌ كانت، أو فعليةٌ، وهو: (إِذَا) و(حَيْثُ)، فأما (إِذَا)، فنحو: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَأَذْكُرُوا كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقد يُحذف ما أُضيفت إليه للعلم به؛ فَيُجاءُ بالتَّنوينِ عَوَضًا مِنْهُ، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، وأما حَيْثُ، فنحو: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضيفت إلى المفرد، كقوله:

### ٣٣٢ - بِبَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمُ

ولا يُقاسُ عليه، خلافاً للكسائي.

ومنها: ما يختصُّ بالجمل الفعلية، وهو (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها، نحو: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمَتُهُ) و(إِذَا)، عند غير الأخفش والكوفيين، نحو: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، وأما نحو: ﴿إِذَا الْمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾ [الانشقاق: ١]، فمثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وأما قوله:

### ٣٣٣ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

### ٣٣٤ - فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

**فصل:** وما كان بمنزلة (إِذَا) أو (إِذَا) - في كَوْنِهِ اسمَ زمانٍ مُبْهَمٍ لما مضى أو لم يأتِ - فإنه بمنزلة (إِذَا) أو (إِذَا)؛ فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ). (زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجِ أَمِيرًا) لأنه بمنزلة (إِذَا)، و(آتَيْكَ زَمَنٌ يَقْدَمُ الْحَاجُّ) ويمتنع (زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٌ) لأنه بمنزلة إِذَا، هذا قولُ سيبويه، ووافقهُ الناظم في مُشَبِّهِه إِذْ دُونَ مُشَبِّهِه إِذَا؛ مُحْتِجًا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُقْنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣]، وقوله:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ مِثْلَهُ ما قد وقع ومضى.



تصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إذا) أو (إذ) الإعرابُ على الأصل،  
 - حملاً عليهما، فإن كان ما يليه فعلاً مبنياً، فالبناءُ أَرْجَحُ للتناسب، كقوله:  
 ٣٣٥ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا  
 وقوله:

٣٣٦ - عَلَى حِينٍ يَسْتَضِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ  
 وإن كان فعلاً مُعَرَّباً أو جملة اسمية؛ فالإعرابُ أَرْجَحُ عند الكوفيين، وواجبُ  
 - بصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩]، بالفتح،  
 محية:

٣٣٧ - عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانٍ  
 تصل: مما يلزم الإضافة (كِلَا) و(كِلْتَا)، ولا يُضَافَانِ إلا لما استكمل ثلاثة  
 - -:

حدها: التَّعْرِيفُ؛ فلا يجوز (كِلَا رَجُلَيْنِ) ولا (كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكوفيين.  
 ولشاني: الدَّلَالَةُ على اثنين، إما بالنص نحو: (كِلَاهُمَا) و﴿كِلْتَا الْجَنَيْنِ﴾  
 - [٣٣]، أو بالاشتراك، نحو قوله:

٣٣٨ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنما صحَّ قوله:

٣٣٩ - الْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ  
 لأنَّ (ذا) مُثَنَّةٌ في المعنى مثلها في قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضَ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْتِكَ﴾  
 - [البقرة: ٦٨]، أي: وكِلَا مَا ذُكِرَ، وَبَيَّنَّ ما ذكر.

و ثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرُو) فأما قوله:

٣٤٠ - كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا

فمن تَوَادَرِ الضَّرُورَاتِ.



ومنها (أَيُّ) وتُضَافُ لِلتَّنْكِرةِ مطلقاً؛ نحو: (أَيُّ رَجُلٍ) و(أَيُّ رَجُلَيْنِ) و(أَيُّ  
 حَبَلٍ). وللمعرفة إذا كانت مُثَنَّةً، نحو: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مجموعة  
 حرك: ﴿يُكَلِّمُ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، ولا تُضَافُ إِلَيْهَا مفردة إلا إن كان بينهما جمعُ

مُقَدَّر، نحو: (أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ)؛ إذ المعنى أَيُّ أجزاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ؛ أو عطف عليها مثله بالواو كقوله:

٣٤١ - أَيُّي وَأَيُّكَ فَفَارِسُ الْأَخْزَابِ

إذ المعنى أَيُّنَا.

ولا تضاف (أَيُّ) الموصولة إلّا إلى المعرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. خلافاً لابن عصفور، ولا (أَيُّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلّا لنكرة كـ (مَرَزْتُ بِفَارِسٍ أَيُّ فَارِسٍ) و(بَرَزْتُ أَيُّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما، نحو: ﴿إِنِّكُمْ يَأْتِيَنِ بِعَرِشَهَا﴾ [النمر: ٣٨]، ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ﴾ [القصاص: ٢٨]، ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقولك (أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمَهُ).



ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلّا أَنَّهَا تختصُ بستة أمور:

أحدها: أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقبان في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ وَمِنْ لَدُنْهُ)، وفي التنزيل: ﴿ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]. بخلاف، نحو: (جِلِسْتُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أَنَّ الغالب استعمالها مجرورة بمن.

الثالث: أَنَّها مبنية إلّا في لغة قَيْسٍ؛ وبلغتهم قُرِئَ: ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ [النساء: ٤٠].

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

٣٤٢ - لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَائِبِ

الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدُوَّة) فتنصبها: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحكى الكوفيون رَفْعُهَا على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال.

السادس: أَنَّهَا لا تقع إلّا فَضْلَةً، تقول: (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ الْبَصْرَةِ) ولا تقول: (من لَدُنِ الْبَصْرَةِ).



ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ، مُغَرَّبٌ، إلّا في لغة ربيعة وعَنَمٍ فَيُبنى على السكون كقوله:

٣٤٣ - فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها، نحو: (مَعَ القومِ)، وقد تفرد بمعنى  
جميعه فتنبص على الحال، نحو: (جاؤوا معاً).

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد  
ـا وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ (قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا) وجاز حذفه لفظاً،  
ـة بغير تنوين، ثم اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنها كَقَبْلُ في الإيهام فهي  
ـة لا خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككلِّ وَبَعْضٍ، لا ظرف كَقَبْلُ وبعد،  
ـة لا خبر، وجَوَزَهما ابنُ خروف، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه، فهي  
ـة ونحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين.

ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ:  
حداها: أن يُصْرَحَ بالمضاف إليه، كـ (حِثُّكَ بَعْدَ الظُّهْرِ) و(قَبْلَ العَصْرِ) و(مِنْ  
ـة) و(مِنْ بَعْدِهِ).

ثانية: أن يُحذفَ المضافُ إليه ويُتَوَى ثبوتُ لفظه، فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين  
ـة ذكر المضاف إليه، كقوله:

٣٤٤ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلى قَرَابَةٍ

أي: وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، وقُرِئَ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر  
ـة غير تنوين، أي: من قبل الغلبِ ومن بعده.

ثالثة: أن يُحذفَ ولا يُتَوَى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال  
ـة يعرضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم: ﴿مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، بالجر  
ـة، وقوله:

٣٤٥ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً

وقوله:

٣٤٦ - فَمَا شَرِبُوا بَعْدَ عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُونا، ومعرفتان  
ـة مرجعين قبله.

فإن نُويَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيَ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ  
ـة مِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٤]، في قراءة الجماعة.





ومنها (أَوَّل) و(دُونَ) وأسماء الجهات كـ (يَمِين) و(شَمَال) و(وَرَاء) و(أَمَام) و(فَوْق) و(تَحْتَ)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفَ) أو (أَمَامَ) تريد خلفهم أو أمامهم، قال:

٣٤٧ - لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامَ

وقوله:

٣٤٨ - غَلَى أَيْنًا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وحكى أبو علي (ابداً بَدَأَ مِنْ أَوَّل) بالضم على نية معنى المضاف إليه. وبالحذف على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوزن والوصف



ومنها (حَسَبُ) ولها استعمالان:

**أحدهما:** أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمال الصفات، فتكون نعتاً لنكرة. كـ (مَمَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ)، أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة. كـ (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمال الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا، يُرَدُّ على من زعم أنها اسمُ فعلٍ، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ.

**والثاني:** أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً، وهذه هي حَسَبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدد لها إشرابها هذا المعنى. وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبنائها على الضم، تقول: (رَأَيْتُ رَجُلًا حَسَبُ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا حَسَبُ).

قال الجوهري: كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّن. انتهى. وتقول: (قَبِضْتُ عَشْرَةَ فَحَسَبُ)، أي: فحسبي ذلك.

واقترضى كلام ابن مالك، أنها تُعَرَّبُ نصباً إذا نُكِرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ. قال أبو حيان: ولا وَجْهَ لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَهَا عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوب. شائع. وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ، لأنها لم تَرُدْ إلا كذلك، وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ فِي تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذٍ، فإنه مشهور، حتى إنه مذكور في كتاب الصَّحاح.

تقول: (هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ) وتقول في المعرفة: (هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبُكَ رَجُلًا) فتنصب حسبك على الحال، انتهى. وأيضاً، فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك ذلك، لأنَّ مراده التنكير الذي ذكره في قَبْلُ وَبَعْدُ، وهو: أن تقطع عن الإضافة قَبْلَ وَبَعْدُ.

وأما (عَلُ) فإنَّها توافق (فَوْقَ) في معناها، وفي بنائها على الضَّم، إذا كانت حُرَّةً. كقوله:

٣٤٩ - وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ

أي: مِنْ فَوْقِهِمْ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله:

٣٥٠ - كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

أي: مِنْ شَيْءٍ عَالٍ.

وتخالفُها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بِمَنْ، وأنها لا تستعمل مضافة، قال جماعة، منهم ابن أبي الرِّبيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ الْأَفْظَاظِ أَنَّهَا يجوز إضافتها، وقد صرح الجوهري بذلك، فقال: يقال: (أَتَيْتُهُ مِنْ عِلٍّ لَقَارٍ) بكسر اللام - أي: مِنْ عَالٍ - ومقتضى قوله:

يَغْزُوا نَضْباً إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا  
تجوز انتصاؤها على الظرفية، أو غيرها، وما أَظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً.

وأما بسط القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين، لأنِّي لم أرَ أحداً وفَّاهُما حَتْمًا من الشرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله.



**فصل:** يجوز أن يُخَذَفَ ما عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ.

فإن كان المحذوفُ المضاف؛ فالغالب أن يُخْلَفَ في إعرابه المضافُ إليه، نحو: (وَسَكِلَ الْفَرِيَّةُ) [الفجر: ٢٢]، أي: أَمُرُ رَبِّكَ، ونحو: (وَسَكِلَ الْفَرِيَّةُ) [يوسف: ٨٢]، أي: قَدِ الْقَرِيَّةِ.

وقد يبقى على جَرِّهِ، وَشَرُطُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ: أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا عَلَى مُضَافٍ بِمَعْنَاهُ، كقولهم: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أَخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ)، أي: وَلَا مِثْلُ هَذَا يَدْلِيلُ قَوْلِهِمْ: (يَقُولَانِ) بالثنية، وقوله:

كُلُّ أَمْرٍ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي: وكلّ نارٍ، لثلاً يلزم العطف على معمولي عاملين.

ومن غير الغالب قراءة ابن جمار: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، أي: على الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضاف.

وإن كان المحذوف المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين وَيُنْتَى على الضمّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرٌ)، ونحو ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، ويُردُّ إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثِلَ﴾ [الفرقان: ٣٩]، ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُو﴾ [الإسراء: ١١٠] وتارة يبقى إعرابه، ويترك تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب يُعْطَف عليه اسم عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف، كقولهم: (ح) رُبْعَ وَنُصْفَ مَا حَصَلَ، أو غَيْرُهُ، كقوله:

**٣٥٢ - بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدَّيْمِ**

ومن غير الغالب قولهم: (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ) بالخفض من غير تنوين، وقول بعضهم: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٦٩]، أي: فلا خوف شيءٍ عليهم.

**فصل:** زَعَمَ كثيرٌ من التحويين أنّه لا يَفْصَلُ بين المتضايفين إلا في الشعر. والحق أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ:

**إحداها:** أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله. كقراءة ابن عامر: ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقول الشاعر:

**٣٥٣ - فَسُفِّتَاهُمْ سَوْقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ**

وإما ظَرْفه، كقول بعضهم: (تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا).

**الثانية:** أن يكون المضاف وَصْفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وقول الشاعر:

**٣٥٤ - وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلِهِ الْمُخْتِاجِ**

أو ظَرْفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»، وقول الشاعر:

**٣٥٥ - كَنَّا جِبَ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسِيلِ**

**الثالثة:** أن يكون الفاصل قَسَمًا، كقولك: (هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ).

والأربع الباقية تختص بالشعر:

حداها: الفضل بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، فاعلاً كان، كقوله:

جَبَّ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَّاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَّاهُ  
أو مفعولاً، كقوله:

٣٥٧ - تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتَهَا

تي: تَسْقِي نَدَى رِيْقَتَهَا الْمِسْوَاكِ.

أو ظرفاً، كقوله:

٣٥٨ - خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ثانية: الفضل بفاعل المضاف، كقوله:

٣٥٩ - وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبَّ

ويحتمل أن يكون منه أو من الفضل بالمفعول قوله:

٣٦٠ - فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامٍ

ينيل أنه يروى بنصب مطر ويرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي.

وثالثة: الفضل بتعيت المضاف، كقوله:

٣٦١ - مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِيحِ طَالِبِ

رابعة: الفضل بالنداء، كقوله:

٣٦٢ - لَنْ بَرِّدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ

تي: كَأَنَّ بَرِّدُونَ زَيْدٌ يَا أَبَا عَصَامٍ.



## فصل: في أحكام المضاف للياء

يجب كسر آخره كغلامي، ويجوز فتح الياء وإسكانها.

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصور كَفَتَى وَقَدَى،

مفتوح كَرَامٍ وَقَاضٍ، والمثنى كَابْنَيْنِ وَغُلَامَيْنِ، وجمع المذكر السالم كَزَيْدِينَ.

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح، وَنَدَرَ إِسْكَانُهَا بَعْدَ  
الْأَلْفِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وَكَسَرُهَا بَعْدَهَا فِي قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ  
وَالْحَسَنِ: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وَهُوَ مُطَرَّدٌ فِي لُغَةِ بَنِي يَزُورِعَ فِي الْيَاءِ الْمَضْمُونِ  
إِلَيْهَا جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ﴿بِمُضَرِّخِي إِنْ﴾ [إبراهيم: ٢٢].  
وَتُدْغَمُ يَاءُ الْمَنْقُوصِ، وَالْمُثَنَّى، وَالْمَجْمُوعُ فِي يَاءِ الْإِضَافَةِ، كَقَاضِيٍّ، وَرَأَيْتَ  
ابْنِي وَزَيْدِيٍّ، وَتَقَلَّبَ وَאו الْجَمْعُ يَاءً، ثُمَّ تُدْغَمُ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٣ - أَوْدَى بَنِي وَأَغْقَبُونِي حَسْرَةً

وإن كان قبلها ضمة، قلبت كسرة، كما في بَنِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ، أَوْ فَتَحَةً، أَبَقِيَتْ  
كَمُصْطَفَىٍّ، وَتَسَلَّمَ أَلْفُ الثَّانِيَةِ، كَمُسْلِمَايَ، وَأَجَازَتْ هَذِيلٌ فِي أَلْفِ الْمَقْصُورِ قَبْلَ  
يَاءٍ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٤ - سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَغْنَقُوا لِهَوَاهُمْ

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيٍّ وَلَدَيٍّ، وَلَا يَخْتَصُّ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، بَلْ هُوَ عَدَّةٌ  
فِي كُلِّ ضَمِيرٍ، نَحْوُ: عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وَكَذَا الْحَكْمُ فِي إِيٍّ.



### هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاسْمُ الدَّالُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْحَدَثِ إِنْ كَانَ عَلَمًا، كَ (مَجَارٍ) وَ(حَمَادٍ) لِلْفَجَرَةِ  
وَالْمَحْمِدَةِ، أَوْ مَبْدِئًا بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لَغَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ، كَ(مَضْرَبٍ) وَ(مَقْتَلٍ)، أَوْ مُتَجَرِّدًا  
فَعْلُهُ الثَّلَاثَةُ، وَهُوَ بَزَنَةُ اسْمِ حَدَثِ الثَّلَاثِي، كَ (عُغْسِلَ) وَ(وُضِئَ) فِي قَوْلِكَ: (اغْتَسَلَ  
عُغْسَلًا)، وَ(تَوَضَّأَ وَضُوءًا) فَإِنَّهُمَا بَزَنَةُ الْقُرْبِ وَالِدُخُولِ فِي (قُرْبٍ قُرْبًا) وَ(دَخَلَ دُخُولًا).  
فَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ، وَإِلَّا فَالْمَصْدَرُ.

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ، إِنْ كَانَ يَحِلُّ مَحَلَّهُ فَعْلٍ، إِمَّا مَعَ (أَنْ)، كَ (عَجِثْتُ  
مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسَ) وَ(يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا عَدَاً)، أَيْ: أَنْ ضَرَبْتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ، وَ(عَجِثْتُ  
مَعَ مَا) كَ (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ)، أَيْ: مَا تَضْرِبُهُ، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (ضَرَبْتُ  
ضَرْبًا زَيْدًا) كَوْنُ (زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ، لِانْتِفَاءِ هَذَا الشَّرْطِ.

وَعَمَلُ الْمَصْدَرِ مِثْلُ أَكْثَرِ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وَمُنْزِلِ  
أَفْقِسْ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾ ﴿يَسْمَا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، وَبِأَلِّ قَلِيلٍ  
ضَعِيفٌ، كَقَوْلِهِ:

٣٦٥ - ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَغْدَاةُ

واسم المصدر إن كان علماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ميمياً فكالصدر اتفاقاً، كقوله:

٣٦٦ - أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابَكُمْ رَجُلًا

وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين،  
فيه قوله:

٣٦٧ - وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرِّثَاءِ

ويكثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ﴾  
[البقرة: ٢٥١]، ويقلُّ عَكْسُهُ، كقوله:

٣٦٨ - قَرَعَ الْقَوَاقِيرَ أَقْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

وقيل: يختص بالشعر، وردَّ بالحديث: «وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»،  
وأنَّ يَحْجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس  
نحو: ﴿رَبَّنَا وَنَقِبلْ دُعَاءَكَ﴾ [إبراهيم: ٤٠]، ونحو: ﴿لَا يَسْمَعُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ﴾  
[فصلت: ٤٩]، ولو دُكِرَ لَظِل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير.

وتابع المجرور يُجَرُّ على اللفظ، أو يُحْمَلُ على المحل؛ فيرفع كقوله:

٣٦٩ - طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومُ

أو يُنْصَبُ، كقوله:

٣٧٠ - مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللُّيَآنَا



### هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دلَّ على الْحَدَثِ وَالْحُدُوثِ وَفَاعِلِهِ.

فخرج بالحدوث، نحو: (أَفْضَلُ) و(حَسَنُ) فإنهما إنما يدلّان على الثبوت،  
خرج بذكر فاعله، نحو: (مَضْرُوبٌ) و(قَامَ).

فإن كان صِلَةً لَأَلْ عَمِلَ مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين:

أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حُجَّةٌ له

في: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، لآثه على حكاية الحال، والمعنى: يَبْسُط ذِرَاعَيْهِ -  
بدليل: ﴿وَنَقَلْنَاهُمْ﴾ [الكهف: ١٨]، ولم يقل: وَقَلَبْنَاهُمْ.

والثاني: اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخْبِر عنه أو مَوْصُوف، نحو: (أَضَارَتْ  
زَيْدٌ عَمْرًا)، و(ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا)، و(مَرَزْتُ بَرَجًا -  
ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا).

والاعتمادُ على المُقَدِّر كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: (مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا -  
مُكْرِمُهُ؟) أي: أُمُهَيِّنٌ، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ -  
وقوله:

٣٧١ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا

أي: كَوَعِلِ نَاطِحٍ، ومنه (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، أي: يا رجلاً طالعاً، وقول -  
مالك: (إنه اعتمد على حرف النداء) سَهْوٌ؛ لآثه مختص بالاسم؛ فكيف يكون مُغَيِّرًا -  
من الفعل.

فصل: تَحَوَّلَ صِيغَةُ فَاعِلٍ لِلْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ إِلَى: فَعَّالٍ، أَوْ فَعُولٍ، أَوْ مِفْعَلٍ -  
بكثرة، وإلى فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقَلَّةٍ، فَيَعْمَلُ عَمَلَهُ بِشَرْطِهِ، قَالَ:

٣٧٢ - أَحَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا

وقال:

٣٧٣ - ضَرُوبٌ بِضَلِّ السَّيْفِ سَوْقٌ سِمَانِهَا

وحكى سيويه: (إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا)، وقال:

٣٧٤ - فَتَانَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشْبِيهَةٌ هَلَالًا .....

وقال:

٣٧٥ - أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي



فصل: تَثْنِيَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَجَمْعُهُ وَتَثْنِيَةُ أَمْثَلَةِ الْمَبَالِغَةِ وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهِنَّ فِي الْعَمَلِ  
وَالشَّرْطِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿هَـ  
هُنَّ كَاشِفَاتُ صُورَةٍ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُنَّ﴾ [القمر: ٧]، قال الشاعر:

٣٧٦ - وَالْمَازِيْنَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي



٣٧٧ - غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

غُفِرَ: جمع غفور، وذنبُهُم: مفعوله.



**فصل:** يجوز في الاسم الفُضْلَةُ الذي يَتْلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به، وأن يضافَته، وقد قرئ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَلَّغَ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣]، و﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ﴾ [الزمر: ٣٨]، بالوجهين، وأما ما عدا التالي فيجب نُصْبُهُ، نحو: (خَلِيفَةُ) من قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

إذا أُتْبِعَ المجرور فالوجهُ جَرُّ التابعِ على اللَّفْظِ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ) ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ مَثَوْنٍ أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند نصبه. وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعلِ إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ، فنُصِبَ (الشمس) في: ﴿حَسْبُ لَيْلٍ سَكَا وَالشَّمْسُ﴾ [الأنعام: ٩٦]، بإضمار جَعَلَ لَا غير، إلا إن قُدِّرَ (جاعِلٌ) في حكاية الحال.



### هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله، كـ (مَضْرُوبٍ) و(مُكْرَمٍ). ويعملَ عَمَلُ فعلِ المفعولِ، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بَالٌ عَمِلَ مطلقاً، - مُجَرِّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال. تقول: (زَيْدٌ مُعْطَى أبوه دِرْهَمًا) الآن أو غَدًا، كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أبوه) وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أَوْ أُعْطِيَ) بمعنى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أَل)، وكفافاً: مفعول ثان، ويكتفي:

وينفرد اسمُ المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في معنى. وذلك بعد تَحْوِيلِ الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف، ونُصِبِ الاسمَ - نشيبي.

تقول: (الْوَرَعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالنصب، - (الْوَرَعُ مُحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالجر.

## هذا باب أبنية مصادر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً، كـ (ضَرَبَهُ). وقَاصِراً، كـ (قَعَدَ)، وفَعِلَ - بالكسر - ويكون قاصراً، كـ (سَلِمَ)، ومتَعَدِّياً، كـ (عَلِمَهُ). وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً، كـ (ظَرَفَ).

فأما فَعَلَ وفَعِلَ المتعديان فقياسُ مصدرهما الفَعْلُ؛ فالأول: كالأكل والضَّر - والرَّد، والثاني: كالفهم واللُّثْم والأمن.

وأما فَعِلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفَعْلُ، كالفَرَح، والأشْر والجوى والسَّلَل. إن دَلَّ على جَرْفَةٍ، أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ، كَوَلِّيَ عليهم وَلَايَةً.

وأما فَعَلَ القاصرُ، فقياسُ مصدره الفُعُولُ، كالقُعُود، والجُلُوس، والخُرُوج. إن دَلَّ على امتناع، فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والنَّفَارِ، والجَمَاح، والإِبَاقِ، أو على تَقْلُبٍ فقياسُ مُصَدَّرِهِ الفُعَالُنُ كالجَوْلَانِ، والعَلْيَانِ، أو على داء فقياسُهُ الفُعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً، أو على سَيَرٍ فقياسُهُ الفُعِيلُ كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ، أو على صَوْتٍ فقياسُهُ الفُعَلُ أو الفُعِيلُ كالصُّرَاخِ والعُوءِ والصَّهِيلِ والنَّهْيِ والرَّيْرِ، أو على جَرْفَةٍ أو وَلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً وَخَاطَ خِيَاطَةً، وَسَقَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً إِذَا أَصْلَحَ.

وأما فَعَلَ - بالضم - فقياسُ مصدره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والسُّهُولَةِ والعُدُوءِ - والمُلُوحَةِ، والفَعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ.

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه، فبابُه التَّقْلُ.

كقولهم في فَعَلَ المتعدي: جَحَدَهُ جُحُوداً، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً، وقَانُو (جَحَدًا) على القياس.

وفي فَعَلَ القاصر: مَاتَ مَوْتاً، وفَازَ فَوْزاً، وَحَكَمَ حُكْماً، وشَاخَ شَيْخُوخَةً، وَنَمِيَمَةً، وَذَهَبَ ذَهَاباً.

وفي فَعِلَ القاصر: رَغِبَ رُغُوبَةً، وَرَضِيَ رِضاً، وَبَخِلَ بُخْلاً، وَسَخَطَ سَخَطاً - بضم أولهما وسكون ثانيهما - وأما البَخْلُ والسَّخَطُ - بفتحيتين - فعلى القياس - كالرَّغَبِ.

وفي فَعَّلَ نحو: حَسَنَ حُسْنًا، وَقَبِحَ قُبْحاً.

وذكر الزجاجي وابن عصفور أن الفَعْلَ قياسُ في مصدرِ فَعَلَ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه.



## هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .

نَقِيسُ فَعَّلَ - بِالْتَشْدِيدِ - إِذَا كَانَ صَحِيحَ اللَّامِ التَّنْفِيعِلُ كَالْتَّسْلِيمِ وَالتَّكْلِيمِ الْعَبِيرِ . وَمُعْتَلَّهَا كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ تُحْدَفُ يَاءُ التَّنْفِيعِلِ وَتُعَوَّضُ مِنْهَا التَّاءُ ؛ فَيَصِيرُ وَزْنُهُ حَتَّةٌ كَتَوْصِيَّةٍ وَالتَّسْمِيَةِ وَالتَّزْكِيَةِ .

وَنَقِيسُ أَفْعَلَ إِذَا كَانَ صَحِيحَ الْعَيْنِ الْإِفْعَالُ كَالْإِكْرَامِ وَالْإِحْسَانِ وَمُعْتَلَّهَا كَذَلِكَ ، نَقِلَ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ ، فَتَقْلُبُ أَلْفًا ، ثُمَّ تُحْدَفُ الْأَلِفُ الثَّانِيَةُ وَتُعَوَّضُ عَنْهَا التَّاءُ ، ثُمَّ يَقَامَةُ ، وَأَعَانُ إِعَانَةً ، وَقَدْ تُحْدَفُ التَّاءُ ، نَحْوُ : ﴿ وَاقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ [الأنبياء: ٧٣] ، [٣٦] .

وَقِيَاسُ مَا أَوَّلُهُ هَمْزَةٌ وَضَلَّ أَنْ تَكْثُرَ ثَالِثُهُ وَتَزِيدَ قَبْلَ آخِرِهِ أَلْفًا ، فَيَنْقَلِبُ مَصْدَرًا ، نَحْوُ : اقْتَدَارًا ، وَاضْطَفَى اضْطِفَاءً ، وَانْطَلَقَ انْطِلَاقًا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، فَإِنْ سَبَقَ مُعْتَلٌّ الْعَيْنَ عُمِلَ فِيهِ مَا عُمِلَ فِي مَصْدَرِ أَفْعَلَ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ ؛ فَتَقُولُ : اسْتِغَامَةً ، وَاسْتِعَاذًا اسْتِعَاذَةً .

وَقِيَاسُ تَفَعَّلَ وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهِ أَنْ يُضَمَّ رَابِعُهُ ؛ فَيَصِيرُ مَصْدَرًا كَتَدَخَّرَ سَرَحًا . وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَنَ تَشَيُّطًا ، وَتَمَسَّكَنَ تَمَسُّكًا ، وَيَجِبُ إِبْدَالُ الضَّمَّةِ نِقْطَةً كَانَتْ اللَّامُ يَاءً ، نَحْوُ : التَّوَانِي وَالتَّدَانِي .

وَنَقِيسُ فَعَّلَلَّ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ : فَعَّلَّلَهُ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، حَرَسَ حَوْقَلَةً ، وَفَعَّلَالَ - بِالْكَسْرِ - إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا كَزَلَزَلَ وَوَسَّوَسَ ، وَهُوَ فِي غَيْرِ مَنَاقِبٍ : سَمَاعِي ، كَسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، وَيَجُوزُ فَتْحُ أَوَّلِ الْمُضَاعَفِ ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُعْنَى بِمَنْحَرِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : ﴿ مِنْ شَرِّ أَلْوَسَوَاسٍ ﴾ [الناس: ٤] ، أَيْ : الْمَوْسُوسِ .

وَنَقِيسُ فَاعَلَ كضَارَبَ وَخَاصَمَ وَقَاتَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ ، وَيَمْتَنِعُ الْفِعَالُ فِيمَا فَاؤُهُ نَحْوُ : يَاسَرَ وَيَأْمَنَ ، وَشَدَّ يَوْمُهُ يَوْمًا .

وَمَا خَرَجَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ فَشَاذٌ ، كَقَوْلِهِمْ : كَذَّبَ كِذَابًا ، وَقَوْلُهُ :

٣٧٨ - فَهِيَ تَنْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًا

بِزَيْدٍ : تَحَبَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَرَامَى الْقَوْمُ رِمْيًا ، وَحَوَّلَ حِقْلًا ، وَاقْشَعَرَ قَشْعِيرَةً ، تَكْذِيبًا ، وَتَنْزِيَةً ، وَتَحَمُّلاً ، وَتَرَامِيًا ، وَحَوَقَلَةً ، وَاقْشَعَرًا .



نَصْلٌ : وَيُدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ بِفَعْلَةٍ - بِالْفَتْحِ - كَجَلَسَ جَلْسَةً ،

وَلَيْسَ لَبْسَةً، إِلَّا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِ عَلَيْهَا؛ فَيَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَجَمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً.

وَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفِعْلَةٍ - بِالْكَسْرِ - كَالْجِلْسَةِ وَالرُّكْبَةِ وَالْقِتْلَةِ، إِلَّا إِنْ كَانَ - الْمَصْدَرُ الْعَامُّ عَلَيْهَا؛ فَيُذَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالْصِفَةِ وَنَحْوِهَا، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً. وَالْمَرَّةُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي بِزِيَادَةِ التَّاءِ عَلَى مَصْدَرِهِ الْقِيَاسِيِّ كَانْطِلَاقَةٍ وَاسْتِخْرَاجَةٍ فِيهِ. كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَى التَّاءِ ذُلٌّ عَلَى الْمَرَّةِ بِالْوَصْفِ، كإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتِنْدَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَلَا يُنْتَنَى مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي مَصْدَرٌ لِلْهَيْئَةِ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: اخْتَمَرْتُ خِمْرِي؛ وَانْتَقَبْتُ نِقْبَةً، وَتَعَمَّمْتُ عِمَّةً، وَتَقَمَّصْتُ قِمَاصَةً.



### هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهَاتِ بِهَا

يَأْتِي وَصْفُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَاعِلٍ بِكَثْرَةٍ فِي فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - مُتَعَدِّياً كَانَ كَضَرَبَهُ وَقَتْلَهُ، أَوْ لَازِماً كَذَهَبَ وَغَذَا - بِالْغَيْنِ وَالذَّالِ الْمَعْجُمَتَيْنِ - بِمَعْنَى سَالَ، وَفِي فَعَلٍ بِالْكَسْرِ مُتَعَدِّياً كَأَمْنُهُ وَشَرِبُهُ وَرَكِبَهُ، وَيَقْلُ فِي الْقَاصِرِ، كَسَلِمَ، وَفِي فَعَلٍ بِالضَّمِّ، كَفَرَهُ.

وإنما قياس الوصف من فَعَلٍ اللَّازِمِ: فَعَلٌ فِي الْأَعْرَاضِ، كَفَرِحَ وَأَشِيرَ، وَفَعِلٌ فِي الْأَلْوَانِ وَالْخُلُقِ، كَأَخْضَرَ، وَأَسْوَدَ، وَأَكْحَلَ، وَالْمَى، وَأَغْوَرَ، وَأَغْمَى، وَفَعُلٌ - فِيمَا ذَلَّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَحَرَارَةِ الْبَاطِنِ، كَشَبَعَانَ، وَرَيَّانَ، وَعَطْشَانَ.

وقياس الوصف من فَعُلٍ - بِالضَّمِّ - فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ، وَدُونَهُ فَعُلٌ كَشَبَ وَضَخَمَ، وَدُونَهُمَا أَفْعُلٌ كَأَخْطَبَ إِذَا كَانَ أَحْمَرًا إِلَى الْكُدْرَةِ، وَفَعُلٌ كَبَطَلَ وَحَسَنَ، وَفَعُلٌ - بِالْفَتْحِ - كَجَبَّانَ، وَفَعَالٌ - بِالضَّمِّ - كَشُجَاعَ، وَفَعُلٌ كَجُنُبَ، وَفَعُلٌ كَغِفْرَ أَي: شُجَاعٌ مَكْرٌ. وَقَدْ يَسْتَعْتُونَ عَنْ صِيغَةِ فَاعِلٍ مِنْ فَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - بِغَيْرِهَا كَشَيْخَ وَأَشْيَبَ وَصَبَّ وَغَفِيفَ.

**تنبيه:** جميع هذه الصفات صفات مُشَبَّهَةٌ؛ إِلَّا فَاعِلًا كضَارِبٍ وَقَائِمَ، فَإِنَّهُمَا فَاعِلٌ، إِلَّا إِذَا أَضِيفَ إِلَى مَرْفُوعِهِ، وَذَلِكَ فِيمَا ذَلَّ عَلَى الثَّبُوتِ - ك (طَاهِرِ الْقَلْبِ) (شَاحِطِ الدَّارِ)، أَي: بَعِيدَهَا - فَصِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَيْضًا.



**فصل:** ويأتي وَصَفُ الفاعل من غير الثلاثي المجرّد بلفظ مضارعه، بشرط أن يكون مضمومة مكانَ حرفِ المضارعة، وكسرٍ ما قبل الآخر مطلقاً، سواء كان متّصلاً في المضارع، كـ (مُنْطَلِق)، و(مُسْتَخْرِج) أو مفتوحاً كـ (مُتَعَلِّم) و(مُتَدَخِّر).  
 ❀ ❀ ❀

### هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وَصَفُ المفعول من الثلاثي المجرّد على زنة مَفْعُولٍ، كـ (مَضْرُوب) و(مَقْصُود)، و(مَمْرُور به)، ومنه مَبِيعٌ، وَمَقُولٌ، وَمَرْمِيٌّ، إلّا أنّها غُيِّرَتْ. ومن غيره بلفظ مُضَارَعِه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، كـ (مُنْطَلِق) بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرِجٌ، رِيَّةٌ مُنْطَلِقٌ به. وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول، كـ (لَدَهِين) و(كَجِيل) و(جَرِيح) و(طَرِيح)، ومَرْجُوعُه إلى السَّماع، وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرٌ وَرَجِمٌ، ورَجِمٌ: قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ.



### هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفةُ التي أَسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ (حَسَنٍ) و(نَقِي الثَّغْرِ) و(طَاهِرِ العِزْرِ). فخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوه) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا يَرَجِمَ الإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت تستلزم لعدم اللبس، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَافُ لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ بحرفٍ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين، أحدهما: أنه لو لم يقدر كذلك لزم حذف الشيء إلى نفسه. والثاني: أنهم يُؤَنَّثُونَ الصفة في نحو: (هَيْئَةٌ حَسَنَةٌ الْوَجْه)؛ لهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهُهُ حَسَنٌ أن يسند (حَسَنٌ) إلى جملة مجازاً، وَقَبِحَ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتَبَ أبوه لا حسن أن تُسَدَّدَ الكتابةُ إليه، إلّا بمجاز بعيد.

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على النَّظَر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهة، وحينئذٍ فلا دَوْر في التعريف المذكور كما تَوَهَّمه ابنُ الناطق



**فصل:** وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أمور:

**أحدها:** أنها تُصاغ من اللازم دون المتعدي، كـ (حَسَن) و(جَمِيل)، وهو يُصاغُ منهما، كقائِم وضارب.

**الثاني:** أنها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

**الثالث:** أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحركه وسكونه، كـ (طَاهِرِ الْقَلْبِ) و(ضَامِرِ الْبَطْنِ) و(مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و(مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) وَغَيْرُ مُجَارِيَةٍ لَهُ، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ (حَسَن)، و(جَمِيل)، و(ضَخْم)، و(مَلَان) ولا يكونُ اسمُ الفاعلِ إِلَّا مُجَارِيًا لَهُ.

**الرابع:** أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النَّصْبُ فِي نحو: (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ).

**الخامس:** أنه يلزم كون معمولها سَبِيًّا، أي: متصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً نحو: (زيد حَسَنٌ وَجْهُهُ)، وإما معنًى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ)، أي: منه، وقيل إن (أَل) خَلَفَ عن المضاف إليه، وقولُ ابنِ الناطق: (إن جواز نحو: «زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ مُبْطِلٌ لعموم قوله: إن المعمول لا يكون سَبِيًّا مؤخراً). مردود؛ لأنَّ المُرَادَ بالمعمول ما عملُها فيه لِحَقِّ الشَّيْءِ، وإِنَّمَا عملُها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكـ عملها في الحال، وفي التَّمْيِيز، ونحو ذلك.



**فصل:** لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسي أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصَّفة، والخفضُ بالإضافة، والنصبُ على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، وعلى التَّمْيِيز إن كان نكرة، والصفة مع كلٍّ من الثلاثة إما نكرة، أو معرفة، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ، لأنَّه إما بـأَلْ كـ (الْوَجْهِ)، أو مضاف لما فيه أَلْ كـ (وَجْهَ الْأَبِ)، أو مضاف للضمير كـ (وَجْهَهُ)، أو مضاف لمضاف للضمير كـ (وَجْهَ أَبِيهِ) أو مجرد كـ (وَجْهَ) أو مضاف إلى المجردة كـ (وَجْهَ أَبٍ)؛ فالصُّور ستُّ وثلاثون، والممتنع منها أربع، وهي: أن تكون الصَّفةُ بـأَلْ



مفعول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، كـ (أَلْحَسَنَ وَجْهَهُ) أو (جَوَّابَهُ) أو (وَجْهَهُ) أو (وَجْهَهُ أَبٍ).



## هذا باب التَّعْجُبِ

وله عبارات كثيرة، نحو: **﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمَوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾** [سورة: ٢٨]، «سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُونَ» لِلَّهِ دَرَهُ قَارِسًا!  
والمُبْجُوبُ له منها في النحو اثنان:  
**إحداهما:** ما أَفْعَلُهُ، نحو: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا).

ثانيهما (ما) فأجمعوا على اسميتها؛ لأنَّ في (أَحْسَنَ) ضميراً يعود عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ثم قال سيبويه: وهي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر، فموضعه رَفْعٌ، وقال خنيس: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي، وما بعدها: صِلَةٌ فلا موضع له، أو نكرة ناصية، وما بعدها صفة فمحلها رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء

وأما (أَفْعَلُ) كأَحْسَنَ، فقال البصريون والكسائي: فِعْلٌ؛ للزومه مع ياء المتكلم في الوقاية، نحو: (ما أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من بَنَى ضَرَبَ عَمْرًا) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكوفيين: اسمٌ؛ لقولهم: (ما أَفْعَلُ). ففتحته إعرابٌ، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ، تنافي عندهم نَصْبُهُ، و(أَحْسَنَ) إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، (يَدٌ) عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به.

الصيغة الثانية: أَفْعِلْ به، نحو: (أَحْسِنُ بِزَيْدٍ).  
وأجمعوا على فعلية أَفْعِلْ، ثم قال البصريون: لَفْظُهُ لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أَفْعَلْ بمعنى صار ذا كذا كـ (أَعَدَّ البعير)، أي: سار ذا غَدَّةٍ، ثم غُيِّرَتِ الصيغة، فَتَبَحَّ إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظاهر، فزيدت في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ (أَمُرُّ بِزَيْدٍ) ولذلك التزمت، وحلتها في: **﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾** [الفتح: ٢٨]، فيجوز تركها، كقوله:

**٣٧٩ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْءٍ نَاهِيَا**

وقال الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف: لَفْظُهُ ومعناه



الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية، ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جَرَى مَجْرَى المثل.

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل (ما أحسنه)، إن دل عليه دليل. كقوله:

٣٨٠ - رِبِيعَةٌ خَيْرٌ مَّا أَعْفَ وَأَكْرَمًا

وفي (أفعل به) إن كان أفعل معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف. نحو: ﴿أَسْمِعْ يَوْمَ وَأُبْصِرْ﴾ [مریم: ٣٨]، وأما قوله:

٣٨١ - حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرَ

أي: به، فَشَادَّ.



مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف؛ فالأول: نظير تَبَارَكَ، وَعَسَى. وليس، والثاني: نظير هَبْ بمعنى اغتد، وتَعَلَّمَ بمعنى اعلم، وَعَلَّةُ جمودهما تَضْمُنُهُمَا معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع.



مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وإن فصل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (مَا زَيْدٌ أَحْسَنُ)، وَلَا (بِزَيْدٍ أَحْسَنُ). وإن قيل: إن (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا) وَلَا (أَحْسِنُ لَوْلَا بُخْلُهُ بَزِيدٍ).

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز. كقولهم: (مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ)، وقوله:

٣٨٢ - وَأَخْسِرُ إِذَا خَالَتُ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يَجْزِ الفصل به اتفاقاً، نحو: (مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ)، و(أَحْسِنُ بِجَالِسٍ عِنْدَكَ).



فصل: وإنما يُبْنَى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروط: أحدها: أن يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَى مِنَ الْجَلْفِ والحمار، فلا يقال: (مَا أَجْلَفَهُ). ولا (مَا أَحْمَرَهُ)، وَشَدَّ (مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ)، أي: ما أَحَفَّ يَدَهَا فِي الغزل، بَنُوهُ

عَرِجَ: امرأة ذَرَّاع، ومثله (ما أَقْمَنَهُ)، و(مَا أَجْدَرُهُ بِكذا).

**الثاني:** أن يكون ثلاثياً؛ فلا ينيان من دَحْرَجَ وَضَارَبَ وَاسْتَخْرَجَ، إلا أَفْعَلَ، يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير الثقل، (مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ) و(مَا أَفْقَرَ هَذَا الْمَكَانَ)، وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ: (مَا أَعْطَاهُ) و(مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ)، وعلى كل قول: (مَا أَتَّقَاهُ)، و(مَا أَمْلَأَ الْقَرْيَةَ)، لأنهما تَقَيَّ وامتَلأت، و(مَا أَخْصَرَهُ)، لأنه من اخْتُصِرَ، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي.

**الثالث:** أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: نِعَمَ وَيُسْ.

**الرابع:** أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (فَنِي وَمَاتَ).

**الخامس:** أن لا يكون مبنيًا للمفعول؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (ضَرَبَ)، وَشَدَّ (مَا خَصَرَهُ!) من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فَعِلَ)، نحو: (عُنِيَتْ حَاجَتُكَ) و(زُهِبَ عَلَيْنَا) فيجيز: (مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ) و(مَا أَرْهَاهُ عَلَيْنَا).

**السادس:** أن يكون تاماً، فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: كَانْ، وَظَلْ، وَبَاتْ، وَصَارْ،

**السابع:** أن يكون مُثَبَّتاً؛ فلا يُبَيَّنَانِ من مَنفِي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: (ما بالِدَوَاءِ) أي: ما انتفع به، أم غير ملازم ك (مَا قَامَ زَيْدُ).

**الثامن:** أن لا يكون اسماً فاعلياً على أَفْعَلَ فَعْلَاءً؛ فلا يُبَيَّنَانِ من نحو: (عَرِجَ، تَعَرَّجَ، وَخَصِرَ الزَّرْعَ).



**فصل:** وَيَتَوَصَّلُ إِلَى التَّعَجُّبِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى ثَلَاثَةِ، وَمِمَّا وَصَفُهُ عَلَى أَفْعَلَ فَعْلَاءً - (مَا أَشَدَّ) وَنَحْوِهِ، وَيَنْصَبُ مَصْدَرُهُمَا بَعْدَهُ، أَوْ بِ (أَشَدِّدْ) وَنَحْوِهِ، وَيُجَرُّ مَصْدَرُهُمَا بِ (مَا أَشَدَّ) فَتَقُولُ: (مَا أَشَدَّ - أَوْ أَعْظَمَ - دَحْرَجَتُهُ، أَوْ انْطِلَاقُهُ أَوْ حُمْرَتُهُ) و(أَشَدِّدْ - أَوْ عَضِّدْ - بِنَا).

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا، لا صريحاً، (مَا أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ) و(مَا أَعْظَمَ مَا ضَرَبَ) و(أَشَدِّدْ بِهِمَا).

وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا: له مصدر، فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، حَرَلْ: (مَا أَشَدَّ كَوْنُهُ جَمِيلاً)، أَوْ (مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا!)، و(أَشَدِّدْ - أَوْ أَكْثِرْ -

وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجب منهما البتة.



## هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل (ما هي بِنِعْمِ الْوَلَدِ)، جامدان، رافعان لفاعلين مَعْرِفَيْنِ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ. نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، و﴿يُسْكُ الثَّرَابُ﴾ [الكهف: ٢٩]، أو بالإضافة إلى - قارنَها، نحو: ﴿وَلِنِعْمِ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَيْسَ مَتَوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩] أو إلى مُضَافٍ لما قارنَها، كقوله:

٢٨٣ - فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرُ مُكَذِّبٍ

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز، نحو: ﴿يُسْكُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله:

٢٨٤ - نِعْمَ امْرَأَةٌ لَمْ تَغُرْ نَائِبَةً

وأجاز المبرد وابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ أن يُجْمَعَ بين التمييز والفاعل الظاهر. كقوله:

٢٨٥ - نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هُنْدُ لَوْ بَدَّلْتُ

ومنه سيبويه وَالسَّيْرَافِيُّ مطلقاً، وقيل: إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز، وإلا فلا. كقوله:

فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

واختلف في كلمة (ما) بعد نِعْمَ وبئس؛ ف قيل: فاعل؛ فهي مَعْرِفَةٌ ناقصة - أي موصولة - في نحو: ﴿نِعْمًا يَعْظُمُكَ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.



**فصل:** وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبئس؛ فيقال: (نِعْمَ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ)، و(بئس الرجلُ أَبُو لَهَبٍ)، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبره. ويجوز أن يكون خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أَبُو بَكْرٍ، والمذمومُ أَبُو لَهَبٍ.

وقد يتقدَّمُ الْمَخْصُوصُ؛ فيتعين كونه مبتدأ، نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وقد يتقدّم ما يُشعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعَمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]،  
هو وليس منه (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى)، وإنما ذلك من التقدم.



**نصل:** وكلُّ فعلٍ ثلاثي صالحٍ للتعجُّب منه؛ فإنَّه يجوز استعماله على فَعُلَ  
العين - إما بالأصالة كـ (ظُرِفَ، وَشُرِفَ) أو بالتحويل كـ (ضُرِبَ) و(فَهَمَ)، ثم  
حينئذٍ، مُجْرَى نِعَمَ وَبُشَسَ: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحُكْمُ  
المخصوص، تقول في المدح: (فَهَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا)، وفي الذم: (خَبْتُ الرَّجُلَ عَمْرًا).  
ومن أمثلته (ساء) فإنَّه في الأصل سَوًّا بالفتح؛ فحوّل إلى فَعُلَ - بالضم - فصار  
صَارًا. ثُمَّ ضُمِّنَ معنى بُشَسَ فصار جامدًا، قاصرًا، محكومًا له ولفاعله بما ذكرنا،  
(سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ) و(سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ) وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ

قَسَاةُ﴾ [الكهف: ٢٩]، و﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤].

ولك في فاعل فَعُلَ المذكور أن تأتي به اسمًا ظاهرًا مُجَرَّدًا من (أل) وأن تَجَرُّهُ  
وأن تأتي به ضميرًا مطابقًا، نحو: (فَهَمَ زَيْدًا)، وَسَمِعَ (مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ  
يَتَا) و(جَدُنَ أَبْيَاتًا)، وقال:

٣٨٦ - حُبُّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى

أصله: (حُبُّ الزُّورِ) فزاد الباء، وَضُمَّ الحاء؛ لِأَنَّ فَعُلَ المذكور، يجوز فيه أن  
يكون عينه، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه؛ فتقول: (ضُرِبَ الرَّجُلُ) و(ضُرِبَ).



**نصل:** ويُقال في المدح: (حَبَدًا) وفي الذم: (لَا حَبَدًا)، قال:

حَبَدًا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَدًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

ومذهبُ سيبويه أن (حَبَّ) فعلٌ، و(ذَا) فاعلٌ، وأنهما باقيان على أصلهما،  
لِجَا وَعُلِبَتِ الْفِعْلِيَّةُ؛ لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل:  
لِوَعُلِبَتِ الْأَسْمِيَّةُ لَشَرَفِ الْأَسْمِ، فصار الجميع أسمى مبتدأ وما بعده خبراً.

ولا يتغير (ذَا) عن الأفراد والتذكير، بل يقال: (حَبَدَا الزَّيْدَانِ وَالْهَيْدَانِ)، أو  
(حَبَدَا وَالْهَيْدَاتِ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: (الصَّيْفُ  
مَعْتَلَبَن)، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها، وقال ابن كَيْسَانَ: لِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ  
صَفٌ مَحذُوفٌ، أَي: حَبَدًا حُسْنٌ هَيْدٌ.

ولا يتقدّم المخصوص على (حَبَدًا) لما ذكرنا من أنّه كلام جرى مجرى المثل،

وقال ابن بابشاذ: لثلاثاً يتوهم أن في (حَبٍّ) ضميراً، وأن (ذا) مفعول.  
**تنبيه:** إذا قلت: (حَبُّ الرَّجُلِ زَيْدٌ) فحَبٌّ هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره.  
 ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدّم؛ فإن قلت: (حَبِّداً) ففتح الحاء واجب إن جعلتهما كالكلمة الواحدة.



### هذا باب أفعال التفضيل

إنما يُصاغ أفعَلُ التَّفضيلِ ممّا يُصاغ منه فعلاً التعجّب؛ فيقال: (هُوَ أَضْرَبُ) و(أَعْلَمُ) و(أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضْرَبُهُ) و(أَعْلَمُهُ) و(أَفْضَلُهُ) وَشَدَّ بِنَاؤُهُ مِنْ وَصْفٍ فَعَلَ لَهُ؛ كـ (هُوَ أَقْمَنُ بِهِ) أي: أَحْوُّ، و(أَلْصُّ مِنْ شِطَاطِ)، وممّا زاد على ثلاثة كـ (هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وفي أفعال المذاهب الثلاثة، وَسَمِعَ (هُوَ أَعْطَفُ لِلدَّرَاهِمِ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَعْرُوفِ)، و(هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، ومن فِعْلِ الْمَفْعُولِ كـ (هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكَ) و(أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيينِ) و(أَعْنَى بِحَاجَتِكَ).  
 وما تُوصِّلُ به إلى التعجّب ممّا لا يتعجّب منه بلفظه يُتَوَصَّلُ به إلى التَّفضيلِ. ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجاً) و(حُمْرَةً).



**فصل:** ولاسم التفضيل ثلاث حالات:

**إحداها:** أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان:

**أحدهما:** أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: ٨].

ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ...﴾ [التوبة: ٢٤] الآية، ومن ثم قيل في (أَخْرَأَ) إنه معدول عن آخر، وفي قول ابن هانيء:

٣٨٨ - كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَتَاقِعِهَا

إنه لَحُنٌّ.

**والثاني:** أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول، وقد تُحذفان نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ

وَأَبْقَى﴾ (٧) [الأعلى: ١٧]، وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَنْفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (من) إذا كان أفعَلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً، كقوله:

٣٨٩ - دَنُوتٍ وَقَدْ خَلْنَاكَ كَالْبِدْرِ أَجْمَلًا

أي: دَنَوْتُ أَجْمَلَ من البدر، أو صفة كقوله:

٣٩٠ - تَرَوُّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي

أي: تَرَوُّحِي وائتي مكاناً أَجْدَرُ من غيره بأن تقيلي فيه.

ويجبُ تقديم (مَنْ) ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً؛ نحو: (أَنْتَ مِمَّنْ تَرَوُّحِي) أو مضافاً إلى الاستفهام (أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَفْضَلُ)، وقد تتقدم في غير استفهام، كقوله:

٣٩١ - فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

وهو ضرورة.

الحالة الثانية: أن يكون بَالٌ؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مُطَابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدٌ الْأَفْضَلُ) و(هِنْدٌ الْفُضْلَى) - (زَيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ) و(الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ) و(الهِندَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ) أو (الْفُضْلُ).  
والثاني: ألا يُؤْتَى معه بِمَنْ، فأما قولُ الأعشى:

٣٩٢ - وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

فُخِّرَجَ على زيادة (أَل) أو على أَنَّها متعلقة بـ (أَكْثَر) نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من (كثراً) المذكور.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير،

وتحديد، كما يلزمان المجزء؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يكون مذكراً. نحو: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ) و(الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ) و(هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ)،  
نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]، فالتقدير: أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلُ بما لا تَفْضِيلُ فيه وَجَبَتِ المطابقة،  
نحو: (النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ)؛ أي: عَادِلَا هُمُ، وإن كان على أصله من  
تفضيل، جازت المطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، ﴿هُمْ  
أَكْثَرُ﴾ [هود: ٢٧]، وتركها كقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِئَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٢٧].  
وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبها، فإن قُدِّرَ (أكابر) مفعولاً ثانياً، و(مجرميها)  
مفعولاً أول فليزمه المطابقة في المجزء.



مسألة: يرفع أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ الضَّمِيرَ المستتر في كلِّ لغة، نحو: (زَيْدٌ أَفْضَلُ)،



والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة، كـ (مَرَزْتُ رَجُلًا أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ) (أنت)، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا حَلَّ محلَّ الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًا. مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي غَيْرِ زَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي غَيْرِ زَيْدٍ)، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين، أولهما: للموصوف، وثانيهما للظاهر، كما مثَّلْنَا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِنْ) إما على الاسم الظاهر أو على محله، أو على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلٍ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ). أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافًا، أو مضافين، وقد لا يُؤتى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ)، وقالوا: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ). والأصل: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملاسته إيَّاه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثله في المعنى:

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِي      أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ  
والأصل: (مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصَّدِيقِ) ثم (مِنْ الصَّدِيقِ)



### هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل.  
فالنعت - عند الناظم - هو (التابع الذي يُكْمَلُ متبوعه، بدلالته على معنى فيه، فيما يَتَعَلَّقُ به).

فخرج بقيد التكميل النسق والبدل، وبقيد الدلالة المذكورة: البيان والتوكيد.  
والمراد بالمكمل المَوْضُحُ للمعرفة، كـ (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجِرُ) أو (التَّاجِرُ أَبُوهُ) والمخصص للنكرة، كـ (جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أَبُوهُ).  
وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح.  
كـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، أو لمجرد الذم، نحو: (أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) أو للترحم، نحو: (اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ) أو للتوكيد، نحو: ﴿نَفْعَةٌ وَجَدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].





**فصل:** وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أَوْجِهٍ الإعراب الثلاثة، ومن التعريف والتنكير.

تقول: (جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدَا الْفَاضِلِ) وَ(مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ) (جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ) كذلك.

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فَإِنْ رَفَعَ الْوَصْفُ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ وَافَقَهُ فِيهَا، كـ (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ، وَرَجُلٌ كَرِيمٌ) وَكَذَلِكَ: (جَاءَنِي أَمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَةٌ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمَانِ أَبًا) وَ(جَاءَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ الْأَبِ) أَوْ (كَرِيمٌ أَبًا)؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ فِي هَذِهِ كَلَّةٌ رَافِعٌ ضَمِيرَ الْمَوْصُوفِ الْمُسْتَتِرِ.

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ حَالُ الْمَوْصُوفِ.

تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) وَ(بِأَمْرَأَةٍ قَائِمِ أَبُوهَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَتْ أُمُّهُ) وَ(قَامَ أَبُوهَا) وَ(مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمِ أَبَوَاهُمَا)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَ أَبَوَاهُمَا)، وَمَنْ قَالَ: (قَائِمِينَ أَبَوَاهُمَا)، وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَائِمِ آبَائِهِمْ)، كَمَا تَقُولُ: (قَامَ آبَائُهُمْ)، وَمَنْ قَالَ: (قَامُوا آبَائُهُمْ) قَالَ: (قَائِمِينَ آبَائُهُمْ) وَجَمَعَ التَّكْسِيرَ نَحْوَ مَنْ الْإِفْرَادِ، كـ (قِيَامِ آبَائِهِمْ).



**فصل:** والأشياء التي يُنْعَتُ بِهَا أَرْبَعَةٌ:

**أحدهما:** المشتق، والمراد ما دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ، كـ (ضَارِبٍ) وَ(مَضْرُوبٍ) وَ(خَسَنٍ) وَ(أَفْضَلٍ).

**الثاني:** الجامد المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة، وَ(ذِي) بِمَعْنَى مَحَبٍّ، وَأَسْمَاءُ النَّسَبِ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا) وَ(بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) وَ(بِرَجُلٍ مُنْتَقِيٍّ) لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْحَاضِرُ، وَصَاحِبُ مَالٍ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقَ.

**الثالث:** الجملة، وَلِلنَّعْتِ بِهَا ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: شَرْطُ فِي الْمَنْعُوتِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِمَا لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، أَوْ مَعْنَى لَفْظًا، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ، كَقَوْلِهِ:

٣٩٣ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُونِي

وشرطان في الجملة؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَرْبُطُهَا بِالْمَوْصُوفِ، مَنُوطٌ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ مُقَدَّرٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ سَبِيحًا﴾

[البقرة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه، والثاني: أن تكون حَبْرِيَّةً، أي: مُحْتَمِلَةً لِلصَّدَقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرَبُهُ) ولا (بَعْبُدْ بِعُتْكُهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاء ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

٣٩٤ - جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطْ

أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقولٍ عند رؤيته هذا الكلام.

**الرابع:** المصدرُ، قالوا: (هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرِضًا، وَرُؤْرٌ، وَفِطْرٌ) وذلك، عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِلٌ، وَمَرْضِيٌّ، وَرَائِرٌ، وَمُفْطِرٌ، وعند البصريين على تقدير مضاف، أي: دُو كذا، ولهذا التَّزِمُ إفراده وتذكيره، كما يلتزمان نُورُ صُرْحٍ بَدُو.



**فصل:** وإذا تَعَدَّدَتِ النَعَوْتُ: فإن اتَّحَدَ معنى التَّعْتِ اسْتُغْنِيَ بِالتَّثْنِيَةِ والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ) و(رَجَالٌ فَضْلَاءُ) وإن اختلف وَجَبَ التَّفْرِيقُ فيها بالعطف بالواو، كقوله:

٣٩٥ - عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

وقولك: (مَرَرْتُ بِرَجَالٍ شَاعِرٍ وَكَاتِبٍ وَفَقِيهٍ).

وإذا تَعَدَّدَتِ النَعَوْتُ واتحد لفظ التَّعْتِ؛ فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتيان مطلقاً، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ) و(هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ عَمْرُو الْعَاقِلَارِ) و(رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَبْصَرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَيْنِ)، وَحَصَّ بعضهم جَوَازَ الإتيان بكون المتبوعين فاعليَّ فعلين، أو حَبْرِيَّ مبتدئين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرًا الْفَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط، كـ (جَاءَ زَيْدٌ وَقَضَى عَمْرُو الْكَاتِبَانِ) أو العمل فقط كـ (هَذَا مُؤَنِّدٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرُو الشَّاعِرَيْنِ) وَجَبَ الْقَطْعُ.



**فصل:** وإذا تَكَرَّرَتِ النَعَوْتُ لواحد؛ فإن تَعَيَّنَ مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتيانها وقطعها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتَّبِعِ، وذلك، كقول خَزْنَقٍ:

٣٩٦ - لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ  
سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفَةُ الْجُزُرِ  
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ  
وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

ويجوز فيه رَفْعُ (التَّازِلِينَ) و(الطَّيِّبِينَ) على الإِتِّبَاعِ لـ (قومي)، أو على القطع  
 (هُمْ)، ونصبُهُما بإِضْمَارِ (أمدح) أو (أذكر)، ورفْعُ الأوَّلِ ونصبُ الثاني على ما  
 شئت. وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يُعْرَفْ إلا بمجموعها، وَجَبَ إِتِّبَاعُهَا كُلِّهَا، لتزِيلِهَا مِنْهُ مَنْزِلَةُ الشَّيْءِ  
 بِرَحْدٍ، وذلك، كقولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ) إذا كان هذا  
 بِمَنْزِلَةِ مُشَارِكِهِ فِي اسْمِهِ ثَلَاثَةً، أحدهم: تاجر كاتب، والآخر: تاجر فقيه،  
 وآخر: فقيه كاتب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأَوْجُهَ الثلاثة.  
 وإن كان المنعوت نكرةً تعيَّن في الأوَّل من نعوته الإِتِّبَاعُ، وجاز في الباقي  
 ما شئت. كقوله:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي  
 وحقيقة القطع: أن يُجْعَلَ النَّعْتُ خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل.

وإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ  
 أصل. كقولهم: (الحمدُ لِلَّهِ الحميدُ) بالرفع بإِضْمَارِ (هو)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ  
 حَمَّامَةَ الْكَحْبِ﴾ [المسد: ٤]، بالنصب بإِضْمَارِ (أدُم).

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ) بالأَوْجُه الثلاثة، ولك  
 قول: (هو التاجر) و(أعني التاجر).



**فصل:** ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عَلِمَ، وكان النَّعْتُ إمَّا صالحاً لمباشرة  
 عمل نحو: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَبْعَتِ﴾ [سبأ: ١١]، دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، أو بعضُ اسم مُقَدَّمٍ  
 بخوضِ بَيْنٍ أو في.

والأوَّلُ كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ)، أي: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ.  
 والثاني، كقوله:

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَتَّيْمَ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ  
 أصله (لَوْ قُلْتُ: مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ) فحذف الموصوف وهو  
 أحد، وكسر حرف المضارعة من تأتم، أبدل الهمزة ياء، وقَدَّمَ جواب لو فاصلاً بين  
 الخبر المُقَدَّم، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ وهو (أحد) المحذوف.



ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: كل سفينة صالحة، وقول الشاعر:

٣٩٩ - فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أُمْنَعْ

أي: شيئاً طائبلاً وقوله:

٤٠٠ - مُهْتَفَةً لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

أي: فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ.



### هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظي وسيأتي، ومعنوي وله سبعة ألفاظ:

**الأول والثاني:** النَّفْسُ وَالْعَيْنُ، وَيُؤَكِّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ الْمَجَازِ عَنِ الذَّاتِ، تقول: (جاء الخليفة) فيحتمل أن الجائي خَبَرُهُ أو ثَقَلَهُ، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويجب اتصالهما بضمير مُطَابِقٍ لِلْمُؤَكِّدِ، وأن يكون لفظهما طَبَقَهُ في الأفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُمَا على أَفْعَلٍ، ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وَغَيْرُهُ بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كِلَا وَكِلْتَا للمثنى، وَكُلٌّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ لغيره.

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكِّد؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، خلافاً لَمَنْ وَهَمَ، ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]، خلافاً للفرس والزمخشري، بل (جميعاً) حالٌ، و(كلاً) بَدَلٌ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف.

ويُؤَكِّدُ بِهِنَّ لِرَفْعِ احْتِمَالِ تَقْدِيرِ بَعْضِ مُضَافٍ إِلَى مَتْبُوعِهِنَّ؛ فَمَنْ تَمَّ جَازَ (جاءني الزيدان كِلَاهُمَا) و(المرأتان كِلَتَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدتين إحدى المرأتين، كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الرحمن: ٢٢]. بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) و(الهند كِلَتَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جاء القومُ كُلُّهُمْ) و(اشترى العبدُ كُلَّهُ) وامتنع (جاء زيدٌ كُلُّهُ).

والتوكيد بجميع غريب، ومنه قول امرأة:

٤٠١ - فِذَاكَ حَيٍّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانٌ

وكذلك التوكيد بعامة، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث  
المكرر؛ فتقول: (اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ)، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ١٢١].



**فصل:** ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُشَبَّحَ كُلُّهُ بِأَجْمَعٍ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاءَ،  
بأجمعين، وكلهنَّ بِجَمْعٍ، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [٣٠].

وقد يُؤكَّدُ بهن وإن لم يتقدَّم كل، نحو: ﴿لَأُعَوِّبَهُنَّ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، ﴿لَمَوْعِدُهُمْ﴾  
[الحجر: ٤٣]، ولا يجوز تشنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بكلاً وكُلَّتَا، كما استغنوا  
سبيَّ عن تشنية سَوَاءَ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: (جَاءَنِي الزَّيْدَانِ  
خُضْعَانِ) و(الْهَثْدَانِ جَمْعَاوَانِ).

وإذا لم يُفِضْ توكيد النكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو  
الصحیح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكَّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة،  
فَالْمَاعَتَكُنْتُ أُسْبُوعاً كُلَّهُ وقوله:

**٤٠٢ - يَأَلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ**

وَمَنْ أَشَدَّ (شهر) مكان حول فقد حَرَفَهُ، ولا يجوز (صُمْتُ زَمناً كُلَّهُ) ولا (شَهراً



**فصل:** وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصل، بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً  
بضمير المنفصل، نحو: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ) فيمتنع  
الضمير، وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(مَرَزْتُ بِهِمْ أَنْفُسَهُمْ)، و(قَامُوا كُلُّهُمْ)،  
بضمير جائز لا واجب.



وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله.  
فإن كان جملة فبالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٤١]، ﴿كَلَّا﴾  
[النبا: ٤، ٥]، ونحو: ﴿أَوَلَيْكَ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [٣٤]، ﴿ثُمَّ أَوَلَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ﴾ [٣٥]، [القيامة: ٣٤]،  
وتأتي بدونها، نحو قوله ﷺ: «وَاللَّهِ لَأَغْرُونَ قُرَيْشًا» ثلاث مرَّات، ويجب الترك  
عند إيهام التعدد، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا).

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ) وقوله:

٤٠٣ - فَإِنَّكَ إِذَاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤكَّدَ به كلُّ ضمير متصل، نحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ).

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِّلَ بما وُصِّلَ به المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ). وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) وقوله:

٤٠٤ - لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتَةِ لَهَا

وإن كان غَيْرَ جوابي، وجب أمران: أن يُفْصَلَ بينهما، وأن يُعَادَ مع التوكيد. اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيُّدُكُمْ أَكْثَرُ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا﴾ [تُخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾] [المؤمنون: ٣٥]، وأن يُعَادَ هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إِنَّ زَيْدًا زَيْدًا فَاضِلٌ) أو (إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأولى، وشذَّ اتَّصَلَ الحرفين، كقوله:

٤٠٥ - إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٦ - حَتَّى تَرََاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

لأن المؤكَّدَ حَرْفَانِ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بمثله، وأشدُّ منه قوله:

٤٠٧ - وَلَا لِبَلْمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءُ

لكون الحرف على حرف واحد.

وَأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ:

٤٠٨ - فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بِمَا بِهِ

لأن المؤكَّدَ على حرفين، ولاختلاف اللفظين.



### هذا باب العطف

وهو ضربان: عَطْفُ نَسَقٍ، وسيأتي، وعَطْفُ بَيَانٍ، وهو (التَّابِعُ الْمُشَبَّهِ لِلصِّفَةِ فِي

وَجِيحٌ مُتَّبَعُهُ، إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، وَتَخْصِيصُهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً).

والأول: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

٤٠٩ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو خُنَيْسٍ عُمَرُ

والثاني: أَثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةُ وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، ﴿أَوْ كَفَرَهُ طَعْمًا

سَكِينًا﴾ [المائدة: ٩٥]، فَيَمْنَنُ نَوْنٌ كَفَارَةٌ، وَنَحْوُ: ﴿مِنْ مَاءٍ صَكِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، لِيَكُونَ يُوجِبُونَ فِي ذَلِكَ الْبَدَلِيَّةَ، وَيَخْصُصُونَ عَطْفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ.

وَيُؤَافِقُ مُتَّبَعُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ الْمَكْبُورِ وَفُرُوعِهِنَّ، وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، عَطْفٌ عَلَى ﴿لَقَدْ بَنَى كَبَّارًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، مُخَالَفٌ لِجَمَاعِهِمْ، وَقَوْلُهُ وَقَوْلُ الْجُرْجَانِيِّ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ بِمَنْحٍ مِنْ مُتَّبَعِهِ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ سَيَبَوِيهِ فِي: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ) إِنَّ (ذَا الْجُمَّةِ) عَطْفٌ بِمَا مَعَ أَنَّ الْإِشَارَةَ أَوْضَحَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاةِ.

وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ بَدَلُ كُلِّ، إِلَّا إِنْ امْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ، نَحْوُ: مَتَى قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا) أَوْ إِخْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: (يَا زَيْدُ الْحَارِثُ) وَقَوْلُهُ:

٤١٠ - أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا

وقوله:

٤١١ - أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرِّ

وَتَجُوزُ الْبَدَلِيَّةُ فِي هَذَا عِنْدَ الْفَرَّاءِ؛ لِإِجَازَتِهِ (الصَّارِبُ زَيْدٌ)، وَلَيْسَ بِمَرْضِيٍّ.



### هذا باب عطف النسق

وهو (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرuf الآتي ذكرها).

وهي نوعان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، إما مطلقاً، وهو الواو (و) (ثم) (وحتى)، وإمّا مُقَيِّداً، وهو (أو) (وأم)؛ فشرطُهُمَا أَنْ لَا يَقْتَضِيَا إِضْرَاباً، وَمَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الْفَرْقِ دُونَ الْمَعْنَى، إِمَّا لِكَوْنِهِ يُثْبِتُ لَمَّا بَعْدَ مَا انْتَفَى عَمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ (بَلْ) عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَ(لَكِنْ) عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَمُوَافِقِيهِ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ بِالْعَكْسِ، وَهُوَ (فَ) عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَ(لَيْسَ) عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ، كَقَوْلِهِ:

٤١٢ - إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ



**فصل:** أما الواو فلمُطلق الجمع؛ فَتَعَطَّفُ متأخراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ومتقدماً، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوجَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، ومُصاحباً، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّيْفِينَةَ﴾ [العنكبوت: ١٥].

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفى بالكلام به كـ (اخْتَصَمَ رَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(اضْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو) الاختصام والتضارب والاضطفاف والبيئية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا بأشياء فصاعداً، ومن هنا قال الأصمعي: الصواب أن يقال:

**٤١٣ - بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ**

بالواو؛ وَحُجَّةُ الجماعة أَنَّ التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حوامل؛ فيه بمنزلة: (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فَالْعَمْرُونَ).



وأما الفاء فللترتيب والتعقيب، نحو: ﴿أَمَلَهُمْ فَافْرُؤْ﴾ [عبس: ٢١]، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التَّسَبُّبُ إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَّرْهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] واعتُرض على الأول بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَهَا بَأْسًا﴾ [الأعراف: ٤]، ونحو: ﴿تَوَسَّلْ فَعَسَلْ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ﴾ الحديث، والجواب: أَنَّ المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضرب. وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٥]، والجواب أَنَّ التقدير: فَمَضَتْ فَجَعَلَهُ غُثَاءً، أو بَأَن الفاء نابت عن ثَمَّ كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختصُّ الفاء بأنها تَعَطَّفُ على الصَّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونه صِلَةً لخلوه من العائد نحو: (اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ)، وعكسه، نحو: (الَّذِي يَقُومُ أَخُو - فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثل ذلك جَارٍ في الخبر والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ أُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَفُصِّحَ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، وقوله:

**٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَمِيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو.....**



وأما (ثُمَّ) فللترتيب والتراجي، نحو: ﴿فَافْرُؤْ﴾ (٣٦) ثُمَّ إِذَا سَاءَ أَنْفَرُ (٣٧) [عبس: ٢١، ٢٢]، وقد تَوَضَّعُ موضع الفاء، كقوله:

**٤١٥ - جَرَى فِي الْإِنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ**



وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونه، وشروطُه أربعة أمور:

أحدها: كون المعطوف اسماً.

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكره الخَضْرَاوِي.

والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق، نحو: (أَكَلْتُ السمكة

حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، كقوله:

ث - نَقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فيمن نصب (نَعْلَهُ)، فَإِنَّ ما قبلها في تأويل أَلْقَى ما يُثْقَلُهُ، أو شبيهاً بالبعض،

سبب: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدُهَا) وضابط ذلك أَنَّهُ إِنْ

حَسُنَ الاستثناء حَسُنَ دخول حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة جسيّة، نحو: (فُلَانٌ يَهْبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى

ب - يَبُ) أو مَعْنَوِيَّة، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، أو المملوكُ)، أو في نقص

سبب: نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (عَلَبَكَ النَّاسُ

حَتَّى نَضِيانَ، أو النَّسَاءَ).

وأما (أَمْ) فضربان: منقطعة وستائي، ومتصلة وهي الْمُسَبُّوقَةُ إمَّا بهمزة التسوية،

وهي لدخلة على جملة في محلّ المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين،

سبب: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، أو اسميتين، كقوله:

٤١٧ - أَمْوَاتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِيعُ

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]،

بهمزة يُطلب بها وبأَمِ التَّعْيِينِ، وتقع بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه،

سبب: ﴿أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَوْ أَلَمَّاءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو متأخراً عنهما، نحو: ﴿وَلِنْ أَدْرِي

قَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا نُوعِدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وبين فعليتين، كقوله:

٤١٨ - فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ (هي) فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين، كقوله:

٤١٩ - شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِقْرٍ

الأَصْلُ (أَشْعَيْثُ) فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

والمُنْقَطَعَةُ هي الخالية من ذلك، ولا يُفَارِقُهَا معنى الإضراب، وقد تقتضي مع

سبب استفهاماً: حقيقياً نحو: (إِنهَا لِأَبْلُ أَمْ شَاءُ)، أي: بل أَهْيَ شَاءُ، وَإِنَّمَا قَدَرْنَا

بعدها متبداً، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾

سبب: [٣٩]، أي: أَلَهُ الْبَنَاتُ، وقد لا تَقْتَضِيهِ البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ نَسَوِيَ الظُّلُمَاتُ

وَالْتُّورُ ﴿الرعد: ١٦﴾، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول الشاعر:

٤٢٠ - هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ

إذ لا معنى للاستفهام.

وأما (أو) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تَزَوَّجْ زَيْبًا أَوْ أُخْتَهَا) أو للإباحة. نحو: (جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أَوْ الزُّهَّادَ) والْفَرْقُ بينهما اِمْتِنَاعُ الجمع بين المتعاطفين - التخيير، وَجَوَازُهُ في الإباحة.

وبعد الخبر للشك، نحو: ﴿لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، أو للإيهام. نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِنَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، وللتفصيل، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أو للتقسيم، نحو: (الْكَلِمَةُ اسْمٌ أَوْ عَمَلٌ أَوْ حَرْفٌ)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: (اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ - ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ)، وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أُمِّ اللَّبَسِ، كقوله:

٤٢١ - مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِحٍ

وزعم أكثر النحويين: أَنَّ (إمَّا) الثَّانِيَةَ فِي الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ - نحو: (تَزَوَّجْ إِمَّا هَيْدًا وَإِمَّا أُخْتَهَا) و(جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) - بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، وقال - عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبِرْهَانَ: هي مثلها في المعنى فقط، وَيُؤَيِّدُهُ قولهم: إِنَّهَا مُجَامِعَةٌ لِلْوَاوِ لَزُومًا، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله:

٤٢٢ - أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارٍ

فساذُّ، وكذلك فَتُحْ همزتها وإبدال ميمها الأولى.

وأما (لَكِنْ) فعاطفة خلافاً لِيونس، وإنما تُعْطَفُ بشروط: إفراد معطوفها، و - تُسَبِّقُ بنفي أو نهْي، وأن لا تقترب بالواو، نحو: (مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، لَكِنْ طَالِحٍ)، ونحو: (لَا يَقُمْ زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرٌو) وهي حرف ابتداء إِنْ تَلْتَمِها جملة، كقوله: ٤٢٣ - إِنْ ابْنِ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَفِ

أَوْ تَلَتْ وَاوًا، نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لِأَنَّ مُتْعَاطِفِي الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب، أَوْ سَبَقَتْ بإيجاب، نحو: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ) ولا يجوز (لَكِنْ عَمْرٌو) على أَنَّهُ معطوف، خلافاً للكوفيين.

وأما (بَلْ) فَيُعْطَفُ بها بشرطين، إفراد معطوفها، وأن تُسَبِّقَ بإيجاب أو أمر أو

عِي أَوْ نَهِي، ومعناها بعد الْأَوَّلَيْنِ سَلْبُ الْحَكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا وَجَعَلُهُ لَهَا بَعْدَهَا، كَ (قَامَ بَلْ عَمَرُو)، وَ(لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو)، وَبَعْدَ الْأَخِيرَيْنِ تَقْرِيرُ حَكْمِ مَا قَبْلَهَا وَجَعَلُ بَلْ لَهَا بَعْدَهَا، كَمَا أَنَّ لَكُنْ كَذَلِكَ، كَقَوْلِكَ: (مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بَلْ فِي أَرْضِ بَيْتَانِي بِهَا)، وَ(لَا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو) وَأَجَازَ الْمَبْرَدُ كَوْنَهَا نَاقِلَةً مَعْنَى النَّفْيِ وَالنَّهْيِ بَعْدَهَا؛ فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا) عَلَى مَعْنَى بَلْ مَا هُوَ قَاعِدًا، وَتَغَيَّبَ الْجُمْهُورُ أَنَّهَا لَا تَفِيدُ نَقْلَ حَكْمِ مَا قَبْلَهَا لَهَا بَعْدَهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِجَابِ وَالْأَمْرِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمَرًا).



وَأَمَّا (لَا) فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرُوطٍ: إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا، وَأَنْ تُسَبِّقَ بِإِجَابٍ أَوْ أَمْرٍ اتِّفَاقًا، كَ (هَذَا زَيْدٌ لَا عَمَرُو)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا)، أَوْ نَدَاءً، خِلَافًا لِابْنِ سَعْدَانَ، نَحْوُ: (أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي) وَأَنْ لَا يَصْدُقَ أَحَدُ مَتَعَاظِفِهَا عَلَى الْآخَرِ، نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّيْلِيُّ، وَهُوَ حَقٌّ؛ فَلَا يَجُوزُ (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ)، وَيَجُوزُ (جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرًا). وَقَالَ الزَّجَّاجِيُّ: وَأَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولٌ فِعْلٍ مَاضٍ؛ فَلَا يَجُوزُ (جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمَرُو) وَبِرْذَنَّهُ قَوْلُهُ:

٤٢٤ - عَقَابُ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

**فصل:** يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ بِمَا يَنْبَغِي. كَ (قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو) وَ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ)، وَنَحْوُ: ﴿جَعَنْكَ وَالْأَوَّلَيْنِ﴾ [المرسلات: ٣٨]. وَلَا يَحْسُنُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بَارِزًا كَانَ أَوْ مُسْتَتَرًا إِلَّا بَعْدَ تَبَيُّنِهِ بِضَمِيرٍ مَنْفَصِلٍ، نَحْوُ: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أَوْ وَجُودِ تَبَيُّنٍ أَيْ فَاصِلٍ كَانَ بَيْنَ الْمَتَّبُوعِ وَالتَّابِعِ، نَحْوُ: ﴿يَخْلُوهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، أَوْ تَبَيُّنٍ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ، نَحْوُ: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ٩١]. وَقَدْ اجْتَمَعَ الْفَضْلَانِ فِي نَحْوِ: ﴿مَا لَمْ تَعْمَلُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١]، يَضَعُفُ بَدُونِ ذَلِكَ، كَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ)، أَيْ: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وَهُوَ عَنِ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ:

٤٢٥ - مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَّالَا

وَلَا يَكْثُرُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ، حَرْفًا كَانَ أَوْ سَبَبًا. نَحْوُ: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ٢٢]، ﴿قَالُوا تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٧١]، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ، وَفَاقًا لِيُونُسَ وَالْأَخْفَشَ وَالْكُوفِيِّينَ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ حَسَنٍ وَغَيْرِهِمَا ﴿نَسَاءُ لَوْ يَدُ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، وَحِكَايَةِ قَطْرِبَ (مَا فِيهَا غَيْرُهُ

وَقَرَسِهِ)، قيل: ومنه: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ١٧٧] إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه (كفر) ولا يُعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.



وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا، سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا، نَحْوُ: ﴿لَنُحْيِيَنَّ بِهِ بَلَدَهُ مَبْنًى وَشَقِيحَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحو: ﴿وَلَنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ يَسَعُكُمْ أَمْوَالُكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأُورْسِدُوا الشَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، ونحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ الْآيَةَ.﴾ [الفرقان: ١٠] الآية.

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿فَالْمَغِيرَتِ صَبَاً﴾ [الأنعام: ١١٠]، [العاديات: ٣، ٤]، ونحو: ﴿صَفَّتْ وَفَقِصْنَ﴾ [الملك: ١٩]، ويجوز العكس كقوله:

٤٢٦ - أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّازِمُ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٥٥] وقدّر الزمخشري عطف (مُخْرِج) على (فَالِق).



**فصل:** تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما بدليل، مثاله في الفاء: ﴿أَنْبَ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فاضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على (أوحيها)، ومثاله في الواو قوله:

٤٢٧ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِمٍ

أي: بين الخير وبينني، وقولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)، أي: والناقَةُ.

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله، مرفوعاً كان، نحو: ﴿أَسْكَنْ أَتَتْ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي: وليسكن زوجك، أو منصوباً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ نَبَّوْهُمُ الدَّارَ وَالْآيَمْنَ﴾ [الحشر: ٩]، أي: وألّفوا الإيمان، أو مجروراً، نحو: كُلُّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةٍ وَلَا يَبْضَاءُ شَحْمَةً، أي: ولا كلّ يبيض.

وإنما لم يُجْعَلِ الْعُطْفُ فِيهِنَّ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي الْكَلَامِ لثَلَاثِ أَسْبَابٍ: رَفْعُ فِعْلِ الْأَمْرِ لِلْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَفِي الثَّانِي: كَوْنُ الْإِيمَانِ مُتَبَوِّأً، وَإِنَّمَا يُتَبَوَّأُ الْمَنْزِلَ، وَفِي الثَّلَاثِ: الْعُطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ عَامِلَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ فِي الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ مَفْعُولاً مَعَهُ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي تَقْيِيدِ الْمُهَاجِرِينَ بِمَصَاحِبَةِ الْإِيمَانِ؛ إِذْ هُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ.



ويجوز حذف المعطوف بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهْلًا  
جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَهُ: مَرْحَبًا، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، والثاني نحو:  
لَصِرْتُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا [الزخرف: ٥]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَقْلَمَ  
مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سبا: ٩]، أي: أَعْمُوا فلم يَرَوْا.



## هذا باب البذل

وهو: (التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة).  
يخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتأكيد، فإنها مكمّلات للمقصود بالحكم.  
وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع:  
**أحدها:** ما ليس مقصوداً بالحكم، ك (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو) و (مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ  
عَمْرُو) أو (لَكِنْ عَمْرُو)، أما الأول: فواضح؛ لأن الحكم السابق مَنفِيٌّ عنه، وأما  
الثاني: فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول.  
**النوع الثاني:** ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فَيُضَدَّقُ عليه أنه مقصود بالحكم  
وذلك كالمعطوف بالواو، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و (مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان.  
**النوع الثالث:** ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بِبَلْ بعد  
نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو).  
وهذا النوع خارج بقولنا: (بلا واسطة) وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبذل.  
وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه وَمَنْ قَلَدَهُمَا  
سَلِمْتَ أَنَّهُمْ عن إصابة الغرض بِمَعْزِلٍ.  
وأقسام البذل أربعة:

**أول:** بذر كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طَبِيقُ معناه، نحو: ﴿أَهْدِنَا  
صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، وَسَمَاءُ النَّاطِمِ الْبَدَلُ الْمُطَابِقُ؛  
وأيضاً في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢]،  
بمن قرأ بالجر، وإنما يُطْلَقُ (كل) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.  
**والثاني:** بذر بعض من كل، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو  
كثيراً، أو أكثر، ك (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ، يرجع على المبدلِ منه: مذكورٌ كالأمثلة المذكورة؛ وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، أو مُقَدَّرٌ، كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، أي: منهم.

**الثالث:** بدل الاشتمال، وهو بدلُ شيءٍ من شيءٍ يشتملُ عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أو حُسْنُهُ) و(سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ). فَرُسُهُ).

وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّهْرِ الْحَرَارِ فَإِنِّي فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ومثالُ المُقَدَّر قوله تعالى ﴿قِيلَ اخْطَبِ الْأَخْدُوذَ﴾ [البروج: ٤، ٥]، أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) - نابت آل عن الضمير.

**الرابع:** البديل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدّم في الحد:

ثم الأول إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ، فهو بَدَلُ الغلط. أي: بدلٌ عن اللفظ الذي هو غَلَطٌ، لا أنَّ البديل نَفْسُهُ هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ. وإن كان مقصوداً؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ، فبدلُ نِسْيَانٍ، أي: بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نِسْيَاناً.

وقد ظهر أن الغلط متعلّق باللسان، والنسيان متعلّق بِالْجَنَانِ، والناظم وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما فَسَمَوْا التَّوَعِينَ بَدَلِ غَلَطٍ. وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً بَدَلِ الْبَدَاءِ.

وقولُ الناظم: (خُذْ نَبْلاً مُدًى) يحتملُ الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ النَّبْلَ اسْمُ جَمْعٍ لِلْسَّهْمِ، والمُدَى: جمع مُدْيَةٍ، وهي السَّكِينُ. فإن كان المَتَكَلِّمُ إنما أراد الأمر بأخذ المُدْيِ، فسبقه لسانُهُ إلى النَّبْلِ، فبدلُ غلط.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْلِ، ثم تبَيَّنَ له فساد تلك الإرادة، وأنَّ الصواب الأمر بأخذ المُدْيِ فبدل نسيان. وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدْيِ وجعل الأول في حكم المتروك فبدل إضرابٍ وَبَدَاءٍ. والأخسَنُ فيهنَّ أن يؤتى بيل.





نصل: يُبَدِّلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم.

ولا يُبَدِّلُ المضمَرُ من المضمَر، ونحو: (قُمْتَ أَنْتَ) و(مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ) توكيدٌ - وكذلك نحو: (رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ) عند الكوفيين والناظم.

ولا يُبَدِّلُ مضمَرٌ من ظاهر، ونحو: (رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ) من وضع النحويين، وليس -

ويجوز عكسه: مطلقاً إن كان الضمير لغائب، نحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ - [٣]، في أحد الأوجه، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بَدَلٌ بعض، كـ (أَعْجَبْتَنِي حَبَثُ)، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ - [الأحزاب: ٢١]، أو بدل اشتمال، كـ (أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ) وقول الشاعر:

٤٢٨ - بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاؤُنَا

وَبَدَّلَ كُلٌّ مَفِيدٍ لِلإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

ويمتنع إن لم يُفَدَّ؛ خلافاً للأخفش؛ فإنه أجاز (رَأَيْتُكَ زَيْدًا)، و(رَأَيْتَنِي عَمْرًا).

نصل: يُبَدِّلُ كل من الاسم، والفعل، والجملة، من مثله؛ فالاسم كما تقدم، فعن كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلَقَ أَثَامًا﴾ (٦٨) يُضَعَفُ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]، حمزة كقوله تعالى: ﴿أَمَذَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٦) أَمَذَّكُم بِأَنَعَمَ وَبَيْنَ [الشعراء: ١٣٢]، - وقد تُبَدِّلُ الجملة من المفرد، كقوله:

س لِّلَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالسَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ  
بُدِّلَ (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين - نقتائهما.



نصل: وإذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم مُضَمَّنٍ معنى حرف استفهام، أو حرف شرط، - ذنك الحرف مع البدل، فالأول، كقولك: (كَمْ مَالُكَ أَعَشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ) و(مَنْ بَتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرًا) و(مَا صَنَعْتَ أَحْيَرًا أَمْ شَرًّا)، والثاني: نحو: (مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ، - عَمِرُوا أَقُمْ مَعَهُ) و(مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزِي بِهِ) و(مَتَى تُسَافِرُ إِنْ عَدَا وَإِنْ غَدَبَ أَسَافِرُ مَعَكَ).



## هذا باب النداء وفيه فصول

### الفصل الأول

#### في الأحرُف التي يُنبّه بها المنادي، وأحكامها

وهذه الأحرُف ثمانية: الهمزة، وأي - مقصورتين، وممدودتين - ويا، وآي وهيا، ووا.

فالهمزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِلَ مَنزِلَةَ البعيد؛ فله بقية الأحرُف كما تُشعر للبعيد الحقيقي.

وَأَعْمُهَا (يا) فإنها تدخل على كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله تعالى، وفي باب الاستغاثة، نحو: (يَا اللَّهَ لِلْمُسْلِمِينَ) وتتعين هي أو (وا) في باب النَّذْبَةِ، و(وا) - استعمالاً، منها في ذلك الباب، وإنما تدخل (يا) إذا أُمِنَ اللبس؛ كقوله:

٤٣٠ - وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا

ويجوز حذف الحرف، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿لَكُمْ آيَةُ الْفَقْلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]، ﴿إِنَّ أَدْوَا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨]، إلا في تمام مسائل: المندوب، نحو: (يا عَمْرًا)، والمستغاث، نحو: (يا لله)، والمنادي البعيد لأن المراد فيهن إطالة الصَّوْتِ، والحذف ينافيه، واسم الجنس غير المعيّن؛ كنفس الأعمى: (يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، والمضمر، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتين المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: (يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ)، وقول الآخر:

٤٣١ - يَا أَبَجَرُ بْنُ أَبَجَرٍ يَا أُنْتَا

واسم الله تعالى إذا لم يُعَوِّض في آخره الميم المُشَدَّدة، وأجازه بعضهم، وعي قول أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ:

٤٣٢ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثُمَّ

واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، خلافاً للكوفيين فيهما، احتجوا بقوله:

٤٣٣ - بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَعَرَامُ

وقولهم: (أَطْرِقْ كَرًّا) و(افْتَدِ مَخْتُوقٌ) و(أصْبِحْ لَيْلٌ) وذلك عند البصريين ضرر وشذوذ.

## الفصل الثاني في أقسام المنادى، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

● **أحدهما:** ما يجب فيه أن يُبْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً، وهو ما اجتمع

في قوله:

**أحدهما:** التعريف، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، نحو: (يَا زَيْدُ)،  
وعارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال، نحو: (يَا رَجُلُ) تريد به مُعَيَّناً.

**والثاني:** الأفراد، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل في ذلك  
الْمَرْكَبُ الْمَرْجِي، والمثنى، والمجموع، نحو: (يَا مَعْدِي كَرِبُ) و(يَا زَيْدَانِ) و(يَا  
بَنُونَ) و(يَا رَجُلَانِ) و(يَا مُسْلِمُونَ) و(يَا هَذَا).

وما كان مبنياً قبل النداء، كـ (سَيِّوِيَّه) و(حَذَام) في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فيه  
عصمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: (يا سَيِّوِيَّه العالمُ) برفع (العالم) ونصبه،  
لما تعمل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه، نحو: (يَا زَيْدُ الْفَاضِلُ) والمحكي كالمبني تقول: (يا  
شَرُّ الْمَقْدَامِ) أو (الْمَقْدَامِ).

● **الثاني:** ما يجب نَصْبُهُ؛ وهو ثلاثة أنواع:

**أحدها:** النكرة غير المقصودة، كقول الواعظ: (يَا غَافِلًا، وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ)، وقول  
الأعشى: (يَا رَجُلًا، خُذْ بِيَدِي)، وقول الشاعر:

٤٣٤ - فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم.

**الثاني:** المضاف، سواء كانت الإضافة مَحْضَةً؛ نحو: (رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) أو غير  
مَحْضَةٍ، نحو: (يَا حَسَنَ الْوَجْهِ) وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة.

**الثالث:** الشبيه بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمام معناه، نحو: (يا  
حَسَنَ وَجْهِهِ) و(يا طَالِعًا جَبَلًا) و(يا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ) و(يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فيمن سَمَّيْتَهُ  
بذلك، ويمتنع إدخال (يا) على (ثلاثين) خلافاً لبعضهم؛ فإن ناديت جماعةً هذه  
أَسْمَاءً؛ فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة؛ ضمنت الأول، وَعَرَفْتُ  
ثَنِي بَالٍ ونصبتَه أو رفعته، إِلَّا إن أُعيدت معه (يا) فيجب ضمه وتجريده من أل،  
يمنع ابن خروف إعادة (يا) وتخييره في إلحاق (أل) مردود.

● **والثالث:** ما يجوز ضَمُّه وفتحُه، وهو نوعان:

**أحدهما:** أن يكون عَلَماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مصافٍ إلى عَلم، نحو:

(يا زَيْدُ بَنِ سَعِيدٍ) والمختارُ عند البصريين - غير المبرّد - الفتحُ، ومنه قوله:

٤٣٥ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ

ويتعين الضمُّ في نحو: (يا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو)، و(يا زَيْدُ ابْنِ أَخِيْنَا)؛ لانتفاء عَمَجِ المنادى في الأولى، وعَلَمِيَّةُ المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ - عَمْرٍو)؛ لوجود الفصل، وفي نحو: (يا زَيْدُ الْفَاضِلِ) لأن الصفة غير (ابن) ولم يَشْتَرَح ذلك الكوفيون، وأنشدوا:

٤٣٦ - بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح (عمر)، والوصفُ بابتئةٍ كالوصفِ بابتنٍ، نحو: (يا هِنْدُ ابنة عمرو) ولا تـ للوصفِ ببنت، فتحو: (يا هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو) واجبُ الضم.

الثاني: أن يُكْرَّرَ مضافاً، نحو: (يا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ)؛ فالثاني واجبُ النصب. والوجهان في الأول؛ فَإِنْ ضَمَّمْتَهُ فالثاني بيانٌ، أو بَدَلٌ أو بإضمار (يا) أو أغني، و- فَتَحْتَهُ فقال سيبويه: مضافٌ لما بَعْدَ الثاني، والثاني مُفَحَّمٌ بينهما، وقال المبرّد: مُضَفٌّ لمحذوفٍ مُمَاتِلٍ لما أُضِيفَ إليه الثاني، وقال الفراء: الاسْمَانِ مضافان للمذكور، وقد بعضهم: الاسمان مركبان تركيب خُمسة عَشَرَ ثم أُضِيفا.

● الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضمِّ إذا اضطر الشعر إلى تنوينه، كقوله:

٤٣٧ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْنَهَا

وقوله:

٤٣٨ - أَعْبُدْ حَلَّ فِي شُعْبَيْ غَرِيباً

واختار الخليل وسيبويه الضمَّ، وأبو عمرو وعيسى النصب، ووافق الناض والأعلم سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس.



فصل: ولا يجوز نداء ما فيه (أل) إلا في أربع صور:

إحداها: اسم الله تعالى، أَجْمَعُوا على ذلك، تقول: (يا الله) بإثبات الألفين، و(يَا) بحذفهما، و(يا الله) بحذف الثانية فقط، والأَكْثَرُ أن يحذف حرف النداء، ويُعَوِّض عنه الميم المشددة، فتقول: (اللَّهُمَّ) وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقوله:

٤٣٩ - أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

ثانية: الْجُمْلُ الْمَحْكِيَّةُ، نحو: (يا الْمُنْطَلِقُ زَيْدُ) فيمن سُمِّي بذلك، نَصَّ على  
 - مَسْبُوءِهِ، وزاد عليه المبرّد ما سُمِّي به من موصول مبدوء بـأل؛ نحو: الذي والتي،  
 - عَوِيَهُ النّازِمُ.

ثالثة: اسم الجنس المُشَبَّه به، كقولك: (يا الْخَلِيفَةُ هَيْفَةُ) نَصَّ على ذلك ابن  
 - سعد.

رابعة: ضرورة الشعر، كقوله:

عَبَّاسُ يَمَّا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

### الفصل الثالث

#### في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه

وأقسامه أربعة:

أولها: ما يجب نصبه مراعاةً لمحلّ المنادي؛ وهو ما اجتمع فيه أمران:

أولهما: أن يكون نعتاً أو بياناً أو توكيداً.

ثاني: أن يكون مضافاً مجرداً من (أل)، نحو: (يا زَيْدُ صَاحِبَ عمرو) و(يا زَيْدُ  
 - عَبْدُ اللَّهِ) و(يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، أو كُلُّكُمْ).

ثالث: ما يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادي، وهو نعت (أي) و(أية) ونعت  
 - لإشارة إذا كان اسم الإشارة وُضِّلَ لندائه، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]،  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الفجر: ٢٧]، وقولك: (يا هذا الرَّجُلُ)، إن كان المراد أولاً نداء  
 - رجلاً ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل، ولا تُوصَف أي وأية في هذا  
 - إلا بما فيه (أل)، أو باسم الإشارة نحو: (يا أيُّ هذا الرَّجُلُ).

والرابع: ما يجوز رفعه ونصبه، وهو نوعان:

أولهما: النعتُ المضافُ المقرونُ بـأل؛ نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ).

ثاني: ما كان مفرداً من نعت، أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً مقروناً بـأل،  
 نحو: (يا زَيْدُ الْحَسَنُ) و(الْحَسَنُ) و(يا غُلَامُ بِشْرُ) و(بَشْراً) و(يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ)  
 - أَجْمَعِينَ، وقال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبا: ١٠]، قرأه السبعة  
 - نصب، واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرأه بالرفع؛ واختاره الخليل، وسيبويه،  
 - نَحَرُوا النَّصَبَ بِالْعَطْفِ عَلَى (فُضْلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَمْتُ دَاوُدَ وَهُوَ فِي سَفَرٍ﴾ [سبا: ١٠].

[١٠]، وقال المبرّد: إن كانت أل للتعريف مثلها في (الطير) فالمختار النصب، أو لغير مثلها في (اليسع) فالمختار الرفع.

• **والرابع:** ما يُعطى تابعاً ما يستحقّه إذا كان منادى مستقلاً، وهو المنسوق المجرّد من (أل) وذلك لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل؛ تقول: (يا زَيْدُ بِشْرُ) بالضمّ، وكذلك: (يا زَيْدُ وَبِشْرُ)، وتقول: (يا زَيْدُ عَبْدُ اللَّهِ)، وكذلك: (يا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدُ اللَّهِ) وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب.



## الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام:

**أحدها:** ما فيه لُغة واحدة، وهو المعتل؛ فإنّ ياءه واجبة الثبوت والفتح، نحو: (يا فتّاي) و(يا قاضي).

**والثاني:** ما فيه لُغتان، وهو الوصفُ المُشبهُ للفعل، فإنّ ياءه ثابتة لا غير، وهي إمّا مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: (يا مُكرّمي) و(يا ضاربي).

**الثالث:** ما فيه ست لُغات، وهو ما عدا ذلك وليس أباً ولا أمّاً؛ نحو: (يا غلامي)، فالأكثر حذفُ الياء والاكتفاء بالكسرة، نحو: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثبوتها ساكنة، نحو: ﴿يَعْبَادِي لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحة، نحو: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً، نحو: ﴿يَحْذَرِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وأجاز الأخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة، كقوله:

٤٤١ - يَلْهَفُ وَلَا يَلِيْتُ وَلَا لَوَائِي

أصله بقولي: يَا لَهْفَا، ومنهم مَنْ يكتفي من الإضافة بنيّتها، ويضمّ الاسم كد تَضَمُّ المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا يُنادى إلا مُضافاً، كقول بعضهم: (يا أم لا تفعلي)، وقراءة آخر: ﴿رَبِّ أَلَسِجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

**الرابع:** ما فيه عشرُ لُغاتٍ، وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: تَعَوُّضُ تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرهما، وهو الأكثرُ، أو تفتحها وهو الأثيس أو تَضَمُّها على التشبيه، بنحو: ثُبَّةٌ وَهْبَةٌ، وهو شاذ، وقد قرئ بهن، وربما جمع بين التاء والألف، فقليل: (يا أبتاً) و(يا أمتاً) وهو كقوله:

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا



وسبيل ذلك الشعر، ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء،  
يجوز (جاءني أبت) ولا (رأيت أمت).

والدليل على أن التاء في (يا أبت)، و(يا أمت) عوض من الياء أنهما لا يكادان  
تجعلن، وعلى أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقت هاء.



**نصل:** وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء، فالياء ثابتة لا غير،  
**حركات:** (يا ابن أخي) و(يا ابن خالي) إلا إن كان (ابن أم) أو (ابن عم)، فالأكثر  
حذف بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي، وقد قرئ: «قَالَ ابْنُ أُمٍّ»  
[١٥٠]، بالوجهين، ولا يكادون يُثْبِتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة، كقوله:  
٤٤٢ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيئَوْنِي نَفْسِي

يقول:

٤٤٣ - يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي



### هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها (فُل) و(فُلَّة) بمعنى رَجُل وامرأة، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد وهند  
وحرهما، وهو وَهْمٌ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة، وأما قوله:  
٤٤٤ - فِي لَجَّةِ أُمِّسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

فقال ابن مالك: هو فُلُ الخاص بالنداء استعمل مجروراً للضرورة، والصواب أن  
— هذا (فلان) وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة، كقوله:

٤٤٥ - دَرَسَ الْمَمْنَاءُ بِمُتَالِعِ قَابَانَ

أي: دَرَسَ الْمَنَازِلَ.

ومنها: (لُؤْمَانُ) بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية، بمعنى كثير اللُؤْم، و(نُؤْمَانُ) بفتح أوله  
ساكنة ثانية، بمعنى كثير النُؤْم، وفَعْلٌ كغَدَرٍ وفُسْقٌ، سَبًّا للمذكر، واختار ابن عصفور  
بـ سَبًّا، وابنُ مالك كَوْنَهُ سَمَاعِيًّا، وفَعَالٌ كَفَسَّاقٍ وَحَبَّاثٍ، سَبًّا للمؤنث، وأما قوله:

٤٤٦ - إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ



فاستعمله خبراً ضرورةً، وينقاس هذا وَقَعَالِ بمعنى الأمرِ كَتَرَالِ من كلِّ فعل، ثلاثي تام، مُتَصَرِّف، فخرج، نحو: دَخَرَجَ، وَكَانَ، وَنَعَمَ، وَيَسُ، والمبرد لا يقيس فيهما.



### هذا باب الاستغاثة

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ منادئُ وجب كونُ الحرف (يا) وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلبَ جَوِّ بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضي الله تعالى عنه: (يَا لِلَّهِ) وقول الشاعر:

٤٤٧ - يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأُمْتَالِ قَوْمِي

إلا إن كان مَعْطُوفاً ولم تُعْذَ معه (يا) فتكسر، ولأَمْ المستغاثُ له مكسورةٌ دائمةٌ كقوله: (يا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، وقول الشاعر:

٤٤٨ - يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ الْعَجَبِ

ويجوز أن لا يُبْدَأَ المستغاث باللام؛ فالأَكْثَرُ حِينَئِذٍ أن يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

٤٤٩ - يَا يَزِيدَا لَأَمِلِ نَيْلَ عِزِّ

وقد يَخْلُو منهما، كقوله:

٤٥٠ - أَلَا يَا قَوْمِ إِلْعَجَبِ الْعَجَبِ

ويجوز نداء المتعجب منه؛ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ المستغاث، كقولهم: (يا لِلْمَاءِ) ولِلدَّوَاهِي)، إذا تَعَجَّبُوا من كَثْرَتِهما.



### هذا باب النُدْبَةِ

حُكْمُ المندوب - وهو الْمُتَوَجَّعُ عليه أو الْمُتَوَجَّعُ منه - حكم المنادئ؛ فَيُضَعُ في نحو: (وَا زَيْدَا) ويُصَبُّ في نحو: (وَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) إلا أَنَّهُ لا يكون نكرة كرجل، ولا مبهماً، كأَيِّ واسم الإشارة والموصول؛ إلا ما صِلَتْهُ مشهورة فيندب، نحو: (وَا مَنْ حَدِثَ بَثْرَ رَمْرَمَاهُ) فَإِنَّهُ بمنزلة (وَا عَبْدَ الْمُطَّلِبَاءِ) إلا أَنَّ الغالب، أن يُخْتَمَ بالألف، كقوله:

وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَا

وَيُحَذَفُ لِهَذِهِ الْأَلْفُ مَا قَبْلُهَا: مِنْ أَلْفٍ، نَحْوُ: (وَا مُوسَاة) أَوْ تَنْوِينٍ فِي صَلَاةٍ،  
 حَرَكَةٍ: (وَا مَنْ حَقَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاءَ)، أَوْ فِي مِصْصَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَ زَيْدَاءَ)، أَوْ فِي  
 حَكَاةٍ. نَحْوُ: (وَا قَامَ زَيْدَاءَ) فَيَمُنْ اسْمُهُ قَامَ زَيْدٍ، وَمِنْ ضَمَّةٍ، نَحْوُ: (وَا زَيْدَاءَ)، أَوْ  
 نَحْوُ: (وَا عَبْدَ الْمَلِكَاءَ)، وَ(وَا حَدَامَاءَ) فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الْكَسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةِ فِي لَبْسٍ  
 رَجَعِلْتَ الْأَلْفُ يَاءَ بَعْدَ الْكَسْرَةِ، نَحْوُ: (وَا غُلَامَكِي) وَوَاواً بَعْدَ الضَّمَّةِ، نَحْوُ: (وَا  
 غُلَامِكُ) أَوْ (وَا غُلَامَكُمُ)، وَلَكِ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكَنِ بَعْدَ أَحْرَفِ الْمَدِّ.



**فصل:** وَإِذَا تُدْبِ الْمِصْصَافُ لِلْيَاءِ فَعَلَى لُغَةٍ مَن قَالَ: (يَا عَبْدُ) بِالْكَسْرِ، أَوْ (يَا  
 بَنُصْمَ، أَوْ (يَا عَبْدَا) بِالْأَلْفِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدَا) وَعَلَى  
 مَا مَن قَالَ: (يَا عَبْدِي) بِالْفَتْحِ، أَوْ (يَا عَبْدِي) بِالْإِسْكَانِ، يُقَالُ: (وَا عَبْدِيَا) بِإِبْقَاءِ  
 الْيَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَبِاجْتِلَايِهِ عَلَى الثَّانِي، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ لِمَنْ سَكَنَ الْيَاءَ أَنْ يَحْذِفَهَا أَوْ  
 يَحْبِثَ. وَالْفَتْحُ رَأْيُ سَبِيوِيهِ، وَالْحَذْفُ رَأْيُ الْمَبْرَدِ.  
 وَرَدَ قِيلَ: (يَا غُلَامَ غُلَامِي) لَمْ يَجْزِ فِي النَّدْبَةِ حَذْفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْمِصْصَافَ إِلَيْهَا  
 يَنْبَغِي أَنْ يَحْبِثَ.



### هذا باب الترخيم

بِحُزْرِ تَرْخِيمِ الْمَنَادِي - أَي: حَذَفَ آخِرَهُ تَخْفِيفاً - وَذَلِكَ بِشَرَطِ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، غَيْرَ  
 مَعْبُوثٍ، وَلَا مَنْدُوبٍ، وَلَا ذِي إِضَافَةٍ، وَلَا ذِي إِسْنَادٍ؛ فَلَا يُرَخِّمُ نَحْوُ قَوْلِ الْأَعْمَى: (يَا  
 حَبِيبِي)، وَقَوْلُكَ: (يَا لَجَعْفَرُ) وَ(وَا جَعْفَرَاهُ) وَ(يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) وَ(يَا تَابَّطُ شَرًّا).  
 وَعَنِ الْكُوفِيِّينَ إِجَازَةُ تَرْخِيمِ ذِي الْإِضَافَةِ بِحَذْفِ عِجْزِ الْمِصْصَافِ إِلَيْهِ، تَمَسُّكاً بِنَحْوِ

**٤٥١ - أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعَدُ فِكْلُ ابْنِ حُرَّةٍ**

بِعَمِّ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ قَدْ يُرَخِّمُ ذُو الْإِسْنَادِ، وَأَنَّ عَمْرَأً نَقَلَ ذَلِكَ، وَعَمَرُو هَذَا هُوَ  
 الْحَوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَسَبِيوِيهِ لَقَبُهُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَشِيرٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَنَادِي مَحْتَوِماً بِتَاءِ التَّأْنِيثِ جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقاً، فَتَقُولُ فِي هَيْبَةِ عِلْمَاءٍ:  
 (يَا جَارِيَةَ لَمَعِيَّةَ): (يَا جَارِيَةَ)، قَالَ:

**٤٥٢ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي**

وإذا كان مجرداً من التاء، اشْتُرِطَ لجواز ترخيمه: كونه علماً، زائداً على ثلاثة  
كـ (جَعْفَرُ)، و(سُعَادُ)، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين، ولا في نحو: زيدا  
ولا في نحو: حَكَمٌ، وقيل: يجوز في مُحَرَّكَ الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما



**فصل:** والمحذوف للترخيم إمَّا حَرْفٌ، وهو الغالب، نحو: (يا سُعَا)، وقرئ  
بعضهم: ﴿يَا مَالٍ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وإما حرفان، وذلك، إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً، زائداً  
مكماً لأربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً، وذلك نحو: مَرَوَاتِ  
وَسَلْمَانِ، وَأَسْمَاءَ، وَمَنْصُورَ، وَمُسْكِينَ عَلَماً، قال:

٤٥٣ - يَا مَرُوْا اِنَّ مَطِيَّتِيْ مَحْبُوْسَةً

وقال:

٤٥٤ - يَا اِسْمُ صَبْرًا عَلٰى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

**بخلاف، نحو:** (شَمَالٌ) عَلَماً؛ فَإِنَّ زائده - وهو الهمزة - غيرُ حرفِ لين، ونحو  
(هَبْيَخْ، وَقَنْوَر) علمين؛ لتحرك حرف اللين، ونحو: (مُخْتَارٍ، وَمُنْقَاد) علمين؛ لأصل  
الألفَيْن، ونحو: (سَعِيدَ وَتَمُودَ وَعِمَادَ)؛ لأنَّ السَّابِقَ على حرف اللين اثنان، وبخلاف  
نحو: (فِرْعَوْنَ وَغُرْنِيقَ) عَلَماً؛ لعدم مجانسة الحركة، ولا خلاف في نحو: (مُضْطَرِئَ  
و) (مُضْطَفَيْنَ) علمين؛ لأنَّ أصلهما (مُضْطَفِيوْنَ) و(مُضْطَفَيْنَ) فالحركة المجانسة مقدرة؛

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركَّب المَرْجِيّ، تقول في معد يَكْرِبُ: (مَعْدِي).

وإما كلمة وحرف، وذلك في (اثنا عشر) تقول: (يا اثنَ)؛ لأنَّ عَشَرَ في موضع  
النون؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في (اثنان) عَلَماً.



**فصل:** الأكثر أن يُنَوَّى المحذوف، فلا يُعَيَّر ما بقي؛ تقول في جعفر: (يا  
جَعْفُ) بالفتح، وفي حَارِثٍ: (يا حَارٍ بالكسر، وفي منصور: (يا مَنْصُ) بتلك الضمة  
وفي هِرَقْلٍ: (يا هِرَقٌ) بالسكون، وفي تَمُودَ، وَعَلَاوَةَ، وَكَرَوَانَ: (يا تَمُو، ويا عَلَا  
ويا كَرَوَ).

ويجوز أن لا يُنَوَّى فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع؛ فتقول: (يا  
جَعْفُ، ويا حَارُ، يا هِرَقُ) بالضم فيهن، كذلك تقول: (يا مَنْصُ) بضمه حادثة للبناء.

تَقُولُ: (يا ثُمَي) بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء، كما تقول في جَزْوٍ، ودَلْوٍ: لآخرِي، والأذلي، لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، يحج بالاسم الفعل، نحو: (يَدْعُو) وبالمعرب المَبْنِي، نحو: (هُوَ)، وبذكر الضم، نحو: (دَلُوْ وغَزُو) وباللّزوم، نحو: (هَذَا أَبوك)، وتقول: (يا عَلَاءُ) بإبدال الواو همزة؛ تحذفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء، وتقول: (يا كَرًا) بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها فتفتح ما قبلها كما في العَصَا.



فصل: يُخْتَصُّ ما فيه تاء التأنيث بأحكام:  
ومنها: أنه لا يُشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّة ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ.  
وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَقَّرَ من الحذف، ولم يَسْتَتْبِعْ حذفها حذفَ حرفٍ معها؛ فتقول في عَقْبَاءَ: (يا عَقْبَا).  
وأنه لا يُرَخِّمُ إلّا على نية المحذوف، تقول في مُسْلِمَةٍ، وَحَارِثَةٍ، وَحَفْصَةٍ: (يا سَمَ، ويا حَارِثَ، ويا حَفْصَ) بالفتح؛ لئلا يلتبس ببناء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم تحذف لَبَسَ جاز، كما في نحو: هُمَزَةٌ، وَمُسْلِمَةٌ.  
ونداؤه مرخماً أكثر من ندائه تاماً، كقوله:

٤٥٥ - أَقَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّلِ

لكن يُشَارِكُهُ في هذا، مَالِكٌ وَعَامِرٌ وَحَارِثٌ.



فصل: ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط:  
أحدها: أن يكون ذلك في الضرورة.  
الثاني: أن يصلح الاسم للنداء؛ فلا يجوز في نحو: (الغلام).  
الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة، أو بناء التأنيث، كقوله:  
٤٥٦ - طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ  
ولا يمتنع على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ المحذوف، خلافاً للمبرد، بدليل:  
٤٥٧ - وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا



## هذا باب المنصوب على الاختصاص

وهو: اسم معمول لأخص واجب الحذف.  
 فإن كان (أَيْهَا) أو (أَيْتَهَا) استعمالاً كما يستعملان في النداء؛ فَيُضَمَّانِ وَيُوصَلَتَانِ  
 لزوماً باسم لازم الرفع محلّي بال، نحو: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيْهَا الرَّجُلُ) و(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا  
 أَيْتَهَا الْعِصَابَةَ).  
 وإن كان غَيْرَهُمَا نصب نحو: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْإِنِّيَاءِ لَا نُورِثُ».



وَيُفَارِقُ المندأى في أحكام:  
**أحدها:** أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديراً.  
**الثاني:** أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كالواقع بعد (نَحْنُ) في الحديث  
 المتقدم، أو بعد تمامه، كالواقع بعد (أَنَا) و(نَا) في المثالين قبله.  
**والثالث:** أنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب كونه ضميراً  
 تكلم، وقد يكون ضميراً خطاب، كقول بعضهم: (يَا اللَّهَ تَرْجُو الْفَضْلَ).  
**والرابع والخامس:** أنه يقلُّ كونه علماً، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً، كما في هذه  
 المثال.  
**والسادس:** أنه يكون بال قياساً، كقولهم: (نَحْنُ الْعُزْبُ أَفْرَى النَّاسِ لِلْضَّيْفِ).



## هذا باب التحذير

وهو: تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليجتنبه.  
 فإن ذُكِرَ المحذّر بلفظ (يَا)، فالعامل محذوف لزوماً، سواء عَطِفَتْ عليه.  
 كَرَزْتَهُ، أم لم تعطف ولم تكرر، تقول: (يَاكَ وَالْأَسَدَ) الأصل: (أَحْذَرُ تَلَاوِيَّ نَفْسِي  
 وَالْأَسَدَ)، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وأُنيب عنه الثاني، فانتصب.  
 ثم الثاني، وأُنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل.  
 وتقول: (يَاكَ مِنَ الْأَسَدِ)، والأصل: (بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ)، ثم حُذِفَ باء  
 وفاعله والمضاف، وقيل: التّقدير (أَحْذَرُكَ مِنَ الْأَسَدِ)، فنحو: (يَاكَ الْأَسَدَ) ممتنع  
 على التّقدير الأول، وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني، وهو رأي ابن النّاظم، و

حذف في جواز (إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ) لصلاحيته لتقدير من .  
ولا تكون (إِيَّا) في هذا الباب لمتكلم، وَشَذَّ قَوْلُ عُمَرَ رضي الله عنه: (لِتَذْكُ  
لَأَسْلُ وَالرَّمَا حُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ) وأصله إِيَّايَ باعدوا  
عن حذف الأرنب، وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول:  
المحذور، ومن الثاني: المحذّر.

ولا يكون لغائب، وَشَذَّ قَوْلُ بعضهم: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ)  
تقدير: فَلْيَحْذَرْ تَلَا قِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسَ الشَّوَابَّ، وفيه شذوذان، أحدهما: اجتماع حذف  
فعل، وحذف حرف الأمر، والثاني: إقامة الضمير، وهو (إِيَّا) مُقَامَ الظَّاهِر، وهو  
لَاخِس، لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمّر.  
وإن ذكر المحذّر بغير لفظ (إِيَّا) أو أَقْتَصَرَ على ذكر المحذّر منه، فإنما يجب  
حذف إن كَرُرَتْ أو عَطِفَتْ، فالأوّل نحو: (نَفْسُكَ نَفْسُكَ)، والثاني نحو: (الْأَسَدُ  
الْأَسَدُ) و﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وفي غير ذلك يجوز الإظهار، كقوله:

٤٥٨ - خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ



### هذا باب الإغراء

وهو: تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله .  
وحُكْمُ الاسم فيه حُكْمُ التَّحْذِيرِ الذي لم يُذَكَّر فيه (إِيَّا)؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله  
في عطف أو تكرر، كقولك: (الْمُرُوءَةُ وَالنَّجْدَةُ) بتقدير: الزم، وقوله:

٤٥٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

ويُقال: (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ)، فَتَنْصِبُ (الصَّلَاةَ) بتقدير اخْضُرُوا، و(جَامِعَةٌ) على  
حال، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز.



### هذا باب أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: ما نَابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً، كـ (سَتَّانَ)، و(صَةً) و(أَوْهَ).  
والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول؛ فَخَرَجَتِ المصادرُ والصفاتُ في

نحو: (ضَرَبًا زَيْدًا) و(أَقَاتِمُ الزَّيْدَانَ) فَإِنَّ العوامل تدخل عليها.

وَوُزُوْدُهُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ كَثِيرٌ، كـ (صَصَه)، و(مَمَه)، و(آمِينَ) بِمَعْنَى: اسْكُتْ. وَاكْثِفْ، وَاسْتَجِبْ، وَنَزَالٍ، وَبَابِهِ، وَبِمَعْنَى الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ قَلِيلٌ، كـ (شَتَانًا) و(هَيْهَاتَ)، بِمَعْنَى افْتَرَقَ وَبَعُدَ، و(أَوَه) و(أَف) بِمَعْنَى اتَّوَجَّعَ وَاتَّضَجَّرَ، و(وَاهَا وَوَيَّ)، و(وَاهَا) بِمَعْنَى أَعْجَبَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَيَّكَاتَهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ﴾ [الفصل ٨٢]، أَي: أَعْجَبَ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٤٦٠ - وَاهَا بِأَبِي أَنْتَ وَفُوكَ الْأَشْنَبُ

وقول الآخر:

٤٦١ - وَاهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا

**فصل: اسمُ الفعلِ ضَرَبَانِ:**

**أحدهما:** ما وضع من أول الأمر كذلك، كَشَتَانِ وَصَه وَوَيَّ.

**الثاني:** ما نُقِلَ من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو جار ومجرور، نحو (عَلَيْكَ) بِمَعْنَى الزَّمِّ، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أَي: الزَّمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ. و(دُونَكَ زَيْدًا) بِمَعْنَى خُذْهُ، و(مَكَانَكَ) بِمَعْنَى اثْبُتْ، و(أَمَامَكَ)، بِمَعْنَى تَقَدَّمْ، و(وَرَاءَكَ) بِمَعْنَى تَأَخَّرْ، و(إِلَيْكَ)، بِمَعْنَى تَنَحَّ، ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر استُعْمِلَ فعْلُهُ، ومصدر أَهْمِلَ فعْلُهُ؛ فالأول نحو: (رُوِيَ زَيْدًا) فَإِنَّهُمْ قَالُوا: أَرُوْدُهُ إِرْوَادًا، بِمَعْنَى أَهْمَلَهُ إِمْهَالًا، ثُمَّ صَغَّرُوا الْإِرْوَادَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، وَأَقَامُوهُ مُقَامَ فَعْلِهِ، وَاسْتَعْمَلُوهُ تَارَةً مَضْمُونَةً إِلَى مَفْعُولِهِ؛ فَقَالُوا: (رُوِيَ زَيْدًا)، وَتَارَةً مُتَوْنًا نَاصِبًا لِلْمَفْعُولِ، فَقَالُوا: (رُوِيَ زَيْدًا). وَثَانِيًا: إِنَّهُمْ نَقَلُوهُ وَسَمَّوْا بِهِ فَعْلَهُ، فَقَالُوا: (رُوِيَ زَيْدًا)، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْمُ فَعْلٍ: كَوَيْدٍ مَبْنِيًّا، وَالدَّلِيلُ عَلَى بِنَائِهِ كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَوْنٍ، وَالثَّانِي قَوْلُهُمْ: (بَلَّ زَيْدًا)، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ فَعْلٌ مُهْمَلٌ مُرَادِفٌ لِدَعٍ وَاتْرُكٌ، يُقَالُ: (بَلَّ زَيْدًا)، بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ، كَمَا يُقَالُ: (نَبَّ زَيْدًا)، ثُمَّ قِيلَ: (بَلَّ زَيْدًا) بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ وَبِنَاءِ (بَلَّ) عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فَعْلٍ.



**فصل: يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاهُ، تقول:** (هَيْهَاتَ نَجْدًا)، كَمَا تَقُولُ

(بَعُدْتُ نَجْدًا)، قَالَ:

٤٦٢ - فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ

وتقول: (شَتَانٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، كَمَا تَقُولُ: (افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) و(تَرَكَ زَيْدًا)، كَمَا

تَقُولُ: (اتْرُكْ زَيْدًا).



وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعال سُمِّيت به؛ فيستعمل على أوجهٍ - عتبارهما، قالوا: (حَيْهَلُ الثَّرِيدِ)، بمعنى: اتت الثريدَ، و(حَيْهَلُ عَلَى الْخَيْرِ)، بمعنى: على الخير، وقالوا: (إِذَا دُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلُ بِعُمَرَ)، أي: أَسْرِعُوا بذكره. ولا يجوز تقديمُ معمول اسمِ الفعلِ عليه، خلافاً للكسائي، وأما: ﴿كَتَبَ اللَّهُ نَسْكَهُ﴾ [النساء: ٢٤]، وقوله:

٤٦٣ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا

فَمُؤُولَانِ.



**فصل:** وما نُؤَنُّ من هذه الأسماء فهو نكرة، وقد التزِمَ ذلك في (وَاهَا) و(وَنِيهَا) - التزِمَ تنكيرُ، نحو: أَحَدٌ وَعَرِيبٌ وَدَيَّارٌ. وما لم يُتَوَّن منها فهو معرفة، وقد التزِمَ ذلك في (نَزَالِ) و(تَرَكَ) وبابهما، كما تَرِمَ التعريفُ في المُضَمَّرات والإشارات والموصولات. وما استعمل بالوجهين فعلى مَعْنَيَيْنِ، وقد جاء على ذلك: صَهْ وَمَهْ وَإِيهْ، وألفاظُ خَرَّ. كما جاء التعريف والتنكير في نحو: كِتَابٌ، وَرَجُلٌ، وَفَرَسٌ.



### هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان: **أحدهما:** ما خُوِطِبَ به ما لا يَعْقِلُ مما يُشَبِّه اسمَ الفعلِ، كقولهم في دعاء الإبل لتشرَبَ: (جِيءُ جِيءُ) مهموزَيْنِ، وفي دعاء الضأن (حَاخَا)، والمعز (عَاخَا) غير مهموزين، والفِعْلُ منهما حَاخَيْتُ وعَاخَيْتُ، والمصدر حَيْحَاءٌ وَعَيْعَاءٌ،

٤٦٤ - يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَاغَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ  
وفي زَجَرِ البغل (عَدَسٌ)، قال:

عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وقولنا: (مما يشبه اسمَ الفعلِ) احترازٌ من نحو قوله:

٤٦٥ - يَا دَارَ مِيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ

وقوله :

## ٤٦٦ - أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي

**الثاني :** ما حُكي به صوتٌ، كـ (عَاقٍ) لحكاية صَوْتِ الغُرَابِ، و(طَاقٍ) لصوت الضَّرْبِ، و(طَقٍ)، لصوت وقع الحجارة، و(قَبٍّ)، لصوت وقع السيف على الضريبة والنوعان مَبْنِيَانِ، لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة، ولا معمولة، كـ أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب الجزء الأول. [باب المعرب والمبني].



### هذا باب نوني التوكيد

لتوكيد الفعل نونان: ثقيله، وخفيفة، نحو: ﴿لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢].  
ويؤكد بهما الأمر مطلقاً، ولا يؤكد بهما الماضي مطلقاً.  
وأما المضارع فله حالات:

**إحداها :** أن يكون توكيده بهما واجباً، وذلك إذا كان: مُشْتَبَاً، مُسْتَقْبَلَاً، جَوَاباً لِقَسَمٍ، غير مفصول من لامه بفواصل، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمُ﴾ [الأنبياء: ٥٧].  
ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِيَاً، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُونُسُ﴾ [يوسف: ٨٥].  
إذ التقدير: لا تفتأ، أو كان حالاً، كقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، وقول الشاعر:

٤٦٧ - يَمِيناً لَأُبْغِضَ كُلَّ أَمْرٍ

أو كان مفصلاً من اللام، مثل: ﴿وَلَيْنَ مُتَمِّمٍ أَوْ قُتِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].

**الثانية :** أن يكون قريباً من الواجب، وذلك إذا كان شرطاً، لأن المؤكدة بما، نحو: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨]، ﴿فَأَيُّهَا تَذْهَبُ﴾ [الزخرف: ٤١]، ﴿فَأَيُّهَا تَرَوَى﴾ [مريم: ٢٦].

وَمِنْ تَرَكِ توكيده، قوله:

٤٦٨ - يَا صَاحِ إِنَّمَا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ

وهو قليلٌ، وقيل: يختص بالضرورة.

الثالثة: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبِ اللَّهُ غَفُولًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقول الشاعر:

٤٦٩ - هَلَّا تَمُنُّنْ بِوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ

وقول الآخر:

٤٧٠ - فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيَنِي

وقوله:

٤٧١ - أَفَبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحُنَّ قَسِيلاً

الرابعة: أن يكون قليلاً، وذلك بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تُسبق  
- كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]،  
- يخونهم:

٤٧٢ - وَمَنْ عِضَّةٍ مَا يُنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقال:

٤٧٣ - قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ

الخامسة: أن يكون أقل، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير (إمّا)، كقوله:

٤٧٤ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

وكقوله:

٤٧٥ - مَنْ نَثَقَمَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ



## فصل في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليين يُستثنى من كلّ منهما مسألة:

الأصل الأول: أن آخَرَ المؤكّد يُفتح، تقول: (لِتَضْرِبَنَّ) و(أَضْرِبَنَّ) ويستثنى [من  
نث] أن يكون مُستنداً إلى ضمير ذي لين؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركة تجانس ذلك  
- لين. كما نشرحه.

والأصل الثاني: أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً، تقول: (أَضْرِبَنَّ

يَا قَوْمِ) بَضَمَ الْبَاءَ، وَ(أَضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ) بِكسرها، والأصل: اضْرِبُونْ، واضْرِبِينَ. تحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين.

ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً، كـ (يَخْشَى) فإنك تحذف آخر الفعل، وتثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ فتقول: (يَا قَوْمِ أَخْشَوْ) و(يَا هِنْدُ اخْشَيْنِ) فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره، بل تقلبه ياء فتقول: (لَيَخْشَيْنَ زَيْدُ) و(لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ)، و(لَتَخْشَيَانِ يَا زَيْدَانِ) و(لَتَخْشَيْنَا هُنَا هُنَا). هُنَا هُنَا.



### فصل: تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام:

**أحدها:** أنها لا تقع بعد الألف، نحو: (قَوْمًا) و(أَعْدَا)؛ لئلا يلتقي ساكنان وعن يونس والكوفيين إجازته، ثم صَرَّحَ الفارسي في الحجة بأن يونس يُبْقِي النون ساكنةً، وَنَظَرَ ذلك، بقراءة نافع: ﴿وَنَحْيَا﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذكر الناظم أنه يكسر النون، وحمل على ذلك قراءة بعضهم: ﴿فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦]، وجوزة قراءة ابن ذَكْوَانَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، بتخفيف النون.

وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً، ويجب كسرها، كقراءة باقي السبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

**الثاني:** أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعد فاعله بألفٍ فاصلةٍ بين التَّوْنَيْنِ، قصداً للتخفيف؛ فيقال: (اضْرِبِي) وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازة هنا بشرط كسرها.

### الثالث: أنها تحذف قبل الساكن، كقوله:

٤٧٦ - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ  
أصله: (لَا تُهَيِّنَنَّ).

**الرابع:** أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢]، وقول الشاعر:

٤٧٧ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاغْبُدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حذف في الوصل لأجلها؛ تقول في الوصل: (اضْرِبِي يَا قَوْمِ) و(اضْرِبِي يَا هِنْدُ) والأصل: اضْرِبُونْ واضْرِبِينَ، كما مر، فإذا وَقَفْتَ حذفت التَّوْنُ لشيبهها بالتنوين في نحو: (جاء).

يُنَادٍ) و(مَرَزْتُ بِزَيْدٍ) ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين؛ فتقول: (اضْرِبُوا) (ضَرْبِي).



### هذا باب ما لا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُني كما مر، وَسُمِّي غير متمكن، وَإِلَّا أُعْرِب، ثم أعرب إن أشبه الفعل مُنع الصرف كما سيأتي، وَسُمِّي غير أمكن، وَإِلَّا صُرِفَ، سُمِّي أَمْكَن.

والصَّرْفُ: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أَمْكَن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف ولل فعل، ك (زَيْدٍ) و(فَرَسٍ).

وقد علم من هذا أَنَّ غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين، ويستثنى من ذلك، نحو: (مُسْلِمَاتٍ) فإنه منصرف مع أنه فاقد له؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم.



ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

● **أحدهما:** ما يمتنع صَرْفُه لعدة واحدة، وهو شيئان:

**أحدهما:** ما فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ مطلقاً، أي: مقصورة كانت أو ممدودة، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي: سواء وقع نكرة ك (لِذِكْرَى) و(صَخْرَاءَ)، أم معرفة ك (لِرَضْوَى) و(زَكْرِيَاءَ)، أم مفرداً كما تقدم، أم جمعاً ك (جَرَحَى) و(أَنْصِبَاءَ)، أم سائلاً كما تقدم، أم صفة ك (حُبْلَى) و(حَمْرَاءَ).

**والثاني:** الجمع المُوازن لمَفَاعِلَ، أو مَفَاعِيلَ؛ ك (دَرَاهِمَ) و(دنانير).

وإذا كان مَفَاعِلَ منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحة؛ فتقلب ياءه ألفاً؛ فلا يُنَوَّن، ك (عَذَارَى) و(مَدَارَى)، والغالب أن تبقى كسرته؛ فإذا خلا من (أَلْ)، والإضافة أُجْرِي ك (رَفَعَ والجِرُّ مُجْرَى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ سَبْعُ سُورٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ﴿وَلَيْلٍ عَشْرِ﴾ [الفجر: ١، ٢]، وفي النصب جُرِي دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لِيُبَيِّنَ﴾ [سبا: ١٨].

و(سَرَاوِيلُ) ممنوع من الصَّرْفِ مع أنه مفرد؛ فقيل: إنه أعجمي حُيِّلَ عَلَى مُوَازَنِهِ

من العربي، وقيل: إنه منقول عن جمع سِرْوَالَة، ونقل ابنُ الحاجب أنَّ من العرب يصرفه، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك.

وإن سُميَّ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي، مثل: سَرَاوِيل وشرَاحِيل لفظ أَرْتُجَلٍ للعلمية، مثل: كَشَاحِم، مُنِع الصَّرَف.



● النوع الثاني: ما يمتنع صرفه بعَلتين، وهو نوعان:

\* أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً، وهو ما وُضع صفة، وهو إما مَبْنِيٌّ في آخره ألف ونون، أو مُوَازِنٌ للفعل، أو مَعْدُول.

- أما ذو الزيادةتين فهو فَعْلَانٌ بشرط أن لا يقبل التاء؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى كـ (سَكْرَانٌ وَعَظْبَانٌ وَعَطْشَانٌ)، أو لكونه لا مؤنث له كـ (لَحْيَانٌ)، بخلاف، نحو مَصَّانٌ لِلثِيَم، وَسَيْفَانٌ لِلطَوِيل، وَأَلْيَانٌ لِكَبِيرِ الْأَلْيَةِ، وَنَدْمَانٌ: من المنادمة لا مِنْ نَدَمٍ فَإِنْ مَوْنَتَاهَا فَعْلَانَةٌ.

- وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعْلُنٌ كـ (أَحْمَرٌ)، أو فُعْلَى كـ (أَفْضَلٌ)، أو لكونه لا مؤنث له، كـ (أَكْمَرٌ) و(آدَرٌ)، ونحو صُرِفَ أَرْبَعٌ في نحو: (مَرَزْتُ بِنْسُوَةَ أَرْبَعٍ) لأنه وضع اسماً؛ فلم يُلْتَفَتْ لما طرأ به من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء، وإنما منع بعضهم صرفَ بابِ أَبْطَحَ وأَذْهَمَ نَسَقاً وَأَسْوَدَ وَأَرْقَمَ لِلْحَيَّةِ - مع أنها أسماء - لأنها وُضعت صفاتٍ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ من الإسميَّة، وربما اعتدَّ بعضهم باسميَّتها فَصَرَفَهَا، وأما أَجْدَلٌ لِلصَقْرِ، وَأَخْيَلٌ لِمَنْ ذِي خَيْلَانٍ، وَأَفْعَى لِلْحَيَّةِ، فَإِنَّهَا أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صرفت في الأكثر، وبعضهم يمنع صرفها لِلْمَح معنی الصفة فيها، وهي القوة والتلون والإيابة. قال:

٤٧٨ - فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

وقال:

٤٧٩ - فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا

- وأما ذو العَدَل فنوعان:

أحدهما: مُوَازِنُ فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق، وفي الباقي على الأصحَّ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة؛ فأصلُ (جَاءَ الْقَوْمُ أَخَذَ) جَاؤُوا واحداً واحداً، وكذا الباقي، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نُعُوتاً، نحو: أَجْنَحُو مَتَّى وَتَلَّتْ وَرَبَّعَ [فاطر: ١]، أو أحوالاً، نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾.

نَتَّ وَرَيْعٌ [النساء: ٣]، أو أخباراً، نحو: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) وإنما كرر لقصد - تيد، لا لإفادة التكرير.

**ثاني:** (أَخْرَ) في نحو: (مَرَزْتُ بِنِسْوَةِ آخَرَ) لأنها جمع الأخرى، والأخرى أثنى - بانفتح - بمعنى مغاير، وآخَرُ من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل قياسه أن - في حال تجرؤه من آل والإضافة مفرداً مذكراً، نحو: ﴿لِيُؤْسَفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٨]، ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ - إلى قوله سبحانه -: ﴿يَنْبِكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، فكان القياس أن يقال: (مَرَزْتُ بِامْرَأَةِ آخَرَ) و(بنسَاءِ آخَرَ) و(برجالِ آخَرَ) و(برجلينِ آخَرَ) ولكنهم قالوا: أخرى، وآخَرُ، وآخِرُونَ، وآخِرَانِ، - ثم تعالى: ﴿فَتَذَكَّرَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [١٨٤]، ﴿وَأَخْرُونَ اعْرِفُوا﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

وإنما خصَّ النحويون آخَرَ بالذكر، لأنَّ في أخرى ألف التانيث، وهي أوضح من - وآخِرُونَ وآخِرَانِ مُعْرَبَانِ بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب، وأما آخَرُ - عندَ فيه، وإنما العدْلُ في فروعه، وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن. وإن كانت أخرى بمعنى آخرة، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأَخْرِهِنَّ﴾ [الأعراف: ٣٩]، - سمعت على آخرٍ مصروفاً؛ لأنَّ مذكرها آخِرٌ - بالكسر - بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشَاءَ﴾ [النجم: ٤٧]، ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فليست من - اسم التفضيل.

وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع، بقي على منع الصرف؛ لأنَّ الصفة لما ذهبت - نسبة خَلْقُهَا العلمية.



**النوع الثاني:** ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة، وهو سبعة:

**أحدها:** العَلَمُ المركَّب تركيب المَزَج، كـ (بَعْلَبَكْ)، و(حَضْرَمَوْت) وقد يضاف - جَزْأِيَّهِ إلى ثانيهما، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح، وعلى اللغات الثلاث، فإن كان آخرُ - معتلاً كـ (مَعْد يَكْرَب) و(قَالِي قَلَا) وجب سكونه مطلقاً.

**الثاني:** العَلَمُ ذو الزيادةتين كـ (مَرْوَان، وَعِمْرَان، وَعُثْمَان، وَعُظْفَان، وَأَصْبَهَان).

**الثالث:** العَلَمُ المؤنَّث، ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء كـ (فَاطِمَة) - ضحَّة، أو زائداً على ثلاثة كـ (زَيْنَب)، و(سَعَاد)، أو مُحَرَّك الوسط كـ (سَقَر)، - غي، أو أعجمياً كـ (هَمَاء)، و(جُور)، أو منقولاً من المذكر إلى المؤنَّث كـ (زَيْد) - امرأة - ويجوز في نحو: (هِنْد) و(دَعْد) الصرف وتركه، وهو أولى، والزَّجَاج - حه. وقال عيسى وَالْجُرْمِيُّ والمبرد في نحو: (زَيْد) - اسم امرأة - إنَّه كهند.



**الرابع:** العَلَمُ الأعجميُّ، إن كانت علميته في اللغة العجمية، وزاد على ثلاث ك (إِبْرَاهِيمَ)، و(إِسْمَاعِيلَ) وإذا سُمِّيَ بنحو: (لِجَام) و(فِرْنَد) صُرِفَ؛ لحدوث علمية ونحو: (نُوح) و(لُوط) و(شَر) مصروفة، وقيل: السَّاكُنُ الوسطِ ذو وجهين، والمُحَرِّفُ مُتَحَتِّمُ المنع.

**الخامس:** العَلَمُ المُوَازن للفعل، والمعتَبَرُ من وَزْن الفعل أَنْوَاعٌ:

- **أحدها:** الوزن الذي يَخْصُ الفعلَ، ك (حَضَّم) لمكان، و(شَمَرَ) لفرس و(دُئِلَ) لقبيلة، وك (انْطَلَقَ) و(اسْتَخْرَجَ) و(تَقَاتَلَ) أعلاماً.

- **الثاني:** الوزن الذي به الفعلُ أُولَى؛ لكونه غالباً فيه، ك (إِثْمَدَ)، و(إِصْبَعَ) و(أُبْلِمَ) أعلاماً؛ فإن وجود مُوَازنِها في الفعل أَكْثَرُ كالأمر من ضرب، وذهب، وكتب

- **الثالث:** الوزن الذي به الفعلُ أُولَى؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ في الفعل تدلُّ في الاسم، نحو: أَفْكَلَ وَأَكْلَبَ؛ فَإِنَّ الهمزة فيهما لا تدل، وهي في مُوَازنِهما في الفعل، نحو: أَذْهَبَ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم.

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل؛ فخرج بالآونة نحو: (امْرُؤٌ) علماً؛ فَإِنَّهُ في التَّصْبِ نظير أَذْهَبَ، وفي الجر نظير اضْرَبَ؛ فلم يَبَيَّنْ على حالة واحدة، وبالثاني نحو: (رُدَّ) و(قِيلَ) و(بِيعَ) فَإِنَّ أَصْلَهَا فُعِلَ ثم صار بمنزلة قُفِّلَ وِدِيكَ فوجب صرفها، ولو سميت بضَرْبٍ مخففاً من ضَرْبٍ انصرف اتِّفَاقاً ولو سميت بضَرْبٍ ثم خَفَّفَتْه انصرف أيضاً عند سيبويه، وَخَالَفَهُ الْمَبْرَدُ لَأَنَّهُ تَغْيِي عَارِضٌ، وبالثالث نحو: (أَلْبَبَ) - بالضم - جمع لُبِّ علماً؛ لَأَنَّهُ قد بَايَنَ الفعلُ بِالفك قاله أبو الحسن، وخولف لوجود الموازنة.

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أُولَى، ولا وَزْنُ هو فيهما على السواء، وقال عيسى: إِلَّا أَنْ يَكُونَا مَنْقُولَيْنِ مِنَ الفعلِ كالأمر من ضَارَبَ، وَتَضَارَبَ، وَدَخَرَ، أعلاماً، واحتجَّ بقوله:

**٤٨٠ - أَنَا أَبْنُ جَلَا وَطِلَاغُ الشُّنَايَا**

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ (جَلَا) من قولك: (زَيْدٌ جَلَا)؛ ففيه ضمير، وهو من باب المحكيَّات، كقوله:

**نَبَيْتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدَ**

وأن يكون ليس بعَلَمٍ، بل صفة لمحدوفٍ، أي: ابنُ رَجُلٍ جَلَا الأُمُورَ.

**السادس:** العَلَمُ المختومُ بألف الإلحاق المقصورة، ك (عَلَقَى)، و(أَزْطَى) عَلَمين.

**السابع:** المعرفة المعدولة، وهي خمسة أنواع:

**- أحدها:** فُعل في التوكيد، وهي: جُمِعُ، وَكُتِعُ، وَبُصِعُ، وَبُتِعُ، فإنَّها معارف معدولة إلى ضمير المؤكَّد، ومعدولة عن فَعْلَاوَات، فإنَّ مُفَرَّدَاتِهَا: جَمَعَاء، بَصَعَاء، وَبُتَعَاء، وإنَّما قياسُ فَعْلَاء إذا كان اسماً أن يُجْمَعَ على فَعْلَاوَات نَحْرَاء وَصَحْرَاوَات.

**- الثاني:** سَحَرُ إذا أُريد به سَحَرُ يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل لإضافة، كـ (جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرًا)؛ فإنَّه معرفة معدولة عن السَّحَر، وقال صدر القائل: مبني لتضمنه معنى اللام.

واخترَزَ بالقيد الأول من المبهم، نحو: ﴿يَجْنَيْهُمْ يَسْحَرُ﴾ [القمر: ٣٤]، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرف؛ فإنَّه يجب تعريفه بأل أو الإضافة، نحو: (طَابَ السَّحَرُ نَحْرًا لِيَلَيْتَا)، وبالثالث من نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرًا، أو سَحَرَه).

**- الثالث:** فُعلُ علماً لمذكَّر؛ إذا سُمِعَ ممنوعُ الصرف وليس فيه عِلَّة ظاهرة غير علمية، نحو: (عَمَر) و(زَفَر) و(زَحَل) و(جَمَح)؛ فإنَّهم قَدَرُوهُ مَعْدُولاً؛ لأنَّ العلمية لا تستقل بمنع الصرف مع أنَّ صيغة فُعل قد كثر فيها العدل، كـ (عُدَر، وفُسَق)، و(جَمَعَ، وَكُتِع)، وكـ (أَخَر).

وأما (طَوَى) فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة، لا العدل عن لآئه قد أمكن غيره فلا وَجَه لتكلفه، ويؤيده أنَّه يصرف باعتبار المكان.

**- الرابع:** فَعَالٌ علماً لمؤنث، كـ (حَذَام)، و(قَطَام) في لغة تميم؛ فإنَّهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال المبرِّد: للعلمية والتأنيث معنوي كـ (زَيْتَب)، فإنَّ حُتِمَ بالراء كـ (سَفَار) اسماً لماء، وكـ (وَبَار) اسماً لقبيلة، غيرُ على الكسر، إلَّا قليلاً منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

لَمْ تَزُوا إِرْمًا وَعَاذًا      أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
رَءٌ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ      فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

وأهل الحجاز يثنون الباب كلَّه على الكسر؛ تشبيهاً له بنزَال، كقوله:

عَدَا إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوَهَا      فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

**- الخامس:** (أَمْس) مُرَاداً به اليوم الذي يليه يومك، ولم يُضَف، ولم يُقَرَّن بحذف واللام، ولم يقع ظرفاً، فإنَّ بعض بني تميم تمنع صرفه مطلقاً؛ لأنَّه مَعْدُول عن الأَمْس، كقوله:

٤٨٣ - لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِذْ أَمْسَا

وجمهورهم يخص ذلك بحالة الرفع، كقوله:

٤٨٤ - اغْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بِأَسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنْ أَمْسَ

والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً، على تقديره مُضَمَّنًا معنى اللام، قال:

٤٨٥ - وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسَ

وَالْقَوَافِي مجرورة.

فإن أردت بأمس يوماً من الأيام الماضية مُبْهَمًا، أو عَرَفْتَهُ بالإضافة، أو بالأداء فهو مُعَرَّبٌ إجماعاً، وإن استعملت المجرّد المراد به معين ظرفاً، فهو مُبْنِيٌّ إجماعاً.



**فصل:** يَعرِضُ الصرفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

**الأول:** أن يكون أحد سببَيه العلمية ثم ينكّر؛ تقول: (رُبَّ فَاطِمَةٍ وَعِمْرَانٍ وَعَدِ وَيَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ وَأَرْطَى).

ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية، كـ (لَأَحْمَرَ) و(سَكْرَانَ) فسيبويه يُتَبَيَّنُ غير منصرفٍ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ في الحواشي، وَوَافَقَهُ في الأوسط.

**الثاني:** التّصْغِيرُ المُزِيلُ لأحد السببين، كـ (حُمَيْدٍ) و(عُمَيْرٍ) في أحمد وعمره وعكس ذلك، نحو: (تَحْلَى) علماً؛ فإنه ينصرف مُكَبَّرًا ولا ينصرف مُصَغَّرًا؛ لاستكمال العلتين بالتصغير.

**الثالث:** إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائي: ﴿سَلَا سَلَا﴾ [الإنسان: ٤]. و﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]، وقراءة الأعمش: ﴿وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

**الرابع:** الضرورة، كقوله:

٤٨٦ - وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدْرَ خَدْرَ غَنِيْزَةٍ

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة.

وأجاز الكوفيون، والأخفش والفراسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف، والساير البصريين، واحتج عليهم، بنحو قوله:

٤٨٧ - طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُوْ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام.



**فصل:** المنقوص المستحق لمنع الصرف؛ إن كان غير علم حُذفت ياؤه رفعاً جزاً. وَنُونٌ بَانْتِقَاقٍ، كـ (جَوَارٍ) و(أَعِيمٍ)، وكذا إن كان علماً كـ (قَاضٍ)، عِلْمُ امْرَأَةٍ، كـ (يَزْمِي) علماً، خلافاً ليونس وعيسى والكسائي؛ فإنهم يُثْبِتُونَ الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النصب، احتجاجاً بقوله:

٤٨٨ - قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْيِلِيَا

وذلك عند الجمهور ضرورة، كقوله في غير العلم:

٤٨٩ - وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا



### هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجزؤه من الناصب والجازم وفقاً للفرءاء، لا حُلُولُهُ محلَّ الاسم حقاً للبصريين؛ لانتقاضه نحو: (هَلَا تَفْعَلُ). وناصبه أربعة:

**أحدها:** (لن) وهي لنفي (سَيَفْعَلُ)، ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيد، خلافاً لمخشري، ولا تَقَعُ دُعَائِيَّةٌ، خلافاً لابن السراج، وليس أصلها (لا) فأبدلت الألف بـ. خلافاً للفرءاء، ولا (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين، خلافاً لخليل والكسائي.

**الثاني:** (كَي) المصدرية، فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها (أَنْ) مُضْمَرَةٌ، وقد خبر في الشعر، وتعين المصدرية إن سبقتها اللام، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٢]. والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن، نحو قوله:

... لِي لَتَقْضِيَنِي زَقِيَّةٌ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلِسٍ  
وقوله:

٤٩١ - ... كَيْمًا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْذَعَا

ويجوز الأَمْرَانِ في نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وقوله:

٤٩٢ - أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي



الثالث: (أَنْ) في نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، وبعضُهم يُهمَلُهَا حَمَلًا عَلَى (مَا) أَخْتِهَا، أي: المصدرية، كقوله ابن مُحَيِّصٍ ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وكقوله:

٤٩٣ - أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا

وتأتي (أَنْ) مُفَسَّرَةً، وزائدة، وَمُخَفَّفَةً من أَنْ؛ فلا تنصب المضارع.

فالمُفَسَّرَةُ هي: الْمَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ، نحو: ﴿فَوَجَّهْ إِلَيْنَا أَنْ أَصْنَعَ أَلْفَاكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَأَنْطَلَقَ أَلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا﴾ [ص: ٦].

والزائدة هي: التالية لـ (لَمَّا)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَأَنَّ ظُبِيَّةَ تَعْطُرُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

أو بين القسم ولو؛ كقوله:

٤٩٤ - فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ الشَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

والمُخَفَّفَةُ من أَنْ هي: الواقعة بعد عِلْمٍ، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَذِيرٌ

[المزمل: ٢٠]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أو بعد ظَنٍّْ، نحو: ﴿وَحَسِبُوا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً، وهو الأرجح، ونحو: أجمعوا عليه في: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت: ٢]، واختلفوا في: ﴿وَحَسِبَ تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فقرأه غير أبي عمرو والأخوين بالنصب.



الرابع: (إِذَنْ) وهي حرفُ جَوَابٍ وجزاءٍ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور: أحدها: أَنْ تَتَصَدَّرَ، فإن وقعت حَشْوًا أهملت، كقوله:

٤٩٥ - وَأَمْكَنْبِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

وأما قوله:

٤٩٦ - إِنِّي إِذَنْ أَهْلِبُكَ أَوْ أَطْغِيرَا

فضرورة، أو الحَبْرُ محذوفٌ، أي: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ.

وإن كان السابق عليها وَاوًا أو فاءً جاز النصبُ، وقد قرئ: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَسُو﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُوا﴾ [النساء: ٥٣]، والغالب الرفعُ، وبه قرأ السبعة.

الثاني: أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا؛ فيجب الرفع في نحو: (إِذَنْ تَصْدُقُ) جواباً لمن قال:

أَجِبْ زَيْدًا).

الثالث: أَنْ يَتَّصِلَا، أَوْ يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا الْقَسَمُ؛ كقوله:

٤٩٧ - إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

فصل: يُنْصَبُ المضارع بـ (أَنْ) مضمرةً وُجُوباً في خَمْسَةِ مواضع:

أحدها: بعد اللامِ إِنْ سُبِقَتْ بِكَوْنٍ نَاقِصٍ ماضٍ منفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَهُ

الْعَنَكُوتِ: ٤٠﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ وَتُسَمَّى هذه اللامُ لامَ حُرُودٍ.

ثاني: بعد (أَوْ) إِذَا صَلَحَ في موضعها (حَتَّى)؛ نحو: (لَا لَزَمْتُكَ أَوْ تَقْضِيَنِي

حَتَّى)، وكقوله:

٤٩٨ - لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْرِكَ الْمُنَى

أَوْ (إِلَّا)، نحو: (لَأَقْتُلَنَّ أَوْ يُسْلِمَ)، وقوله:

٤٩٩ - كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

الثالث: بعد (حَتَّى) إِنْ كَانَ الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: ﴿فَقَنَلُوا أَلَيَّ

حَتَّى يَقَيَّءَ﴾ [الحجرات: ٩]، أَوْ باعتبار ما قبلها، نحو: ﴿وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

ويرْفَعُ الفعل بعدها إِنْ كَانَ حالاً مُسَبِّباً فَضْلَةً؛ نحو: (مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا

يَسِيرَ) ومنه: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْحَالِ، حَتَّى حَالَةَ الرِّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ.

ويجب النصب في مثل: (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَ(مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا)

سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا) لانتفاء السببية؛ بخلاف (أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) فَإِنَّ السَّيْرَ سَبَبٌ.

وإنما الشك في الفاعل، وفي نحو: (سَيَّرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا) لعدم الْفَضْلِيَّةِ،

سَبَبٌ: (كَانَ سَيَّرِي أَمْسَ حَتَّى أَذْخُلَهَا) إِنْ قُدِّرَتْ كَانَ نَاقِصَةً، وَلَمْ تَقْدَرِ الظَّرْفُ خَبَرًا.

رابع والخامس: بعد فاء السببية وواو المعية، مَسْبُوقَيْنِ بنفي أو طلب محضين،

نحو: ﴿لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَوْنُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْرِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الَّذِينَ يَلِئْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَقُورَ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿يَلِئْنَا نَرُدُّ وَلَا

نَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، وقوله:

٥٠٠ - لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ

وقوله:

٥٠١ - يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنُسْتَرِيحْ  
وقوله:

٥٠٢ - فَمَقُلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوا إِنَّ أَكْثَرَ

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [٥٢] الآية؛ لأنَّ (فَتَطْرُدُهُمْ)؛ جوابُ النفي، و(فتكون) جوابُ التَّهْيِ.

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمثَلُو بنفي والمتنقِض بِلَا، نحو: (أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنْ إِلَيَّ) إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي، ونحو (مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فُتُحَدِّثُنَا) و(مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا).

ومن الطَّلَبِ باسم الفعل، وبما لَفْظُهُ الخبر، وسيأتي.

وبتقييد الفاء بالسَّبَبِيَّةِ والواو بالمعِيَّةِ من العاطفتين على صريح الفعل. والاستثنافيتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]؛ فإنَّها للعطف؛ وفي

٥٠٣ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الشَّوَاءَ فَيُنْطَوِّقْ

فإنَّها للاستثناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم، والسببية تقتضي النَّصْب.

وتقول: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) بالرفع إذا نَهَيْتَهُ عن الأوَّل فقط، قدَّرت التَّهْيِ عن الجمع نَصَبَتْ، أو عن كلِّ منهما جَزَمْتَ.

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ معنى الجزاء جُزِمَ الفعل جواباً لشرط مُثَنٍّ لا للطلب لتضمُّنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك، نحو: ﴿قُلْ نَعَالُوا أَتْلُو﴾ [الزَّحَر: ١٥١]، بخلاف، نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [يَرْئِي: ٦٥، ٦٦]، في جزم الرفع؛ فإنَّه قَدَّرَهُ صفة لوليٍّ لا جواباً لَهَبْ؛ كما قَدَّرَهُ مَنْ جَزَمَ.

وشرَطَ غيرَ الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع (إنَّ لا) في موضع. فمن ثمَّ جاز (لا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ) بالجزم، ووجب الرفع في نحو: (لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ)، وأمَّا (فَلَا يَتَرَبَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) بالجزم على الإبدال لا الجواب.



وَأَلْحَقَ الكسائي في جواز النَّصْب بالأمر ما دَلَّ على معناه: من اسم فعل، نحو (نَزَالٍ فَتُكْرِمَكَ) أو خبر، نحو: (حَسْبُكَ حَدِيثُ قَيْنَانَ النَّاسِ) ولا خلاف في جزم الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء، كقوله:

٥٠٤ - مَكَائِكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي



وقولهم: (اتَّقَى اللَّهَ أَمْرُوهُ فَعَلَ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ)، أي: لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلْ، وَالْحَقُّ - - تَرْجِي بِالْتَمَنِي بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَفْص: ﴿فَاطَّلَعَ﴾ [غافر: ٣٧] بِالنَّصْبِ.



نصل: وَيُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره جوازاً بعد خمسة أيضاً:  
 أحدها: اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقضٌ ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، نحو:  
 . يَسْلِمُ رَبِّيَ الْعَالَمِينَ ﴿[الأنعام: ٧١]، وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢].  
 فإن سُبقت بِالْكَوْنِ المذكور وجب إضمار (أَنْ) كما مرَّ.  
 ومن قُرِنَ الفعلُ بلا نافيةٍ أو مؤكدةٍ وجب إظهارها، نحو: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ  
 - - حِجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].  
 ولأربعة الباقية: أَوْ، وَالْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ؛ إذا كان العطفُ على اسم ليس في  
 - - نفعٍ، نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً  
 - - على (وَحْيًا)، وقوله:

٥٠٥ - وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

وقوله:

٥٠٦ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ

وقوله:

٥٠٧ - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَا ثُمَّ أَعْقِلُهُ

وتقول: (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ)، بالرفع وجوباً؛ لأنَّ الاسم في تأويل  
 - - أي: الذي يطير.

ولا يُنْصَبُ بـ (أَنْ) مضمره في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً كقول  
 - - حبيب: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وقول آخر: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)،  
 - - بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.



نصل: وجازمُ الفعل نوعان: جازمٌ لفعل واحد، وهو أربعة:  
 (لا) الطلبية، نَهْيًا كانت، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دُعَاءً، نحو:  
 . خُذْنَا ﴿[البقرة: ٢٨٦]، وَجَزَمُهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ، كقوله:  
 ٥٠٨ - لَا أَعْرِفُنْ رَبَّ رَبِّأُ حُورًا مَدَامِعُهَا

وقال :

٥٠٩ - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ



ويكثر (لَا أُخْرِجُ) و(لَا نُخْرِجُ) لَأَنَّ المنهَى غير المتكلم.

واللام الطلبية، أمراً كانت، نحو: ﴿لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿لَيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وَجَزَمَهَا فِعْلِي المتكلم مبنيين للفاعل قليل. نحو: «قَوْمُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ»، ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وَأَقْلُ مِنْهُ جَزَمَهَا فِعْلٌ للمخاطب، نحو: ﴿فَإِذْ لَكَ فُلْتَفَرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، فِي قِرَاءَةٍ، ونحو: «لَسْتُ مَصَافُكُمْ»، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

و(لَمْ) و(لَمَّا) ويشتركان في: الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي.

وتنفرد (لَمْ) بمصاحبة الشرط، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنفال: ١٢].

[٦٧]، وبجواز انقطاع نفي منفيها، ومن ثَمَّ جاز (لم يكن ثم كان) وامتنع في: (لَمْ)

وتنفرد (لَمَّا) بجواز حذف مجزومها، كـ (لَقَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا)، أي:

أَدْخُلَهَا، فأما قوله:

٥١٠ - يَوْمَ الْأَعَاذِ إِنْ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ

فضرورة، وبتوقع ثبوته، نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ النَّارَ﴾

فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ومن ثم امتنع (لما يجتمع الضدان).



وجازمٌ لفعلين، وهو أربعة أنواع:

حرفٌ باتفاق، وهو (إِنْ).

وحرفٌ على الأصح، وهو (إِذْ مَا).

واسمٌ باتفاق، وهو: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَأَيُّ، وَأَيْنَ، وَأَيَّانَ، وَأَيْنِ، وَحَيْثُمَا.

واسمٌ على الأصح، وهو (مَهْمَا).

وكلٌّ منهما يقتضي فعلين يسمّى أولهما: شرطاً، وثانيهما: جواباً وحرفاً.

ويكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ [الأنفال: ١٩]، وماضيين، نحو: ﴿وَلَوْ

عُدُّنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ حَرْثَ الْآخِرَةِ فَرُدْ

حَرْثَهُ﴾ [الشورى: ٢٠]. وعكسه، وهو قليل، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا

غَفِرَ لَهُ»، ومنه: ﴿إِنْ نَزَّلْنَا نَزْلًا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]، لأن تابع الجواب

حرب، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خَصُّوا هذا النوع بالضرورة.

ورَفَعَ الجوابِ المسبوقِ بماضٍ أو بمضارعٍ منفِيٍّ بـ (لم) قويٍّ، كقوله:

بِإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

ونحو: (إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ) ورَفَعَ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ، كقوله:

٥١٢ - ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وعليه قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].



فصل: وكلُّ جوابٍ يمتنع جَعْلُهُ شرطاً، فَإِنَّ الفاءَ تجب فيه، وذلك الجملة الاسميَّة،

وإِنْ يَمَسُّكَ بَحِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [الأنعام: ١٧]، والطلبية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ

سَاءِلِي فَاْتِيْعِي﴾ [آل عمران: ٣١]، وقد اجتمعتا في قوله: ﴿وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي

يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِي﴾ [آل عمران: ١٦٠]، والتي فَعْلُهَا جامدٌ، نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا

وَأَنْتَ أَكْثَرُ رِزْقًا﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]، أو مَقْرُونٌ بَقَدْ، نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَفَ أَخٌ

لِي مِنْكَ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تَنْفِيسٌ، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو

تَنْفِيسٌ، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو (ما)، نحو: ﴿فَإِنْ

لَيْسَ بِمَا سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]، وقد تحذف في الضَّرورة، كقوله:

٥١٣ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وقوله:

٥١٤ - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْعَيِّ وَالصَّبَا سِيلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

ويجوز أن تُغْنِيَ (إذا) الفُجائيَّة عن الفاء، إن كانت الأداة (إِنْ) والجوابُ جملةً

سبب غير طلبية، نحو: ﴿وَإِنْ تُصَبِّهُم سَيْتُهُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْطِفُونَ﴾ [الروم: ٣٦].



فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلك

بالعطف، ورَفَعُهُ على الاستئناف، ونَصَبُهُ بأن مضمرةٌ وجوباً، وهو قليل، قرأ

عاصم وابن عامر: ﴿فَيَقْعِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وبأقيهم بالجزم، وابن

سبب بالنصب، وقُريء بهن أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لَهُ﴾

[الأعراف: ١٨٦].

وإذا تَوَسَّطَ المضارعُ المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، فالوجهُ الجزم،

ويجوز النصب، كقوله:

٥١٥ - وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ



فصل: ويجوز حذف ما علم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ (ولا)، كقوله:

٥١٦ - وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقُكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تطلقها يغل.

وما علم من جواب، نحو: ﴿إِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية.

ويجب حذف الجواب، إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى

نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) أو تأخر من جواب قسم سابق، نحو: ﴿لَئِنْ أَجْتَمَعَتِ

وَالْحِجَةُ﴾ [الإسراء: ٨٨].

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: (إِنْ تَقُمْ وَاللَّهُ أَقَمَ

وَإِذَا تَقَدَّمَهُمَا ذُو خَبَرٍ، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب، خلافاً

لابن مالك، نحو: (زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ أَقَمَ)، ولا يجوز إن لم يتقدمهما، خلافاً

وللفراء، وقوله:

٥١٧ - لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِ...

ضرورة، أو اللام زائدة.

وحيث حذف الجواب اشترط في غير الضرورة مضي الشرط؛ فلا يجوز (أَنْتَ

ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ) ولا (وَاللَّهُ إِنْ تَقُمْ لَأَقُومَنَّ).



## فصل في لو

لـ (لَوْ) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون مصدرية؛ فتترادف (أَنْ) وأكثر وقوعها بعد (وَدَّ)، نحو: ﴿وَدَّ

تَذْهَبُ﴾ [الفلم: ٩] أو (يَوَدُّ)، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن القليل قول قُتَيْبَةَ:

٥١٨ - مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنُوتٌ، وَرُبَّمَا مَنِ الْقَتْلَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْزَنُ

وإذا وليها الماضي بقي على مضيئه، أو المضارع تخلص للاستقبال، كما أن (أَنْتَ

المصدرية كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل؛ فتترادف (إن) كقوله:  
**٥١٩ - وَلَوْ تَلَوْتَنِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا**

وإذا وليها ماضٍ أوَّل بالمستقبل، نحو: ﴿وَلِيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ [النساء: ٩]،  
 مضارعٌ تخلص للاستقبال، كما في (إن) الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي، وهو أغلب أقسام لو، وتقتضي امتناع  
 - عي دائماً، خلافاً للشلوين، لا جوابها، خلافاً للمعربين، ثم إن لم يكن لجوابها  
 - غيرُهُ، لزَم امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وكقولك: (لو  
 - شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا) (لو كانت الشمس طالعة  
 - نضوء موجوداً)، ومنه: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِهِ) وإذا وليها مضارعٌ أوَّل  
 - ضي، نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧].

وتختص (لو) مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف  
 - ما بعده، كقوله:

**٥٢٠ - أَخِلَّائِي لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ**

وكثيراً (أن) وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، فقال سيبويه  
 حمير البصريين: مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له وقيل: له خبر محذوف، وقال  
 حميمون والمبرد والزَّمَخْشَرِي: فاعلٌ بَثَّت مقدراً كما قال الجميع في (ما) وصلتها في  
 : كُنْهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً).

وجواب (لو) إمَّا ماضٍ معنًى، نحو: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِهِ) أو وضعا،  
 - عي ما مُثَبَّت فاقترائه باللام، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]، أَكْثَرُ مِنْ  
 - ن. نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْلًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، وإمَّا منفي فالأمر بالعكس، نحو:  
 - سَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وقوله:

**٥٢١ - وَلَوْ نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا**

قيل: وقد تُجَابَ بجملة اسمية، نحو: ﴿لَمَّا تَوَبَّكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ عَنِ الِّمَلَأَةِ﴾ [البقرة: ١٠٣]؛  
 - الجملة مستأنفة، أو جوابٌ لقسمٍ مُقَدَّر، وإن (لو) في الوجهين للتمني فلا جواب لها.



## فصل في أمَّا

وهي حرفٌ شرطٍ وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً.

يدلُّ على الأول مجيء الفاء، بعدها.

وعلى الثالث استقراء مواقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَالْتَمَى﴾ [البي-الآيات]، ومنه: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية، وقَسِيمُهُ في المعنى: تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ فِي أَعْلَمٍ﴾ [آل عمران: ٧] الآية؛ فالوقف دونه، والمعنى: الراسخون فيقولون، وذلك على أن المراد بالمتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه. ومن تَخَلَّفِ التفصيل، قولك: (أما زيدٌ فمَنْطَلَقٌ).

وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال: أما حرفٌ يعطي الكلامَ فَضْلَ توكيدٍ. (زيد ذاهب) فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَةَ ذَاهِبٍ، قلت: (أما زيد ذاهب) وزعم أن مستخرج من كلام سيبويه.

وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، ولهذا تُؤَوَّلُ بهما يَكُن من شيءٍ، ولا بد من فاء تالية لتاليها، إلا إن دَخَلْتَ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه بالمَقُول؛ فيجب حذف معه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: لهم: أكفرتُم، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله: ٥٢٢ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالُ لَدَيْكُمْ

أو نُذَوِّرُ، نحو: «أما بعدُ ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»



## فصل في لَوْلَا وَلَوْما

ل (لَوْلَا) و(لَوْما) وجهان:

أحدهما: أن يدلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما؛ فيختصَّان بالحدس الإسميَّة، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١].

والثاني: أن يدلَّ على التَّحْضِيزِ؛ فيختصَّان بالفعلية، نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكَةِ﴾ [الحجر: ٧]، ويساويهما في التَّحْضِيزِ والاختصاص بالافعال: هَلَا، وَأَلَا، وَأَلَّا، وَقَدْ يَلِي حرف التَّحْضِيزِ اسمٌ مُعْلَقٌ به. إمَّا مضمَّر، نحو: «فَهَلَّا بِكَرًّا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟»، أي: فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرًّا، ومثله مؤخَّر؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ [النور: ١٦]؛ أي: هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ.





## باب الإخبار بالذي وفروعه، والألف واللام

ويسميه بعضهم باب السَّبَك، وهو باب وَصَعَهُ التَّحْوِيلُ للتدريب في الأحكام الخيرية. كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية، والكلام فيه في سبيل:

### الفصل الأول: في بيان حقيقته

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) بالذي؟ فاعمدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبدئه بموصول عاتق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو الذي، الثاني: أن تؤخر زيدا إلى آخر التركيب، الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نَقَلْتَهُ عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: (الذي هو منطلق زَيْدٌ) فالذي: مبتدأ، (هو منطلق): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضمير الذي جعلته حَقّاً عن زَيْدٍ الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به، لا عنه، وأن الذي بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السؤال؛ فَوَجِبَ تأويل كلامهم على معنى أخبر عن مُسَمًّى زيد في حال خبرك عنه بالذي.

وتقول في نحو: (بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) - إذا أخبرت عن التاء - (الَّذِي بَلَغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا)، فإن أخبرت عن أخويك قلت: (بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ)، وعن العَمْرَيْنِ قلت: (الَّذِينَ بَلَغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً الْعَمْرَوْنَ) أو عن الرِّسَالَةِ قلت: (الَّتِي بَلَغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) فَتَقَدَّمَ الضمير وَتَصَلَّه؛ لَأَنَّهُ إذا أُمْكِنَ الوَصْلُ، لم يجز العدول إلى تَحْلِيلِ، وَحِينَئِذٍ فيجوز حذفه؛ لَأَنَّهُ عائد متصل منصوب بالفعل.

### الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه

علم أن الإخبار إن كان بـ (الذي) أو أحد فروعهِ اشْتَرَطَ للمخبر عنه سبعة شروط:

أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يُخْبَرُ عن (أيهم) من قولك: (أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ) لأنك تقول حينئذ: الذي هو في الدار أَيُّهُمْ؛ فتزيل الاستفهام عن صَدْرِيَّتِهِ، وكذا تقول في جميع أسماء الاستفهام والشروط، وكم الخبرية، وما التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها؛ لما ذكرنا.



وفي التسهيل أنَّ الشرط أن يقبل الاسم أو خَلْفُهُ التأخير؛ وذلك لأنَّ الضمير المتصلة كالتاء من (قُمْتَ) يُخْبَرُ عنها مع أنَّها لا تتأخر، ولكن يتأخر خَلْفُها، ودم الضمير المنفصل؛ فتقول: (الَّذِي قَامَ أَنَا).

**الثاني:** أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز؛ لأنَّك لو قلت في (جاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً): الذي جاءَ زَيْدٌ إِياهُ ضَاحِكٌ، لكنك قد نصبت الضمير على الحال. وذلك ممتنع؛ لأنَّ الحال واجبُ التنكير، وكذا القول في نحوه، وهذا القيد لم يذكر في التسهيل.

**الثالث:** أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي؛ فلا يُخْبَرُ عن الهاء من نحو (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لأنَّها لا يُسْتَعْنَى عنها بالأجنبي، كـ (عمرو) و(بكر). وإنما امتنع الإحـ عمّا هو كذلك لأنَّك لو أخبرت عنه، لقلت: (الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ هُوَ) فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خَلَفَ عن ذنـ الضمير الذي كان متصلاً ففصلته وأخزته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابع للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عَائِدٍ، وإن قُدِّرَته عائداً على الموصول. بقي الخبر بلا رابط.

**الرابع:** أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمُضَمَّر؛ فلا يخبر عن الاسم المجزئ بـ (حَتَّى) أو بـ (مُذْ) أو (مُنْذُ) لأنَّهِنَّ لا يجرون إلّا الظاهر، والإخبار يستدعي إقعة ضمير مقام المخبر عنه، كما تقدّم، فإذا قيل: (سَرَّ أبا زَيْدٍ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ) جاز الإخبار عن (زيد) وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأنَّ الضمير لا يخلفهن: أمّا الأبـ فلاَنَّ الضمير لا يضاف، وأمّا القُرْبُ فلاَنَّ الضمير لا يتعلّق به جار ومجرور، وإن غيره، وأمّا (عمرو الكريم) فلاَنَّ الضمير، لا يوصف ولا يوصف به؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً فأخزت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز، فتقول في الإخبار عن المتضايقين: (الَّذِي سَرَّهُ قُرْبٌ مِنْ عَمْرٍو الْكَرِيمِ أَبُو زَيْدٍ) وكذا الباقي.

**الخامس:** جواز وروده في الإثبات، فلا يُخْبَرُ عن (أحد) من نحو: (ما جاءني أحد) لأنَّه لو قيل: (الذي ما جاءني أحد) لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.

**السادس:** كونه في جملة خبرية، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل (اضرب زيدا) لأنَّ الطلب لا يقع صلة.

**السابع:** أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين، نحو: (زيد) من قولك: (قَدْ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٍو)، بخلاف: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَعَدَ عَمْرٍو).



وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عَشْرَةُ أُمُور: هذه السبعة، وثلاثة أحر

بهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون نفعاً؛ فلا يُخْبَرُ بـ (زيد) من قولك: (زيد أخوك)، ولا من قولك: (عسى زيد أن يقوم)، ولا من قولك: (ما زال زيد عالماً).

ويُخْبَرُ عن كُلِّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك: (وَقَى اللّهُ الْبَطْلَ)؛ فنقول: (في الْبَطْلِ اللّهُ) و(الوَاقِيهِ اللّهُ الْبَطْلُ)، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأنَّ عائِدَ الحذف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ

**فصل:** وإذا رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً راجعاً إلى نفس (أَل) استتر في الصلة ولم ير: تقول في الإخبار عن التاء من (بَلَّغْتُ) في المثال المتقدم (المُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى عَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا) ففي (المبلغ) ضمير مستتر لأنه في المعنى لَأَل؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و(أَل) للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم، والمبتدأ نفس الخبر.

وإن رَفَعْتَ صِلَةً (أَل) ضميراً لغير (أَل) وجب بُرُوزُهُ وانفصاله، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إِلَى عَمْرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ) وعن العمرين: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةً الْعَمْرَوْنِ) عن الرسالة: (المُبَلِّغُهَا أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمْرَيْنِ رِسَالَةً) وذلك لأن التبليغ فعل متكلم، و(أَل) فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفسُ الخبر الذي أخرته.



## هذا باب العدد

اعلم أنَّ الواحد والاثنين يُخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين:

**أحدهما:** أنَّهما يُذَكَّرَان مع المذكر؛ فنقول: واحد، واثنان، ويؤنَّثَان مع المؤنث؛ فنقول: واحدة، واثنتان، والثلاثَةُ وأخواتها تَجْزِي على العكس من ذلك، تقول: ثلاثَةٌ حَبٌّ، بالتاء، وثلاثُ إِمَاءٍ، بتركيها، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَيمَةً﴾ [الحاقة: ٧].

**والثاني:** أنَّهما لا يُجْمَع بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا حين، لأنَّ قولك: (رجل) يفيدُ الجِنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ، وقولك: (رَجُلَانِ) يُفيدُ الجِنْسِيَّةَ ويُفِيدُ الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وأما البواقي فلا تستفاد العِدَّةُ والجنس إلا من لعدد والمعدود جميعاً، وذلك لأنَّ قولك: (ثلاثة) يُفيدُ العِدَّةَ دون الجنس، وقولك:

(رجال) يُفِيدُ الْجِنْسَ دُونَ الْعِدَّةِ، فَإِنْ قَصِدَتْ الْإِفَادَتَيْنِ، جَمَعْتَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ.



**فصل:** مُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ اسْمَ جِنْسٍ، كَ (شَجَرٍ) وَ(تَمَرٍ) أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كَ (قَوْمٍ) وَ(رَهْطٍ) خُفِضَ بِمَنْ، تَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمَرِ) وَ(عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وَقَدْ يَخْفَضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ، نَحْوُ: ﴿وَكَاكَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةً رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وَفِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَّةٌ»، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٢٣ - ثَلَاثَةٌ أَثْنَانُ وَثَلَاثُ ذُوْدٌ

وَإِنْ كَانَ جَمْعاً خُفِضَ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ).

وَيُعْتَبَرُ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ اسْمِي الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِحَسَبِ حَالِهِمَا، فَيُعْطَى الْإِنْدَاءُ عَكْسَ مَا يَسْتَحِقُّهُ ضَمِيرُهُمَا، فَتَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ مِنَ الْعَنَمِ) بِالتَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (غَنَمٌ كَثِيرٌ) بِالتَّذْكِيرِ، وَ(ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ) بِتَرْكِ التَّاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (بَطٌ كَثِيرٌ) بِالتَّأْنِيثِ، وَ(ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ) أَوْ (ثَلَاثٌ) لِأَنَّ فِي الْبَقَرِ لَغَتَيْنِ، التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَشَبَّهَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٧٠] وَقُرِئَ: ﴿تَشَابَهَتْ﴾.

وَيُعْتَبَرَانِ مَعَ الْجَمْعِ بِحَالٍ مُفْرَدٍ فَلِذَلِكَ تَقُولُ: (ثَلَاثَةٌ إِصْطَبَلَاتٍ) وَ(ثَلَاثُ حَمَامَاتٍ) بِالتَّاءِ فِيهِمَا اعْتِبَاراً بِالْإِصْطِبَالِ وَالْحَمَامِ، فَإِنَّهُمَا مُذَكَّرَانِ، وَلَا تَقُولُ: (ثَلَاثُ بَتْرُكْهَا اعْتِبَاراً بِالْجَمْعِ، خِلَافاً لِلْبُعْدَادِيَّيْنِ.

وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ حَالِ الْوَاحِدِ حَالُ لَفْظِهِ حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ طَلْحَاتٍ) بِتَرْكِ التَّاءِ وَلَا حَالُ مَعْنَاهُ، حَتَّى يَقَالَ: (ثَلَاثُ أَشْخَصٍ) بِتَرْكِهَا تَرِيدُ نِسْوَةً، بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَفْرُودُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ؛ فَيَعَكُسُ حُكْمُهُ فِي الْعَدَدِ، فَكَمَا تَقُولُ: (طَلْحَةٌ خَضِرٌ) وَ(هَذَا شَخْصٌ جَمِيلٌ) بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ: (ثَلَاثَةُ طَلْحَاتٍ) وَ(ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ) بِالتَّأْنِيثِ فِيهِمَا، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٢٤ - ثَلَاثُ شَخْصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ

فَضَرُورَةٌ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (كَاعِبَانِ وَمُعْصِرٌ) فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ مَا يُعْضَمُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، خِلَافاً لِلنَّاطِمِ.

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ صِفَةً فَالْمُعْتَبَرُ حَالُ الْمَوْصُوفِ الْمُنَوِّيِّ، لَا حَالُهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَكُنْ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أَيْ: عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكُنْ (عَشْرَةٌ)، لِأَنَّ الْمِثْلَ مُذَكَّرٌ، وَتَقُولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِبْعَاتٍ) بِالتَّاءِ إِنْ قَدَرْتَ رِجَالاً.

يتركها إن قدرت نساء، ولهذا يقولون: (ثلاثة دَوَابٌّ) بالتاء إذا قصدوا ذكوراً؛ لأنَّ نَمَابَة صفة في الأصل، فكأنهم قالوا: ثلاثة أَحْمِرَة دَوَابٌّ، وسمع (ثلاث دَوَابٌّ دُكُور) ترك التاء؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد؛ فلا يجرونها على موصوف.



فصل: الأعداد التي تُضَاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

● أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحقُّ ما تُضَاف إليه أن يكون: جمعاً، مكسراً، من أبنية القلة، نحو: (ثلاثة أفلُس) و(أربعة أعْبُد) ﴿سَبْعَةُ أَجْحُرٍ﴾ [لقمان: ٣٠]، وقد يتخلف كلُّ واحدٍ من هذه الأمور الثلاثة.

فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة، نحو: (ثلاث مائة) و(تِسْع مائة) وشذَّ في ضرورة، قوله:

٥٢٥ - ثَلَاث مِئِينَ لِمُلُوكٍ وَفِي بِهَا

ويُضَاف لجمع التصحيح في مسألتين:

إحداهما: أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمة، نحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، و(خَمْسُ عَمَوَاتٍ) و﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

والثانية: أن يُجَاوِر ما أهمل تكسيـره، نحو: ﴿وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإنه في التنزيل مجاور لـ ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف: ٤٣].

ويُضَاف لبناء الكثرة في مسألتين:

إحداهما: أن يُهْمَلَ بناءُ القلة، نحو: (ثلاث جَوَارٍ) و(أربعة رِجَالٍ) و(خمسة دَرَاهِمٍ).  
والثانية: أن يكون له بناءُ قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنْزَلُ لذلك منزلة معدوم؛ فالأول نحو: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جُمِعَ قُرْءٌ بالفتح على أَقْرَاءَ -ذ-، والثاني نحو: (ثلاثة شُسُوعٍ) فإن أَشْسَاعاً قليل الاستعمال.



● النوع الثاني: المائة والألف، وحَقُّهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: ﴿مِائَةٌ﴾ [النور: ٢]، و﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقد تُضَاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين: ﴿ثَلَاث مِائَةِ سِنِينَ﴾، وقد تُمَيِّز مفرد منصوب، كقوله:

٥٢٦ - إِذَا عَاشَ أَلْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً



**فصل:** إِذَا تَجَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ جِثَّتْ بِكَلِمَتَيْنِ، الْأُولَى: التَّيْفُ، وَهُوَ التَّسْعَةُ دُونَهَا، وَحَكِمَتْ لَهَا فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بِمَا ثَبَّتَ لَهَا قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَأَجْرِيَتْ الثَّلَاثَةُ وَالتَّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَمَا دُونَ ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنْكَ تَأْتِي بِأَحَدٍ وَإِحْدَى مَكَانَ وَاحِدٍ وَوَاحِدَةٍ، وَتَبْنِي الْجَمِيعَ عَلَى الْفَتْحِ، إِلَّا (اثْنَيْنِ) وَ(اثْنَيْيْنِ) فَتُعْرِبُهُمَا كَالْمُثَنَّى، وَإِلَّا (ثَمَانِي) فَلِكِ فَتَحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِهَا، وَيَقْلُ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ كَسْرِ النُّونِ وَمَعَ فَتْحِهَا، وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ: (الْعَشْرَةُ) وَتَرْجِعُ بِهَا إِلَى الْقِيَاسِ التَّذْكِيرِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالتَّأْنِيثِ مَعَ الْمُؤنَّثِ، وَتَبْنِيهَا عَلَى الْفَتْحِ مُطْلَقًا، وَإِذَا كَانَتْ بِالتَّاءِ سَكَنْتْ شَيْنِهَا فِي الْحِجَازِيِّينَ وَكَسَرَتْهَا فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُهَا.

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تَقُولُ: (أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا) وَ(اثْنًا عَشَرَ رَجُلًا) بِتَذْكِيرِهِمَا وَ(ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا) بِتَأْنِيثِ الْأَوَّلِ وَتَذْكِيرِ الثَّانِي، وَتَقُولُ: (إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَةً) وَ(ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بِتَأْنِيثِهِمَا، وَ(ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً) بِتَذْكِيرِ الْأَوَّلِ، وَ«تَأْنِيثِ الثَّانِي».

فَإِذَا جَاوَزَتِ التَّسْعَةَ عَشَرَ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّسْعَةَ عَشْرَةَ فِي التَّأْنِيثِ اسْتَوَى لَفْظُ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ؛ تَقُولُ: (عَشْرُونَ عَبْدًا) وَ(ثَلَاثُونَ أُمَةً).

وَتُمَيِّزُ ذَلِكَ كُلَّهُ مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، نَحْوُ: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُفُ: ٥] ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٤٢] ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ سِتْرٌ مِمَّا تَبْتِغُونَ نَجَاحًا﴾ [ص: ٢٣]، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٦٠]، فَـ (أَسْبَاطًا) بَدَلَ مِنْ (اثْنَيْ عَشْرَةَ) وَالتَّمْيِيزُ مُحْذُوفٌ، أَيُّ: اثْنَيْ عَشْرَةَ فِرْقَةً. وَلَوْ كَانَ (أَسْبَاطًا) تَمْيِيزًا لَذَكَرَ الْعِدَدَانِ؛ لِأَنَّ السَّبْطَ مَذْكَرٌ، وَزَعَمَ النَّاضِمُ أَنَّهُ تَمْيِيزٌ، وَذَكَرَ (أُمَةً) رَجَعَ حَكْمُ التَّأْنِيثِ كَمَا رَجَّحَهُ ذَكَرَ (كَاعْبَانِ وَمَعْصَرٍ) فِي قَوْلِهِ:

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمَعْصَرٍ



**فصل:** وَيَجُوزُ فِي الْعِدَدِ الْمَرْكَبِ - غَيْرِ (اثْنَيْ عَشَرَ) وَ(اثْنَيْ عَشْرَةَ) - أَنْ يُضَفَّ إِلَى مُسْتَحَقِّ الْمَعْدُودِ؛ فَيَسْتَعْنَى عَنِ التَّمْيِيزِ، نَحْوُ: (هَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ زَيْدًا) وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبَصْرِيَّينَ بَقَاءَ الْبِنَاءِ فِي الْجَزَائِنِ.

وَحَكَى سِيبَوِيهِ الْإِعْرَابَ فِي آخِرِ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْضِكَ، وَقَالَ: هِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ.

وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ وَجْهًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي كَمَا فِي عِبَادَةِ نَحْوُ: (مَا فَعَلْتُ حَمْسَةَ عَشْرِكَ).

وأجازوا أيضاً هذا الوجه دون إضافة استدلالاً بقوله:

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقَوَاتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ



**فصل:** ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما. اسم فاعل. كما تصوغه من فعل؛ فتقول: ثَانٍ، وثَالِثٌ، ورابع - إلى العاشر. كما تقول: ضَارِبٌ وقاعد، يجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويُؤنث مع المؤنث، كما يجب ذلك مع ضارب حرة، فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر، فقليل: واحد حصة.

ولك في اسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سعة أوجه:

**أحدها:** أن تستعمله مفرداً، ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مجرداً، فتقول: ثالث، ورابع،

## ٥٢٨ - لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِغٌ

**الثاني:** أن تستعمله مع أصله. ليفيد أنَّ الموصوف به بعض تلك العِدَّةِ المعينة لا س. فتقول: (خَامِسُ خَمْسَةٍ)، أي: بعضُ جماعةٍ منخضرة في خمسة. ويجب حينئذٍ عَفْتُهُ إلى أصله. كما يجب إضافة البعض إلى كله. قال الله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّكَ اللَّهُ تَالِثٌ﴾ [المائدة: ٧٣]، وزعم الأخفُّسُ وقَطْرُبُ والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى س. ونُصِبُهُ إياه، كما يجوز في (ضَارِبٌ زَيْدٌ)، وزعم الناظم أنَّ ذلك جائز في (ثانٍ) فقط.

**الثالث:** أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التَّصْيِيرِ؛ فتقول: (هَذَا رَابِعٌ لَانِ). أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا رَافَعَهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ويجوز حينئذٍ إضافته وإعماله، كما يجوز الوجهان في جاعل ومُصَيِّرٍ ونحوهما، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ؛ فلا جاز: (ثاني واحد) ولا (ثانٍ واحدًا) وأجازه بعضهم، وحكاه عن العرب.

**الرابع:** أن تستعمله مع العشرة؛ ليفيد الاتِّصافَ بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة، س. (حَادِي عَشَرَ) بتذكيرهما، و(حَادِيَّةٌ عَشْرَةٌ) بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي: نكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنث، فتقول: (الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ) مَقَامَةُ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ).

وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنَّك



تقلب فاءهما إلى مَوْطِنٍ لاهمها، فتصيرها ياءً، فتقول: حادٍ وحادية.

**الخامس:** أن تستعمله معها، ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العِدَّةِ فيه ذكر، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:

- **أحدهما** - وهو الأصل -: أن تأتي بأربعة ألفاظ: أولها الوصف مركباً مع العشرة، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: (ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ).

- **الثاني:** أن تحذف عشر من الأول استغناءً به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، تضيفه إلى التركيب الثاني.

- **الثالث:** أن تحذف العقد من الأول والثَّيْفَ من الثاني، ولك في هذا الزوال وجهان، أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما، فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل وتجرّ الثاني بالإضافة، **والوجه الثاني:** أن تعرب الأول وتبني الثاني، حكم الكسائي وابن السكّيت وابنُ كَيْسَانَ، ووجهه أنه قدّر ما حُذف من الثاني فبقي بحاله، ولا يُقَاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كـ منهما محلّ المحذوف من صاحبه، وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أنّ هـ الاسمين مُتَّزَعَانِ من تركيبيين، بخلاف ما إذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمالَ الثالث، بل ذكراً مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره وذكر أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته.

**السادس:** أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة؛ فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف، فتقول: (رَابِعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ) أجاز ذلك سيبويه، ومنعه بعضهم، وعلى الجواز فيتعيّن بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفضٍ، ولك أن تحذف العشرة من الأول، وليس لك مع ذلك أن تحذف الثَّيْفَ من الثاني للإلباس.

**السابع:** أن تستعمله مع العشرين وأخواتها، فتقدمه، وتعطف عليه العقد بالواو



### هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة: كَمْ، وكأَيٍّ، وكَذَا.

أما (كَمْ) فتقسم إلى: استفهامية بمعنى أيّ عددٍ، وخبرية بمعنى كثير.

ويشتركان في خمسة أمور: كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدّر.



وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز.  
ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً:

**أحدها:** (أن) كم الاستفهامية، تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد، نحو: (كَمْ عَبْدًا مَلَكَتْ)، ويجوز جرّه بمن مضمرة جوازاً إن جُرَتْ كم بحرف، نحو: (بَكَمْ دَرَهَمَ اشْتَرَيْتَ نَرِيثَ) وتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع، نحو: (كَمْ رِجَالٍ جَاؤُوكَ) و(كَمْ امْرَأَةً جَاءَتْكَ) والإفراد أكثر وأبلغ.

**والثاني:** أن الخبرية، تختص بالماضي كَرُبَّ، لا يجوز (كم غلمان سَأَمَلَكُهُمْ)، كما لا يجوز (رُبَّ غلمان سَأَمَلَكُهُمْ) ويجوز (كَمْ عَبْدًا سَتَشْتَرِيهِ).

**والثالث:** أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه.

**والرابع:** أنه يتوجّه إليه التصديق والتكذيب.

**والخامس:** أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام، تقول: (كَمْ رِجَالٍ فِي لَدَارِ عَشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ)، ويقال: (كم مَالُكَ أَعَشْرُونَ أم ثلاثون؟).

**تنبيه:** يروى قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

بجرّ (عمّة) و(خالة) على أن كم خبرية، وينصبهما، فقليل: إن تميماً تجيز نصب مميز الخبرية مفرداً، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما فهي: مبتدأ، و(قد حلبت) خبر، والتاء للجماعة، لأنّهما عمّات وخالات ويرفعهما على الابتداء. (وَحَلَبَتْ) خبر للعمّة، أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف. وإلاّ لقليل: (قد حلبتا) والتاء في (حلبت) للواحدة؛ لأنّهما عمّة واحدة وخالة واحدة. و(كم) نُصِبَ على مصدرية أو الظرفية، أي: كم حَلَبَتْ أو وقتاً.



وأما (كأيّ) فبمنزلة (كَمْ) الخبرية: في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي جرار التمييز، إلاّ أن جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافة، قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَا يَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]، وقد ينصب كقوله:

أَطْرَدَ النَّيَّاسُ بِالرَّجَا فَكَأَيَّ أَلَمًا حُمَّ يُسْرِهُ بَعْدَ غُسْرِ

وأما (كذا) فيكنى به عن العدد القليل والكثير، ويجب في تمييزها النَّصْبُ، وليس لها الصُّدْرُ؛ فلذلك تقول: (قَبِضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا).



## هذا باب الحكاية

حكاية الجُمْلِ مُطَرِّدَةٌ بعد القَوْلِ، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مریم: ۳۰]، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكاية (زَيْدٌ قائمٌ): (قَالَ عَمُرُو قائمٌ زيد) فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح.

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم: (لَيْسَ بِقُرْشِيًّا) رَدًّا على مَنْ قال: (إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا).

وأما في الاستفهام فإن كان المسؤول عنه نكرة والسؤال بأيٍّ أو بَمَنْ حُكي في لفظ: (أَيُّ)، وفي لفظ: (مَنْ) ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع.

تقول لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَغُلَامَيْنِ، وَجَارِيتَيْنِ، وَبَنَيْنِ، وَبَنَاتٍ أَيْ، وَآيَةً، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول في: (مَنْ)، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمْ فرقًا من أربعة أوجه:

**أحدها:** أن أيا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: (رَأَيْتُ حَمَارًا) أو (حَمَارَيْنِ) و(مَنْ) خاصة بالعاقل.

**الثاني:** أن الحكاية في (أَيُّ) عامة في الوقف والوصل. يقال: (جَاءَنِي رَجُلَانِ)، فتقول: (أَيَّانِ) أو (أَيَّانِ يَا هَذَا) والحكاية في (مَنْ) خاصة بالوقف، تقول: (مَنْ) بالوقف والإسكان. وإن وصلت قلت: (مَنْ يَا هَذَا) وبطلت الحكاية، فأما قوله:

**٥٣١ - أَتَوْنَا رِي فُتْلَتْ: مَتُونُ أَتُمْ؟**

فنادِرٌ في الشعر، ولا يُقَاسُ عليه، خلافاً ليونس.

**الثالث:** أن (أَيَّا) يُحْكَى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعَةٍ؛ فتقول: (أَيُّ) و(أَيَّة) و(أَيِّ) ويجب في (مَنْ) الإشباع؛ فتقول: (مَنْ) و(مَنْ) و(مَنْ).

**الرابع:** أن ما قبل تاء التأنيث في (أَيُّ) واجب الفتح، تقول: (أَيَّة) و(أَيَّتَانِ) ويجوز الفتح والإسكان في (مَنْ)، تقول: (مَنْ) و(مَنْ) و(مَنْ) و(مَنْ) و(مَنْ) والأرجح الفتح في المفرد، والإسكان في التثنية.

وإن كان المسؤول عنه علماً لَمَنْ يَعْقِل، غير مقرون بتابع، وأداة السؤال (مَنْ) غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون: يُجِيزُونَ حكاية إعرابه، فيقولون: (مَنْ زَيْدًا) لَمَنْ قال: (رَأَيْتُ زَيْدًا) و(مَنْ زَيْدٌ) بالخفض لَمَنْ قال: (مررت بزید) وتبطل الحكاية في نحو: (ومن زيد) لأجل العاطف، وفي نحو: (مَنْ غُلَامٌ زيد) لانتفاء العلميّة، وفي

حـ: (مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ) لوجود التابع، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابناً متصلاً  
عـم كـ (رَأَيْتَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو) أو علماً معطوفاً كـ (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا) فتجاوز فيهما  
نحكاية، على خلاف في الثانية.



## هذا باب التانيث

لَمَّا كَانَ التَّانِيثُ فَرَعَ التَّذْكِيرَ احتِجَاجَ لِعِلَامَةٍ، وَهِيَ إِمَّا تَاءٌ مُحَرَّكَةٌ، وَتَخْتَصُّ  
بِالْأَسْمَاءِ، كـ (قَائِمَةٌ) أَوْ تَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَتَخْتَصُّ بِالْأَفْعَالِ، كـ (قَامَتْ) وَإِذَا أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ،  
كـ (حَبَلِي) أَوْ أَلِفٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ فَتَقْلِبُ هِيَ هَمْزَةٌ كـ (سَحَرَاءُ) وَيَخْتَصُّانِ بِالْأَسْمَاءِ.  
وَقَدْ أَتَوْا أَسْمَاءَ كَثِيرَةً بِتَاءٍ مُقَدَّرَةٍ، وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَيْهَا،  
حـ: ﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ أَنْبِيَا كَثُرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، ﴿حَتَّى تَقْنَعَ الْحَرْبُ أَوَارَاقَهَا﴾ [محمد:  
١٤]، ﴿وَيَنْ جَنُوحُ لِلْسَّلَامِ فَأَجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]، وبالإشارة إليها، نحو: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾  
[يس: ٦٣]، وبثبوتها في تصغيره، نحو: (عُيَيْنَةُ) و(أُذَيْنَةُ) أَوْ فَعْلُهُ، نحو: ﴿وَلَمَّا فَصَلَ  
يَعْقُوبُ﴾ [يوسف: ٩٤]، ويسقطها من عدده، كقوله:

٥٣٢ - وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ



**فصل:** الغالبُ في التاء أن تكون لِفَضْلِ صِفَةِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ صِفَةِ الْمَذْكَرِ،  
كـ (قَائِمَةٌ) و(قَائِمٌ).

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

**أحدها:** فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كـ (رَجُلٌ صَبُورٌ) و(امْرَأَةٌ صَبُورٌ)، ومنه: ﴿وَمَا كَانَتْ  
مَعِيَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أَصْلُهُ بَعُويًّا، ثُمَّ أَدْغَمَ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ) فَالْتَّاءُ  
سَبْلُغَةٌ، بِدَلِيلِ: (رَجُلٌ مَلُولَةٌ) وَأَمَّا (امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ) فَشَاذٌ مُحْمُولٌ عَلَى صَدِيقَةٍ، وَلَوْ كَانَ  
فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ، نَحْوُ: (جَمَلٌ رَكُوبٌ) و(نَاقَةٌ رَكُوبٌ).

**والثاني:** فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ: (رَجُلٌ جَرِيحٌ) و(امْرَأَةٌ جَرِيحٌ) وَشَذَّ (مِلْحَفَةٌ  
جَدِيدَةٌ)، فَإِنْ كَانَ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى فَاعِلٍ لِحَقَّتْهُ التَّاءُ، نَحْوُ: (امْرَأَةٌ رَجِيْمَةٌ) و(ظَرِيفَةٌ)، فَإِنْ  
كُنَتْ: (مَرَرْتُ بِقَتِيلَةٍ بَنِي فُلَانٍ) أَلْحَقْتُ التَّاءَ خَشْيَةَ الْإِلْبَاسِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ الْمَوْصُوفَ.

**والثالث:** مِفْعَالٌ كَمِنْحَارٍ، وَشَذَّ: (مِيقَانَةٌ).

**والرابع:** مِفْعِيلٌ، كَمِغْطِيرٍ، وَشَذَّ (امْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ) وَسَمِعَ (مِسْكِينٌ) عَلَى الْقِيَاسِ.

والخامس: مَفْعَلٌ كِمُعْشَمٍ، وَمِدْعَسٍ.



وتأتي التاء لفُضِلَ الواحد من الجنس كثيراً كَتَمَرَةٍ، وَلَعَكَسَهُ فِي جَبْأَةٍ وَكَمَأَةٍ خَاصَّةً، وَعَوْضاً مِنْ فَاءِ كَعِدَةٍ، أَوْ مِنْ لَامِ كَسَنَةٍ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لِمَعْنَى، كَأَشْعَيْتِي وَأَشَاعِيَّةٍ أَوْ مِنْ زَائِدٍ لَغَيْرِ مَعْنَى، كَزُنْدِيْقٍ وَزَنَادِقَةٍ، وَلِلتَّعْرِيبِ كَمَوَازِجَةٍ، وَلِلْمَبَالِغَةِ كَرَاوِيَةٍ وَلِتَأْكِيدِهَا كَنَسَابَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ التَّائِيْثِ كَنَعَجَةٍ.

**فصل:** لكل واحدٍ من ألفي التائيْثِ أوزَانٌ نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأوزَانٌ مشهورة.

فمشهورُ أوزَانِ المقصورة اثْنَا عَشَرَ:

**أحدها:** فُعَلَى - بضم الأول وفتح الثاني - كَأَرْبَى لِلدَّاهِيَةِ، وَأَدْمَى وَشُعْبَى لموضعين، قال:

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها، وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَرَى - بِالتَّوْنِ - لِحَبٍّ يُجَبَّنُ بِهِ اللَّبَنُ وَجُنْفَى لموضع، وَجُعَى لِعِظَامِ التَّمَلِّ.

وقد تبيَّن أنَّ عَدَّ الناظم لِفُعَلَى فِي الْأَوْزَانِ المشهورة مشكل.

**الثاني:** فُعَلَى - بضم الأول وسكون الثاني - أَسْمَأُ كَانَ كِبْهَمَى، أَوْ صِفَةً، كَخَسَى وَطُولَى، أَوْ مُصْدَرَأً كَرُجْعَى.

**الثالث:** فُعَلَى - بفتحيتين - أَسْمَأُ كَانَ كِبَرْدَى لِنَهْرٍ بِدِمَشْقَ، أَوْ مُصْدَرَأً، كَمَرَضَى لِمَشْيَةٍ، أَوْ صِفَةً كَحَيْدَى.

**الرابع:** فُعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ إِمَّا جَمْعاً كَقَشَى وَجَرَحَى، أَوْ مُصْدَرَأً كَدَعْوَى، أَوْ صِفَةً كَسَكْرَى وَسَيْفَى مُؤَنَّثِي سَكْرَانَ، وَسَيْفَى لِلطَّوِيلِ.

فإن كَانَ فُعَلَى أَسْمَأُ كَأَرْطَى وَعَلَقَى ففِي أَلْفِهِ وَجْهَان.

**الخامس:** فُعَالَى - بضم أوله - كَحَبَارَى وَسُمَانَى لَطَائِرِينَ، وَفِي الصَّحَاحِ أَنَّ أَفَّ حَبَارَى لَيْسَتْ لِلتَّائِيْثِ، وَهُوَ وَهْمٌ، فَإِنَّهُ قَدْ وَافَقَ عَلَى أَنَّهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ.

**السادس:** فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كَسُمَّهَى لِلْبَاطِلِ.

**السابع:** فِعَلَى - بِكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كَسِبَطَرَى وَدِفْقَى لَضَرْبٍ مِنَ الْمَشْيِ.

**الثامن:** فِعَلَى - بِكسر أوله وسكون ثانيه - إِمَّا مُصْدَرَأً كَذِكْرَى، أَوْ جَمْعاً وَذَلَتْ

١ (جَجَلَى) جمعاً للحَجَل - بفتحيتين - أَسْمًا لطائر، و(ظَرَبَى) - بالظاء المشالة - جمعاً ظَرَبَان - بفتح أوله وكسر ثانيه - أَسْمًا لدويبة، ولا ثالث لهما في المجموع.

٢ (تَشَارَعَ) : فَعِيلَى - بِكسر أوله وثانيه مشدداً - نحو: (جَثِيئَى) و(خَلِيْفَى) وحكى بكسائي: هو من خَصِيصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ.

٣ (تَشَارَعَ) : فُعْلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى، لوعاء الطَّلَع، و(حُذِرَى) و(يُذِرَى) من الحذر والتبذير.

٤ (الحادي عشر) : فُعْلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخُلَيْطَى للاختلاط، و(فُتَيْطَى) للتأطف.

٥ (الثاني عشر) : فُعَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو: (شُقَارَى) و(حُبَارَى) لنبتين، و(خُضَارَى) لطائر.

٦ (ثِيَابَهُ) : نحو: جُنْفَى، وَخَلِيْفَى، وَخُلَيْطَى، ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة، - حِيل : عُرَوَاء، وَفُخَيْرَاء، وَدُخِيلَاء.



ومشهور أوزان الممدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

١ (أَحْمَدَاء) : فَعْلَاء - بفتح أوله وسكون ثانيه - أَسْمًا كان كَصَخْرَاء، أو مصدرًا كَرِغْبَاء، أو صِفة كَحَمْرَاء، و(دِيَمَةٌ هَطْلَاء) أو جمعاً في المعنى، كَطَرْفَاء.

٢ (الثاني والثالث والرابع) : أَفْعَلَاء - بفتح العين - وَأَفْعِلَاء - بكسرها - وَأَفْعُلَاء - يضمها - كقولهم: يوم الأَرْبُعَاء، سمع فيه الأوزان الثلاثة.

٣ (الخامس) : فَعْلَلَاء - كعَقْرَبَاء لمكان.

٤ (السادس) : فِعْلَلَاء - بكسر الفاء - كَقِصَاصَاء للقصاص.

٥ (السابع) : فُعْلَلَاء - بضم الأول والثالث - كَقُرْقُصَاء.

٦ (الثامن) : فَاعُولَاء - بضم الثالث - كعَاشُورَاء.

٧ (التاسع) : فَاعِلَاء - بكسر الثالث - كَقَاصِعَاء، لأحد جِجَرَةِ اليربوع.

٨ (العاشر) : فِعْلِيَاء - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كِبْرِيَاء.

٩ (الحادي عشر) : مَفْعُولَاء، كَمَشِيُوحَاء.

١٠ (الثاني عشر) : فَعْلَلَاء - بفتح أوله وثانيه - نحو: بَرَأَسَاء، بمعنى الناس، يقال: ما تدري أَي البرَأَسَاء هو، وِبَرَاكَاء، بمعنى البرُوك.

١١ (الثالث عشر) : فَعِيلَاء - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو: قَرِيثَاء وَكَرِيثَاء، نوعان من نَبَر.

١٢ (الرابع عشر) : فُعُولَاء - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو: دَبُوقَاء.

**الخامس عشر:** فعلاء - بفتحيتين - كَحَفَقَاءَ لموضع، قاله ابنُ النّاطم، وإنّما هو بالجيم والنّون والفاء، ولا نظير له إلا دَأَّاءَ للأمة، وَقَرَمَاءَ لموضع، وعلى هذا فعمد النّاطم لذلك في المشهور مشكّل، وفي المحكم أنّ جَنَفَى بالجيم والنّون والفاء والقَصْر موضع، وأنّه بالمد أيضاً موضع.

**السادس عشر:** فعلاء - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو: سَبَرَاءَ.

**السابع عشر:** فعلاء - بضم أوله وفتح ثانيه - كَحَيَلَاءَ.

### هذا باب المقصور والممدود

قَصُرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان، قياسيٌّ: وهو وظيفة النّحوي، وسماعيٌّ: وهو وظيفة اللّغوي، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً.

وضابطُ الباب عند النحويين أنّ الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام:

**أحدها:** ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور بقياس، وله أمثلة:

منها: كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وَعَمِيَ عَمًى. فإنّ نظيرها من الصحيح فَرِحَ فَرَحاً، وَأَشَرَ أَشْراً.

قال ابنُ عُصْفُور وغيره: وَشَدَّ الغَرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرًى، وأنشدوا:

**٥٢٢ -** إِذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَى غِرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْمٍ

وفيما قالوه نظر، لأنّ أبا عُبَيْدَةَ حكى غَارَيْتُ بين الشيئين غِرَاءً، أي: وَالَيْتُ، ثمّ أنشده، وعلى هذا: فالمدُّ قياسي، كما سيأتي، لأنّ غَارَيْتُ غِرَاءً مثلُ قَاتَلْتُ قِتَالاً. وغَارَيْتُ: فَاعَلْتُ من غَرَيْتُ به، وأنشد (أسلُو) بدل: (مَهْلاً) و(فَاضَتْ) بدل: (غَارَتْ) و(حَفَل) بدل: (نُهَل).

ومنها: فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفَعْلَةٍ - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو: فَرِيَّةٌ وفَرَى، وَمِرْيَةٌ ومَرَى، فإنّ نظيره: قَرِيَّةٌ وقَرِبَ.

ومنها: فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لِفَعْلَةٍ - بضم أوله وسكون ثانيه - نحو: دُمِيَّةٌ ودُمِيَ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيَ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيَ، وكُسُوءَةٌ وكُوسَى، فإنّ نظيره: حُجَّةٌ وحُجِّجَ، وقُرْبَةٌ وقُرِبَ.

ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة، نحو: مُعْطَى ومُسْتَدْعَى، فإنّ نظيره مُكْرَهٌ ومُسْتَخْرَجٌ.



الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف، وهذا النوع ممدود بقياس، وله أمثلة:

ومنها: أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أوله همزة وصل. كأعطى إعطاءً، وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً، فإن نظير ذلك أكرم إكراماً، واكتسب اكتساباً. واستخرج استخراجهً.

ومنها: أن يكون مفرداً لأفعلة، نحو: كساءً وأكسيةً. ورداءً وأرديةً. فإن نظيره جمار وأخمرة، وسلاح وأسلحة، ومن ثم قال الأخفش: أرحيةً وأقييةً من كلام المولدين؛ لأن رحي وقفى مقصوران. وأما قوله:

٥٣٤ - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةٍ

والمفرد ندى - بالقصر - ضرورة. وقيل: جمع ندى على نداء، كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أنديّة، ويُبَعْدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعاً.

ومنها: أن يكون مصدرًا لفعل - بالتخفيف - دالاً على صوت، كالرُعَاءِ والثُعَاءِ، فإن نظيره الصُّرَاخُ، أو على داء، نحو: المُشَاءُ، فإن نظيره الدُّوَارُ، والزُّكَامُ.

الثالث: أن يكون لا نظير له؛ فهذا إنما يُدْرِكُ قَصْرُهُ وَمَدُّهُ بِالسَّمَاعِ.

فمن المقصور سماعاً: الفَتَى وَاحِدُ الْفُتَيَانِ، والسَّنَا الضَّوءُ، والثَّرَى التُّرَابُ، والجِجَا العقل.

ومن الممدود سماعاً: الْفَتَاءُ لِحَدَاثَةِ السَّنِ، والسَّنَاءُ لِلشَّرَفِ، والثَّرَاءُ لكَثْرَةِ الْمَالِ، والجِدَاءُ لِلتَّلْعَلِ.



أجمعوا على [جواز] قَصْرِ الممدود للضرورة، كقوله:

٥٣٥ - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَةٍ وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ

وقوله:

٥٣٦ - وَأَهْلُ الْوَقَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ

واختلفوا في جَوَازِ مَدِّ المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين، بنحو

قوله:



وَمَتَعَهُ الْبَصَرِيونَ، وَقَدَّرُوا الْغِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرًا لِّغَانِيَّتْ لَا مَصْدَرًا لِّغَنِيَّتْ، وَهِيَ تَعْسُفٌ.



### هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع:

**أحدها:** الصحيح، كَرَجُلٍ وامرأة.

**الثاني:** المُنَزَّلُ منزلة الصحيح، كظني ودلو.

**الثالث:** المعتل المنقوص، كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّرَ في التثنية؛ تقول: (رَجُلَانِ، وامرأتان) وظَيَّيَانِ، ودَلَوَانِ، والقَاضِيَانِ) وَشَذَّ فِي أَلْيَةٍ وَخُصِيَّةٍ: أَلْيَانِ وَخُصَيَانِ، وقيل: هما تثنيتا أَلْيٍ وَخُصِيٍّ.

**الرابع:** المعتل المقصور، وهو نوعان:

**أحدهما:** ما يجب قلبُ ألفِهِ ياءً، وذلك في ثلاث مَسَائِلَ؛ **إحداها:** أن تَتَجَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، كحُبْلَى وَحُبْلَيَانِ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَانِ. وَشَذَّ قَوْلُهُمْ: فِي تَثْنِيَةِ قَهْقَرَى وَخَوَزَلَى: قَهْقَرَانِ، وَخَوَزَلَانِ، بال حذف. **الثانية:** أن تكون ثالثة مُبْدَلَةً من ياءٍ كَفَتَى قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [يوسف: ٣٦]، وَشَذَّ فِي جِمَى جِمَوَانِ، بِالْوَاوِ **الثالثة:** أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وقد أُمِيلَتْ كَمَتَى، لو سَمِيتَ بِهَا قُلْتَ فِي تَثْنِيَّتِهَا: مَتَيَانِ.

**والثاني:** ما يجب قلبُ ألفِهِ واوًا، وذلك في مسألتين؛ **الأولى:** أن تكون مُبْدَلَةً من الواوِ، كعَصَاً، وَقَفَاً، وَمَنَاً، وهو لُغَةٌ فِي الْمَنْ الَّذِي يُورَثُ بِهِ، قَالَ:

٥٣٨ - عَصَاً فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدَ

وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي رِضَاً: رِضَيَانِ، بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَانِ. **الثانية:** أن تكون غير مُبْدَلَةٍ، وَلَمْ تُمَلَّ، نَحْوُ: لَدَى وَإِذَا، تقول، إِذَا سَمِيتَ بِهِمَا، ثُمَّ ثَنَيْتَهُمَا، لَدَوَانِ وَإِدَوَانِ.



**الخامس:** الممدود، وهو أربعة أنواع:

**أحدهما:** ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كقراء ووضاء، تقول: قراءان ووضاءان، والقراء: الناسك، والوضاء: الوضيء الوجه.

**الثاني:** ما يجب تغيير همزته بقلبيها واواً، وهو ما همزته بدل من ألف التانيث، كخمرأ وخمرأوان، وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة، فلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف؛ فتقول في عشواء: عشواءان، بالهمز، وجوز لكوفيون، في ذلك، الوجهين.

وشد خمرأيان، بقلب الهمزة ياء وقرفضان وخنفسان وعاشوران، بحذف الألف والهمزة معاً.

**الثالث:** ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: كساء وحياء، أصلهما كساو وحياي، وشد كسايان.

**الرابع:** ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح، وهو ما همزته بدل من حرف إلحاق، كعلباء وقوباء، أصلهما علباي وقوباي، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقراطس وقرناس، ثم أبدلت الياء همزة، وزعم الأخفش، وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح، وسيبويه إنما قال: إن القلب في علباء أكثر منه في كساء.



### هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم

ويُسَمَّى الجمع الذي على هجاءين، والجمع الذي على حد المثني، لأنه أعرب بحرفين، وسَلِمَ فيه بناء الواحد، وخَتَمَ بنون زائدة تحذف للإضافة.

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها، فتقول: (القاضون) و(الداعون) وألف المقصور دون فتحها، فتقول: (الموسون)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُمْ لَاقُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَبِهِمْ عِنْدَ لَيْلِ الْمُصْطَفِينَ﴾ [ص: ٤٧]، وَيُعْطَى الممدود حكمه في الثنية، فتقول في وضاء وضأون، بالتصحيح، وفي خمرأ علماً لمذكر: خمرأون بالواو، ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء علمين لمذكرين.



### هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم

يَسْلَمُ في هذا الجمع ما سَلِمَ في الثنية، فتقول في جمع هند: (هندات) كما تقول

في تثنيتهما: (هَذَا) إِلَّا مَا حُتِمَ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، فَإِنَّ تَاءَهُ تَحْذِفُ فِي الْجَمْعِ، وَتَسْلِمُ فِي الثَّنِيَّةِ، تَقُولُ فِي جَمْعِ مُسْلِمَةٍ: (مُسْلِمَاتٌ) وَفِي ثَنِيَّتِهَا: (مُسْلِمَتَانِ) وَيَتَغَيَّرُ فِيهِ مَا تَغَيَّرَ فِي الثَّنِيَّةِ، تَقُولُ: (حُبْلَيَاتٌ) بِالْيَاءِ، وَ(صَحْرَاوَاتٌ) بِالْوَاوِ، كَمَا تَقُولُ فِي ثَنِيَّتِهِمَا: (حُبْلَيَانِ) وَ(صَحْرَاوَانِ) وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ حَرْفَ عِلَّةٍ، أُجْرِيَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ حَذْفِ التَّاءِ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ آخِرًا فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، فَتَقُولُ فِي نَحْوِ: ظُبْيَةٌ وَغَزْوَةٌ: (ظُبْيَاتٌ) وَ(غَزَوَاتٌ) بِسَلَامَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَفِي نَحْوِ: مُضْطَفَاةٌ وَفَتَاةٌ: (مُضْطَفَيَاتٌ) وَ(فَتَيَاتٌ) بِقَلْبِ الْأَلْفِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَانَكُمْ﴾ [النور: ٣٣]، وَفِي نَحْوِ فَنَاءَةٍ: (فَنَوَاتٌ) بِالْوَاوِ. وَفِي نَحْوِ: نَبَاءَةٍ: (نَبَاءَاتٌ)، وَ(نَبَاوَاتٌ)، وَفِي نَحْوِ قُرَاءَةٍ: (قُرَاءَاتٌ) بِالْهَمْزِ لَا غَيْرَ.



**فصل:** إِذَا كَانَ الْمَجْمُوعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ اسْمًا، ثَلَاثِيًّا، سَاكِنِ الْعَيْنِ، غَيْرِ مَعْتَلٍ وَلَا مَدْغَمِهَا، فَإِنْ كَانَتْ فَاوُهُ مَفْتُوحَةً لَزِمَ فَتْحُ عَيْنِهِ، نَحْوُ: سَجْدَةٌ وَدَعْدٌ، تَقُولُ (سَجَدَاتٌ) وَ(دَعَدَاتٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَنِيمٍ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

٥٣٩ - بِأَلِّهِ يَا ظُبْيَاتِ الشَّاعِ قُلْنَ لَنَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

٥٤٠ - وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدُ

فَضْرُورَةٌ حَسَنَةٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ، قَدْ تَسَكَّنَ لِلضَّرُورَةِ، مَعَ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، كَقَوْلِهِ:

٥٤١ - يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسِيبَا

وَأِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْفَاءِ - نَحْوُ: خُطُوةٌ وَجُمْلٌ - أَوْ مَكْسُورَهَا - نَحْوُ: كِسْرَةٌ وَهَيْسٌ - جَازَ لَكَ فِي عَيْنِهِ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ مَطْلَقًا، وَالْإِتْبَاعُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفَاءُ مَضْمُومَةً وَاللَّامُ - كَذُمِيَّةٍ وَزُبْيَةٍ، وَلَا مَكْسُورَةٍ وَاللَّامُ وَوَاوُ كَذِرْوَةٍ وَرِشْوَةٍ. وَشَذَّ جِرَوَاتٌ - بِالْكَسْرِ -.



وَيَمْتَنِعُ التَّغْيِيرُ فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

**أحدها:** نَحْوُ: زَيْنَبَاتٌ وَسُعَادَاتٌ؛ لِأَنَّهُمَا رَبَاعِيَانِ لَا ثَلَاثِيَانِ.

**الثاني:** نَحْوُ: ضُخَمَاتٌ وَعَبَلَاتٌ؛ لِأَنَّهُمَا وَضَفَّانِ لَا اسْمَانِ. وَشَذَّ كَهَلَاتٌ - بِالْفَتْحِ - وَلَا يَنْقَاسُ، خِلَافًا لِقُطْرَبِ.

**الثالث:** نَحْوُ: شَجَرَاتٌ، وَتَمَرَاتٌ، وَنَمِرَاتٌ؛ لِأَنَّهُنَّ مُحَرَّكَاتٌ الْوَسْطِ. نَعَمْ

يجوز الإسكان في نحو: سَمُرَات وَنَمِرَات، كما كان جائزاً في المفرد. لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

**الرابع:** نحو: جَوَزَات وَبَيْضَات، لاعتلال العين، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَهَذِيل تحرّك نحو ذلك، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ثَلَاثَ عَوْرَتٍ تُكْمَلُ﴾ [النور: ٥٨]، وقول الشاعر:

٥٤٢ - أَخُو بَيْضَاتٍ رَاتِحٍ مُتَأَوِّبٌ

وأتفق جميعُ العرب الفتح في عِيرَات - جمع عِير - وهي الإبل التي تَحْمِلُ حَبِيرَةً، وهو شاذ في القياس، لأنَّه كَبِيعَةٌ وبيعات، فحَقُّه الإسكانُ.

**الخامس:** نحو: حَجَّات وَحِجَّات وَحُجَّات، لإدغام عينه، فلو حُرِّكْ أَثْنَاكَ إدغامه، فكان يثقل [فتضيق] فائدة الإدغام.



### هذا باب جمع التكرير

وهو: ما تغيّرت فيه صيغة الواحد، إمّا بزيادة كَصِنُو وَصِنَوَان، أو بنقص كَتَحَمَةٍ وَتَحَمٍ، أو بتبديل شَكْل كَأَسَدٌ وَأَسْدٌ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرَجَالٍ، أو بنقص وتبديل شكل، كَرُسُلٍ، أو بهنَّ كَغِلْمَان.

وله سبعة وعشرون بناءً: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى عشرة، وهي أَفْعُلٌ، كَأَكْلُبٍ، وَأَفْعَالٌ، كَأَحْمَالٍ، وَأَفْعَلَةٌ، كَأَحْمَرَةٍ، وَفِعْلَةٌ، كَصَبِيَّةٍ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يُسْتَعْنَى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كأَرْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفِيدَةٍ، وقد يعكس كَرَجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ، وليس منه ما مَثَّلَ به النّاظم وابنه من قولهم في جمع صَفَاة - وهي الصخرة الملساء - صُفْيٌ، لقولهم: أَصْفَاءٌ، حكاه الجوهري وغيره.

● **الأوّل:** من أبنية القلة: أَفْعُلٌ - بضمّ العين - وهو جمع لنوعين:

**أحدهما:** فَعْلٌ، أَسْمَاءٌ، صحيح العين، سواءً صَحَّتْ لامه أم اعتَلَّتْ بالياء أم بالواو، نحو: كَلْبٌ، وَظَبْيٌ، وَجَزْوٌ، وبخلاف، نحو: ضَخَمٌ فَإِنَّهُ صَفَةٌ، وإنّما قالوا: غَبْدٌ لغلبة الاسمية، وبخلاف، نحو: سَوَاطٍ وَبَيَّتَ لاعتلال العين، وَشَذَّ قِيَاساً أَعْيُنٌ، وقِيَاساً وَسَمَاعاً أَثُوبٌ وَأَسَيْفٌ، قال:

٥٤٣ - لِكُلِّ ذَهَبٍ قَدْ لَيْسَتْ أَثُوبًا

وقال :

٥٤٤ .. كَأَنَّهُمْ أَشْيَفُ بِبَضْرٍ يَمَانِيَّةٍ

الثنائي : الاسم ، الرباعي ، المؤنث ، الذي قبل آخره مدة ، كَعَنَاقَ ، وَذِرَاعَ .  
وَعُقَابَ ، وَيَمِينِ ، وَشَدَّ فِي نَحْوِ : شِهَابٍ وَغُرَابٍ مِنَ الْمَذَكَّرِ .



• الثاني : أَفْعَالٌ ، وهو لاسم ثلاثي ، لا يستحق أَفْعُلٌ ، إما لأنه على فَعْلٍ .  
ولكنه معتل العين ، نحو : ثَوْبٌ وَسَيْفٌ ، أو لأنه على غير فَعْلٍ ، نحو : جَمَلٌ ، وَنَجْرٌ .  
وَعَضْدٌ ، وَجَمَلٌ ، وَعَنْبٌ ، وَإِبِلٌ ، وَقُفْلٌ ، وَعُنُقٌ ، ولكن الغالب في فَعْلٍ - بَضْمِ الأَوَّلِ -  
وفتح الثاني - أن يجيء على فِعْلَانٍ - كَصُرْدٍ ، وَجُرْدٍ ، وَنُغْرٍ ، وَحُرْزٍ - وَشَدَّ نحو  
أرطاب ، كما شَدَّ في فَعْلٍ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ، نحو : أَخْمَلُ -  
وَأَفْرَاحَ ، وَأَزْنَادَ ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَوَّلَتْ أَلْحَمَالُ ﴾ . وقال الحطيئة :

٥٤٥ - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرْخٍ

وقال آخر :

٥٤٦ - وَرَزْنُكَ أَثْبِتْ أَزْنَادَهُ

• الثالث : أَفْعِلَّةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، - بَمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو : طَعَامٌ .  
وَحِمَارٌ ، وَغُرَابٌ ، وَرَغِيفٌ ، وَعَمُودٌ .  
وَالْتُرْمُ فِي فَعَالٍ - بِالْفَتْحِ - وَفَعَالٌ - بِالْكَسْرِ - مُضَعَّفِي اللامِ أو مُعْتَلِيهَا . فَلَاؤُزٌ  
كَبَنَاتٍ وَرِمَامٌ ، والثاني : كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ .



• الرابع : فَعْلَلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [في] نحو : وَنَهَ  
وَقَتَّى ، ونحو : شَيْخٌ وَثُورٌ ، ونحو : ثَتَّى ، ونحو : غَزَالٌ ، ونحو : غُلَامٌ ، ونحو : صَيٍّ .  
وَخَصِيٍّ ، ولعدم اطراده قال أبو بكر : هو اسم جمع ، لا جمع .



والأول : من أبنية الكثرة : فَعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشيئين :  
- أحدهما : أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءَ ، كأخْمَرٍ ، أو ممتنعة مقابلته لها لمانع خَلْقِي .  
نحو : أَكْمَرُ ، وَأَدَرُ ، بخلاف ، نحو : أَلَى لكبير الألية ؛ فَإِنَّ المانع من أَلِيَاءَ تخلف  
الاستعمال .

- **والثاني:** فَعْلَاءٌ مقابلة أفعَل، كحمرَاء، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خَلْقِي كَرْتَقَاء وَغَفْلَاء، بالعين - بخلاف - نحو: عَجَزَاء لكبيرة العجز.



**الثاني:** فُعْلٌ - بضممتين - وهو مطرد في شيئين: في وصف على فُعُول بمعنى دَعَلَ كَصَبُور وَغُفُور، وفي اسم، رباعي، بِمَدَّةٍ قبل لام غير معتلة مطلقاً، أو غير مضاعفة إن كانت المَدَّة ألفاً، نحو: قَذَال وَأَتَان، ونحو: جِمَارٌ وَذِرَاع، ونحو: قُرَاد وَكَرَاع، ونحو: قَضِيبٌ وَكَثِيب، ونحو: عَمُودٌ وَقُلُوص، ونحو: سَرِيرٌ وَذُلُول. وخرج، نحو: كِسَاءٌ وَقَبَاء، لأجل اعتلال اللام، ونحو: هِلَالٌ وَسِنَان، لأجل تضعيفها مع الألف، وَشَذَّ عَنَانَ وَغُنْنٌ، وَجَجَجَ وَحُجُجٌ، ويحفظ في نحو: نَمِرٌ، وَحَشِين، وَنَذِير، وَصَحِيفَةٌ.

**الثالث:** فُعْلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطَرَّد في شيئين: في اسم على فُعْلَةٍ كغُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدْبَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ، وفي الفُعْلَى أنثى أَفْعَل كالكُبْرَى والصُّغْرَى، بخلاف حُبْلَى، وَشَذَّ في نحو: بُهْمَةٍ، ونحو: رُؤْيَا، نحو: نَوْبَةٍ، ونحو: بَذْرَةٍ، وَلِحْيَةٍ، شُحْمَةٍ.



**الرابع:** فَعْلٌ - بكسر أوله - وفتح ثانيه - وهو لاسم على فَعْلَةٍ كحَجَّةٍ، وكِسْرَةٍ، وَفَرْيَةٍ، وهي الكَذْبَةُ، ويحفظ في فَعْلَةٍ، نحو: حَاجَةٌ، ونحو: ذِكْرَى، وَقَصْعَةٌ، وَذَرْبَةٌ، وَهَذَمَ.

**الخامس:** فُعْلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لعاقل على فاعل معتل اللام كَرَامٍ وَقَاضٍ وَعَازٍ.

**السادس:** فَعْلَةٌ - بفتحتين - وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: كَامِلٌ وَسَاحِرٌ وَسَافِرٌ وَبَارٌّ.



**السابع:** فُعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ على آفة من فَعِيلٍ وَضَفَاءٍ للمفعول كجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ، وَحُمِلَ عليه ستة أوزان ممَّا دَلَّ على آفة: من فَعِيلٍ وَضَفَاءٍ للفاعل كَمَرِيضٍ، وفَعِلَ كزَمِينٍ، وفَاعِلَ كِهَالِكٍ، وفَعِيلَ كَمَيِّتٍ، وأفْعَلَ كَأَحْمَقٍ، وفَعْلَانٍ كَسَكْرَانٍ.



**الثامن:** فَعَلَة - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أَسْمَاء - بضم الفاء - نحو: قُرْط ودُرْج وكُوز ودُب، وقليل في اسم على فَعْل - بفتح الفاء - نحو: عَرْد، - بكسرها - نحو: قِرْد، وَقْل أيضاً في نحو: ذَكِر وهَادِر.



**التاسع:** فُعْل - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحي اللام، كضارب وصائم، ومؤنثيهما وَنَدَر في نحو: عَازٍ وَعَافٍ، كما نَدَرَ في نحو: خَرِيْدَة ونَفْسَاء وَرَجُل أعْرَل.



**العاشر:** فُعَال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام كصائم وقائم وقاريء، قيل: وَنَدَرَ في فاعلة، كقوله:

٥٤٧ - وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ

والظاهر أَنَّ الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صاد لا صَادَّة، وفي المعتل كغَزَاءٍ، وسُرَاءٍ.



**الحادي عشر:** فِعَال - بكسر أوله - وهو لثلاثة عَشَرَ وَرْناً:

**الأول والثاني:** فَعْل وفَعْلَة، اسمين أو وصفين، نحو: كَغِب وقَضَعِيه وصَغِب وخَذَلِيه، وَنَدَرَ في يائي الفاء، نحو: يَغِر، أو العين، نحو: صَيِف وصَيَعِيه.

**الثالث والرابع:** فَعْل وفَعْلَة غير معتلي اللام ولا مضعفيها، كَجَمَل وَجَبَل، ورفعة ونَمَرَة.

**الخامس والسادس:** فِعْل كذُئِب وبِثِر، وفُعْل، كدُهن ورُمَح.

**السابع والثامن:** فَعِيل بمعنى فاعل ومؤنثه، كطَرِيف وكَرِيم وشَرِيف، ومؤنثاتها.

**والخمسة الباقية:** فُعْلَان صفة ومؤنثاه فُعْلَى وفُعْلَانَة، فُعْلَان صفة وأنثاه فُعْلَانَة كعُضْبَان وعُضْبَى، وَنَدَمَان وَنَدَمَانَة، وَخُمْصَان وَخُمْصَانَة.

والتزموا في فَعِيل وأنثاه إذا كانا واوِيَّي العينين صحيحي اللامين، كطَوِيل وطَوِيلَة: أَنْ لَا يُجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعَال.

ويحفظ فِعَال في نحو: رَاعٍ وَقَائِمٍ وآمٍ، ومؤنثاتهن وَأَعْجَفَ وَجَوَادٌ وَخَيْرٌ وَبَطْحَاءٌ وَقُلُوص.





الثاني عشر: فُعُول - بضمّتين - ويطرّد في أربعة؛ أحدها: اسم على فَعِل، نحو: كَبِدَ وَوَعِل، وهو فيه كاللازم، وجاء في نحو: نَمِر، نُمُورٌ على القياس ونُمُرٌ، قال: ٥٤٨ - فِيهَا عَيَائِيلُ أَسْوَدُ وَنُمُرٌ

وقد يكون مَقْصُوراً من نُمُورٍ للضرورة، وقالوا: أُنَمَار.

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين: مفتوح الفاء، نحو: كَعَبَ وَقُلَسَ، ومكسورها، نحو: جُمِلَ وَضُرِسَ، ومضمومها، نحو: جُنِدَ وَبُرِدَ، إلّا في ثلاثة؛ أحدها: معتل العين كحُوت، والثاني: معتل اللام، كمُدِي، وَشَدَّ في نُؤِي نُؤِي، قال: ٥٤٩ - خَلَّتْ إِلَّا أَيَاصِرَ أَوْ نُؤِيَا

الثالث: المضاعف، كـ (مُدَّ) وَشَدَّ في حُص - بالحاء المهملة، وهو الْوَرَسُ - حُصُوص، ويحفظ في فَعَل، كَأَسَدَ، وَشَجَنَ، وَنَدَبَ، وَذَكَرَ.



الثالث عشر: فِعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرُدُ أيضاً في أربعة: اسم عنى فَعَال، كغُلامٍ وغُرَابٍ، أو على فَعَل، كصُرْدٍ وجُرْدٍ، أو فَعْلَ واوَيَّ العين، كحُوتٍ وكُوزٍ، أو فَعَلَ، كتَاجٍ وسَاجٍ وخَالٍ وجَارٍ ونَارٍ وقَاعٍ، وَقَلَّ في نحو: صِنُو وَخَرِبَ، وَعَزَالَ وَصُورًا، وحَائِطٍ وَظَلِيمٍ، وَخُرُوفٍ.



الرابع عشر: فُعْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة: في اسم على فَعْل، كظَهَرَ وَبَطَنَ، أو فَعَلَ صحيح العين، كذَكَرَ وَجَدَعَ، أو فَعِيل، كقَضِيبٍ وَرَغِيفٍ وكَثِيبٍ، وَقَلَّ في نحو: رَاكِبٍ وَأَسْوَدَ وَزُقَاقٍ.



الخامس عشر: فُعْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في فَعِيل بمعنى فاعل، غير مضاعف، ولا معتل اللام، كطَرِيفٍ، وَكَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ، وكثر في فاعل ذالاً على معنى، كالغريزة، كعَاقِلٍ وَصَالِحٍ وَشَاعِرٍ، وَشَدَّ فُعْلَاءٌ في نحو: جَبَانَ وَخَلِيفَةَ وَسَمِجٍ وَوَدُودٍ.



السادس عشر: - أَفْعَلَاءٌ، بكسر ثالثه - وهو نائب عن فُعْلَاءَ، في المضعّف، كشدّيد وعزّيز، وفي المعتلّ، كَوَلِيٍّ وَعَنِيٍّ، وَشَدَّ في نحو: نَصِيبٍ، وَصَدِيقٍ وَهَيِّنٍ.



**السابع عشر:** فَوَاعِل، وَيَطْرُد في سبعة، في فاعلة اسماً أو صفة، ك ﴿نَاصِيَةٍ كَثِيْرَةٍ﴾ [العلق: ١٦]، وفي اسم على فَوَعَلَ، كجَوَّهَر وكَوَثَّر، أو فَوَعَلَةٍ، كصُرْمَعَةٍ وزَوْبَعَةٍ، أو فَاعَلَ - بالفتح - كخَاتَمَ وَقَالَ ب، أو فَاعِلَاءَ - بالكسر - نحو: قَاصِعَةٌ وزَاهِطَاءَ، أو فاعل، كجائز وكاهل، أو في وصف على فَاعِلَ لمؤنث، كحَائِضٍ وطَالِقٍ، أو لغير عاقل، كضَاهِلٍ وشَاهِقٍ، وشذ فَوَارِسَ ونَوَاقِسَ وسَوَابِقَ وهَوَالِكَ.

**الثامن عشر:** فَعَائِل، وَيَطْرُد في كل رباعي، مؤنث، ثالثة مدَّة، سواء كان تأنيث بالتاء، كسَحَابَةٍ وصَحِيفَةٍ وحُلُوبَةٍ، أو بالمعنى، كسَمَالٍ وعَجُوزٍ وسَعِيدٍ، علم امرأة.



**التاسع عشر:** فَعَالِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُد في سبعة، فَعَلَاءَ، كَمَوْمَاءَ. وفَعْلَاءَ، كسِعْلَاءَ، وفَعْلِيَّة، كَهَبْرِيَّة، وفَعْلُوَّة، كَعَرْقُوَّة، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ من نحو حَبْنَطَى وَقَلْنُسُوَّة، وفَعْلَاءَ اسماً، كصَحْرَاءَ، أو صفة لا مذكر لها، كعَذْرَاءَ، وذو الألف المقصورة لتأنيث، كحُبْلَى، أو إلحاق، كذِفْرَى.

**تمام العشرين:** فَعَالَى - بفتح أوله ورابعه - وَيُشَارِكُ الفعالي - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعالي إلا وصف.



**الحادي والعشرون:** فَعَالِي - بالتشديد - وَيَطْرُد في كلِّ ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للتسب، كُبُخْتِي وكُرْسِيَّ وقُمُرِيَّ، بخلاف، نحو: مَضْرِيَّ وبَصْرِيَّ، وأما أَنَاسِي فجمع إنسان لا إِنْسِيَّ، وأصله أَنَاسِيْن، فأبدلوا التَّوْنَ ياءً، كما قالوا: ظَرَبَانَ وظَرَابِيَّ.



**الثاني والعشرون:** فَعَالِل، وَيَطْرُد في أربعة، وهي: الرَّبَاعِي والخماسي مجردين ومزيداً فيهما؛ فالأوَّل: كَجَعْفَرٍ وزَيْجَرٍ، والثاني: كسَفَرَجَلٍ وجَحْمَرَش، ويجب حذف خامسه؛ فتقول: سَفَارَجٍ وجَحَامَرٍ، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التي تزداد: إمَّا بكونه بلفظ أحدها، كحَذَرَنَق، أو بكونه من مَخْرَجِهِ، كقَرَزْدَق، فإنَّ الذال من مخرج التَّاء، والثالث نحو: مُدْخَرَجٍ ومُتَدَخْرِج. والرابع نحو: قَرَطْبُوسٍ وحَنْدَرِيس، ويجب حذف زائد هذين التوعين، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر، فيثبت، ثم إن كان ياءً صَحَّح، نحو: قَيْدِيل، أو واواً أو ألفاً قلباً ياءين. نحو: عُصْفُورٍ وسِرْدَاح.



**الثالث والعشرون:** شبه فَعَالِلَ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم.

ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة، كأَفْكَلَ وَمَسْجِدَ وَجَوْهَرَ وَصَيَّرَ وَعَلَّقَى، ويحذف ما زاد عليها؛ فَتُحْذَفُ زيادة من نحو: مُنْطَلَقَ، واثنان من نحو: مُسْتَخْرَجَ وَنَتَذَكَّرَ، ويتعين إبقاء الفاضل، كالميم مطلقاً، فتقول في مُنْطَلَقَ: مَطْلَقَ، لا نَطْلَقَ، وفي مُسْتَدْعٍ: مَدَاعَ، لا سَدَاعَ، ولا تَدَاعَ، خلافاً للمبرد في نحو: مُقْعِنَسِيسَ، فإنه يقول: قَعَانِسِيسَ، ترجيحاً لمماثل الأصل، وكالهمزة والياء المصدرتين، كَالْتَدَدَ وَيَلْتَدَدُ، تقول: أَلَادٌ وَيَلَادٌ.

وإذا كان حذف إحدى الزيادةتين مُغْنِياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حَذْفُهَا، كياء خَيْرُبُونُ، تقول: حَزَابِينَ - بحذف الياء، وقلب الواو ياءً، لا حَيَازِينَ - بحذف الواو - لأن ذلك مُحْوَجٌ إلى أن تحذف الياء، وتقول: حَزَابِينَ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكرير ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، إلا وهو معتل.

فإن تكافأت الزادتان، فالحاذف مُخَيَّرٌ، نحو: نونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وألفيهما، تقول: سَرَانَدَ أو سَرَادٍ، وَعَلَانَدَ أو عَلَادٍ.



### هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية: فُعِيلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ، كَفُلَيْسَ، ودُرَيْهَمَ، ودُئِينِيرَ.

وذلك لأنه لا بُدَّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثة أعمال: ضَمُّ الأول، وفتح الثاني، وجَتْلَابُ ياء ساكنة ثالثة، ثم إن كان المصغر ثلاثياً، اقْتَصَرَ على ذلك وهي بنية فُعِيلٌ، كَفُلَيْسَ وَرُجَيْلٌ، ومن ثمَّ لم يكن، نحو: رُمَيْلٌ، وَلُعَيْزَى تصغيراً، لأنَّ الثاني غير مفتوح، والياء غير ثالثة، وإن كان متجاوزاً للثلاثة، احتيج إلى عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِلٌ، كَقَوْلِكَ في جعفر: جُعَيْفِرٌ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر، فهي بنية فُعَيْعِيلٌ، لأنَّ اللين الموجود قبل آخر المكبر، إن كان ياءً، سلمت في التصغير، سانسبتها للكسرة، كقُنْدِيلٍ وقُنْدِيدِلٍ، وإن كان واواً، أو ألفاً، قلبا ياءين لسكونهما، وإنكسار ما قبلهما، كعُصْفُورٍ وعُصْفَيْفِرٍ، ومُضْبَاحٍ ومُضْيِيحٍ.

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي: فُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ بما يَتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالي: فَعَالِلٌ وفَعَالِيلٌ؛ فتقول في تصغير: سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ ومُسْتَخْرَجٍ، وأَلْتَدَدَ،

وَيَلْدَدَ وَحَيَزُونَ: سُفِيرَج، وَفُرَزِدَ أَوْ فُرِزِقَ، وَمُخْرِج، وَأَلِيدَ، وَيُلِيدَ، وَحُزَيِينِ  
وتقول في سَرَنَدَى وَعَلَنَدَى: سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ أَوْ سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ.

ويجوز لك في بابي التَّكْسِيرِ والتَّصْغِيرِ: أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة في  
الآخر، إن لم تكن موجودة، فتقول: سُفِيرَج وسَفَارِج، بالتعويض، وتقول في تَكْسِيرِ  
أَحْرَنْجَامَ وتصغيره: حَرَا جِيمَ وَحُرَيْجِيمَ، ولا يمكن التعويض، لاشتغال محله بياء  
المنقلبة عن الألف.

وما جاء في البابين مُخَالِفاً لما شرحناه فيهما، فخارجٌ عن القياس، مثاله في  
التَّكْسِيرِ: جمعهم مكاناً على أَمْكُنَ، وَرَهْطاً وَكَرَاعاً: على أَزَاهِطَ، وَأَكَارَ، وبيد  
وحديثاً: على أَباطِيلَ، وأحاديث، ومثاله في التَّصْغِيرِ، تصغيرهم مغرباً وَعِشَاءً: على  
مُعِيرَبَانِ وَعُشَيَّانِ، وإِنْسَاناً وَلَيْلَةً: على أُنَيْسِيَّانِ وَلَيْلِيَّةَ، وَرَجُلًا: على رُؤَيْجِلَ، وَصَبًى  
وَعِلْمَةً وَبَنُونَ: على أَصْيِيَّةَ وَأَعْيِلْمَةَ وَأَبْيُنُونَ، وَعَشِيَّةَ: على عُشْيِيَّةَ.

**فصل:** واعلم أنه يُسْتَنْى من قولنا: (يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة  
أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

**إحداها:** ما قبل علامة التَّأْنِيثِ، وهي نوعان: تاءٌ، كَشَجَرَةٍ، وألف كَحُبْلَى.

**الثانية:** ما قبل المَدَّة الزَّائِدَةُ قبل ألف التَّأْنِيثِ، كَحَمْرَاءَ.

**الثالثة:** ما قبل ألف أَفْعَالٍ، كَأَجْمَالٍ وَأَفْرَاسٍ.

**الرابعة:** ما قبل ألف فَعْلَانِ الذي لا يُجْمَع على فَعَالَيْنِ، كَسَكْرَانَ وَعُثْمَانَ.

فهذه المسائل الأربع، يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التَّصْغِيرِ مفتوحاً، أي: يبقى  
على ما كان عليه من الفتح قبل التَّصْغِيرِ، تقول: شُجَيْرَةٌ، وَحُبَيْلَى، وَحُمَيْرٌ.  
وَأَجْيِمَالٍ، وَأَفْيِرَاسٍ، وَسُكَيْرَانَ، وَعُثْيِمَانَ، وتقول في سِرْحَانَ وَسُلْطَانَ: سُرَيْجِي  
وَسُلَيْطَيْنِ؛ لأنَّهم جمعوها على سَرَا حِينَ وَسَلَا طَيْنِ.



**فصل:** وَيُسْتَنْى أيضاً من قولنا: (يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ فُعْيَعِيلَ وَفُعْيَعِيلَ) بما يَتَوَصَّلُ  
من الحذف إلى مِثَالِ مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلِ ثَمَانِي مَسَائِلَ، جاءت في الظاهر، على غير  
ذلك، لكونها مختومة بشيءٍ، فُدِّرَ انفصاله عن البنية، وفُدِّرَ التَّصْغِيرِ وارداً على ما قبل  
ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف، من ألف التَّأْنِيثِ ممدودة، كَقُرْفُصَاءَ.  
تائه، كَحَنْظَلَةٍ، أو علامة نسب، كَعَبْقَرِيٍّ، أو ألف ونون زائدتين، كَزَعْفَرَانَ.  
وَجُلْجُلَانَ، أو علامة تثنية، كَمُسْلِمَيْنِ، أو علامة جمع تصحيح للمذكر، كَجَعْفَرَيْنِ،  
للمؤنث، كَمُسْلِمَاتٍ، وكذلك عَجَزَ المضاف، كَامرئ القيس، وعَجَزَ المركَّب.  
كَبَعْلَبَكَّ.

فهذه كلها ثابتة في التّصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التّصغير واقعاً على ما قبلها، وأمّا في التّكسير، فإنّك تحذف، فتقول: قَرافِص، وحنّاطِل، وعبّاقِر، وزَعافِر، وجَلّاجِل، ولو ساغ تكسير البواقي، لوجب الحذف، إلّا أنّ المضاف يُكسّر بلا حذف، كما في التّصغير، تقول: أمارِئُ القيس، كما تقول: أُميرِئُ القيس؛ لأنّهما كلمتان، كلّ منهما ذات إعراب يَخُصّها؛ فكان ينبغي للنّاطم أن لا يستثنيه.

**فصل:** وثبتت ألف التّأنيث المقصورة، إن كانت رابعة، كحُبْلَى، وتحذف إن كانت سادسة، كلُعَيزَى، أو سابعة، كبرذَرايا. وكذا الخامسة إن لم يتقدّمها مدّة، كقرقرى، فإن تقدّمها مدّة، حذفَت أيّهما شئت، كحبارى وقرئنا، تقول: حُبَيْرَى أو حُبَيْر، وقرئنا أو قرئث.



**فصل:** وإن كان ثاني المصغّر ليناً منقلباً عن لين، رَدَدْتَهُ إلى أصله؛ فتردّ ثاني، نحو: (قِيَمَة، وديمة، وميزان، وباب) إلى الواو، ويردّ ثاني، نحو: (مُوقِن، ومُوسِر، وناب) إلى الياء؛ بخلاف ثاني، نحو: (مُتَّعِد) فإنّه غير لين؛ فيقال: مُتَّعِد، لا مُوَيَّعِد، خلافاً للزّجاج والفارسيّ، وبخلاف ثاني، نحو: (آدم) فإنّه عن غير لين، فتقلب واو، كالألف الزّائدة من نحو: ضارب والمجهولة الأصل، كصاب، وقالوا في عيد: عُيَيْد، شذوذاً، كراهيةً، لالتباسه بتصغير عُود، وهذا الحكم ثابتٌ في التّكسير الذي يتغيّر فيه الأوّل، كموازين، وأبواب، وأنياب، وأعواد؛ بخلاف، نحو: قِيَم وديم.



**فصل:** وإذا صغّر ما حُذِفَ أحد أصوله، وجب ردّ محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين، نحو: كُلّ وحُذِّ ومُذّ، أعلاماً؛ وسَهٍ ويَدٍ وجِرٍ؛ تقول: أَكَيْل وأُحَيْد، برَدّ الفاء، ومُنِيذ وسُتَيْهَة، برَدّ العين، ويُدَيَة وحُرْجِج، برَدّ اللّام. وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً، نحو: هَلْ وبَلّ، لم يُزد عليه شيء حتى يُصغّر؛ فيجب أن يضعف، أو يُزاد عليه ياء؛ فيقال: هُلَيْل أو هُلَيّ، وإن كان معتللاً وجب التّضعيف قبل التّصغير، فيقال في لَوّ وكَيّ وما أعلاماً: لَوّ وكَيّ - بالتّشديد - وماء - بالمدّ - وذلك لأنّك زِدْتَ على الألف ألفاً؛ فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغّرت أعطيت حكم دَوّ وحَيّ وماء؛ فتقول: لَوِيّ، كما تقول: دَوِيّ، وأصلهما: لَوِيّ ودَوِيّ، وتقول: كُبَيّ - بثلاث ياءات - كما تقول: حُبَيّ، وتقول: مُوِيّ، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوِيّه، إلّا أنّ هذا لاهه هاء فرَدّ إليها.



**فصل:** وتصغير الترخيم، أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها، فتوقع التصغير على أصوله، ومن ثم لا يتأتى في نحو: جَعْفَر، وَسَفَرَجَل، لتجردهما. ولا في نحو: مُتَدَخِرَج ومُخَرَّنَجِم؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما، لإخلالها بالزنة، ولا يمكن له إلا صيغتان، وهما: فُعَيْل: كَحَمَيْد في أَحْمَدَ وَحَامِدَ وَمَحْمُودَ وَحَمْدُورَ. وَحَمْدَان، وَفُعَيْلٌ كَفَرِيطُس، لا فُعَيْيل؛ لأنه ذو زيادة.



**فصل:** وتلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عارٍ منها، ثلاثي في الأصل وفي الحال، نحو: (ذَار وَسِنَّ وَعَيْنٌ وَأُذُن)، أو الأصل دون الحال، نحو: (يَدٍ)، وكذا: عَرَضَتْ ثلاثيته بسبب التصغير، كَسَمَاءَ مُطْلَقاً، وَحَمْرَاءَ وَحُبْلَى مُصَغَّرَيْنِ تصغير الترخيم. بخلاف، نحو: شَجَرٍ وَبَقَرٍ، فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما، لثلاثا يلبسا بالمفرد، وبخلاف. نحو: حُمْسٍ وَسَيْتٍ، لثلاثا يلبسا بالعدد المذكور، وبخلاف، نحو: زَيْنَبَ وَسُعَادَ. لتجاوُزهما للثلاثة، وشذَّ تَرَكُ التاء في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ وَنَحْوِهِنَّ. مع ثلاثيتهن، وعدم اللبس، واجتلابها في تصغير وَرَاءَ وَأَمَامَ وَقُدَّامَ، مع زيادتهن على الثلاثة.



**فصل:** ولا يصغَّر من غير المتمكن إلا أربعة: أَفْعَلٌ في التَّعَجُّبِ، والمركَّب المزجي، كَبَعْلَبَكَّ وَسَيَّوِيهِ، في لغة مَنْ بَنَاهُمَا، وَأَمَّا مَنْ أَعْرَبَهُمَا فلا إشكال. وتصغيرهما تصغير المتمكن، نحو: مَا أُحْيِسْنَهُ وَبُعَيْلَبَكَّ وَسَيَّوِيهِ، واسم الإشارة، وسمع ذلك منه في خمس كلمات، وهي: ذَا، وَتَاءَ، وَذَانِ، وَتَانِ، وَأَوَّلَاءِ، والاسم الموصول، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما. وجمع الذي، وَيُؤَافِقُنْ تصغير المتمكن في ثلاثة أمور: اجتلابُ الياء الساكنة، والتزويد كون ما قبلها مفتوحاً، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة، ويخالفه في ثلاثة أيضاً بقاء أولها على حركته الأصلية، وزيادة ألف في الآخر عوضاً من ضم الأول. وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع، وأن الياء قد تقع ثانية، وذلك في: (ذَا وَتَا)؛ تقول: ذَيَّا وَتَيَّا، والأصل: ذُيَيَّا وَتُيَيَّا فحذفت الياء الأولى، وَذَيَّانَ وَتَيَّانَ، وتقول: أُولَيَّا - بالقصر في لغة مَنْ قَصَرَ، وبالمدة في لغة مَنْ مَدَّ - وتقول: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ. واللَّذَيُّونَ، وإذا أردت تصغير (اللاتي)، صغَّرت التي فقلت: اللَّتَيَّا، ثم جمعت بالأنف والتاء، فقلت: اللَّتَيَّاتِ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصح. ولا يُصَغَّر (ذي) اتفاقاً، للإلباس، ولا (تي)، للاستغناء بتصغير تا، خلافاً لابن مالك.





## هذا باب النسب

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عمليْن في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء مشدَّدة، تَصِيرُ حرفَ إغْرَابِهِ، والثاني: أن تكسره؛ فتقول في النسب إلى دِمَشْقٍ: دِمَشْقِيٌّ.

وتحذف لهذه الباء أمور في الآخر، وأمور متَّصلة بالآخر:  
أما التي في الآخر فستة:

● **أحدها:** الباء المشدَّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية.

**فالأوّل:** نحو: كُرْسِيٍّ وَشَافِعِيٍّ؛ فتقول في النسب إليهما: كُرْسِيٌّ وَشَافِعِيٌّ، فيتحد لفظُ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان بَحَاتِيٍّ - علماً لرجل - غير منصرف؛ فإذا نسب إليه انصرف.

**والثاني:** نحو: مَرْمِيٍّ أصله: مَرْمُويٌّ، ثم قلبت الواو ياءً والضممة كسرةً، وأدغمت الباء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرْمِيٍّ. وبعضُ العرب يحذف الأولى زيادتها ويُبْقِي الثانية، لأصالتها، ويقلبها ألفاً، ثم يقلب الألف واواً، فيقول: مَرْمُويٌّ. وإن وقعت الياء المشدَّدة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبَت الثانية ألفاً ثم الألف واواً؛ فتقول في أُمِّيَّةٍ: أُمُويٌّ.

وإن وقعت بعد حرف، لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح الأولى، وتردُّها إلى الواو وإن كان أصلها الواو، وتقلب الثانية واواً، فتقول في طَيٍّ وَحَيٍّ: طَوَوِيٍّ وَحَيَوِيٍّ.

● **الثاني:** تاء التأنيث، تقول في مَكَّة: مَكِّيٌّ، وَقَوْلُ المتكلمين، في ذات: ذَاتِي، وَقَوْلُ العامة في الخَلِيفَةِ: خَلِيفَتِي، لَحْنٌ، وصوابُهما: ذَوَوِيٌّ، وَخَلِيفِيٌّ.

● **الثالث:** الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحرِّكاً ثاني كلمتها؛ فالأوّل: يقع في ألف التأنيث، كحَبَارَى، وألف الإلحاق، كحَبْرَكِيٍّ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ، والألف المنقلبة عن أصل كَمُصْطَفَى. والثاني: لا يقع إلا في ألف التأنيث، كجَمَزَى. وأما الساكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلبُ والحذف، والأَرْجَحُ في التي للتأنيث، كحَبْلِيٍّ: الحذف، وفي التي للإلحاق كعَلْقَى، والمنقلبة عن أصل، كملهي القلب، والقلب في نحو: مَلْهَى خَيْرٌ منه في نحو: عَلْقَى، والحذف بالعكس.



• **الرابع:** ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ، فأما الرابعة. كقَاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى وملْهَى، ولكن الحذف أَرْجَحُ. وليس في الثالث من ألف المقصور، كَقَتَّى وعَصَى، وياء المنقوص كَعَمٍ وشَحٍ إلا القلبُ واوًا، وحيث قلبنا الياء واوًا، فلا بُدَّ من تقدّم فتح ما قبلها.

ويجب قلب الكسرة فتحةً في فَعِلٍ، كَنَمِرٍ، وفُعِلٍ، كدُئِلٍ، وفِعِلٍ، كإِبِلٍ.

• **الخامس والسادس:** علامة التثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكر، فتقول في زَيْدَان وزَيْدُونَ: علمين معربين بالحروف: زَيْدِيّ؛ فأما قبل التسمية، فإنما يُنسَب إلى مفردهما، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَان عِلْمًا مُجْرَى سَلْمَان وقال:

٥٥٠ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ

قال: زَيْدَانِيّ وَمَنْ أَجْرَى زَيْدُونَ - عِلْمًا - مُجْرَى غَسْلَيْنِ، قال: زَيْدَيْنِيّ، وَمَنْ أَجْرَاهُ مُجْرَى هَازُونَ ومُجْرَى عَرَبُونَ، أو ألزمه الواو وفتح النون، قال: زَيْدُونِيّ. فنحو: تَمَرَاتٍ إن كان باقياً على جمعيته، فالتسبب إلى مفردة، فيقال: تَمَرِيّ بالإسكان. وإن كان علماً، فَمَنْ حَكَى إعرابه، نَسَب إليه على لفظه، وَمَنْ مَنَعَ صرفه، نَزَلَ تاء منزلة تاء مَكَّة، وألفه منزلة ألف جَمَزَى، فحذفهما وقال: تَمَرِيّ، وبالفتح. وأما نحو صَخَمَات، ففي ألفه: القلبُ، والحذف؛ لأنها كَأَلِفِ حُبَلَى، وليس في ألف، نحو مُسْلِمَاتٍ وسُرَادِقَاتٍ إلا الحذف.



وأما الأمور المتصلة بالآخر فسته أيضاً:

**الأول:** الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى؛ فيقال في طَيْبٍ وهَيْئٍ: طَيْبِيّ وهَيْئِيّ، بحذف الياء الثانية، بخلاف، نحو: هَبِيخٌ، لانفتاح الياء، وبخلاف، نحو: مُهَيِّمٌ، لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة ض.

وكان القياس أن يقال في طَيْبِيّ: طَيْبِيّ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً، على غير قياس، فقالوا: طائيّ.

**الثاني:** ياء فعيلة، كحَنِيفَةٍ وصَحِيفَةٍ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثُمَّ تحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحةً؛ فتقول: حَنَفِيّ وصَحَفِيّ، وشذ قولهم في السليقة سَلِيقِي، وفي عميرة كَلِبٍ: عَمِيرِيّ.

ولا يجوز حذف الياء في نحو: طَوِيلَةٍ، لأنّ العين معتلة، فكان يلزم قلبها ألفاً. لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها، فيكثر التّغيير، ولا في نحو: جَلِيلَةٍ؛ لأنّ العين مضعّفة، فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل.

**الثالث:** ياء فُعَيْلَة، كجُهَيْتَة وفُرَيْطَة، تحذف تاء التَّأْنِيث أَوَّلًا، ثُمَّ تحذف الياء، فتقول: جُهَيْتِي وفُرَيْطِي، وَشَدَّ قولهم في رُدَيْنَة: رُدَيْنِي، ولا يجوز ذلك في نحو: لَبِيَة، لِأَنَّ العَيْن مَضَعَّة.

**الرَّابِع:** واو فَعُولَة، كَشَوْءَة، تحذف تاء التَّأْنِيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب نَحْمَة فتحة، فتقول: شَتِّي، ولا يجوز ذلك في فَعُولَة، لاعتلال العَيْن، ولا في نحو: مَنُولَة، لِأَجْلِ التَّضْعِيف.

**الخامس:** ياء فَعِيل المَعْتَل اللَّام، نحو: غَنِي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب كسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: غَنَوِي وَعَلَوِي.

**السادس:** ياء فَعِيل المَعْتَل اللَّام، نحو: قُصَي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فتقول: قُصَوِي.

وهذان النوعان مفهومان ممَّا تقدم، ولكُتُهما إِنَّمَا ذُكِرَا هُنَا استطرادًا، وهذا موضعهما.

فإن كَانَ فَعِيل وفُعِيل صحيحِي اللَّام، لم يحذف منهما شيء، وَشَدَّ قولهم في نَغِيف وفُرَيْش: ثَقْنِي وفُرَشِي.

**فصل:** حُكْم همزة الممدود في النِّسْب، كحكمها في التَّثْنِيَة، فإن كانت للتَّأْنِيث، نُبِت واوًا، كَصَحْرَاوِي أو أَصْلًا سَلِمَتْ، نحو: قُرَّائِي، أو لِلإِلْحَاق، أو بدلًا من أَصْل نَزَجْهَان، فتقول: كِسَائِي وَكِسَاوِي، وَعَلْبَاوِي وَعَلْبَائِي.



**فصل:** يُنْسَب إِلَى صَدْر المَرْكَبِ إِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ إِسْنَادِيًّا، كَتَّابُطِي وَبَرَقِي، فِي -ط شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، أو مَرْجِيًّا، كَبُعْلِي وَمَعْدِي أو مَعْدَوِي، فِي بَعْلَبَك وَمَعْدِ -كرب، أو إِضَافِيًّا، كَامْرِي، [أ] وَمَرْتِي، فِي أَمْرِي القيس، إِلَّا إِنْ كَانَ كُنْيَةً، كَأَبِي -كِر وَأُمِّ كَلْثُوم، أو مَعْرِفًا صَدْرُهُ بِعَجْزِهِ - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْر -، فَإِنَّكَ تُنْسَبُ إِلَى عَجْزِهِ؛ فتقول: بَكْرِي وَكُلْثُومِي وَعُمَرِي، وَرَبَّمَا أُلْحِقَ بِهِمَا مَا خِيفَ فِيهِ لَبْسٌ، كقولهم لِي عَبْدُ الْأَشْهَلِ: أَشْهَلِي، وَ[فِي] عَبْدِ مَنْفٍ: مَنْفِي.

**فصل:** وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَا حَذَفْتَ لَامَهُ، رَدَدْتُهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

**إحداهما:** أَنْ تَكُونَ الْعَيْن مَعْتَلَةً، كَشَاةٍ، أَصْلُهَا شَوْهَة، بِدَلِيلِ قولهم: شِيَاه، فنقول: شَاهِي، وَأَبُو الْحَسَنِ يَقُول: شَوْهِي، لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْكَلِمَةَ بَعْدَ رَدِّ مَحْذُوفِهَا إِلَى سَكُونِهَا الْأَصْلِيِّ.

**الثانية:** أَنْ تَكُونَ اللَّامُ قَدْ رُدَّتْ فِي تَثْنِيَةٍ، كَأَبٍ، وَأَبَوَانٍ، أو فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ، سَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ، فتقول: أَبَوِي وَسَنَوِي أو سَنَهِي، وتقول فِي ذُو وَدَاتٍ:

ذَوَوِيٍّ، لأمرين، اعتلال العين، وَرَدَّ اللَّامُ فِي تَثْنِيَةِ ذَاتٍ، نحو: ﴿ذَوَاتَا أَفْئَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، وتقول في أخت: أَخَوِي، كما تقول في أخ. وتقول في بنت: بَنَوِي كما تقول في ابن، إذا رددت محذوفه، لقولهم: أَخَوَاتٌ وَبَنَاتٌ، بحذف التاء والرد في صيغة المذكر الأصلية، وَسِرُّهُ أَنَّ الصِّيغَةَ كُلَّهَا لِلتَّائِيثِ، فوجب رُدُّهَا إِلَى صِيغَةِ الْمَذْكَرِ كما وجب حذف التاء في مَكِّيَّ وَبَصْرِيَّ وَمُسْلِمَاتٍ، ويونس يقول فيهما: أَخْتِيَّ وَبَنِيَّ. محتجاً بأن التاء لغير التائيث، لأن [ما] قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل في الرفع هاء، وذلك مُسَلَّمٌ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التائيث، بدليل مسألة الجمع.

ويجوز رُدُّ اللَّامِ وَتَرْكُهَا، فيما عدا ذلك، نحو: يَدٌ، وَدَمٌ، وَشَفَّةٌ، تقول: يَدَوِيَّ أَوْ يَدِيَّ، وَدَمَوِيَّ أَوْ دَمِيَّ، وَشَفَوِيَّ أَوْ شَفَهِيَّ، قاله الجوهري وغيره، وقول - الخباز: (إنه لم يسمع إلا شفهي بالزد)، لا يذفع ما قلناه، إن سلمناه؛ فإن المسألة قياسية، لا سماعية، ومَن قال: (إن لامها واو)، فإنه يقول إذا رَدَّ: شَفَوِيَّ وَالصَّوَابُ: مَا قَدَّمْنَاهُ، بدليل: شَافَهُتُ وَالشَّافَاهُ.

وتقول في ابن واسم: أَبْنِيَّ وَأَسْمِيَّ، فإن رددت اللَّامَ قلت: بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ بإسقاط الهمزة؛ لثلاثاً يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ.

وإذا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَ فَاؤُهُ، أَوْ عَيْنُهُ رَدَّدْتَهُمَا وَجُوباً فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وهي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَعْتَلَّةً، كِزْرَى عِلْمًا، وَكَشِيَّةً، فتقول في يرى: يَرِيَّ، بفتحة يرس. فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يَرَأَى، بوزن جَمَزَى، فيجب حينئذ حذف الألف، وقياس أبي الحسن يَرِيَّيَّ أَوْ يَرَأَوِيَّ، كما تقول مَلْهِيَّ وَمَلْهَوِيَّ، وتقول في شية على قول سيبويه: وَشَوِيَّ، وذلك، لأنك لما رددت الواو صار الوشي، بكسرتين كإبل، فقلبت الثانية فتحة كما تفعل في إبل، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الألف واوًا، وعلى قول أبي الحسن: وَشِيَّيَّ.

ويمتنع الرد في غير ذلك، فتقول في سَهٍ وَعِدَّةٌ وَأَصْلُهُمَا سَتَهٌ وَعُغْدٌ، بدليل أَشَدُّ وَالْوَعْدُ: سَهِيٌّ لَا سَتَهِيَّ، وَعِدِيٌّ لَا وَعْدِيٌّ؛ لأنَّ لَامَهُمَا صَحِيحَةٌ.

وإذا سَمَّيْتَ بَثْنَائِيَّ الْوَضْعَ مَعْتَلَّ الثَّانِي: ضَعَفْتَهُ قَبْلَ النَّسَبِ، فتقول في لَوْ وَكِيَّ عِلْمِينَ: لَوْ وَكِيَّ، بالتشديد فيهما، وتقول في (لا) عِلْمًا: لَاءٌ، بالمد؛ فإذا نسبت إليهن، قلت: لَوِيَّ، وَكِيَوِيَّ، ولانِيَّ أَوْ لَوِيَّ، كما تقول في النَّسَبِ إِلَى الدَّوِّ وَالْحَيِّ وَالْكَسَاءِ: دَوِيَّ، وَحِيَوِيَّ، وَكِسَائِيَّ، أَوْ كِسَاوِيَّ.

**فصل:** ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة، على لفظها، إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع، كَقَوْمِيَّ وَزَهْطِيَّ، أَوْ اسْمَ جَنْسٍ كَشَجَرِيَّ، أَوْ جَمْعٍ تَكْسِيرٍ لَا وَاحِدَ لَهُ، كَأَبَائِيَّ، أَوْ جَارِيًا مَجْرَى الْعِلْمِ كَأَنْصَارِيَّ، وأما نحو: كِلَابٌ وَأَنْمَارٌ عِلْمِينَ.

فليس ممّا نحن فيه، لأنّه واحد، فالتّسبُّ إليه على لفظه، من غير شُبّهة.

وفي غير ذلك يُرَدُّ المَكْسَرُ إلى مفرده، ثمّ ينسب إليه؛ فتقول في التّسبب إلى فرائض، وقبائل، وحُمُر: فَرَضِيّ وَقَبِيلِيّ، بفتح أولهما وثانيهما، وأخْمَرِيّ وَحَمْرَاوِيّ.

**فصل:** وقد يستغنى عن ياء التّسبب بصَوْغ المنسوب إليه على فَعَال، وذلك غنْب في الحِجْرَف، كَبَرَارٍ وَنَجَارٍ وَعَوَاجٍ وَعَطَارٍ، وشَدَّ قوله:

٥٥١ - وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ

أي: بِذِي نَبَلٍ، وحمل عليه قومٌ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أو عنى فَاعِلٍ، أو على فَعِلٍ، بمعنى ذي كذا؛ فالأول: كَتَامِرٍ، ولابِنٍ وطَاعِمٍ وَكَاسِرٍ، والثاني: كَطْعِمٍ وَلَبِنٍ وَنَهْرٍ، قال:

٥٥٢ - لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ



**فصل:** وما خرج عما قَرَّرناه في هذا الباب فَشَادٌّ، كقولهم: أَمَوِيٌّ، بالفتح، بِضْرِيٌّ، بالكسر، ودُهْرِيٌّ، للشيخ الكبير بالضم، ومَرْوَزِيٌّ، بزيادة الزاي، وَبَدَوِيٌّ، بحذف الألف، وَجُلُولِيٌّ وَحُرُورِيٌّ، بحذف الألف والهمزة.



### هذا باب الوقف

إذا وَقَفْتَ على مُنَوَّنٍ، فَأَرْجَحُ اللّغات وأكثَرُها أن يُحذف تنوينه بعد الضمّة مكسرة، كـ (هَذَا زَيْدٌ)، و(مَرْزُتٌ بَرِيدٌ)، وأن يُبدل ألفاً بعد الفتحة: إعرابيّة كانت، كـ (سَرَأَيْتُ زَيْدًا)، أو بنائيّة، كـ (لِإِيهَا) و(وَيْهَا). وَشَبَّهُوا (إِذْنَ) بِالْمُنَوَّنِ المنصوب؛ فبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون، واختاره ابنُ عصفورٍ، وإجماع القراء السبعة على خلافه.

وإذا وَقَفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحة، ثبتت صِلَتُهَا، وهي الألف، كـ (سَرَأَيْتُهَا)، و(مَرْزُتُ بِهَا)، وإن كانت مضمومة، أو مكسورة، حذفت صِلَتُهَا، وهي الواو والياء، كـ (رَأَيْتُهُ)، و(مَرْزُتُ بِهِ) إلّا في الضرورة، فيجوز إثباتها، كقوله:

٥٥٣ - وَمَهُمْ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَأَن لَّوْنَ أَرْضِهِ سَمَآؤُهُ

وقوله:

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هُنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى صَوِّهِ نَـ

وإذا وَقَفَ على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

**إحداها:** أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سَمَّيْتُ بمضارع وَفَى أو وَعَى، فَإِنَّتَ تقول: (هَذَا يَفِي) و(هَذَا يَعِي) بالإثبات؛ لأنَّ أصلهما يُوْفِي وَيُوْعِي فحذفت فاؤهـ فلو حذفت لامهما، لكان إجحافاً.

**الثَّانية:** أن يكون محذوف العين، نحو: مُرٍ، اسمَ فَاعِلٍ من أَرَى، وأصله مُرْيِي، بوزن مُرْعِي؛ فَنُقِلَت حركة عينه - وهي الهمزة - إلى الرّاء، ثمَّ أسقطت، ونـ يجز حذف الياء في الوقف لما ذكرنا.

**الثَّالثة:** أن يكون منصوباً: مُتَوْنًا كان، نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أو غير مُتَوْنٍ، نحو: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّأْفَ﴾ [القيامة: ٢٦].

فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأَرْجَحُ في المَتَوْنِ الحذف، نحو: (هَذَا قَاضٍ)، و(مَرَزْتُ بِقَاضٍ)، وقرأ ابن كثير: ﴿ولكل امرئ هادي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، والأَرْجَحُ في غير السَّيْرِ الإثبات، كـ (هَذَا الْقَاضِي)، و(مَرَزْتُ بِالْقَاضِي).



**فصل:** ولك في الوقف على المحرّك الذي ليس هاء التّأنيث خمسة أَوْجُه:

**أحدها:** أن تقف بالسّكون، وهو الأصل، ويتعيّن ذلك في الوقف على التّأنيث.

**والثاني:** أن تقف بالرّوزم، وهو: إخفاء الصّوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلّها، خلافاً للفرّاء في مُنْعِهِ إِيَّاه في الفتحة، وأكثرُ القراء على اختيار قوله.

**والثالث:** أن تقف بالإشمام، ويختصُّ بالمضموم، وحقيقته: الإشارة بالسّكّين إلى الحركة بُعْدَ الإسكان، من غير تصويت؛ فإِذَا يدركه البصير دون الأعمى.

**والرابع:** أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه، نحو: (هَذَا خَالِدٌ)، و(هِيَ يَجْعَلُ)، وهو لغة سَعْدِيَّة، وَشَرْطُهُ خمسة أمور، وهي: أن لا يكون الموقوف عليه همزة، كخَطَأَ وَرَشَأَ، ولا ياء، كَالْقَاضِي، ولا واواً، كَيَدْعُو، ولا ألفاً، كَيَخْشَى، ولا تالياً لسكون، كَرَيْدَ وَعَمَرُو.

**والخامس:** أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: ﴿وَتَوَاصَّ بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وقوله:

٥٥٥ - أَنَا ابْنُ مَرْوِيَّةَ إِذْ جَدُّ النَّقَرِ

وشروطه خمسة أمور [أيضاً] وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون الساكن لا يتعدّر تحريكه ولا يستثقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّي نقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز الثقل في نحو: (هذا جَعْفَرٌ) لتحرك ما قبله، ولا في نحو: (إنسان) و(يَشْدُ) و(يقول) و(يبيع) لأنّ الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، ولا في نحو: (سَمِعْتُ الْعِلْمَ) لأنّ الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش، ولا في نحو: (هَذَا عِلْمٌ) لأنّه ليس في العربية فِعْلٌ - بكسر أوله وضمّ ثانيه ..

ويختصّ الشرطان الأخيران بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: ﴿لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمُوتِ﴾ [النمل: ٢٥]، وإن كانت الحركة فتحةً، وفي نحو: (هذا رِذْءٌ)، وإن أدّى النقل إلى صيغة (فِعْلٍ)، ومن لم يثبت في أوزان الاسم فِعْلٌ - بضمّة فكسرة - ورَعِمَ أن الدليل منقول عن الفعل لم يُجْزَ في نحو: (بِقُلٍّ) (النقل)، ويجيزه في نحو: (بِطُءٍ) لأنّه مهموز.



**فصل:** وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف كُثِّمَتْ، أو بـ. كقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأَخِثٍ وَبَيْتٍ. وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة، نحو: ثَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل، نحو: صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ. لكن الأرجح في جمع التصحيح، كمُسْلِمَاتٍ، وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع، وما سمي به من الجمع حقيقةً أو تقديرًا، فالأول: أولَاتٌ، والثاني: كَعَرَفَاتٌ وَأَدْرِعَاتٌ، والثالث: كَهَيْهَاتٌ، فإنّها في التقدير: جمع هَيْهِيَّةٍ ثم سمي بها الفعل الوقف بالتاء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: بَيْتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ؟، وقولهم: (دَفَنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَةِ)، وقرأ الكسائي والبزي: كَهَيْهَاتِ ﴿[المؤمنون: ٣٦]، والأرجح في غيرهما الوقف بالإبدال. ومن الوقف بتركه، قراءة مع. وابن عامر، وحمزة: ﴿إِنِّ شَجَرَتْ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقال الشاعر:

بِئْسَ الْإِنْسَانُ أَنِجَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتْ      مِنْ بَعْدَمَا وَبَعْدَمَا وَبَعْدَمَا  
كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتْ      وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

**فصل:** ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

**أحدها:** الفعل المعلن بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: (لَمْ يَغْزُهُ) - يَحْشُهُ، و(لَمْ يَزِمُهُ)، ومنه: ﴿لَمْ يَكْسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، أو لأجل البناء، نحو: غَزَا. و(أَحْشَهُ)، و(أَزِمَهُ)، ومنه: ﴿فَيَهْدِيهِمْ أَقْصَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، والهاء في ذلك تامة جائزة، لا واجبة، إلّا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد كالأمر من (وَعَى يَعِي)، فإنك تقول: (عِهْ): قال النّاطم: (وكذا إذا بقي على



حرفين، أحدهما: زائد، نحو: يَعِي. اهـ. وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَنْ تَقِ﴾ [غافر: ٩]، بترك الهاء.

**الثاني:** (ما) الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ. نحو: عَمَّ، وَفِيمَ، وَمَجِيءَ مَ جِئْتُ، فرقاً بينهما وبين (ما) الخبرية في مثل: (سألت عَمَّا سألت عنه) فإذا وَقَفْتُ عليها، ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف. وَوَجَبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا، كقولك في: (مجيء مَ جِئْتُ) و(اقتضاء ما اقتضى) مجيء مَهْ، وَاقْتِضَاءُ مَهْ، وترجّحت إِنْ كَانَ حَرْفًا، نحو: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، وبها قرأ البزّي.

**الثالث:** كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يُشبهه المعرب، وذلك، كياء المتكلم، وكهَي، وَهُوَ فِيمَنْ فَتَحْنَهُ، وفي التنزيل: ﴿مَ هِيَ﴾ [القارة: ١٠]، و﴿مَ هِيَ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و﴿سُلَيْمِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ٢٩]، وقال الشاعر:

٥٥٧ - فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ

ولا تدخل في نحو: (جاء زيدٌ)، لأنه مُعْرَبٌ، ولا في نحو: (اضرب)، (واله يضرب) لأنه ساكن، ولا في نحو: (لا رجلٌ) و(يا زيدٌ) و(من قبلٌ ومن بعدٌ) لأنَّ بناءً عارضٌ، وشذَّ قوله:

٥٥٨ - أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلُهُ

فَلَحِقَتْ مَا بُنِيَ بِنَاءً عَارِضًا؛ فَإِنْ (عَلٌ) مِنْ بَابِ (قَبْلُ وَبَعْدُ) قَالَهُ الْفَارَسِيُّ وَالنَّاطِمُ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة، ولا في الفعل الماضي، كـ (ضرب). و(قعد)؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة وصله، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.



**مسألة:** قد يُعطى الوصلُ حُكْمُ الوقف، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر. فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: ﴿لَمْ يَسْتَهْ وَأَنْظَرُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فِيْهَدَبْ أَقْتَدَهُ قُلْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، بإثبات هاء السكت في الدَّزَجِ، ومن الثاني قوله:

٥٥٩ - مِثْلُ الْحَرِيْقِ وَأَفَقِ الْقَصَبِ

**أصله:** الْقَصَبُ - بتخفيف الباء - فَقَدَرَ الوقفَ عليها، فَشَدَّهَا، على حد قولهم في الوقف: (هَذَا خَالِدٌ) بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.





## هذا باب الإمالة

وهي: أن تَذَهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء، كالفَتَى، وإلا فالْمَمَالُ الفتحة وحدها، كِنِعْمَةٍ وبِسَحَرٍ.  
وللإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانعٌ تُعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحُولُ بينها وبين المنع.  
أما الأسباب فثمانية:

**أحدها:** كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في الأفعال: هَدَى واشْتَرَى، ولا يُمَال، نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء، بدليل قولهم: أنياب؛ لعدم التطرف، وإنما أميل، نحو: فتاة ونواة، لأن تاء التانيث في تقدير الانفصال.

**الثاني:** كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كالف مَلْهَى، وأرْطَى، وحُبْلَى، عَزَا، فهذه وشبهها تُمَال؛ لقولهم في التثنية: مَلْهَيَان، وأرْطَيَان، وحُبْلَيَان، وفي جمع حُبْلَيَات، وفي البناء للمفعول: غَزِي، وعلى هذا، فيشكل قول الناظم: إن إمالة ألف (تلا) في: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]، لمناسبة إمالة ألف ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]. وقوله وقول ابنه: إن إمالة ألف ﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢]، لمناسبة إمالة ﴿قَلَى﴾ [الضحى: ٣]، بل إمالتهما لقولك: قُلَيَّ، وسُجَيَّ.

ويُستثنى من ذلك ما رُجوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب ممازجة لألف لحرف زائد؛ فالأول: كرجوع ألف (عَصَا)، و(قَفَا) إلى الياء في قول هُذَيْل، إذا سافروهما إلى ياء المتكلم: عَصَيَّ وقَفَيَّ، والثاني: كرجوعها إليها إذا صُغِرَا، فقليل: عَصِيَّة وقَفِيَّ، أو جُمِعَا على فُعُول، فقليل: عَصِيَّ وقَفِيَّ.

**الثالث:** كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك: يَنْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب، م عن واو مكسورة، كخاف، وكاد، ومات في لغة من قال: مِتْ بالكسر، بخلاف، نحو: قَالَ، وطَالَ، ومَات في لغة الضم.

**الرابع:** وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسأيرته، وقد أهمله الناظم والأكثرُونَ.  
**الخامس:** وقوعها بعد الياء، متصلة، كَيَّان، أو منفصلة بحرف كشَيَّان وجادت يناء، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دخلت بيتها.

**السادس:** وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: عَالِم وكَاتِب.

**السابع:** وقوعها بعدها منفصلة: إمَّا بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين،

أحدهما: هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو: شِمْلَال، وسِرْدَاح أو بهذين وبالهاء، نحو: دِرْهَمَاك.

**الثامن:** إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب؛ فالأول: كرأيت عماداً، وقرأت كتاباً، والثاني: كقراء: أبي عمرو والأخوين: ﴿وَالضَّحَى﴾ [الضحى: ١]، بالإمالة مع أنَّ ألفها عن و. الضَّخوة لمناسبة ﴿سَجَا﴾ [الضحى: ٢]، و﴿قَلَّ﴾ [الضحى: ٣]، وما بعدهما.



وأما الموانع فثمانية أيضاً، وهي: الرء، وأحرف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين المعجمتان، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف. وَشَرُطُ المنع بالراء أمران: كونها غير مكسورة، واتِّصَالُهَا بالألف: إمَّا قبلها. نحو: فِرَاش، ورَاشِد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضهم يجعل المؤخِّرة المفصولة بحرف، نحو: (هذا كافر) كالمُتَّصلة. وَشَرُطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صَالِح، وضَامِن. وطَالِب، وظَالِم، وغَالِب، وخَالِد، وقَاسِم، أو ينفصل بحرف، نحو: غنائم، إلَّا إن كان مكسوراً، نحو: طَلَاب، وغِلَاب، وخِيَام، وصِيَام؛ فإنَّ أهل الإمالة يميلونه. وكذلك الساكن بعد كسرة، نحو: مِضْبَاح، وإِضْلَاح، ومِطْوَاع، ومِثْلَلة - وهي التي يعيش لها ولد - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور. وَشَرُطُ المؤخَّر عنها كونه: إمَّا مُتَّصِلاً، كسَاخِر، وحَاطِب، وحَاظِل، ونَاقِف، مُنْفَصِلاً بحرف، كَنَاقِف، ونَافِخ، ونَاقِع، وبَالِغ، أو بحرفين، كمَوَائِق ومَنَاشِيع. وبعضهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء. وَشَرُطُ الإمالة التي يَكْفُهَا المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدَّرة ولا ياء مقدَّرة. فإنَّ السَّبب المقدَّر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنَّه إمَّا متدبِّر عليها أو متأخِّر عنها، فمن ثَمَّ أميل، نحو: خاف وطاب وحق وزاغ.



**مسألة:** يُؤثِّر مانعُ الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثِّر سببها إلَّا مُتَّصِلاً؛ فلا يُنَادِ نحو: (أتى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا (لزيد مال) لانفصال السَّبب. هذا ملخص كلام النَّازِم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين: أحدهما: أنَّهما مثلاً ب (أتى قاسم) مع اعتراضهما بأنَّ الياء المقدَّرة لا يؤثِّر في المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتَّصل لم يؤثِّر، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

**والثاني:** أن نصوص التحوين مخالفة لما ذكرا من الحكمين.

قال ابن عصفور في مُقَرَّبِهِ - بعد أن ذكر أسباب الإمالة - ما نصه: وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة، نحو: (لزيد مال) إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى. وقال أيضاً: وإذا كان حرفُ الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة، نحو: (بمال قاسم) أو فيما أميل من الألفات التي هي صِلَاتُ الضَّمَائِرِ، نحو: (أراد أن يعرفها قبل). انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملتُ قوله في النظم:

**وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ**

على هاتين الصورتين؛ لأشعار (قد يفعل) في عرف المصنفين بالتقليل.



وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة؛ فإنها تمنع المستعلي والراء أن يمنعا، ولهذا، أميل ﴿وَعَلَى أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿إِذْ هُمَا فِي الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، مع وجود الصاد والغين، و﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ﴾ [المطففين: ١٨]، مع وجود الراء المفتوحة، و﴿دَارُ الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]، مع وجودهما، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة، سمع سيبويه الإمالة في قوله:

**٥٦٠ - عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ**



**فصل:** ثَمَال الفتحة قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة:

**أحدهما:** الألف، وقد مضت، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ، وَلَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُ؛ فَلَا ثَمَال (إِلَّا) لِأَجْلِ الْكَسْرِ، وَلَا نَحْو: (عَلَى) لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْو: (عَلَيْكَ) وَ(عَلَيْهِ) وَلَا (إِلَى) لِاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ فِيهَا. وَيَسْتَثْنِي مِنْ ذَلِكَ: (هَا) وَ(نَا) خَاصَّةً؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهِمَا فَقَالُوا: (مَرَبْنَا وَبَهَا) وَ(نَظَرْنَا وَإِلَيْهَا). وَأَمَّا إِمَالَتُهُمْ (أَنْتَى) وَ(مَتَى) وَ(بَلَى) وَ(لَا) فِي قَوْلِهِمْ: (أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا) فَشَادٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ: عَدَمُ التَّمَكُّنِ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ.

**والثاني:** الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو: (من الكبر) أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: (من عمرو) بخلاف، نحو: (أعوذ بالله من الغَيْرِ، ومن قبح السَّيْرِ، ومن غَيْرِكَ) واشتراط النَّظْمِ تَطَرُّفُ الرَّاءِ مُرَدُّودٌ بِنَصِّ سَبِيوِيهِ عَلَى إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةَ الطَّاءِ مِنْ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٍ).

**والثالث:** هاء التأنيث، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة، كَرَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا هَاءَ التَّأْنِيثِ بِالْفَاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا: فِي الْمَخْرَجِ، وَالْمَعْنَى، وَالزِّيَادَةِ، وَالتَّطَرُّفِ،

والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً نحو: ﴿كَيْبَةٍ﴾ [الحقة ٢٥] والصحيح المنع، خلافاً لثعلب وابن الأنباري.

### هذا باب التصريف

وهو: تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: كتغيير المفرد إلى الثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني: كتغيير قول وعزو إلى قال وعزاً، ولهذين التغيرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام عند التصريف، ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء المتنوعة في البناء والأفعال الجامدة؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه، وقد وبّل، وما أشبه الحرف كناء قمت. و(نا) من (قمنا)، وأما ما وُضع على أكثر من حرفين ثم حُذف بعضه فيدخل التصريف، نحو: يد ودَم في الأسماء، ونحو: (ق زَيْداً) و(قُم) و(بغ) في الأفعال.



**فصل:** ينقسم الاسم إلى مُجَرَّد من الزوائد، وأقله الثلاثي كرجل، وغاية الخماسي كسَفَرَجَل، وما بينهما الرباعي كجَعْفَر، وإلى مزيد فيه وغايته سبعة كاستخْرَاج، وأمثله في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر.

وأبنية الثلاثي أحد عشر، والقسمه تقتضي اثني عشر؛ لأن الأول: واحد الحركة، والحركات ثلاث، والثاني: يكون محركاً وساكناً؛ فإذا ضربت ثلاثة أحرف الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر، وأمثلتها: فُلُس، فَرَس، كَنَس، عَضُد، جَبَر، عَنَب، إِبَل، قُفْل، صُرْد، دُئِل، عُتِق، والمهملة منها، فُعِل.

وأما قراءة أبي السَّمَال: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧]، بكسر الحاء وضمة الباء، فقليل: لم تثبت، وقيل: أتبع الحاء للتاء من ذات، والأصل ﴿وَالْحُبُكِ﴾ بضمين وقيل: على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حُبُك - بضمين - وَحِبُك - بكسرتين وزعم قوم إهمال فُعِل أيضاً، وأجابوا عن دُئِل ورُبِم بأنهما متقولان من الفعل وحسب المشبوت بوعِل لغة في الوَعِل، وإنما أهمل أو قل لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول. والرباعي المجرد مفتوح الأول والثالث كجَعْفَر، ومكسورهما كزُبُرَج ومضمومهما كدُمُلُج، ومكسور الأول مفتوح الثاني، كفِطْحَل، ومكسور الأول مفتوح الثالث، كدِرْهَم.

وزاد الأَخْشَش والكُوفِيَتُون مضموم الأول مفتوح الثالث كجُخْدَب، والمختار

فرع من مضمومهما، ولم يُسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم، كجُحْدَبٍ، وطُحْلَبٍ، وجُزْشَعٍ، ولم يسمع في بُرْثُنٍ وبُرْجُدٍ وعُرْفُطٍ إلا الضم.

وللخماسي المجرد أربعة، أمثلتها: سَفَرَجَل، جَحْمَرِش، قِرْطَعْب، قُدْعَمِل.

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء العربية الوضع، فهو مُفْرَعٌ عنها؛ إما بزيادة كمُطْلَقٍ ومُحَرَّنَجِم، أو بنقص أصل، كيدٍ ودمٍ، أو بنقص حرف زائد، كـ (عُلبِط) أصله عُلَابِطٌ؛ بدليل أنهم نطقوا به، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأول والثالث: بفتح ثالثة في نحو: جُحْدَبٍ، وبكسر أوله في نحو: جَزْزُع، وتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُبُرٍ، وأما سَرَحْسُ وبلَحْسُ فأعجميان.



**فصل:** وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد، وأقله ثلاثة كضَرَبَ، وأكثره أربعة، كدُحْرِجَ.

والإلى مزيد فيه، وغايته: ستة، كاستَخْرَجَ، وأوزانه كثيرة.

وأوزان الثلاثي ثلاثة: كضَرَبَ وَعَلِمَ وَظُرِفَ، وأما نحو: ضَرَبَ، بضم أوله وكسر ثانيه - فَمَنْ قال: (إنه وزن أصلي) مستدلاً بأن، نحو: جُنَّ وَبُهَتْ وَطُلَّ دُمُهُ، وَأُهْدِرَ، وَأُولِعَ بكذا، وَعُني بحاجتي، بمعنى اعتنى بها، وزُهي علينا، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عَدَّةً رابعاً، وَمَنْ قال: (إنه فرعٌ من فعل الفاعل) مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُويِرَ، لم يعدّه.

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدُحْرِجَ، ويأتي في دُحْرِجَ - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.



## فصل: في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام، مُعْطَاةٌ ما لموزونها من تحرك وسكون، فيقال في فُلُس: فَعُل، وفي ضَرَبَ: فَعُل، وكذلك في قامَ وَشَدَّ، لأنَّ أصلهما: قَوَمَ وَشَدَدَ، وفي عَلِمَ: فَعِل، وكذلك في هابَ وَمَنَّ، وفي ظُرِفَ: فَعُل، وكذلك في طَالَ وَحَبَّ.

فإن بقي من أصول الكلمة شيءٌ زدت لهما ثانية في الرباعي، فقلت في جعفر: فَعَلَل، وثانية وثالثة في الخماسي، فقلت في جَحْمَرِش: فَعَلَّلِل.

ويقابل الزائد بلفظه، فيقال في أكرمَ، وَبَيَّطَرَ، وَجَهَّوَرَ: أَفْعَلَ وَفَعَّلَ وَفَعُولَ، وفي اقْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اضْطَبَّرَ وَأَذْكَرَ، لأنَّ الأصل: اضْطَبَّرَ وَأَذْكَرَ، وفي استَخْرَجَ: اسْتَفْعَلَ.

إِلَّا أَنَّ الزَّائِدَ إِذَا كَانَ تَكَرُّاراً لِأَصْلٍ فَإِنَّهُ يُقَابَلُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قَبِيلُ بِهِ ذَلِكَ الْأَصْلَ، كَقَوْلِكَ فِي جَلَّتِيتَ، وَسُحُنُونِ، وَأَعْدُوْدَنَ: فَعِيلٌ، وَفُعْلُولٌ، وَأَفْعُوْعَلٌ.  
وَإِذَا كَانَ فِي الْمَوْزُونِ تَحْوِيلٌ، أَوْ حَذْفٌ، أَتَيْتَ بِمِثْلِهِ فِي الْمِيزَانِ، فَتَقُولُ فِي نَاءً: فَلَعٌ، لِأَنَّهُ مِنْ نَأَى، وَفِي الْحَادِي: عَالَفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَحْدَةِ، وَتَقُولُ فِي يَهَبُ: يَعْلٌ، وَفِي بَغٍ: فِلٌ، وَفِي قَاضٍ: قَاعٌ.



## فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله:

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي  
وفي التعريفين نظر، أما الأول: فلأن الواو من (كُوكِبَ)، والنون من (قَرَنُفُلٌ)  
زائدتان كما ستعرفه مع أنَّهما لا يسقطان.

وأما الثاني: فلأن الفاء من (وَعَدَ) والعين من (قَالَ) واللام من (عَرَا) أصول مع  
سقوطهن في: (يَعِدُ) و(قُلُ) و(لَمْ يَغُرْ).

وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال: اعلم أنه لا يحكم على حرف  
بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار لأصلٍ.  
وغيره.

**فالأول:** لا يختص بأحرف بعينها، وشرطه أن يماثل اللام كَجَلْبَبَ وَجَلْبَابِ أَوْ  
العين: إما مع الاتصال كَقَتَّلَ، أو مع الانفصال بزائد كَعَقَّتُلَ، أو تماثل الفاء والعين  
كَمَرَمَرِيسَ، أو العين واللام كَصَمَحَمَحَ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كَقَرَفَفَ.  
وَسُنْدُسَ، أو العين المفصولة بأصل كَحَذَرِدَ - فأصلي.

وإذا بُني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كَسِمْسِمَ.  
وإن صحَّ كَلَمَلَمَ وَلَمَمَ، فقال الكوفيون: ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف ممثلٍ  
لِلثَّانِي، وقال الزجاج: زائدٌ غير مُبْدَلٍ من شيءٍ، وقال بقية البصريين: أصل.

**والنوع الثاني:** مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعَ مرات  
فقال:

هنا وتُسَلِّمُ، تلا يوم أنسه      نهاية مسؤول. أمانٌ وتُسَهِّلُ

فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين، كضارب، وعِمَاد، وَعَضْبِي  
وَسَلَامِي، بخلاف، نحو: قال وغزا.



وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في الألف. والثاني: أن لا تكون الكلمة من باب سمسَم، والثالث: أن لا تتصدَّر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيَّرَ، وَجَّهَرَ، وَقَضَيْبَ، وَعَجَّزَ، وَحَذَّرِيَّةَ، وَعَزَّفُوَّةَ، بخلاف، نحو: بَيْتَ، وَسَوَّطَ، وَيُؤَيُّو، وَوَعَوَّةَ، وَوَرَّتَلْ، وَيَسْتَعُورَ.

وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدَّر، ويتأخَّر عنها ثلاثة أصول فقط، وأن لا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِدَ وَمَنْبِجَ، بخلاف، نحو: ضِرْغَامَ، وَمَهْدَ، وَمَرْزُجُوشَ، وَمِرْعَزَ، فَإِنَّهُمْ قالوا: (ثَوْبٌ مُمَرَّعَزٌ) فأثبتوها في الاشتقاق.

وتزاد الهمزة المصدَّرة بالشَّرين الأولين، نحو: أَفْكَلَ وَأَفْضَلَ، بخلاف، نحو: كُنَّابِيلَ، وَأَكَلَ، وإِسْطَبَلَ.

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقهما ألف، وأن تُسبق تلك الألف بأكثر من أصليين، نحو: حَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقَرْفُصَاءَ، بخلاف، نحو: مَاءٍ وَشَاءٍ وَبَنَاءٍ وَأَبْنَاءٍ.

وتزاد النون متأخرة بالشَّرين، نحو: عُثْمَانُ وَعُضْبَانُ، بخلاف، نحو: أَمَانٌ وَسَيَّانُ. وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كَعُضْنَفَرٍ، وَعَقْنَقَلٍ، وَقَرْنَقَلٍ، وَحَبْنَطَى، وَوَرَّتَلْ، بخلاف عَبْرَ، وَعُرْنَبَقَ، وَعَجَنَسَ.

وتزاد مُصدَّرة في المضارع.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة، والمضارع كتنقوم، والمطاول كتعلم، وتَدَخَّرَجَ والاستِفْعَال والتَّفْعُلُ والافْتِعَالُ وفروعهن.

وتزاد السين في الاستفعال، وأهملها الناظم وابنه.

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمهات وأهزاق، وطَيْسَلُ للكثير، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطَيْسَ.

وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء، بنحو: (لِمَه) و(لَمْ تَرَه) ولللام بـ (بذلك) و(تلك) فمردود؛ لأنَّ كلاً من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها.

وما خلا من هذه القيود حُكم بأصالته، إلّا إن قامت حُجَّة على الزيادة، فذلك حكم بزيادة همزتي شَمَّالٍ وَحَبْنَطَا، وميمي دُلَامِصٍ وَابْنُثُمَ، ونوني حَنْظَلٍ وَسُنْبُلٍ، وتائي مَلَكُوتٍ وَعِفْرِيَّةٍ، وسيني فُدْمُوسٍ وَأَسْطَاعَ، لسقوطها في الشَّمُولِ وَالْحَبْطِ والدلاصة والبنوة والملك والعُفْرَ - بفتح أوله وهو التراب - والقِدَمُ والطاعة، وفي قولهم: (حَظَلَّتِ الْإِبِلُ) إذا آذاها أكل الحَنْظَلِ، و(أَسْبَلَ الزَّرْعُ). وبزيادة نوني نَرْجَسَ



وَهُنْدَلِعَ، وتاءِي تَنْضُبْ وَتُخَيَّبْ لانتفاء فَعْلِلْ وفُعْلِلِلْ وفُعْلَلْ وفُعْلَلْ.



## فصل في زيادة همزة الوصل

وهي: همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرَج.

ولا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرفٍ غير أل، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ كأَمَرَ وأَخَذَ، ولا رباعيٍّ، كأَكْرَمَ وأَعْطَى، بل في الخماسي كأنطلق، والسداسي كاستخرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضرب، ولا في اسمٍ إلا في مصادر الخماسي والسداسي كالانطلاق والاستخراج.

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسْمٌ، وأَسْتُ، وابن، وأبْنُم، وأَبْنَةُ، وامْرُؤ، وامْرَأَة، واثْنان، واثْنَتان، وأَيْمُن المخصوص بالقسم؛ وينبغي أن يزيدوا (أل) الموصولة؛ وإيْمُ لغة في أيمن، فإن قالوا: هي أيمن فحذفت اللام، قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم.

**مسألة:** لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها أل، ووجوب الضم في نحو: أَنْطَلِقُ وَأَسْتُخْرِجُ مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل، نحو: أَقْتُلْ، اكْتُبْ، بخلاف امشُوا اقضُوا، وَرُجِحَانِ الضم على الكسر فيما عَرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من نحو: اغْزِي، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضَمِّ الهمزة، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة المُشَمَّة، وَرُجِحَانِ الفتح على الكسر في أيمن وأبْنُم، ورجحانُ الكسر على الضم في كلمة اسم، وجوازُ الضم والكسر والإشمام في نحو: اختارَ وانقادَ مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي، وهو الأصل.

**مسألة:** لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة، نحو: ﴿أَلَا أَرَى أَنِّي أَخَذْتُهُمُ سُخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، وهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تُحَقِّقْ، لأنَّ همزة الوصل لا تثبت في الدَّرَج إلا ضرورة، كقوله:

٥٦١ - أَلَا أَرَى أَنِّي أَحْسَنَ شِيَمَةً

بل الوجه أن تُبَدَلَ ألفاً، وقد تُسَهَّلُ مع القصر، تقول: (أَلْحَسَنُ عِنْدَكَ) و(أَيْمُنُ اللَّهُ يَوْمِيكَ) بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

٥٦٢ - أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ

وقد قرىء بها في نحو: ﴿الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩١].



## هذا باب الإبدال

الأخرفُ التي تُبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تسعة، يجمعها (هدأت مُوطياً) وخرج بقولنا: (شائعاً) نحو قولهم في: (أَصِيلَان): تصغير أصيل على غير قياس، وفي: (اضطجع)، وفي نحو: (علي) في الوقف: أصِيلَالٌ وَالطَّجَع، وَعَلَج، قال:

٥٦٣ - وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالاً أَسَائِلَهَا

وقال:

٥٦٤ - مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حُفِّبٍ فَأَلْطَجُ

وقال:

٥٦٥ - خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ

وتسمى هذه اللغة عَجَجَةً قُضَاعَةً.

ومعنى (هدأت) سكنت، و(مُوطياً) من أوطأته جعلته وطيئاً؛ فالياء فيه بدل من الهمزة.

وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه، في: (طويت دائماً)، ثم إنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إيّاها، ووجهه أنّ إبدالها من غيرها إنّما يطرد في الوقف على نحو: رَحْمَةٌ وَنِعْمَةٌ، وذلك مذكور في باب الوقف، وأمّا إبدالها من غير التّاء فمسموع كقولهم: هَيْآكَ، وَلَهَيْتُكَ قَائِماً، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ.



## فصل في إبدال الهمزة

تُبدل من الواو والياء في أربع مسائل:

إحداها: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٌ وَسَمَاءٌ وَدُعَاءٌ، ونحو:

بناء وَظَبَاءَ وَفَنَاءَ، بخلاف، نحو: قَاوَلٌ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةٌ وَهِدَايَةٌ، ونحو: غَزَوُ وَظَبْيٍ، ونحو: واو وآي.

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو: حمراء، فَإِنَّ أصلها حَمَرَى كَسَكْرَى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كَألف كتاب وغلّام، فأبدلت الثانية همزة.

**الثانية:** أن تقع إحداهما عيناً لاسم فاعِلٍ أَعْلَتْ فيه، نحو: قاتل وبائع، بخلاف، نحو: عَيْنٌ، فهو عاين، وَعَوَرَ فهو عَاوِرٌ.

**الثالثة:** أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِلٍ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد، نحو: عجائز وصحائف، بخلاف قَسُورَةٍ وَقَسَاوِرُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشُ، وَشَدٌّ مُصِيبَةٌ وَمَصَائِبُ، وَمَنَارَةٌ وَمَنَائِرُ.

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف، نحو: قِلَادَةٌ وَقِلَائِدُ، ورسالة ورسائل.

**الرابعة:** أن تقع إحداهما ثاني حرفين لِيَتَيْنِ بينهما ألف مَفَاعِلٍ، سواء كان اللينان ياءَيْنِ كَنِيَّائِفٍ جمع نَيْفٍ، أو واوَيْنِ، كأَوَائِلٍ: جمع أوَّلٍ، أو مختلفين كسيائد جمع سَيِّدٍ إذ أصله سَيِّودٌ، وأمّا قوله:

٥٦٦ - وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

فأصله بالعواوير؛ لأنّه جمع عَوَّارٍ وهو الرَّمَدُ، فهو مفاعيل، كطواويس، لا مفاعل؛ فلذلك صُحِّحَ، وعكسه قول الآخر:

فِيهَا عِيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَنَمُرٌ

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأنّ أصله مَفَاعِلٍ، لأنّ عيائيل جمع عَيْلٍ - بكسر الياء - واحد الْعِيَالِ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله:

٥٦٧ - ... تَشْتَقَادُ الصَّيَارِيفِ

فلذلك أُعِلَّ.

وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنّه إذا اجتمع وَاوَانٍ وكانت الأولى: مُصَدَّرَةٌ، والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ، أبدلت الواو الأولى همزة؛ فالأولى نحو: جمع وَاصِلَةٌ وَوَاقِيَّةٌ، تقول: أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ، وأصلهما: وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ، والثانية نحو: الأولى أنشأ الأول، أصلها وُولى بووين، وأولاهما: فاء مضمومة، والثانية: عين ساكنة، بخلاف، نحو: ووفّي ووُورِي، فَإِنَّ الثانية ساكنة منقلبة عن ألف «فَاعِلٍ»، وبخلاف، نحو: الوُولى بووين مُحَقَفًا من الوُؤلى بوو مضمومة فهمزة، وهي أنشأ

الأوأل، أَفْعَلَ من وأل إذا لجأ، وخرج باشتراط التصدير، نحو: هَوَوِيَّ وَنَوَوِيَّ، المنسوب إلى هَوَى وَنَوَى.



## فصل في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بايين:

**أحدهما:** باب الجمع الذي على مَفَاعِلَ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً. وخرج باشتراط العروض، نحو: المرأةَ وَالْمَرَائِي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المرأةَ مِفْعَلَةٌ من الرؤْيَةِ، فلا تُغَيَّرُ في الجمع، وخرج باشتراط اعتلال اللام، نحو: صَحَائِفَ وَعَجَائِزَ وَرَسَائِلَ؛ فلا تغير الهمزة في شيءٍ من ذلك أيضاً.

وأما ما حَصَلَ فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان: قلبُ كسرة الهمزة فتحةً، ثم قلبها ياءً في ثلاث مسائل، وهي: أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو منقلبة عن واوٍ. وواواً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة.

مثال ما لامه همزة خَطَايَا، أصلها خطايىء - بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف، فصار خطايىء - بهمزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياءً، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرقة بعد همزة تبدل ياءً، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنك بها بعد المكسورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحةً للتخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة، نحو: مَدَارَى وَعَدَارَى في المَدَارِي والعَدَارِي، قال:

٥٦٨ - وَيَوْمَ عَقَرْتُ لَلْعَدَارَى مَطِيئِي

وقال:

٥٦٩ - تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُشْنَى وَمُرْسَلٍ

فَفَعَلَ ذلك هنا أولى، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار خَطَاءً - بألفين بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاثِ أَلِفَاتٍ، فأبدلت الهمزة ياءً؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لامه ياء أصلية قَضَايَا، أصلها قضايى - بياءين الأولى: ياء فَعِيلَةٍ، والثانية: لام قَضِيَّةٍ - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً. ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياءً، فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

ومثال ما لاه واو قلبت في المفرد ياء مَطيَّة؛ فإنَّ أصلها مَطيوة فَعيلة من المَطا، وهو الظُّهر، ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيود ومَيوت؛ إذ قيل فيه: سَيَد ومَيَّت، وجمعها مَطيّا، وأصلها مَطيّو، ثم قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة، كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء؛ فصار مَطيّا بعد خمسة أعمال.

ومثال ما لاه واو سلمت في الواحد: هِراوة وهِراوى، وذلك أنّا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورَسائل، ثم أبدلنا الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً، ثم قلبنا الهمزة واواً؛ فصار هِراوى بعد خمسة أعمال أيضاً.



## الباب الثاني

### باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبدلُ منهما أبداً هو الثانية، لا الأولى؛ لأنَّ إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو يكونا متحركتين.

فإن كانت الأولى: متحركة، والثانية: ساكنة، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى، فتبدل ألفاً بعد الفتحة، نحو: آمَنْتُ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وكان يأمرني أن آتَزَرَ» وهو بهمزة فألف، وعَوَّامُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة، ولا وَجَهَ له؛ لأنَّه افتعل من الإزار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، وياء بعد الكسرة، نحو: إيمان. وشَدَّت قراءة بعضهم: ﴿إِنلَافِهِمْ﴾ [قريش: ٢٢]؛ بالتحقيق، وواواً بعد الضمة، نحو: أوتِمنَ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أوتِمن) بهمزتين، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ورَدَّهُ.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة؛ فإن كانتا في موضع العين؛ أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سَالَ ولَالَ ورَأسَ. وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً؛ فتقول في مثال قِمَطَر من قَرَأ: قَرَأِي، وفي مثال سَفَرَجَل منه: قَرَأِي - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء

مطلقاً، وإن لم تكن طَرَفًا وكانت مضمومة؛ أبدلت واوًا مطلقاً.  
وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء.

وأمثلة المتطرفة أن تبني من قرأ مثل: جَعَفَرٍ أو زُبَيْرٍ أو بُرْثَنٍ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أم مثل أَصْبَحَ - بفتح الهمزة أو كسرهما أو ضمها والباء فيهن مكسورة - فتقول في الأول: أُمِّمٌ - بهمزتين مفتوحة فساكنة - تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية، ثم تبدل الهمزة ياء، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين: ﴿أُمِّمَةٌ﴾ [القصص: ٥] بالتحقيق، فمِمَّا يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز، وأمثلة المضمومة: أُوبٌ، جمع أَبٌ وهو المَرْعَى، وأن يُبْنَى من أم مثل إَصْبَحَ - بكسر الهمزة وضمّ الباء - أو مثل أُبْلُمُ؛ فتقول: إُومٌ - بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة - وأصل الأول: أُأَبُّ على وزن أَفْلَسَ، وأصل الثاني والثالث: إِئْمٌ وأُؤْمٌ؛ فنقلوا فيهنّ، ثم أبدلوا الهمزة واوًا، وأدغموا أحد المثليين في الآخر ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أوَيْدِم تصغير آدم، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أم على وزن إَصْبَحَ - بكسر الهمزة وفتح الباء -.

وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحرّكتين همزة مضارعة نحو: أُؤْمٌ وأئِنَّ مضارعِي أُمِّمْتُ وأئنْتُ جاز في الثانية التَّحْقِيقُ تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالاتها على معنى بهمة الاستفهام، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].



## فصل في إبدال الباء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

**إحدهما:** أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مِصْبَاحٍ: مَصَابِيحٍ، وفي مِفْتَاحٍ: مَفَاتِيحٍ، وكذلك تصغيرهما.

**الثانية:** أن تقع قبلها ياء تصغير، كقولك في غُلَامٍ: غُلِيمٍ.

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائِلَ:

**إحدها:** أن تقع بعد كسرة، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ وَعُفْيٍّ وَالْعَازِيٍّ والدَّاعِيٍّ، أو قبل تاء التَّأْنِيثِ كَشَجِيَّةٍ، وَأَكْسِيَّةٍ، وَعَازِيَّةٍ، وَعُرَيْقِيَّةٍ في تصغير عَرْقُوةٍ، وَشَدٌّ سَوَاسِيوةٍ في جمع سواءٍ، وَمَقَاتِيوةٍ بمعنى خُدَامٍ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدين، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الغزو: غَزِيَّانٍ.

**الثانية:** أن تقع عيناً لمصدر فعل أُعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة، وبعدها ألف، كصِيَامٍ وَأَنْقِيَادٍ، وَاعْتِيَادٍ، بخلاف، نحو: سَوَارٍ، وَسَوَاكٍ؛ لانتفاء المصدرية، ونحو: لَأَوْدَ لِيَوَاذًا وَجَاوَرَ جَوَارًا، لصحة عين الفعل، وَحَالَ جَوَلًا، وَعَادَ الْمَرِيضَ عَوْدًا، لعدم الألف، وَرَاحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة.

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]، وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ أَلِيَّتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة.

وشدّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الظُّبْيَةُ نَوَارًا، بمعنى نَفَرَتْ، ولم يُسْمَعْ له نظير.

**الثالثة:** أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في الواحد: إمَّا مُعَلَّةٌ، نحو: دَارٍ وَدِيَارٍ، وَحَيْلَةٍ وَحَيْلٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيمٍ، وَقِيمَةٍ وَقِيمٍ، وَقَامَةٍ وَقِيمٍ؛ وشذ حاجة وَجُوجٍ، وإمَّا شبيهة بالمُعَلَّة، وهي الساكنة. وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف، كسَوَاطٍ وَسِيَاطٍ، وَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ؛ فإن فقدت صححت الواو، نحو: كُوزٍ وَكُوزَةٍ وَعَوْدٍ - بفتح أوله؛ للمسّن من الإبل - وَعَوْدَةٍ؛ وشذ قولهم: ثِيْرَةٌ وَتُصَحَّحُ الواو إن تحركت في الواحد، نحو: طَوِيلٌ وَطَوَالٌ؛ وشذّ قوله:

٥٧٠ - وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

قيل: ومنه ﴿الْصَّيْفَتُ الْيَلِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، وقيل: جمعٌ جَيِّدٌ، لا جَوَادٍ. أو أُعْلَتْ لامه كجمع رِيَانٍ وَجَوٍّ - بتشديد الواو - فيقال: رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ، بتصحيح العين، لئلا يتوالى إعلالان، وكذلك ما أشبههما، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم، فتأمل.

**الرابعة:** أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعداً؛ تقول: عَطَوْتُ وَزَكَوْتُ؛ فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أَعْطَيْتُ وَزَكَيْتُ. وتقول في اسم المفعول: مُعْطِيَانٍ وَمُزَكِّيَانٍ، حمول الماضي على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل، فإنّ كلا منهما آخره كسرة. وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال، نحو: تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا؛ مع أنّ المضارع لا كسر قبل آخره، فأجاب بأنّ الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملاً على تُغَارِي وَتُدَاعِي، ثم استصحب معها.

**الخامسة:** أن تلي كسرةً، وهي ساكنة مفردة، نحو: مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ، بخلاف، نحو: صَوَانٌ وَسَوَارٌ وَاجْلِيوَادٌ وَأَعْلِيوَاتٌ.

**السادسة:** أن تكون لاماً لَفْعَلَى - بالضم صفة، نحو: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلَمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]، وقولك: لِلْمَتَّقِينَ الدَّرَجَةُ الْعُلْيَا، وأما قول الحجازيين: (الْقُصَوَى) فشاذ



قياساً فصيح استعمالاً، نُبِّه به على الأصل، كما في اسْتَحْذُ والقَوْد. فإن كانت فُعْلَى اسماً لم تغير، كقوله:

#### ٥٧١ - أَدَاراً بِحَزَوِيٍّ هَجَبٍ لِبَلْعَيْنٍ عَبْرَةٍ

**السابعة:** أن تلتقي هي والياء في كلمة؛ والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيّد وميّت، أصلهما: سَيِّود ومَيِّوت؛ ومثاله فيما تقدمت الواو طَيّ وَلَيّ مصدرأ طَوَيْتْ وَلَوَيْتْ، وأصلهما: طَوِيّ وَلَوِيّ.

ويجب التصحيح إن كانا من كلمتين، نحو: (يَدْعُو يَاسِر) و(يَزْمِي وَاْعِد) أو كان السابق منهما متحركاً، نحو: طويل وعُيُور، أو عارض الذّات، نحو: رؤية مخفف رؤية، أو عارض السكون، نحو: قَوِيّ فإنَّ أصله الكسر، ثم إنه سَكَن للتخفيف، كما يقال في عِلْم: عِلْم.

وشذّ عَمَّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ، ولم يستوف الشروط لقراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّيَّا تَعْتَرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، بالإبدال والإدغام، ونوعٌ صُحِّح مع استيفائها، نحو: ضَيَّونَ وأَيَّومَ، وعَوَى الكلب عَوِيَّةً، وَرَجَاءُ بن حَيَّوةً، ونوع أُبدلت في الياء واواً وأدغمت الواو فيها، نحو: عَوَّة ونَهْوٌ عن المنكر.

وأطرّد في تصغير ما يكسّر على مَفَاعِل - نحو: جَدُول وأَسْوَد للحَيَّة - الإلعال والتصحيح.

**الثامنة:** أن تكون لام مفعول الذي ماضيه على فَعَلَ - بكسر العين - نحو: رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، وشذّ قراءة بعضهم: ﴿مَرْضُوءَةٌ﴾ [الفجر: ٢٨]، فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو: مَغْرُوزٌ، وَمَدْعُوزٌ، والإلعال شاذ؛ كقوله:

#### ٥٧٢ - أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا

**والتاسعة:** أن تكون لام فُِعُول جمعاً، نحو: عَصَاً وَعُصِيٍّ وَقَفَاً وَقَفِيٍّ وَذَلُّوا وَذُلِّيٍّ، والتصحيح شاذ؛ قالوا: أَبُوءُ، وَأُخُوٌّ، وَنَحُوٌّ جمعاً لِنَحْوٍ وهو الجهة، وَنَجُوٌّ - بالجيم - جمعاً لِنَجْوٍ، وهو السَّحَاب الذي هَرَّاقَ ماءه، وَبُهْوٌ وهو المصدر وَبُهْوٌ.

فإن كان فُِعُول مفرداً وجب التصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوُا عَتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصر: ٨٣]، وتقول: نما المَالُ نُمُوًّا، وَسَمَا زيد سُمُوًّا وقد يُعلُّ نحو: عَتَا الشَّيْخُ عُتْيًا، وقسا قلبه قِسْيًا.

**العاشرة:** أن تكون عيناً لفُعْل جمعاً صحيح اللام كصَيِّمٌ وَنَيْمٌ؛ والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صُوِّمَ وَنُوِّمَ، ويجب إن اعتلت اللام، لئلا يتوالى إعلالان وذلك

كشَوَى وَغَوَى جَمْعِي شَاوٍ وَغَاوٍ، أَوْ فُصِّلَتْ مِنَ الْعَيْنِ، نَحْو: صُومًا وَنُومًا، لِبَعْدِهَا حِينَئِذٍ مِنَ الطَّرَفِ، وَشَذَّ قَوْلُهُ:

٥٧٣ - فَمَا أَرْقَ النَّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا

## فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة، وهي أن ينضم ما قبلها، نحو: بُويعَ وَضُورِبَ، وفي التنزيل: ﴿مَا وَدَّيَ عَنْهَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

**إحداها:** أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: مُوقِنٌ ومُوسِرٌ، ويجب سلامتها إن تحركت، نحو: هِيَامٌ، أو أدغمت كَحَيَّضٌ، أو كانت في جمع ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كِهِيْمٍ وَيِيْضٍ في جمع أَفْعَلٍ أو فَعْلَاءَ.

**الثانية:** أن تقع بعد ضمة وهي إما لَامٌ فِعْلٌ كَنَهَوَ الرَّجُلَ وَقَضُوْ بِمَعْنَى مَا أَتَاهَا. أي: أعقله، وما أَقْضَاهُ، أو لَامٌ اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن بُنِيَ مِنَ الرَّمِيْ مِثْلَ مَقْدَرَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ: مَرْمُوءَةٌ، بِخِلَافِ، نَحْو: تَوَانِيْ تَوَانِيَّةٍ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيْاً بِالضَّمِّ كَتَكَاسَلٍ تَكَاسَلًا، فَأَبْدَلْتَ ضَمَّتَهُ كَسْرَةً لَتَسْلَمَ الْيَاءُ مِنَ الْقَلْبِ، ثُمَّ طَرَأَتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَحْدَةِ وَبَقِيَ الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ، أَوْ لَامٌ اسم مختوم بالألف والنون كأن بُنِيَ مِنَ الرَّمِيْ عَلَى وَزْنِ سَبْعَانَ اسم الموضع الذي يقول فيه ابن الأحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ

فإِنَّكَ تقول: رَمُوانٌ.

**الثالثة:** أن تكون لاماً لِفَعْلَى، - بفتح الفاء - اسماً لا صفةً، نحو: تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتَوَى، قال الناطم وابنه: وَشَذَّ سَعِيًّا لِمَكَانٍ، وَرِيًّا لِلرَّائِحَةِ، وَطَعِيًّا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، انتهى؛ فأما الأول: فيحتمل أنه منقول من صفة كَحَزِيًّا وَصَدِيًّا مَوْثِي حَزِيًّا وَصَدِيًّا، وأما الثاني: فقال النحويون: صفة غلبت عليها الإسمية، والأصل: رائحة رِيًّا، أي: مملوءة طيباً، وأما الثالث: فالأكثرُ فيه ضَمُّ الطَّاءِ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ فَتَحُوا لِلتَّخْفِيفِ.

**الرابعة:** أن تكون عيناً لِفُعْلَى - بالضم - اسماً كطُوبَى مَصْدَرًا لَطَابٍ، أو اسم للجنة، أو صفة جارية مُجْرَى الْأَسْمَاءِ وهي فُعْلَى أَفْعَلٌ، كَالطُّوبَى وَالْكُوسَى وَالْخُورَى مَوْثَاتٍ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ، والذي يدل على أنها جارية مُجْرَى الْأَسْمَاءِ أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ يَجْمَعُ عَلَى أَفَاعِلَ، فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَلٍ: أَفَاكِلَ.

فإن كان فُعَلَى صفةً محضةً وجب قلب ضمته كسرة، ولم يسمع من ذلك إلا ﴿قَسَمَةُ ضَيْرَكٍ﴾ [النجم: ٢٢]، أي: جائرة: ومِثْيَةٌ حِيَكِي، أي: يتحرك فيها المنكبان هذا كلام النحويين.

وقال النّاطم وابنه: يجوز في عين فُعَلَى صفةً أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء؛ فتقول: الطُّوبَى والطَّيْبَى، والكُوسَى والكَيْسَى، والضُّوْقَى والضَّيْقَى.



## فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط:

**الأول:** أن يتحرّكا؛ فلذلك صَحَّتا في القول والبيع لسكونهما.

**والثاني:** أن تكون حركتهما أصلية، ولذلك صَحَّتا في جَيْل وتَوَم مخففي: جَيْلًا وتَوَام.

**والثالث:** أن يفتح ما قبلهما، ولذلك صَحَّتا في العَوْض والجَيْل والسُّور.

**والرابع:** أن تكون الفتحة مُتَّصِلة، أي: في كلمتيهما، ولذلك صَحَّتا في ضرب واحد، وضرب ياسر.

**والخامس:** أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك صَحَّت العين في بَيَان وطَوِيل وخَوَزَنَق، واللام في رَمِيَا وغَزَوَا وفَتَيَان وعَصَوَان وعلَوِي وفَتَوِي، وأعلت العين في قام، وبَاع وبَاب ونَاب لتحرك ما بعدها، واللام في غَزَا ودَعَا ورمَى وبَكَى؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك في يَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ، وأصلهما يَخْشَيَوْنَ ويَمْحَوُونَ؛ فقلبتا ألفين، ثم حذفنا للساكنين.

**والسادس:** أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على أفْعَلَ، نحو: هَيْفَ فهو أَهْيَفُ، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ.

**والسابع:** أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كَالْهَيْف.

**والثامن:** أن لا تكون الواو عيناً لافْتَعَلَ الدال على معنى التَّفَاعُل، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، نحو: اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا فإنه في معنى تجاوزوا وتشاوروا. فأما الياء فلا يُشْتَرَط فيها ذلك: لقربها من الألف، ولهذا أعلت في اسْتَأَفُوا مع أنَّ معناها تَسَائَفُوا.

**والتاسع:** أن لا تكون إحداهما مَتَلَوَّة بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلال؛ فإن كانت

كذلك، صَحَّتْ وأُعْلِلَتِ الثانية، نحو: الْحَيَا، وَالْهَوَى وَالْحَوَى مصدر: حَوِيَ إِذَا اسْوَدَّ. وربما عكسوا فأَعْلَلُوا الأولى وصححو الثانية، نحو: آيَةٌ فِي أَسْهَلِ الْأَقْوَالِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَنَا أَسْهَلُ مِنْهُ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا فَعِلَةٌ كَثِيفَةٌ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّ أَصْلَهَا أَيْيَةٌ - بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ أَيْيَةٌ - بِسُكُونِهَا - أَيْيَةٌ فَاعِلَةٌ؛ فَإِنَّهُ يُلْزَمُ إِعْلَالُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَإِعْلَالُ السَّاكِنِ، وَحَذْفُ الْعَيْنِ لَغَيْرِ مُوجِبٍ.

قُلْتَ: وَيُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الْإِعْلَالِ عَلَى الْإِدْغَامِ، وَالْمَعْرُوفُ الْعَكْسُ، بِدَلِيلِ إِبْدَالِ هَمْزَةِ أَيْمَةٍ يَاءٍ لَا أَلْفَاءٍ؛ فَتَأْمَلُهُ.

**والعاشِرُ:** أَنْ لَا يَكُونُ عَيْنًا، لَمَّا آخِرُهُ زِيَادَةٌ تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ؛ فَلِذَلِكَ صَحَّتَا فِي نَحْوِ: الْجَوْلَانِ وَالْهَيْمَانَ وَالصَّوْرَى وَالْحَيْدَى. وَشَذَّ الْإِعْلَالُ فِي مَا هَانِ وَدَارَانَ.



## فصل في إبدال التاء من الواو والياء

إِذَا كَانَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَاءَ لِلْإِفْتِعَالِ أَبْدَلْتَ تَاءً وَأَدْغَمْتَ فِي تَاءِ الْإِفْتِعَالِ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: اتَّصَلَ وَاتَّعَدَّ، مِنَ الْوَصْلِ وَالْوَعْدِ، وَاتَّسَرَ مِنَ الْيُسْرِ، قَالَ:

**٥٧٤ - فَإِنْ تَتَّعِدْنِي أَتَّعِدْكَ بِمِثْلِهَا**

وَقَالَ:

**٥٧٥ - فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا**

وَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْإِزَارِ (إِيتَرَزَ)، وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ الْيَاءِ تَاءً وَإِدْغَامُهَا فِي التَّاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ بَدَلَ مِنْ هَمْزَةٍ، وَلَيْسَتْ أَصْلِيَّةً، وَشَذَّ قَوْلُهُمْ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْأَكْلِ: (اتَّكَلَ)، وَقَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي اتَّخَذَ: (إِنَّهُ افْتَعَلَ مِنَ الْأَخْذِ) وَهَمْ، وَإِنَّمَا التَّاءُ أَصْلٌ، وَهُوَ مِنْ تَخَذَ، كَاتَّبَعَ مِنْ تَبَعَ.



## فصل في إبدال الطاء

تُبْدَلُ وَجُوبًا مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ الَّذِي فَاؤُهُ صَادٌ أَوْ ضَادٌ أَوْ طَاءٌ أَوْ ظَاءٌ، وَتَسْمَى أَحْرَفُ الْإِطْبَاقِ، تَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنْ صَبَرَ: اضْطَبَّرَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الصَّفِيرِيَّ لَا يَدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهِ، وَمِنْ صَرَبَ: اضْطَرَبَ، وَلَا تُدْغَمُ؛ لِأَنَّ الضَّادَ حَرْفَ مُسْتَطِيلٍ، وَمِنْ

طَهَرَ: أَطْهَرَ، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثليين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظَلَمَ: أَظْلَمَ، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني، ومع عكسه، وقد روي بهن قوله:

٥٧٦ - هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَابِلَهُ عَفْوَاً، وَيُظْلِمُ أَحْيَاناً فَيُظْلِمُ

### فصل في إبدال الدال

تُبْدَلُ وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه دالٌّ أو ذالٌّ أو زايٌّ، تقول في أَفْتَعَلَ من دَانَ: إِذْدَانَ، ثم تُدْغَمُ لما ذكرناه في أَطْهَرَ، ومن رَجَرَ أَرْدَجَرَ، ولا تدغم لما ذكرناه في اضْطَبَّرَ، ومن ذَكَرَ: إِذْذَكَرَ، ثم تُبْدَلُ المعجمة مهملة وتدغم، وبعضهم يعكس، وقد قرئ شاذاً: ﴿فَهَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ﴾ [الفر: ١٥]، بالمعجمة.



### فصل في إبدال الميم

أبدلت وجوباً من الواو في فَمَ، وأصله فَوَه، بدليل أَفْوَاه، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أَضْيَفَ رُجِعَ به إلى الأصل، فقليل: فُوكٌ وربما بقي الإبدال، نحو: «لُخْلُوفٌ فَمَ الصَّائِمِ».

ومن النون بشرطين، سكونها ووقوعها قبل الباء، سواء كانا في كلمة أو كلمتين، نحو: ﴿أَلْبَعَثَ﴾ [الشمس: ١٢]، و﴿مَنْ بَعَثْنَا﴾ [يس: ٥٢]، وشذوذاً في نحو قوله:

٥٧٧ - وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَبَّامِ

وأصله: (البَبَّان)، وجاء عكس ذلك في قولهم: (أَسْوَدُ قَاتِنٍ) وأصله: قاتم.

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل  
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل:

**إحداها:** أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل.

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة، نحو: يَقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ مَثَلُ: يَقْتُلُ، وَيَبِيعُ مَثَلُ: يَضْرِبُ، وأن تقلبه حرفاً يناسب تلك الحركة إن لم يُجانسها، نحو: يَخَافُ وَيُخِيفُ، أصلهما: يَخَوْفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ.

وَيَمْتَنَعُ الثَّقَلُ إِنْ كَانَ السَّاكِنَ مَعْتَلًا، نَحْوُ: بَايَعَ، وَعَوَّقَ وَبَيَّنَّ، أَوْ كَانَ فَعَلَ تَعَجَّبَ، نَحْوُ: مَا أَبَيَّنَّهُ، وَأَبَيَّنُ بِهِ، وَمَا أَقْوَمَهُ، وَأَقْوِمُ بِهِ، أَوْ مَضَعَفًا، نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، أَوْ مَعْتَلُ اللَّامِ، نَحْوُ: أَهْوَى وَأَحْيَا.

**المسألة الثانية:** الاسم المُشَبَّه للمضارع فِي وَزْنِهِ دُونَ زِيَادَتِهِ، أَوْ فِي زِيَادَتِهِ دُونَ وَزْنِهِ؛ فَالْأَوَّلُ: كَمَقَامَ، أَصْلُهُ مَقَوْمَ - عَلَى مِثَالِ مَذْهَبٍ - فَنَقَلُوا وَقَلَّبُوا، وَالثَّانِي: كَانَ تَبْنِي مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْقَوْلِ أَسْمًا عَلَى مِثَالِ تَحْلِيٍّ - بِكَسْرِ التَّاءِ وَهَمْزَةٍ بَعْدَ اللَّامِ - فَإِنَّكَ تَقُولُ تَبِيعَ - بِكَسْرَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ - وَتَقِيلُ، كَذَلِكَ، وَهَذِهِ الْيَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ لِسُكُونِهَا بَعْدَ الْكَسْرِ.

فَإِنْ أَشَبَّهُهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ مَعًا، أَوْ بَايَنَهُ فِيهِمَا مَعًا، وَجِبَ التَّصْحِيحُ: فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ، وَأَمَّا نَحْوُ: (يَزِيدُ) عِلْمًا فَمِنْ قَوْلِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ بَعْدَ أَنْ أُعْلِيَ إِذَا كَانَ فِعْلًا، وَالثَّانِي نَحْوُ: مِخِيطٌ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَالَ النَّاطِمُ وَابْنُهُ: وَكَانَ حَقٌّ مِخِيطٌ أَنْ يُعْلَى؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ خَاصَةً بِالْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ لِتَعْلَمَ، أَيُّ: بِكَسْرِ حَرْفِ الْمِضَارَعَةِ فِي لُغَةِ قَوْمٍ، لَكِنَّهُ حَمَلَ عَلَى مِخِيطٍ لِمِثْلِهِ بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، انْتَهَى. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا قَالَا لَلَزِمَ أَنْ لَا يُعْلَى تَحْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُشَبَّهًا لِتَحْسِبَ فِي وَزْنِهِ وَزِيَادَتِهِ. ثُمَّ لَوْ سُلِّمَ أَنَّ الْإِعْلَالَ كَانَ لِأَزْمًا لِمَا ذَكَرَ لَمْ يَلْزَمِ الْجَمِيعُ، بَلْ مَنْ يَكْسِرُ حَرْفَ الْمِضَارَعَةِ فَقَطْ.

**المسألة الثالثة:** الْمَصْدَرُ الْمُوَازِنُ لِأَفْعَالٍ أَوْ اسْتِفْعَالٍ، نَحْوُ: إِقْوَامٌ وَاسْتِقْوَامٌ، وَيَجِبُ بَعْدَ الْقَلْبِ حَذْفُ إِحْدَى الْأَلْفِينَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ؛ لِزِيَادَتِهَا، وَقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ. ثُمَّ يُوْتَى بِالتَّاءِ عَوَضًا، فَيُقَالُ: إِقَامَةٌ، وَاسْتِقَامَةٌ. وَقَدْ تَحَذَفَ، نَحْوُ: ﴿وَقَارِءُ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧].

**المسألة الرابعة:** صِيغَةُ مَفْعُولٍ، وَيَجِبُ بَعْدَ الثَّقَلِ فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ، حَذْفُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الثَّانِيَّةُ لِمَا ذَكَرْنَا، وَيَجِبُ أَيْضًا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ الْحَذْفُ، وَقَلْبُ الضَّمَّةِ كَسْرًا؛ لِثَلَاثِ تَنْقَلِبِ الْيَاءِ وَآوًا فَتَلْتَبِسُ ذَوَاتُ الْيَاءِ بِذَوَاتِ الْوَاوِ، مِثَالُ الْوَاوِيِّ مَقُولٌ وَمَصْوُوعٌ، وَالْيَائِي مَبِيعٌ وَمَدِينٌ.

وَبَنُو تَمِيمٍ تُصَحِّحُ الْيَائِي، فَيَقُولُونَ: مَبِيعٌ وَمَخِيُوطٌ، قَالَ:

٥٧٨ - وَكَأَنَّهَا تَمْخَاةٌ مَطْيُوبَةٌ

وَقَالَ:

٥٧٩ - وَإِخَالُ أَتْلُكَ سَيِّدٌ مَغِيُونٌ



وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سُمِعَ ثَوْبٌ مَصُوءٌ، وفرسٌ مَقُوءٌ.



## هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل:

**إحداها:** تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلْ فَإِنَّ الهمزة تُحذف من أمثلة مضارعِهِ وَمِثَالِي وَصَفِهِ، أعني وصفي الفاعل والمفعول، تقول: أَكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَيُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَمُكْرِمٌ، وَشَدَّ قَوْلَهُ:

٥٨٠ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُرْكَبَ رَمْلًا

**المسألة الثانية:** تتعلق بفاء الفعل، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوياً الفاء مفتوح العين فَإِنَّ فاءَهُ تُحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، تقول: يَعِدُ وَنَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ، ويا زيدُ عِدْ عِدَّةً، وَأَمَّا الْوَجْهَةُ فاسم بمعنى الْجِهَةُ لا للتوجه، وقد ترك تاء المصدر شذوذاً، كقوله:

٥٨١ - وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

**المسألة الثالثة:** تتعلق بعين الفعل، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد، فَإِنَّهُ يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً، ومحذوف العين بعد نقل حركتها، ومع ترك النقل، وذلك نحو: ظَلَّ، تقول: (ظَلَلْتُ، وَظَلَلْتُ، وَظَلَّتْ)، وفي ظَلَلَنْ، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَقْكُهُنَّ﴾ [الواقعة: ٦٥].

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان، نحو: يَقْرِرْنَ، وَيَقْرُنَ، وَأَقْرِرْنَ، وَأَقْرُنَ.

ولا يجوز في نحو: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْتُ﴾ [سبا: ٥٠]، ولا في نحو: ﴿فَيُظَلِّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الشورى: ٢٣]، إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة، وقرأ نافع وعاصم: ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، بالفتح، وهو قليل لأنه مفتوح، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان - بالفتح - أَقِرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قَرَرْتُ عينا أَقِرُّ.





## هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً:

**أحدهما:** أن يكونا في كلمة كشَدَّ ومَلَّ وحبَّ، أصلهنَّ شَدَدَ بالفتح، ومَلَّلَ بالكسر، وحبَّ بالضم، فإن كانا في كلمتين، مثل: (جَعَلَ لَكَ)، كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

**الثاني:** أن لا يتصدَّر أولهما كما في دَدَن.

**الثالث:** أن لا يتَّصِلَ أولهما بمدغم، كجُسَّس، جمع جاسّ.

**الرابع:** أن لا يكونا في وزن ملحوق، سواء كان الملحوق أحد المثلين، كقَرَدَد ومَهْدَد، أو غيرهما كهَيْلَل، أو كليهما، نحو: اقْعُسَس، فإنَّها ملحقة بجعفر، ودحرج، واهرنجم.

**الخامس والسادس والسابع والثامن:** أن لا يكونا في اسم على فَعَل بفتحتين كطَلَل ومَدَد، أو فُعَل بضمّتين، كذُلِّل وجُدُد جمع جَدِيد، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه كِلِمَم، وكِلَلٍ أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كذُرَّر وجُدُد جمع جُدَّة، وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام.

والثلاثة الباقية أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة، نحو: اخْصَصَ أبي، واكْثُفَ الشَّرُّ، أصلهما: اخْصَصْ، واكْثُفْ - بسكون الآخر - ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحُرِّكت الفاء لالتقاء الساكنين، وأن لا يكون المثلان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيِّي، وَعَيِّي، ولا تاءين في افتعل، كاسْتَتَرَ واقتَتَلَ.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام واللفك، قال تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويقرأ أيضاً: ﴿مَنْ حَيٍّ﴾، وتقول: اسْتَتَرَ واقتَتَلَ، وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت؛ فتقول في الماضي: سَتَرَ وَقَتَّلَ، وفي المضارع يَسْتَرُ وَيَقْتُلُ، بفتح أولهما، وفي المصدر سِتَاراً وَقِتْلاً، بكسر أولهما.

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر:

**إحدها:** أولى التّائين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتَنَذَرُ. وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [البقرة:

٢٦٧، ﴿وَلَا تَرْجِعْ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنْتُمْ تَمُنُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً، قال الله تعالى: ﴿نَارًا تَلْفَظُ﴾ [الليل: ١٤]، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمُنُّونَ أَلَمُوتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

وقد يجيء هذا الحذف في التّون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، وأصله: نُتَجَّى - بفتح النون الثانية - وقيل: الأصل: نُنْجِي - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة، وإدغام التّون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا ينجو، ثم ضُعفت عينه وأسند لضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماضٍ.

**الثانية والثالثة:** أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً، أو فعل أمر، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله تعالى: ﴿وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] وقال الشاعر:

٥٨٢ - فَعْضُضَ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

والترم الإدغام في هَلُم، لثقلها بالتركيب، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر، نحو: رُدَّ وَشُدَّ من الضم للاتباع؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين.

ويجب الفك في أَفْعَل في التعجب، نحو: أَشَدُّ بَيَاضٍ وَجْهُ الْمُتَّقِينَ؛ وأحِب إلى الله تعالى بالمحسنين.

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حَلَلْتُ، و﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ﴾ [سبا: ٥]، ﴿وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨].

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لَحَحْتُ عَيْثُ. وَأَلِلَ السَّقَاء، أو في ضرورة، كقوله:

٥٨٣ - الْحَسَدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِ الواسع الفضل الوهوب المجزل





## فهرس الشواهد الواردة في كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام

الشاهد

رقم الشاهد

### حرف الهمزة

٣٩	أبوه منذر ماء السماء	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدي
٩٦	من لد شولاً فالى إلائها	.....
١٣٦	للا متشابهان ولا سواء	وأعلم أن تسليماً وتركاً
٢٥٤	ولو توالى زمر الأعداء	لا أقعد الجبن عن الهيحاء
٣٠٨	بين بصرى وطعنة نجلاء	ربما ضربة بسيف صقيل
٣٨٥	رد، التحية نطقاً أو بإيماء	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
٤٠٧	ولا للما بهم أبداً دواء	فلا والله لا يلفى لما بي
٤٦٤	عاعيت لو ينفعني العيحاء	يا عنز هذا شجر وماء
٥٢٦	فقد ذهب اللذاة والفتاء	إذا عاش الفتى مائتين عاماً
٥٣٧	فلا فقير يدوم ولا غناء	سيغنيني الذي أغناك عني
٥٥٣	كأن لون أرضه سماؤه	ومهمه مغبرة أرجاؤه

### حرف الباء الموحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا	وقولي إن أصبت لقد أصابا
---	--------------------------	-------------------------

- ١٣ رب حي عرنندس ذي طلال  
 ١٥ على أحوذيين استقلت عشية  
 ٧٣ أم الحلّيس لعجوز شهر به  
 ٧٥ أهابك إجلالاً، وما بك قدرة  
 ٨٩ باتت فؤادي ذات الخال سالبة  
 ٩٢ سراة بني أبي بكر تسامى  
 ١٠٢ وما الدهر إلا منجنوناً بأهله  
 ١١٢ وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة  
 ١١٥ فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها  
 ١١٩ وقد جعلت قلوب بني سهيل  
 ١٢١ وأسقيه حتى كاد مما أبثه  
 ١٢٤ عسى الكرب الذي أمسيت فيه  
 ١٢٦ كرب القلب من جواه يذوب  
 ١٤٠ فمن يك لم ينجب أبوه وأمه  
 ١٤٢ فمن يك أمسى بالمدينة رحله  
 ١٥٠ كأن ورديّه رشاء خلّيب  
 ١٥٦ إن الشباب الذي مجد عواقبه  
 ١٦١ هذا لعمركم الصغار بعينه  
 ١٧٥ زعمتني شيخاً، ولست بشيخ  
 ١٨٩ كذاك أدبت حتى صار من خلقي  
 ١٩١ بأي كتاب أم بأية سنة  
 ١٩٣ إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه  
 ١٩٩ وأنست أراني الله أمنع عاصم  
 ٢٠٨ نتج الربيع محاسناً  
 ٢١٢ فإما ترينني ولي لمة  
 ٢٢٥ وقالت: متى يبخل عليك ويعتلل  
 ٢٢٨ وإنما يرضي المنيب ربه  
 ٢٣٤ أثعلبة الفوارس أم رباحا  
 لا يزالون ضاربين القباب  
 فما هي إلا لمحة وتغيب  
 ترضى من اللحم بعظم الرقبه  
 عليّ ولكن ملء عين حبيبها  
 فالعيش إن حم لي عيش من العجب  
 على كان المسومة العراب  
 وما صاحب الحاجات إلا معذبا  
 بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب  
 فإنك مما أحدثت بالمجرب  
 من الأكوار مرتعها قريب  
 تكلمني أحجاره وملاعبه  
 يكون وراءه فرج قريب  
 حين قال الوشاة هند غضوب  
 فإن لنا الأم النجيبه والأب  
 فإنني وقيار بها لغريب  
 فيه نلذ ولا لذات للشيب  
 لا أم لبي إن كان ذاك ولا أب  
 إنما الشيخ من يدب دبيبا  
 أني وجدت ملاك الشيمة الأدب  
 ترى حبهم عاراً علي وتحسب  
 تقول هزير الرياح مرت بأثاب  
 وأرأف مستكفي وأسمح واهب  
 ألقحنها غر السحائب  
 فإن الحوادث أودى بها  
 يسوك، وإن يكشف غرامك تدرب  
 ما دام معنياً بذكر قلبه  
 عدلت بهم طهية والخشابا

- ٢٣٦ فيه، كما غسل الطريق الثعلب  
 ٢٤٤ رجال فبزت نبلهم وكليب  
 ٢٤٨ فندلاً زريق المال ندل الثعالب  
 ٢٥٠ ألؤماً لا أبا لك واغترابا  
 ٢٦٢ وما لي إلا مذهب الحق مذهب  
 ٢٧٩ والزم توقي خلط الجد باللعب  
 ٢٩١ وأم أوعال كهأ أو أقربا  
 ٢٩٣ يورث المجد دائباً فأجابوا  
 ٢٩٤ إلى اليوم، قد جربن كل التجارب  
 ٢٩٦ فكلكم يصير إلى ذهاب  
 ٣١٠ كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه  
 ٣٤١ أيسي وأيك فسارس الأحزاب  
 ٣٤٢ لدن شب حتى شاب سود الذوائب  
 ٣٥٩ ولا عدمنأ قهر وجد صب  
 ٣٩١ من ابن أبي شيخ الأباطح طالب  
 ٣٨٨ حصباء در على أرض من الذهب  
 ٤٠٢ يا ليت عدة حول كله رجب  
 ٤٠٣ إلى الشر دعاء، وللشر جالب  
 ٤٠٨ أصعد في علو الهوى أم تصوبا  
 ٤١٠ أعيدكما بالله أن تحدثا حربا  
 ٤١٥ جرى في الأنابيب ثم اضطرب  
 ٤٤٨ يا للكهول وللشبان للعجب  
 ٤٥٠ وللغفلات تعرض للأريب  
 ٤٥١ سيدعوه داعي ميتة فيجيب  
 ٤٦٠ كأنما ذر عليه الزرنب  
 ٤٩٧ تشيب الطفل من قبل المشيب  
 ٥٠٦ ما كنت أوتر أتراباً على ترب  
 ٥١٩ ومن دون رمسينا من الأرض سبب  
 ٥٢٠ عتبت، ولكن ما على الأرض معتب  
 لدن بهز الكف يعسل متنه  
 تعفق بالأرطى لها وأرادها  
 على حين أهلي الناس جل أمورهم  
 أعبدأ حل في شعبي غريباً  
 وما لي إلا آل أحمد شيعة  
 أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحته  
 خلي الذنابات شمالاً كثبا  
 ربه فتية دعوت إلى ما  
 تخيرن من أزمان يوم حليلة  
 لدوا للموت وابنوا للخراب  
 أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد  
 فلتن لقيتك خالين لتعلمن  
 صريع غوان شاقهن وشقنه  
 ما إن رأينا للهوى من طب  
 نجوت وقد بل المرادي سيفه  
 كأن صغرى وكبرى من فقاقعها  
 لكنه شاقه أن قيل ذا رجب  
 فإياك إياك المراء؛ فإنه  
 فأصبح لا يسألنه عن بما به  
 أيا أخوينأ عبد شمس ونوفلا  
 كهز الردينني تحت العجاج  
 يبكيك ناء بعيد الدار مغترب  
 ألا يا قوم للعجب العجيب  
 أبا عرو لا تبعث فكل ابن حرة  
 وا، بأبي أنت وفوك الأشنب  
 إذن والله نرميهم بحرب  
 لولا توقع معتر فأرضيه  
 ولو تلتقي أصدأنا بعد موتنا  
 أخلاي لو غير الحمام أصابكم

- فأما القتال لا قتال لديكم  
 في ليلة من جمادى ذات أندية  
 .....  
 لكل دهر قد لبست أثوبا  
 كأنه السيل إذا اسلحبا  
 عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر  
 .....  
 فغض الطرف إنك من نمير
- ولكن سيراً في عراض المواكب  
 لا يبصر الكلب في ظلماتها الطنبا  
 يا عمرو يا بن الأكرمين نسبا  
 حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا  
 مثل الحريق وافق القصب  
 بمنهمر جون الرباب سكوب  
 وكأنها تفاحة مطيوبة  
 فلا كعباً بلغت ولا كلابا

### حرف التاء المثناة

- فإن الماء ماء أبي وجدي  
 خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغياً  
 ألا عمر ولي مستطاع رجوعه  
 قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة  
 وما كنت أدري قبل عزة ما البكى  
 علام تقول الرمح يثقل عاتقي  
 ليت، وهل ينفع شيئاً ليت؟  
 ربما أوفيت في علم  
 كلا أخي وخليلي واجدي عضداً  
 يا أبجر بن أبجر يا أنتا  
 كلف من عنائه وشقوته  
 والله أنجأك بكفي مسلمت  
 كانت نفوس القوم عند الغلصمت
- وبئري ذو حفرت وذو طويت  
 مقالة لهبي إذا الطير مرت  
 فيرأب ما أثأت يد الغفلات  
 حتى ألت بنا يوماً مللمات  
 ولا موجعات القلب حتى تولت  
 إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت  
 ليت شباباً بوع فاشتريت  
 ترفعن ثوبي شمالات  
 في النائبات وإمام المللمات  
 أنت الذي طلقت عام جعتا  
 بنت ثمانى عشرة من حجته  
 من بعد ما وبعد ما وبعد مت  
 وكادت الحرة أن تدعى أمت

### حرف الجيم

- فيا ليتني إذا ما كان ذاكم  
 شربن بماء البحر ثم ترفعت
- ولجت وكنت أولهم ولوجا  
 متى لجج خضر لهن نئيج



- ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج ٣٥٤  
يا ليتني علقت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج ٤٢٦  
أم صبيبي قد حبا أو دارج  
خالي عويف وأبو علج المطعمان الضيف في العشح ٥٦٥

### حرف الحاء المهملة

- نحن الذون صبحوا الصباحا نحن قتلنا الملك الجحجاحا ٤٥  
من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح ١٠٧  
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ٢٠٤  
إذا سايرت أسماء يوماً ظعينة فأسماء من تلك الظعينة أملح ٣٩١  
أخاك أخاك؛ إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجا بغير سلاح ٤٥٩  
يا ناق سيرى عنقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحاً ٥٠١  
وقولي كلما جشأت وجاشت: مكانك تحمدي أو تستريحي ٥٠٤  
أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٥٤٢

### حرف الدال المهملة

- أريت إن جاءت به أملودا أقائلن أحضروا الشهودا ٤  
دعاني من نجد؛ فإن سنيته لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا ١٢  
ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٢٠  
لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالهماء قفو أكرم والد ٢٩  
أريني جواداً مات هزلاً لعلني أرى ما ترين أو بخيلاً مغلدا ٣٣  
قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد ٣٧  
نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد ٣٨  
بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد ٧١  
وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ٨٤  
ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد ٨٧  
قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا ٨٨

- وبات وباتت له ليلة  
دعاني أخي والخيل بيني وبينه  
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده  
كادت النفس أن تفيض عليه  
أموت أسي يوم الرجاء وإنني  
فلإنك موشك ألا تراها  
فقلت عساها نار كأس وعلها  
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا  
شلت يمينك إن قتلت لمسلماً  
فقام يذود الناس عنها بسيفه  
درت الوفي العهد يا عرو فاغتبط  
ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً  
إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى  
ما للجمال مشيها وثيدا  
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه  
لم يعن بالعلياء إلا سيداً  
إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب  
لما حططت الرحل عنها واردا  
وبالصريمة منهم منزل خلق  
تسلت طراً عنكم بعد بينكم  
وملكت ما بين العراق ويشرب  
وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع  
أتاني أنهم مزقون عرضي  
ورب أسيلة الخدين بكر  
لا لا أبوح بحب بثنة؛ إنها  
يا حكم بن المنذر بن الجارود  
فما كعب بن مامة وابن أروى  
يا بن أمي ويا شقيق نفسي  
يا لقومي ويا لأمثال قومي
- كليلة ذي العائر الأرمد  
فلما دعاني لم يجدني بقعد  
إذا نحن جاوزنا حفير زياد  
إذا غدا حشو ريطرة وبرود  
يقيناً لرهن بالذي أنا كائد  
وتعدو دون غاضرة العوادي  
تشكى فأتي نحوها فأعودها  
إلى حمامتنا أو نصفه فقد  
حلت عليك عقوبة المتعمد  
وقال ألا لا من سبيل إلى هند  
فلإن اغتباطاً بالوفاء حميد  
فعدرت فيمن كان عنها معردا  
يسومك ما لا يستطيع من الوجد  
أجنلداً يحملن أم حديدا؟  
من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد  
ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى  
جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود  
علفتها تبناً وماء باردا  
عاف تغير إلا النووي والوتد  
بذكراكم حتى كأنكم عندي  
ملكاً أجار لمسلم ومعاهد  
وليداً وكهلاً حين شبت وأمردا  
جحاش الكرمليين لها فديد  
مهفهفة لها فرع وجيد  
أخذت علي موثقاً وعهودا  
سرادق المجد عليك ممدود  
بأجود منك يا عمر الجوادا  
أنت خلّفتني لدهر شديد  
لأناس عتوهم في ازدياد

- يا دار مية بالعلياء فالسند  
ومن عضة ما ينبتن شكيرها  
وإياك والميتات لا تقربنها  
أن تقرآن على أسماء ويحكمما  
وقد أعددت للعذال عندي  
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم  
أبصارهن إلى الشبان مائلة  
وقفت فيها أصيلاً لا أسائلها  
إن الخليط أجدوا البين فانجردوا  
وما علينا إذا ما كنت جارتنا  
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت  
بلغت صنع امرئ بر إخالكه  
لئن كان إياه لقد حال بعدنا  
في فتية جعلوا الصليب إلههم  
أقسم بالله أبو حفص عمر  
وما اهتز عرش الله من أجل هالك  
فما آباؤنا بأمن منه  
أسرب القطا هل من يعير جناحه  
ما الله موليك فضل فاحمدنه به  
ما المستفز الهوى محمود عاقبة  
لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت  
ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً  
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا  
ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر  
ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى  
ببذل وحلم ساد في قومه الفتى  
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم  
لهفي عليك للهفة من خائف  
ولكن أجراً لو فعلت بهين
- أقوت وطال عليها سالف الأمد  
قديماً، ويقتط الزناد من الزند  
ولا تعبد الشيطان، والله فاعبدا  
مني السلام وألا تشعرا أحدا  
عصاً في رأسها منوا حديد  
وزندك أثبت أزنادهما  
وقد أراهن عني غير صداد  
عيت جواباً، وما بالربع من أحد  
وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا  
ألا يجاورنا إلاك ديار  
إياهم الأرض في دهر الدهارير  
إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا  
عن العهد، والإنسان قد يتغير  
حاشاي، إني مسلم معذور  
ما مسها من نقب ولا دبر  
سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو  
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا  
لعلي إلى من قد هويت أطير  
فما لدى غيره نفع ولا ضرر  
ولو أتيح له صفو بلا كدر  
أبناء يعصر حين اضطرها القدر  
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر  
صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو  
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا  
ولا زال منهالاً بجرعائك القطر  
وكونك إياه عليك يسير  
إذ هم قریش، وإذ ما مثلهم بشر  
يبغي جوارك حين لات مجير  
وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

- فأبت إلى فهم، وما كدت أثبأ  
وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني  
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها  
بأي بلاء يا نمير بن عامر  
فلا أب وابناً مثل مروان وابنه  
تعلم شفاء النفس قهر عدوها  
وقد زعمت أنني تغيرت بعدها  
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة  
أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني  
إذا قلت إنني أثب أهل بلدة  
غداة أحلت لابن أصرم طعنة  
وأحقرهم وأهونهم عليهم  
جاء الخلافة أو كانت له قدراً  
نبئتهم عذبوا بالنار جارهم  
وإنني لتعروني لذكراك هزة  
من أمكم لرغبة فيكم جبر  
أفي الحق أن مغرم بك هائم  
أبحنا حيهم قتلاً وأسراً  
بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة  
اطلب ولا تضجر من مطلب  
أقول لها حين جد الرحيب  
أنفساً تطيب بنيل المني  
لمن الديار بقنة الحجر  
ما زال مذ عقدت يده إزاره  
ربما الجامل المؤبل فيهم  
إنارة العقل مكسوف بطوع هوى  
والذئب أخشاه إن مررت به  
دعوت لما نابني مسورا  
ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة
- وكم مثلها فارقتها وهي تصفر  
ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر  
إذا للام ذوو أحسابها عمرا  
وأنتم ذنابي لا يدين ولا صدر  
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا  
فبالغ بلطف في التحيل والمكر  
ومن ذا الذي يا عز لا يتغير  
عشية لاقينا جذام وحميرا  
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا  
وضعت بها عنه الولية بالهجر  
حصين عبيطات السدائف والخمر  
وإن كانا له نسب وخير  
كما أتى ربه موسى على قدر  
وهل يعذب إلا الله بالنار  
كما انتفض العصفور بلله القطر  
ومن تكونوا ناصريه ينتصر  
وأنت لا خل لدي ولا خمر  
عدا الشمطاء والطفل الصغير  
لديكم، فلم يعدم ولاء ولا نصرا  
فأفة الطالب أن يضجرا  
ل: أبرحت ربا وأبرحت جارا  
وداعي المنون ينادي جهاراً  
أقوين من حجج ومن دهر  
فسما فأدرك خمسة الأشبار  
وعناجيج بينهن المهار  
وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا  
وحدي، وأخشى الرياح والمطرا  
فلبي فلبي يدي مسور  
فما شربوا بعداً على لذة خمرة

- ٣٥١ ونار توقد بالليل نارا  
 ٣٧٣ إذا عدموا زاداً فإنك عاقر  
 ٣٧٤ هلالاً، وأخرى منهما تشبه البدرا  
 ٣٧٧ غفر ذنبهم غير فخر  
 ٣٨١ حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدر  
 ٣٨٤ إلا وكان لمرتاع لها وزرا  
 ٣٩٢ وإنما العزة للكاثر  
 ٣٩٦ سم العدة وآفة الجزر  
 والطيبون معاقد الأزر  
 ٤١٩ شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر  
 ٤٢٢ أيما إلى جنة أيما إلى نار  
 ٤٢٣ لكن وقائعه في الحرب تنتظر  
 ٤٢٨ وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرها  
 ٤٣٠ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا  
 ٤٥٢ سيري وإشفاقي على بعيري  
 ٤٥٤ إن الحوادث ملقي ومنتظر  
 ٤٥٦ طريف بن مال ليلة الجوع والخصر  
 ٤٥٨ وأبرز ببرزة حيث اضطررك القدر  
 ٤٧٢ ومن عضة ما ينبتن شكيرها  
 ٤٨١ أودى بها الليل والنهار  
 فهلكت جهرة وبار  
 ٤٨٧ بشبيب غائلة النفوس غدور  
 ٤٩٦ إنني إذن أهلك أو أطيرا  
 ٤٩٩ فما انتقادت الآمال إلا لصابر  
 ٥٠٧ كالثور يضرب لما عافت البقر  
 ٥٠٨ كأن أبكارها نعال دوار  
 ٥١٢ مطبوعة من يأتها لا يضرها  
 ٥٢٤ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر  
 ٥٢٩ فدعاء قد حلبت عليّ عشاري  
 أكل امرئ تحسبين أمراً  
 ضروب ينصل السيف سوق سمانها  
 فتاتان أما منهما فشبيهة  
 ثم زادوا أنهم في قومهم  
 فذلك إن يلق المنية يلقها  
 نعم امرأ هرم، لم تعر نائبة  
 ولست بالأكثر منهم حصي  
 لا يبعدن قومي الذين هم  
 النازلون بكل معترك  
 لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً  
 يا ليتما أمنا شالت نعامتها  
 إن ابن ورقاء لا تخشى بواده  
 بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا  
 حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له  
 جاري لا تستنكري عذيري  
 يا اسم صبراً على ما كان من حدث  
 لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره  
 خل الطريق لمن يبني المنار به  
 إذا مات منهم سيد سرق ابنه  
 ألم تروا إرمياً وعاداً  
 ومر دهر على وبار  
 طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت  
 لا تتركني فيهم شطيرا  
 لأستسهل الصعب أو أدرك المني  
 إن وقتلي سليكاً ثم أعقله  
 لا أعرفن ربياً حوراً مدامعها  
 فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها  
 فكان مجني دون من كنت أتقي  
 كم عمة لك يا جرير وخالة

- ٥٣٠ أطرده اليأس بالرجا فكأي  
 لا بد من صنعا وإن طال السفر  
 ٥٣٥ ولو تحنى كل عود ودبر  
 بالله يا طبيات القاع قلن لنا  
 ٥٣٩ ليلاي منكن أم ليلي من البشر  
 كأنهم أسيف بيض يمانية  
 ٥٤٤ غضب مضاربها باق بها الأثر  
 ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ  
 ٥٤٥ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر  
 حفت بأطواد جبال وسممر  
 ٥٤٨ في أشب الغيطان ملتف الحظر  
 فيها عيائيل أسود ونمر  
 ٥٥٢ لا أدلج الليل ولكن أبتكر  
 لست بليلي ولكني نهر  
 ٥٥٤ إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره  
 تجاوزت هنذا رغبة عن قتاله  
 ٥٥٥ وجاءت الخيل أثافي زمر  
 أنا ابن ماوية إذ جد النقر  
 ٥٦٢ أو انبت حبل أن قلبك طائر  
 أألحق إن دار الرباب تباعدت  
 ٥٦٦ وكحل العينين بالعواور  
 حنى عظامي وأراه ثاغري  
 ٥٧٥ تضايق عنها أن تولجها الإبر  
 فإن القوافي تتلجن موالجاً

### حرف السين المهمة

- ٣١ إذ ذهب القوم الكرام ليسي  
 عددت قومي كعديد الطيس  
 ١٤٥ في بلدة ليس بها أنيس  
 يا ليتني وأنت يا لميس  
 ٢٣٧ والحب يأكله في القرية السوس  
 أليت حب العراق الدهر أطعمه  
 ٢٤٠ أذاك أذاك اللاحقون احبس احبس  
 فأين إلى أين النجاة ببغلتي  
 ٢٦١ إلا اليعافير وإلا العيس  
 وبلدة ليس بها أنيس  
 ٣٢٩ دواليك، حتى كلنا غير لابس  
 إذا شق ببرد شق بالبرد مثله  
 ٣٧٤ هلالاً، وأخرى منهما تشبه الشمس  
 فتاتان إما منهما فشبيهة  
 ٤٥٣ ترجو الحباء، وربها لم ييأس  
 يا مرو إن مطيتي محبوسة  
 ٤٨٣ عجائزاً مثل السعالي خمسا  
 لقد رأيت عجبا منذ أمسا  
 ٤٨٤ وتناس الذي تضمن أمس  
 واعتصم بالرجاء إن عن بأس  
 ٤٨٥ ومضى بفصل قضائه أمس  
 اليوم أعلم ما يجيء به  
 ٤٩٠ وعدتني غير مختلس  
 كي لتقضييني رقية ما

## حرف الصاد المهملة

٥٧٤ فإن تتعدني أتعدك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

## حرف الضاد المعجمة

٨٥ قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبك حتى يغمض الجفن مغمضاً  
٣٢٤ طول الليالي أسرع في نقضي طوين طولي وطين عرضي  
٣٢٨ ضرباً هذاذيك وطعنأ وخضاً يمضي إلى عاصي العروق النحضا

## حرف الطاء المهملة

٣٩٤ حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

## حرف الظاء المعجمة

٧٩ يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

## حرف العين المهملة

٣٠ تمل الندامى ما عداني؛ فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع  
٦٤ خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع  
٦٩ فإن يك جثمانى بأرض سواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع  
٩٧ أبأ خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع  
١٢٣ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا  
١٢٨ سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا  
١٥٧ تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع  
١٦٤ لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع  
٢١٥ فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون إليّ، ثم تصدعوا  
٢٣٥ إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع



٢٤٢	نَ إِذَا هُمْ لِمَحْوَا شَعَاعَه	بعكاز يعشى الناظريد
٢٤٩	فَمَا نِيلَ الْخُلُودَ بِمَسْتَطَاعَ	فصبراً في مجال الموت صبراً
٢٦٣	إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعَ	فإنهم يرجون منه شفاعة
٢٨٩	يَرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ	إذا أنت لم تنفع فضر؛ فإنما
٢٩٠	لِسَانُكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا	فقلت: أكل الناس أصبحت مانحاً
٣٣٣	لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ	إذا باهلي تحته حنظلية
٣٣٤	إِلَيَّ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعَهَا	ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة
٣٣٥	فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازَعَ	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٣٦٣	عِنْدَ الرِّقَادِ، وَعِبْرَةٌ لَا تَقْلَعُ	أودى بنى وأعقبوني حسرة
٣٦٤	فَتَخْرَمُوا، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ	سبقوا هويّ وأعنقوا لهوهم
٣٦٧	وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّتَاعَا	أكفراً بعد رد الموت عني
٣٩٩	فَلَمْ أَعْطُ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعُ	وقد كنت في الحر ذا تدرا
٤١١	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا	أنا ابن التارك البكري بشر
٤١٧	أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعَ	ولست أبالي بعد فقدي مالكا
٤٢١	مَا بَيْنَ مَلْجَمٍ مِهْرِهِ أَوْ سَافِعِ	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٤٤٣	يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي	.....
٤٤٦	إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتَهُ لِكَاعِ	أطوف ما أطوف ثم آوي
٤٧٦	تَرْكَعُ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ	لا تهين الفقير عليك أن
٤٩٢	فَتَتْرَكُهَا شَنْأًا بِبِيدَاءٍ بَلْقَعِ	أردت لكىما أن تطير بقربتي
٥٢٨	لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ، وَذَا الْعَامِ سَابِعِ	توهمت آيات لها فععرفتها
٥٣٢	وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَأَصْبَعِ	أرمي عليها وهي فرع أجمع
٥٦٤	مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعِ	لما رأى ألا دعه ولا شبع

### حرف الفاء

٦	صَهْبَاءُ خَرَطُومًا عَقَارًا قَرْقَفَا	خالط من سلمى خياشيم وفا
٧٦	أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟	فقلت: حنان، ما أتى بك ههنا؟
١٠١	وَلَا صَرِيفٌ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزَفُ	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
١٠٥	وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ	وقالوا تعرفها المنازل من منى

١٣٩	بدا أبي العباس والصيوف	إن الربيع الجود والخريف
٣٤٤	فما عطفت مولى عليه العواطف	ومن قبل نادى كل مولى قرابة
٣٥٧	كما تضمن ماء المزنة الرضف	تسقي امتياعاً ندى المسواك ريقته
٤٧٥	أبدأ، وقتل بني قتيبة شافي	من نثقفن منهم فليس بأي
٥٠٥	أحب إليّ من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقرر عيني
٥٦٧	نفي الدراهم تنقاد الصياريف	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

### حرف القاف

٥٢	ذوات ينهضن بغير سائق	جمعتها من أينق موارد
٥٥	أمنت، وهذا تحملين طليق	عدس ما لعباد عليك إمارة
١٢٥	في بعض غراته يوافقها	يوشك من فر من منيته
١٤٣	بغاة ما بقينا في شقاق	ولا فاعلموا أنا وأنتم
١٦٤	اتسع الخرق على الراقق	لا نسب اليوم ولا خلة
٢٠٠	ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى	حذار فقد نبئت إنك للذي
٢٤٧	بله الأكف كأنها لم تخلق	تذر الجماجم ضاحياً هاماتها
٣٩٨	قرع القواقيز أفواه الأباريق	أفنى تلادي وما جمعت من نشب
٤١٤	فيبدو، وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
٥٠٣	وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق؟	ألم تسأل الربيع القواء فينطق
٥١٨	من الفتى وهو المغيظ المحنق	ما كان ضرك لو مننت، وربما
٥٧١	فماء الهوى يرفض أو يترقق	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة

### حرف الكاف

٥	أثرك الله به إيشارك	والله أسماك سماً مباركاً
١٧٤	وإلا فهبني امرأ هالكا	فقلت: أجرني أبا مالك
٢٣٢	تختبط الشوك ولا تشاك	حوكت على نيرين إذ تحاك
٣٢٦	لم يك شيء يا إلهي قبلكا	وكنت إذ كنت إلهي وحدكا
٤٦٣	إني رأيت الناس يحمدونكا	يا أيها المائح دلوي دونكا

## حرف اللام

- ما أنت بالحكم الترضى حكومته  
تنورتها من أذرعَات وأهلها  
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً  
أنا الذائد الحامي الذمار وإنما  
أبني كليب إن عمِّي اللذا  
محا حبها حب الألى كن قبلها  
ألا عم صباحاً أيها الطفل البالي  
إذا ما لقيت بني مالك  
ألا تسألان المرء ماذا يحاول  
فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى  
يذيب الرعب منه كل غضب  
فقلت: يمين الله أبرح قاعداً  
أنت تكون ماجد نبيل  
لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكاً  
أزمان قومي والجماعة كالذي  
فلست بأتية ولا أستطيعه  
لات هنا ذكرى جبيرة أم من  
أبني إن أباك كارب يومه  
وما قصرت بي في التسامي خؤولة  
بأنك ربيع وغيث مريع  
علموا أن يؤملون فجادوا  
وما هجرتك حتى قلت معلنة:  
ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد  
فقلت: تعلم أن للصيد غرة  
حسبت التقى والجود خير تجارة  
أراهم رفقتي حتى إذا ما
- ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل  
بيثرب، أدنى دارها نظر عالي  
شديداً بأعباء الخلافة كاهله  
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي  
قتلا الملوك وفككا الأغلالا  
وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل  
وهل يعمن من كان في العصر الخالي  
فسلم على أيهم أفضل  
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل  
عليهم وهل إلا عليك المعول  
فلولا الغمد يمسكه لسالا  
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي  
إذا تهب شمأل بليل  
جنوده ضاق عنها السهل والجبل  
لزم الرحالة أن تميل مميلا  
ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل  
جاء منها بطائف الأهوال  
فلذا دعيت إلى المكارم فاعجل  
ولكن عمي الطبيب الأصل والخال  
وأنت هناك تكون الشمالا  
قبل أن يسألوا بأعظم سؤال  
لا ناقة لي في هذا ولا جمل  
إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي  
وإلا تضيعها فإنك قاتله  
رباحاً، إذا ما المرء أصبح ثاقلا  
تجافى الليل وانخزل انخزالا

- ولعبت طير بهم أبابيل  
أرجو وأمل أن تدنوا مودتها  
يلومونني في اشتراء النخيل  
فلا مزنة ودقت ودقها  
ولما أبى إلا جماحاً فؤاده  
وهل ينبت الخطيئ إلا وشيجه  
جزى ربه عني عدي بن حاتم  
ما عاب إلا لنسيم فعل ذي كرم  
علقتها عرضاً، وعلقت رجلاً  
فيا لك من ذي حاجة حيل دونها  
عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته  
فهيئات هيئات العقيق ومن به  
جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إنني  
ما إن يمس الأرض إلا منكب  
فجئت وقد نضت لنوم ثيابها  
فكونوا أنتم وبني أبيكم  
ما لك من شيخك إلا عمله  
ألا كل شيء ما خلا الله باطل  
لمية موحشاً طلل  
يا صاح هل حم عيش باقياً فترى  
كأن قلوب الطير رطباً ويابساً  
خرجت بها أمشي تجر وراءنا  
أستغفر الله ذنباً لست محصيه  
فلا ترى بعللاً ولا حلائلاً  
ويركب يوم الروع منا فوارس  
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها  
فمثلك حبل قد طرقت ومرضع  
وليل كموج البحر أرخى سدوله  
رسم دار وقفت في طلله
- فصيروا مثل كعصف مأكول  
وما إخال لدينا منك تنويل  
لأهلي فكلهم يعذل  
ولا أرض أبقل إبقالها  
ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل  
وتغرس إلا في منابتها النخل  
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
ولا جفا قط إلا جباً بطلا  
غيري، وعلق أخرى غيرها الرجل  
وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله  
فلم أتخذ إلا فناءك موئلاً  
وهيئات خل بالعقيق نواصله  
لغير جمل من خليلي مهمل  
منه وحرف الساقى، كطي المحبل  
لدى الستر إلا لبسة المتفضل  
مكان الكليتين من الطحال  
إلا رسيمه وإلا رماله  
وكل نعيم لا محالة زائل  
يلوح كأنه خلل  
لنفسك العذر في إيعادها الأملا؟  
لدى وكرها العناب والحشف البالي  
على أثرينا ذيل مرط مرحل  
رب العباد إليه الوجه والعمل  
كه ولا كهن إلا حاظلاً  
بصيرون في طعن الأباهر والكلى  
تصل، وعن قيض بزياء مجهل  
فألهيته عن ذي تمائم محول  
علي بأنواع الهموم ليبتلي  
كدت أقضي الحياة من جلله

- فأنت به حوش الفؤاد مبطناً  
لقد ظفر الزوار أقفية العدى  
الود أنت المستحقة صفوه  
إن للخير وللشر مدى  
لعمرك ما أدري وإنني لأوجل  
ولقد سددت عليك كل ثنية  
مكر مفر مقبل مدبر معاً  
عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رافة  
فرشني بخير لا أكونن ومدحتي  
أنجب أيام والسده به  
كما خط الكتاب بكف يوماً  
ضعيف النكاية أعداءه  
كناطح صخرة يوماً ليوهنتها  
أخا الحرب لباساً إليها جلالها  
أقيم بدار الحزم ما دام حزمها  
فنعم ابن أخت القوم غير مكذب  
ألا حبذا عاذري في الهوى  
دنوت وقد خلناك كالبدر أجملاً  
تروحي أجدر أن تقيلي  
بكيت وما بكى رجل حزين  
ويأوي إلى نسوة عطيل  
وإذا أقرضت قرضاً فاجزه  
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل  
كأن دثاراً حلفت بلبونه  
ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه  
فما كان بين الخير لو جاء سالماً  
تضل منه إبلي بالهوجل  
أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل  
فهيهات هيهات العقيق ومن به
- سهداً، إذا ما نام ليل الهوجل  
بما جاوز الآمال ملأسر والقتل  
مني، وإن لم أرج منك نوالا  
وكلا ذلك وجه وقبل  
على أيننا تعدو المنية أول  
وأنت نحو بني كليب من عل  
كجلمود صخر حطه السيل من عل  
فسقناهم سوق البغاث الأجادل  
كناحت يوماً صخرة بعسيل  
إذ نجلاه؛ فنعم ما نجلا  
يهودي يقارب أو يزيل  
يخال الفرار يراخي الأجل  
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل  
وليس بولاج الخوالف أعقلا  
وأحر إذا حالت بأن أتحولا  
زهير حساماً مفرداً من حمائل  
ولا حبذا الجاهل العاذل  
فظل فؤادي في هواك مضللاً  
غداً بجنبي بارد ظليل  
على ربعين مسلوب وبال  
وشعثاً مراضيع مثل السعالي  
إنما يجزي الفتى ليس الجمل  
بسقط اللوى بين الدخول فحومل  
عقاب تنوفي لا عقاب القواعل  
ما لم يكن وأب له لينالا  
أبو حجر إلا ليال قلائل  
في لجة أمسك فلاناً عن فل  
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي  
وهيهات خل بالعقيق نواصله

- ٤٦٦ بصبح، وما الإصباح منك بأمثل  
 ٤٦٧ يزخرف قولاً ولا يفعل  
 ٤٧١ أفبعد كندة تمدحن قبيلا  
 ٤٧٩ فما طائري يوماً عليك بأخيلا  
 ٤٨٦ فقالت: لك الويلات؛ إنك مرجلي  
 ٤٩٥ وأمكنني منها إذن لا أقيلهما  
 ٥٢١ ولكن لا خيار مع الليالي  
 ٥٢٣ لقد جار الزمن على عيالي  
 ٥٣٣ غراء، ومدتها مدامع نهل  
 ٥٥١ وليس بذئ سيف وليس بنبال  
 ٥٥٧ أرمض من تحت وأضحى من عله  
 ٥٦١ على حدثان الدهر مني ومن جمل  
 ٥٦٨ فيا عجباً من كورها المتحمل  
 ٥٦٩ تضل العقاص في مثنى ومرسل  
 ٥٧٠ وأن أعزاء الرجال طيالهـا  
 ٥٨٣ الواسع الفضل الوهوب المجزل
- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي  
 يميناً لأبغض كل امرئ  
 قالت فطيمة: حل شعرك مدحه  
 ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي  
 ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة  
 لئن عاد لي عبدالعزیز بمثلها  
 ولو نعطي الخيار لما افترقنا  
 ثلاثة أنفـس وثلاث ذود  
 إذا قلت مهلاً غارت العين بالبكى  
 وليس بذئ رمح فيطعنني به  
 يا رب يوم لي لا أظـلله  
 ألا لا أرى اثنين أحسن شيمة  
 ويوم عقرت للعذارى مطيتي  
 غداثـره مستشـزرات إلى العلا  
 تبين لي أن القماء ذلة  
 الحمد لله العلي الأجلـل

### حرف الميم

- ٨ ومن يشابهه أبه فما ظلم  
 ٢٣ إلا يزيدهم حباً إليهم  
 ٢٤ على ذاك فيما بيننا مستديمها  
 ٤٢ والعيش بعد أولئك الأيام  
 ٤٤ لقيـل فخر لهم صميم  
 ٥٦ ولا يحد عن سبيل المجد والكرم  
 ٦١ وهو على من صبه الله علقـم  
 ٨٦ لذاته بادكار الموت والهـرم  
 ٩٣ وجيران لنا كانوا كرام  
 ٩٤ إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً
- بأبه اقتدى عدي في الكرم  
 وما أصحاب من قوم فأذكرهم  
 وإنني على ليلى لزار، وإنني  
 ذم المنازل بعد منزلة اللوى  
 هما اللتا لو ولدت تميم  
 من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه  
 وإن لسانـي شهدة يشـتفى بها  
 لا طيب للعيش ما دامت منغصة  
 فكيف إذا مررت بدار قوم  
 حذبت على بطون ضنة كلها

- إذا لم تك المرأة أبدت وسامة  
وما خذل قومي فأخضع للعدى  
يقول إذا اقلولى عليها وأقردت:  
وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً  
ويوماً توافينا بوجه مقسم  
لا يهلونك اصطلاءً لظى الحر  
فلا لغو ولا تأثيم فيها  
ألا ارعواء لمن ولت شبيبته  
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى  
ما خلستني زلت بعدكم ضمنا  
هما سيدانا يزعمان، وإنما  
ولقد علمت لتأتين منيتي  
ولقد نزلت فلا تظني غيره  
أبعد بعد تقول الدار جامعة  
يلومونني في اشتراء النخيل  
تولى قتال المارقين بنفسه  
لقد ولد الأخيطل أم سوء  
ما برئت من ريبة وذم  
تزودت من ليلى بتكليم ساعة  
فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا  
يغضي حياء ويغضي من مهابته  
ونبتت عبدالله بالجو أصبحت  
قضى كل ذي دين فوفى غريمه  
لا يركنن أحد إلى الإحجام  
عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة  
علقتها عرضاً وأقتل قومها  
تخيرته فلم يعدل سواه  
لعل الله فضلكم علينا  
بيض ثلاث كنساج جم
- فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم  
ولكن إذا أدعوهم فهم هم  
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم  
إذا أنه عبد القفا واللهازم  
كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم  
ب؛ فمحذورها كأن قد ألما  
وما فاهوا به أبداً مقيم  
وآذنت بمشيب بعده هرم  
ولكنما المولى شريكك في العدم  
أشكو إليكم حموة الألم  
يسوداننا إن أيسرت غنماهما  
إن المنايا لا تطيش سهامها  
مني بمنزلة المحب المكرم  
شملي بهم، أما تقول البعد محتوما  
ل أهلي فكلهم ألوم  
وقد أسلماه مبعد وحميم  
على باب استها صلب وشام  
في حربنا إلا بنات العم  
فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها  
عشية آناء الديار وشامها  
فما يكلم إلا حين يبتسم  
كراماً مواليتها لئاماً صميمها  
وعزة ممطول معني غريمها  
يوم الوغى متخوفاً لحمام  
فما لك بعد الشيب صباً متيماً؟  
زعماء، لعمر أبيك ليس بمزعم  
فنعم المرء من رجل تهام  
بشيء أن أمكم شريم  
يضحكن عن كالبرد المنهم



- ٣٠٤ من عن يميني تارة وأمامي  
 ٣٠٩ كما الناس مجروم عليه وجارم  
 ٣١٩ شفاء، وهن الشافيات الحوائم  
 ٣٢٣ إلى الوشاة وإن كانوا ذوي رحم  
 ٣٣٢ ببيض المواضي حيث لي العمائم  
 ٣٣٦ على حين يستصبين كل حليم  
 ٣٤٣ وإن كانت مودتكم لمأما  
 ٣٤٥ أكاد أغص بالماء الحميم  
 ٣٤٧ لعناً يشن عليه من قدام  
 ٣٥٢ بمثل أو أنفع من ببل الديم  
 ٣٦٠ فإن نكاحها مطر حرام  
 ٣٦٢ زيد حمار دق باللحام  
 ٣٦٦ أهدى السلام تحية ظلم  
 ٣٦٩ طلب المعقب حقه المظلوم  
 ٣٧٦ والناذرين إذا لم ألقيهما دمي  
 ٣٨٠ ربعة خيراً، ما أعف وأكرما  
 ٣٨٦ منه إلا صفحة أو لمأما  
 ٣٩٨ يفضلها في حسب وميسم  
 ٤٠٥ يرين من أجاره قد ضيما  
 ٤١٨ فقلت: أهي سرت أم عادني حلم  
 ٤٢٠ هنالك أم في جنة أم جهنم  
 ٤٣٣ بمثلك هذا لوعة وغرام  
 ٤٣٧ وليس عليك يا مطر السلام  
 ٤٣٩ أقول: يا اللهم يا اللهما  
 ٤٥٧ وأضحت منك شاسعة أمأما  
 ٤٦٨ فما التخلي عن الإخوان من شيمي  
 ٤٦٩ كما عهدتك في أيام ذي سلم  
 ٤٧٠ لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم  
 ٤٧٣ إذا نال مما كنت تجمع مغنما  
 فلقد أراني للرماح دريئة  
 وننصر مولانا، ونعلم أنه  
 أبأنا بهم قتل، وما في دمائهم  
 ليس الأخلاء بالمصغي مسامعهم  
 ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم  
 لأجتذب منهن قلبي تحلماً  
 فريشي منكم وهواي معكم  
 فساغ لي الشراب وكنت قبلاً  
 لعن الإله تعلقة بن مسافر  
 علقت آمالي فتمت النعم  
 فإن يكن النكاح أحل شيء  
 كأن برذون أبأ عصام  
 أظلم إن مصابكم رجلاً  
 حتى تهجر في الرواح وهاجها  
 الشامي عرضي ولم أشتهمها  
 جزى الله عني والجزاء بفضل  
 حب بالزور الذي لا يرى  
 لو قلت ما في قومها لم تيثم  
 إن إن الكريم يحلم ما لم  
 فقلت للطيف مرتاعاً فأرقتني  
 وليت سليمي في المنام ضجيعتي  
 إذا هملت عيني لها قال صاحبي:  
 سلام الله يا مطر عليها  
 إنني إذا ما حدث ألما  
 ألا أضحت حبالكُم رما  
 يا صاح إما تجدني غير ذي جدة  
 هلا تمنن بوعد غير مخلفة  
 فليتك يوم الملتقي ترينني  
 قليلاً به ما يحمدك وارث

- يَحْسَهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ  
إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوها  
فَأَقْسَمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ  
وَكُنْتُ إِذَا غَمَزَتْ قَنَاءَ قَوْمٍ  
لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ  
إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدُّ  
أَحْفَظَ وَدِيعَتِكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا  
وَأِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ  
وَمَنْ لَا يَزِلُّ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالصَّبَا  
وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نَوَّوْهُ  
فَطَلَّقْهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ  
ثَلَاثَ مِئِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بِهَا  
أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْوُنَ أَنْتُمْ؟  
فَهُمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ  
أَلَا طَرَقْتُنَا مِئَةَ بَنَةِ مَنْذَرٍ  
هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يَعْطِيكَ نَائِلَهُ  
يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمَتَّامِ  
.....
- ٤٧٤ شيخاً على كرسيه معمماً  
٤٨٢ فإن القول ما قالت حذام  
٤٩٤ لكان لكم يوم من الشر مظلم  
٤٩٩ كسرت كعوبها أو تستقيما  
٥٠٠ عار عليك - إذا فعلت - عظيم  
٥٠٩ لها أبداً ما دام فيها الجراضم  
٥١٠ يوم الأعازب إن وصلت وإن لم  
٥١١ يقول: لا غائب مالي ولا حرم  
٥١٤ سيلفى على طول السلامة نادما  
٥١٥ ولا يخش ظلماً ما أقام ولا هضما  
٥١٦ وإلا يعمل مفترقك الحسام  
٥٢٥ ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم  
٥٣١ فقالوا: الجن، قلت: عموا ظلاما  
٥٣٦ وأهل الوفا من حادث وقديم  
٥٧٣ فما أرق النيام إلا كلامها  
٥٧٦ عفواً، ويظلم أحياناً فيظلم  
٥٧٧ وكفك المخضب البنام  
٥٨٠ فإنه أهل لأن يسؤكـرما

### حرف النون

- قالت بنات العم: يا سلمى وإن  
طال ليلى وبت كالمجنون  
وكان لنا أبو حسن علي  
وماذا تبتغي الشعراء مني  
أعرف منها الجيد والعينانا  
عرفنا جعفرأ وبني أبيه  
لئن كان حبك لي كاذباً  
أخي حسبتك إياه وقد ملئت
- ٢ كان فقيراً معدماً؟ قال: وإن  
١٠ واعترتني الهموم بالماطر  
١١ أبأ برأ، ونحن له بنين  
١٤ وقد جاوزت حد الأربعين  
١٦ ومنخرين أشبهها طبياناً  
١٧ وأنكرنا زعانف آخرين  
٢٥ لقد كان حبيك حقاً يقينا  
٢٦ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

- أيهما السائل عنهم وعني  
 ألا إن قلبي لدى الظاعنين  
 ومن حسد يجوز عليّ قومي  
 أقاطن قوم سلمى أو نووا ظعننا  
 قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت  
 لولا اضطبار لأودى كل ذي مقّة  
 عندي اضطبار وأما أنني جزع  
 تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى  
 صاح شمر، ولا تزل ذاكر المو  
 إن هو مستولياً على أحد  
 ولي نفس تننازعني إذا ما  
 فوالله ما فارقتكم قالياً لكم  
 خليلي هل طب؟ فإنني وأنتما  
 أنا ابن أبة الضيم من آل مالك  
 وصدر مشرق اللون  
 أشاء ما شئت، حتى لا أزال لما  
 يحشر الناس لا بنين ولا آ  
 تخذت غراز إثرهم دليلاً  
 أما الرحيل فدون بعد غد  
 أجهالاً تقول بنني لؤي  
 إذا ما الغانيات برزن يوماً  
 ولم يبق سوى العدو  
 نجيت يا رب نوحاً واستجبت له  
 لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب  
 قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان  
 ألا رب مولود وليس له أب  
 يا رب غابطنا لو كان يطلبكم  
 إن يغنيا عني المستوطنا عدن  
 إنك لو دعوتني ودوني
- لست من قيس ولا قيس مني  
 حزين فمن ذا يعزي الحزين  
 وأي الدهر ذو لم يحسدوني  
 إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا  
 بكنه ذلك عدنان وقحطان  
 لما استقلت مطاياهن للظعن  
 يوم النوى فلوجد كاد يبريني  
 وكل امرئ والموت يلتقيان  
 ت فنسيانه ضلال مبين  
 إلا على أضعف المجانين  
 أقول لها: لعلي أو عساني  
 ولكنما يقضى فسوف يكون  
 وإن لم تبوحا بالهوى دنفان  
 وإن مالك كانت كرام المعادن  
 كأن ثدياه حقان  
 لا أنت شائية من شأننا شاني  
 باء إلا وقد عرّتهم شؤون  
 وفروا في الحجاز ليعجزوني  
 فمتى تقول الدار تجمعنا  
 لعمر أبيك أم متجاهلينا؟  
 وزججن الحواجب والعيونا  
 ن دناهم كما دانوا  
 في فلك ماخر في اليم مشحونا  
 عني، ولا أنت ديانني فتحزوني  
 وربع عفت آياته منذ أزمان  
 وذو ولد لم يلده أبوان  
 لاقى مباحدة منكم وحرمانا  
 فإنني لست يوماً عنهما بغن  
 زوراء ذات مترع بيون

## لقللت لبيه لمن يدعوني

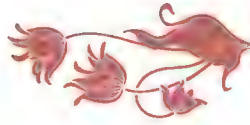
٣٣٧	تذكر ما تذكر من سليمي	على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللئيم يسبني	فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
٤٠١	فـذاك حـي خـولان	جميعهم وهمدان
٤٠٦	حتى تراها وكأن وكأن	أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة	وبالشام أخرى، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج، والذي	عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	.....	بلهف ولا بليت ولا لَوَائِي
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا	متى أضع العمامة تعرفوني
٥٠٢	فقلت: ادعي وأدعو؛ إن أندى	لصوت أن ينادي داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضحى فأطقتها	وما لي بزفرات العشي يدان
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤياً	محافرهما كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا يا ديار الحي بالسبعان	أمل عليها بالبلى المليون
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً	وإخال أنك سيد معينون

## حرف الهاء

٩	إن أباهـا وأبـا أبـاهـا	قد بلغا في المجد غايتها
٢٥٨	علفتها تبناً وماء باردا	حتى شئت همالة عينها
٢٧٧	عهدت سعاد ذات معنى	فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت عليّ بنو قشير	لعمر الله أعجبني رضاها
٣١٥	.....	بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقي الصحيفة كي يخفف رحله	والزاد، حتى نعله ألقاها
٤٦١	واهأ لسلمى ثم واهأ واهأ	هي المني لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام	فما إن يقال له من هو

## حرف الباء

- فإما كرام موسرون لقيتهم  
 بأهبة حزم لذ، وإن كنت آمناً  
 تعز فلا شيء على الأرض باقيا  
 أو تحلفي بربك العلي  
 فإن كان لا يرضيك حتى تردني  
 ألفيتا عيناك عند القفا  
 وقائلة خولان فانكح فتاتهم  
 وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما  
 علي إذا ما جئت ليلي بخفية  
 كلانا غني عن أخيه حياته  
 عميرة ودع إن تجهزت غاديا  
 رضيت بك اللهم رباً؛ فلن أرى  
 فيا راكباً إما عرضت فبلغن  
 كأن العقيليين يوم لقيتهم  
 قد عجبت مني ومن يعيليا  
 فلو كان عبدالله مولى هجوته  
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً  
 لقد علمت عرسي مليكة أنني
- فحسبي من ذو عنده ما كفانيا  
 فما كل حين من توالي مواليا  
 ولا وزر مما قضى الله واقيا  
 أني أبو ذبالك الصبي  
 إلى قطري لا إخالك راضيا  
 أولى فأولى لك ذا واقيه  
 وأكرومة الحيين خلو كما هيا  
 يظنان كل الظن أن لا تلاقيا  
 زيارة بيت الله رجالن حافيا  
 ونحن إذا متنا أشد تغانيا  
 كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا  
 أدين إلهاً غيرك الله ثانيا  
 نداماي من نجران أن لا تلاقيا  
 فراخ القطا لاقين أجدل بازيا  
 لما رأتني خلقاً مقلوليا  
 ولكن عبدالله مولى مواليا  
 أصم في نهار القيظ للشمس باديا  
 أنا الليث معدياً علي وعاديا





## فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع

الصفحة

٥	ترجمة المؤلف .....
٧	هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه .....
١١	هذا باب شرح المعرب والمبني .....
١٧	هذا باب التَّكْرَرِ والمعرفة .....
٢٢	هذا باب العَلَم .....
٢٤	هذا باب أسماء الإشارة .....
٢٥	هذا باب الموصول .....
٣٠	هذا باب المعرفة بالأداة .....
٣١	هذا باب المبتدأ والخبر .....
٣٧	هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .....
٤٤	هذا باب أفعال المقاربة .....
٤٧	هذا باب الْأَحْرُفِ الثَّمَانِيَّةِ الداخلة على المبتدأ والخبر .....
٥٤	هذا باب «لا» العاملة عمل إِنَّ .....
	هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما
٥٨	مفعولين .....
٦٣	هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة .....
٦٤	هذا باب الفاعل .....
٧٠	هذا باب النائب عن الفاعل .....
٧٣	هذا باب الاشتغال .....



٧٦	هذا باب التَّعَدِّي والْزُوم .....
٧٩	هذا باب التنازع في العمل .....
٨١	هذا باب المفعول المطلق .....
٨٤	هذا باب المفعول به .....
٨٥	هذا باب المفعول فيه، وهو المسمى ظَرْفًا: .....
٨٨	هذا باب المفعول معه .....
٨٩	هذا باب المستثنى .....
٩٤	هذا باب الحال .....
١٠١	هذا باب التمييز .....
١٠٣	هذا باب حروف الجر .....
١١١	هذا باب الإضافة .....
١٢٣	فصل: في أحكام المضاف للياء .....
١٢٤	هذا باب إعمال المصدر، واسمه .....
١٢٥	هذا باب إعمال اسم الفاعل .....
١٢٧	هذا باب إعمال اسم المفعول .....
١٢٨	هذا باب أبنية مَصَادِرِ الثلاثي .....
١٢٩	هذا باب مصادر غير الثلاثي .....
١٣٠	هذا باب أبنية أسماء الفاعلين: والصفات المُشَبَّهَات بها .....
١٣١	هذا باب أبنية أسماء المفعولين .....
١٣١	هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّي إلى واحد .....
١٣٣	هذا باب التَّعَجُّب .....
١٣٦	هذا باب نعم وبئس .....
١٣٨	هذا باب أفعال التفضيل .....
١٤٠	هذا باب النعت .....
١٤٤	هذا باب التوكيد .....
١٤٦	هذا باب العطف .....
١٤٧	هذا باب عطف النسق .....

١٥٣	هذا باب البذل .....
١٥٦	هذا باب النداء: وفيه فصول .....
١٥٦	الفصل الأول: في الأخرُف التي يُنبَّه بها المنادي، وأحكامها .....
١٥٧	الفصل الثاني: في أقسام المنادي، وأحكامه .....
١٥٩	الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادي المبني وأحكامه .....
١٦٠	الفصل الرابع: في المنادي المضاف للياء .....
١٦١	هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء .....
١٦٢	هذا باب الاستغاثة .....
١٦٢	هذا باب التُدبة .....
١٦٣	هذا باب الترخيم .....
١٦٦	هذا باب المنصوب على الاختصاص .....
١٦٦	هذا باب التحذير .....
١٦٧	هذا باب الإغراء .....
١٦٧	هذا باب أسماء الأفعال .....
١٦٩	هذا باب أسماء الأصوات .....
١٧٠	هذا باب نوني التوكيد .....
١٧١	فصل في حكم آخر المؤكّد .....
١٧٣	هذا باب ما لا ينصرف .....
١٧٩	هذا باب إعراب الفعل .....
١٨٦	فصل في لو .....
١٨٧	فصل في أما .....
١٨٨	فصل في لولا ولوما .....
١٨٩	باب الأخبار بالذي وفروعه، والألف واللام .....
١٨٩	الفصل الأول: في بيان حقيقته .....
١٨٩	الفصل الثاني: في شروط ما يخبر عنه .....
١٩١	هذا باب العدد .....
١٩٦	هذا باب كنايات العدد .....

١٩٨	هذا باب الحكاية
١٩٩	هذا باب التأنيث
٢٠٢	هذا باب المقصور والممدود
٢٠٤	هذا باب كيفية التثنية
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم
٢٠٥	هذا باب كيفية جمع الاسم المؤنث السالم
٢٠٧	هذا باب جمع التكسير
٢١٣	هذا باب التصغير
٢١٧	هذا باب النسب
٢٢١	هذا باب الوقف
٢٢٥	هذا باب الإمالة
٢٢٨	هذا باب التصريف
٢٢٩	فصل في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل
٢٣٠	فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد
٢٣٢	فصل في زيادة همزة الوصل
٢٣٣	هذا باب الإبدال
٢٣٥	فصل في عكس ذلك
٢٣٦	الباب الثاني: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
٢٣٧	فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو
٢٤٠	فصل في إبدال الواو من أختيها الألف والياء
٢٤١	فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال التاء من الواو والياء
٢٤٢	فصل في إبدال الطاء
٢٤٣	فصل في إبدال الدال
٢٤٣	فصل في إبدال الميم
٢٤٣	هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله
٢٤٥	هذا باب الحذف

الموضوع	الصفحة
هذا باب الإدغام .....	٢٤٦
فهرس الشواهد .....	٢٤٩
فهرس الموضوعات .....	٢٧٣

